شؤون فلسطينية

٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٩

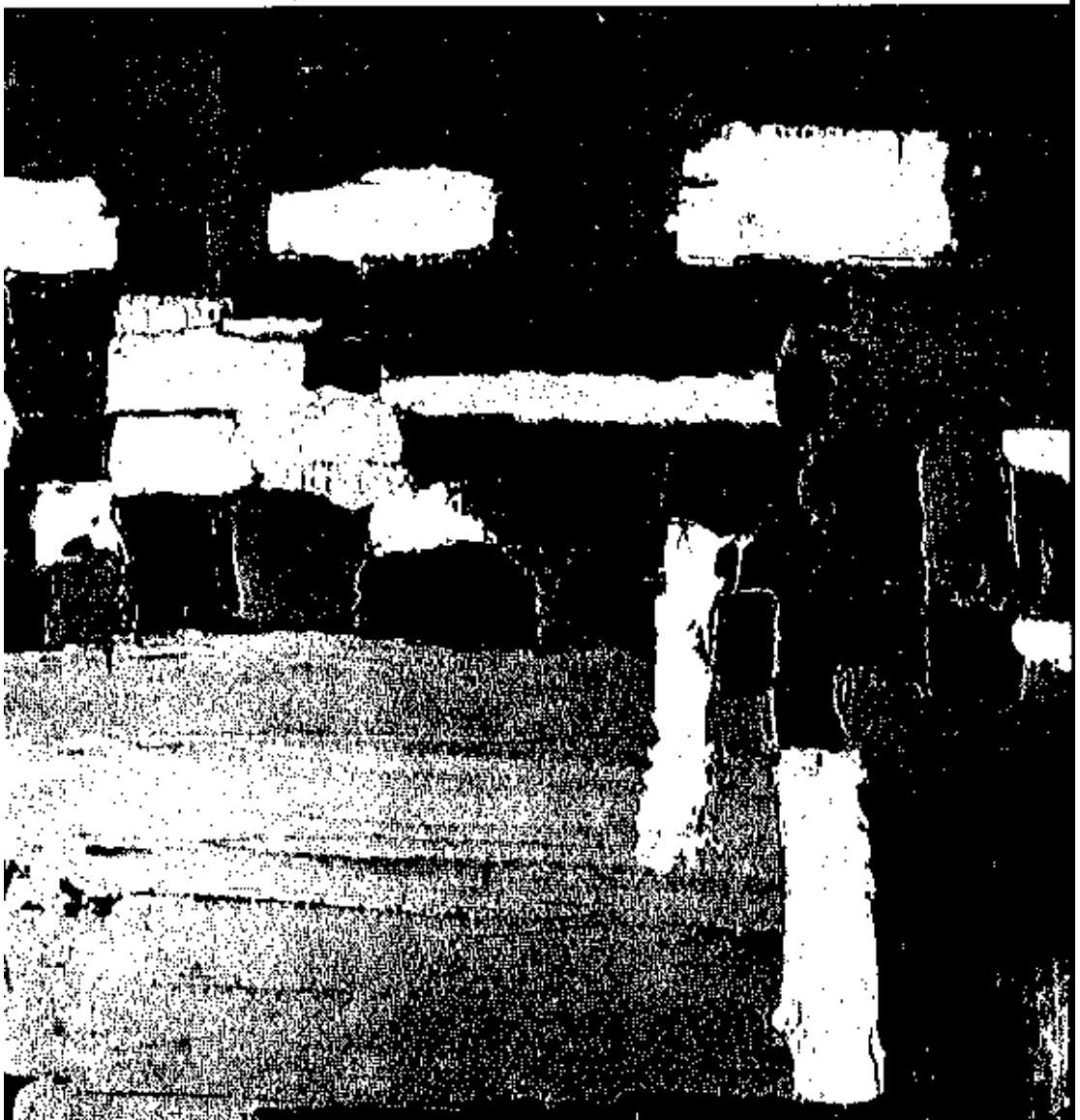

Palestine Affairs

No. 97 December 1979

Published monthly in Arabic by the Palestine Research Center
P. O. Box 1601, Beirut, Lebanon (Tel. 351260, Cables : MARABHATH).

Editor : Mahmoud Darwish

Annual Subscription

Air Mail : Lebanon and Syria - L. L. 60 ($ 24) ; other Arab countries - L. L. 75 ($ 30) ; Europe - L. L. 100 ($ 40) ; elsewhere - L. L.125 ($ 50) .

Surface Mail : L. L. 65 ($ 26) .

السعـــر ٥ ل.ل. في لبـــنان
٦ ل.س. في سوريـا
٦٥٠ فلســا في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولـة الامارات العربية
٦ ل.ل. في سـائر الاقطـار العربيـة

شؤون فلسطينية

٩٧ كانون الاول (ديسمبر) ٩٧٩

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المدير العام : صبري جريس
رئيس التحرير : محمود درويش

جميع الاراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة اراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين .

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني
(متفرع من السادات) ، راس بيروت ـ لبنان ، ص . ب ١٦٩١

تلفون : التحرير والتوزيع ٣٥١٢٦٠

برقيا : مرابحات ، بيروت .

مدير التوزيع : غازي دانيال

الاشتراك السنوي (بريد جوي) : ٦٠ ل . ل . في لبنان وسوريا ، ٧٥ ل . ل . في سائر الاقطار العربية ، ١٠٠ ل . ل . في اوروبا ، ١٢٥ ل . ل . في بقية بلدان العالم .

الاشتراك السنوي (بريد عادي) : ٦٥ ل . ل . في جميع الدول غير العربية .

المحتويات

٣	مصطفى الحسيني	الاقتراب الغربي من فلسطين : منطقان وطريقان.
٩	فيصل حوراني	الميثاق الوطني وموقعه في سياق تطور الفكر السياسي الفلسطيني.
٣٣	صبري جريس	تأسيس « الوطن القومي اليهودي » في فلسطين . ٣ ـ أسس الوطن القومي وأجهزته وملامحه .
٦٨	جلنار النمس	القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة (١٩٤٧ ـ ١٩٧٣) قرارات ومواقف .
٩٩	هاني حوراني	سمات الحركة العمالية الأردنية وتركيبها الداخلي (١٩٥٠ ـ ١٩٥٧).
١١١	محي الدين صبحي	شعر الحقيقة في عصر السقوط .
١٣٥		**شهادات**
		سامي اسماعيل : فلسطيني اميركي في سجون اسرائيل ، عز الدين المناصرة .
١٤٩		**تقارير**
		زيارة عرفات للبرتغال ، عبد الله حوراني ، المجابهة الاميركية ـ الايرانية ، احمد شاهين .
١٥٧		**شهريات**
		المقاومة الفلسطينية ، ١ ـ ف ح ٢ ـ ج . ن .
		المناطق المحتلة ، محمد عبد الرحمن .
		اسرائيليات ، حنه شاهين .

الغلاف للعالمي - دى ستايل

مصطفى الحسيني

الاقتراب الغربي من فلسطين : منطقتان وطريقان

شهدت الفترة الأخيرة موجة من التأييد والاعتراف الأوروبيين بمنظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب فلسطين . كما شهدت تأييدا أوروبيا واسعا لمطالب المنظمة ، المتمثلة في الاقرار بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ، كما شهدت أيضا مؤشرات ، وان تكن بعد مدغمة ، إلا أن الولايات المتحدة تتلمس ، وإن يكن بكثير من الحذر ، طريقها نحو حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية .

ويكاد المراقب لا يستطيع ان يفصل بين موجة التأييد والاعتراف الاوروبية ، وبين التوجهات ـ غير التبنية ـ لسياسة الولايات المتحدة ، بل يكاد المراقب يرى في التحرك الأوروبي مقدمة لتحرك أميركي . مقدمة بأي معنى كان : أي سواء اتمثلت هذه المقدمة في كون التأييد والاعتراف الاوروبيين بمنظمة التحرير الفلسطينية ومطالبها ، يكشفان لا جدوى الموقف الأميركي المقاطع للمنظمة ، أم تمثلت في أن الاقتراب الأوروبي من المنظمة ومطاليبها ، هو تمهيد منسق لتحول حثيث مقبل في السياسة الأميركية نحو المنظمة .

فتحديد إطار ما يبدو ، مطلبا فلسطينيا ، بالحوار مع الولايات المتحدة الأميركية ، يصبح أمرا ملحا ، في هذا المناخ .

وتحديد هذا الاطار ، يعني ـ أول ما يعني ـ جلاء مسألتين :

الأولى : رؤية منظمة التحرير للهدف من حوار مع الولايات المتحدة الاميركية .

والثانية : علاقة مثل هذا الحوار بمجمل التوجه الفلسطيني .

□

١ ـ الهدف من الحوار

هناك منطقان يحددان الهدف من حوار من هذا القبيل .

المنطق الأول : هو الذي يبرر السعي الى هذا الحوار ، ممثلا في كون الولايات المتحدة ، تملك من الموقع ، وبالتالي من الدور ، قدرا مهما في السياسات الدولية ، بعامة ، وفي أزمة الشرق الاوسط بما يعني ذلك الحوار ! لذا، ومن وجهة نظر السياسات العملية ـ سياسات التعامل مع الوقائع ، والاعتراف بموازين القوى السائدة ، فان من يسعى الى حل القضية الفلسطينية لا مفر له من بحث ذلك مع واشنطن ، ضمن بحثه مع آخرين .

ولا يخفى ان هذا هو المنطق الذي تتحرك على اساسه الرئيس المصري انور السادات ، منتقلا من « حل دولي » لأزمة الشرق الأوسط الى « حل أميركي » لها ، متدهورا الى « حل اسرائيلي أميركي » ، وذلك عندما طرح مقولته الشهيرة « إن اميركا تملك ٩٩٪ من أوراق اللعبة » .

وقد يختلف الآخذون بهذا المنطق ـ حيثما وجدوا ـ مع السادات ، حول كم من الأوراق تملك الولايات المتحدة . لكن يبقى المنطق قائما ، ويبقى منطقا انهزاميا ، لانه يقوم على الاقرار بان « مقدرات الصراع بيد العدو أكثر مما هي بيدي » ، ولانه يقوم على القبول بفكرة السعي الى ايجاد وتطوير ضغط أميركي على اسرائيل ، من أجل ان « تتعقل » هذه الأخيرة ، وتقبل بموقف « أكثر اعتدالا » .

أما المنطق الثاني : فهو الذي يرى في السعي الى هذا الحوار ، وفي قيامه ، تحقيقا لهزيمة معنوية لاسرائيل . ومنطلق هذا المنطق ، أنه اذا كانت الولايات المتحدة الأميركية اكبر حلفاء اسرائيل ، أو هي ـ بتعبير الاسرائيليين ـ « صديقها الوحيد » في العالم ، فان قبول الولايات المتحدة بما لا تقبل به اسرائيل في القضية الفلسطينية ، بالذات ، وفي الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية تحديدا ، يشكل بالنسبة لاسرائيل هزيمة معنوية ذات قيمة معتبرة .

يدلل على قيمة تلك الهزيمة المعنوية ، كون أن اهم عناصر « الثمن » الذي طلبته اسرائيل من واشنطن ، مقابل توقيع اتفاقية سيناء الثانية في العام ١٩٧٥ ، هو أن تتعهد بألا تتحدث الى منظمة التحرير الفلسطينية .

قد يبدو الفرق بين المنطقين أكاديميا ، ما دامت النتيجة في النهاية واحدة : حوار بين واشنطن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، لكن حقيقة الأمر غير ذلك ! فاختيار أي من المنطقين هو الذي يرسم لمنظمة التحرير الفلسطينية طريقها الى هذا الحوار ، ويحدد شروطه ، ويقرر الى حد بعيد حصيلته .

ولبيان ذلك ، فان اعتماد المنطق الاول ، منطق السعي الى الحوار ، تسليما بما تملكه واشنطن من « أوراق اللعبة » ، كثرت الأوراق أم قلت ، يعني ان على منظمة التحرير الفلسطينية ان تسعى الى الحوار ، وأن تجعله هدفا بارزا من أهدافها . انها ترى فيه العنصر الذي يجب ان تدخله على حركة الصراع ، وبالتالي فان عليها ـ بالمنطق نفسه ـ أن تدفع مقابلا له

من مواقفها. وهـذا بالضبط ما تطرحه حكومة الولايات المتحـدة و« المعتدلون » فـي اسرائيل : اذا كنتم تريدون الحوار فعليكم ان تعدلوا ميثاقكم الوطني ، وان تقبلوا بالقرار ٢٤٢ ، وأن تعلنوا اعترافكم بحق اسرائيل في الوجود ، وان توقفوا جهدكم العسكري ... الخ .

أما اعتماد المنطق الثاني ، منطق اعتبار قيام الحوار هزيمة معنوية لاسرائيل ، فانه يعني ، في المسلك السياسي العملي ، ان تفتح منظمة التحرير مسألة الحوار ، لكي تجعل واشنطن ، في النهاية ، هي التي تسعى اليه وليس العكس،ويكون ذلك بأن تخلق المنظمة سلسلة متراكمة ومتنامية من الوقائع السياسية ، تجعل واشنطن ترى ان من مصلحتها ان تفتح ذلك الحوار ، وبالتالي تكون واشنطن هي المطالبة بدفع ثمن الحوار ، او على الاقل لا تكون في موقع من يستطيع ان يطلب الى المنظمة دفع ثمن هذا الحوار .

ما هو المقصود بـــ « خلق سلسلة من الوقائع السياسية .. الخ » ؟ ان بعض امثلة ، مما وقع مؤخرا من تطورات في هذا المجال ، تقدم عينة من هذه الوقائع :

أزمة اندرو يونغ مثلا ، بما أحدثته من جدل داخل الادارة الاميركية ، بما خلقته من شكوك بين الموالين لاسرائيل في أميركا وبين الادارة الاميركية ، بما خلقته من ريب وخلافات بين الموالين لاسرائيل في أميركا وبين الاميركيين السود ، بما أثارته لدى الكثير من رجال السياسة والأعمال الاميركيين حول جدوى السياسة الاميركية الحالية والمقاطعة لمنظمة التحرير ، بل وحول تأثيرها السلبي على المصالح الاميركية في الشرق الأوسط .. الخ .

مثال آخر : هو ذلك الاقتراب الاوروبي المتزايد من منظمة التحرير الفلسطينيـة ومطالبها .

عندما تتواجد الوقائع وتأخذ في التفاعل ، تكون المهمة الجديدة هي تنشيط التفاعل ؛ تطوير الوقائع؛ توسيع دائرتها ؛ دفعها الى قلب الحقل السياسي الأميركي . وذلك كله حادث الآن ، لكن حدوثه لا يعني تحقق المستهدف منه ، لأن الطرف الآخر ، في الجدل العلمي ، لا يقف ساكنا ، انما يحاول أيضا أن يوظف الوقائع ذاتها بتفاعلاتها وتطوراتها ، في اتجاه دفع جدلية مسعى الحوار ، نحو المنطق الأول ، منطق التسليم لواشنطن بما تملك من وزن ، وبالتالي إبقائها في موقع من يفرض شروطه من أجل بدء الحوار ، وان يفرض شروطه على مجرى الحوار عندما يبدأ ، وان يفرض مواصفاته على حصيلته .

وذلك كله أيضا حادث الآن . فالجهد الاميركي الجاري في كواليس مسرح الجدل الفلسطيني ـ الاميركي ، ينطلق ، راهنـا ، من نقطتين :

الأولى : أن تجمد محادثات ما يسمى « الحكم الذاتي الفلسطيني » ، وتوقع فشلها ، يعني انه لانقاذ « كامب ديفيد » ، لا بد من حوار أميركي مع منظمة التحرير الفلسطينية ،

والثانية : انه بدون رضـا اسرائيل عن هذا الحوار ، فان مجرد بدئه ، او حتى القبول به من حيث المبدأ ، يحقق هدفا عربيا ـ فلسطينيا ، في جدل الصراع العربي / الفلسطيني ـ الاسرائيلي .

لذلك ، فان المؤشرات تقول ان ، المسعى الأميركي الآن ، هو أن يبدأ ذلك الحوار ، اذا بدأ وعندما يبدأ ، برضا اسرائيل . ولعل أقوى هذه المؤشرات هي استقالة دايان ، في الوقت والصيغة التي اعلنت بها ، وما يبدو من جهد أميركي غير مرئي ــ تراه الحكومة الاسرائيلية بوضوح ــ لزيادة تأزيم أزمة حكومة بيغن ، علها تتغير ، أو تغير من موقفها المتمسك بالتزام كيسنجر بعدم التحدث الى منظمة التحرير الفلسطينية .

فاذا قبلت واشنطن الحوار ، بعد أن تسقط اسرائيل تمسكها بتعهد كيسنجر ، تجرد الحوار من هدفه العربي ــ الفلسطيني ، أي انه لن يعود نصراً معنوياً فلسطينياً ولا هزيمة معنوية اسرائيلية ، انما يصبح ، بالأحرى ، عكس ذلك ، يصبح مجرد حلقة جديدة في جهد سياسي فلسطيني واقع في شرك التسليم بحيوية وأساسية الدور الأميركي في « التوصل إلى حل » ، أي يصبح جهداً سياسياً فلسطينياً بمنطق ساداتي ، ويصبح انقاذاً لكامب ديفيد ، وهو ما ترمي اليه السياسة الاميركية .

٢ ــ الحوار مع اميركا ومجمل التوجه الفلسطيني

كما أن الحوار مع أميركا ، عندما ينطلق من المنطق الصحيح ، يصبح بذاته هزيمة معنوية لاسرائيل ، فانه في الوقت نفسه ، وبعد أن يحقق هذه النتيجة ، يمكن ان يصبح نقطة انطلاق جديدة في مجمل التوجه الفلسطيني ، كما يمكن ان يصبح نقطة انتكاس ، أو على الأقل تجمد ، في هذا التوجه .

فاذا سلمنا ان الاقتراب الأوروبي الجاري من منظمة التحرير الفلسطينية ومطالبها الوطنية ، هو ، على هذا الوجه أو ذاك ، مقدمة للحوار الفلسطيني ــ الاميركي ، فان فهم مضمون هذا الاقتراب ، يساعد كثيراً على جلاء النقطة السابقة .

فمن منظور أوروبي غربي ، وبالتالي وفي النهاية القصوى ، يجري هذا الاقتراب الأوروبي ، على قاعدة من التفاهم السائد حول حدود المطالب الفلسطينية ، أي على قاعدة من التفاهم السائد على المعنى العملي لمضمون كل من برنامج النقاط العشر ، وبرنامج النقاط الخمس عشرة ، اللذين يشكلان ، حالياً ، البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية .

ان المعنى العملي ، المتفاهم عليه ، أو المفهوم دولياً ، هو ان مطالب المنظمة هي حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، باتجاه تحقيق اقامة دولة فلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ، بالرغم من أن أياً من البرنامجين لا يذكر هذا التحديد الجغرافي .

فاذا كانت أوروبا الغربية تقترب من منظمة التحرير الفلسطينية على أساس من هذا الفهم لمطالب الأخيرة ، فان الخطوة المنطقية التالية تكون ان تحاول أوروبا الغربية ، وأميركا اذا اقتربت على النحو نفسه من المنظمة ، وعندما ، تقترب ، ان تحول هذا الفهم أو التفاهم الضمني ، الى التزام صريح من جانب المنظمة بحدود جغرافية لمطالبها ، تتطور ، أو بالأحرى تنتكس ، في خطوة تالية من جدل العلاقة ، الى حدود جغرافية سياسية لتلك المطالب ، من قبيل تشكيل سبق لقدرات تلك الدولة المحددة جغرافيا على هذا النحو ، ومن قبيل صيغ ــ أو بالأحرى قيود ــ على نمط علاقة تلك الدولة الفلسطينية ، عندما تقوم ، مع جيرانها ، أي مع المملكة

الأردنية ـ مثلا : شكل للفيدرالية أو الكونفيدرالية ـ ومع سوريا ـ مثلا : حظر لاي خطوة اتحادية على أي مستوى ـ ومع اسرائيل ـ مثلا : نوع من « الاعتماد المتبادل » في الاقتصاد . وكل ذلك خلافا لما نص عليه برنامج النقاط العشر .

ويمكن رؤية ذلك التطور المحتمل لمضامين الاقتراب الاوروبي الجاري ، في المعركة الدبلوماسية الجارية من حول منظمة التحرير الفلسطينية .

فاذا كانت واشنطن تشترط للحوار مع المنظمة ، راهنا ، ان تعترف هذه الاخيرة بالقرار ٢٤٢ .. الخ ، فان الهدف الاميركي الآن هو تخفيض المطالب الوطنية الفلسطينية ، من مستوى التفاهم الدولي السائد على الترجمة العملية للبرنامج السياسي للمنظمة ، الى ما دون دولة في الضفة والقطاع .

وإذا كانت أوروبا الغربية ـ في اقترابها من المنظمة ـ تؤيد ، بدرجة أو بأخرى ، تعديلا للقرار ٢٤٢ ، أو إعادة تفسيره ، بحيث يقترب من تلك الترجمة العملية للبرنامج السياسي ذاته ، فان ذلك يتضمن ، في الضرورة ، سعيا الى ان تطرح المنظمة بانها ملتزمة بتلك الترجمة العملية ، وهو الموقف نفسه الذي ستتخذه الولايات المتحدة عندما تصل الى قرار بالاقتراب من المنظمة على النحو الأوروبي الجاري .

أي توجد في ثنايا هذا الاقتراب الأوروبي الجاري ، والاقتراب الاميركي المحتمل ، كل هذه العوامل بصورة ضمنية ، وقد تتحقق كلها ، وقد يتحقق بعضها ضمن ديناميكية تنازلية لذلك الاقتراب ، وقد لا يتحقق منها شيء بل قد يتحقق العكس ضمن ديناميكية تصاعدية تملك منظمة التحرير الفلسطينية مفاتيح إطلاقها .

تنطلق تلك الديناميكية التصاعدية ، من استخدام الاقتراب الأوروبي من المنظمة ومطالبها الوطنية ، والاقتراب الأميركي الماثل والمحتمل ـ اذا وقع وعندما يقع ـ باعتبار ان ذلك كله يمثل اضافة الى ما تتمتع به المنظمة ومطالبها من تأييد دولي ، وهي إضافة تسهم في إعادة صياغة التفاهم الضمني ، أو الفهم السائد دوليا لبرنامج المنظمة المتمثل في برنامجي النقاط العشر والنقاط الخمس عشرة ، على نحو يفوق المعنى العملي المتفاهم عليه والمفهوم دوليا الآن .

أي انه ، في ظل ميزان معين للقوى ، ساد التفاهم والفهم الدولي على ان المعنى العملي لبرنامج منظمة التحرير الفلسطينية يعني دولة فلسطينية في الضفة والقطاع ، وانه في ظل ميزان اخر للقوى ، يتقوى فيه مركز المنظمة في التوازن الدولي ، باضافة التأييد الغربي الى تأييد حركة التحرر الوطني العالمية ، ودول العالم الثالث ، ودول المنظومة الاشتراكية ، يخلق ذلك ديناميكية جديدة تبرر تفاهما وفهما دوليا على معنى عملي آخر يفوق المعنى العملي السائد حاليا .

وبدلا من أن يكون الاقتراب الغربي من المنظمة ، ومطالبها الوطنية ، طريقا الى الزامها ، صراحة لا ضمنا ، بالمعنى العملي السائد حاليا لبرنامجها ، وربما تمهيدا لاحاطة هذا المعنى العملي بشروط تنتقص منه ، يمكن ان يكون هذا الاقتراب قوة دافعة الى تفاهم دولي جديد .

والشرط الأولي ، لخلق تلك الديناميكية التصاعدية الجديدة واطلاقها، هو الا يذبهر أحد بهذا الاقتراب الغربي ، والا يستعجل جني الثمار العملية لتحققه، أي اعتماد سياسة نفس طويل .

فاذا كان القول المشهور بأن السياسة هي فن الممكن ، قولا صحيحـا دائما ، فان لهذا القول تفسيران :

واحدهما انه يعني الحصول على الممكن في ظل وقائع ومعطيات وتوازنات قائمة . وهو تفسير قصار النفس من السياسيين .

وثانيهما انه يعني استخدام عوامل النمو والتطور الكامنة في الوقائع والمعطيات والتوازنات القائمة ، لتطوير الممكن ، وباستمرار، في علاقة جدلية تشبه الجني من أجل الغرس والغرس من أجل الجني ، في دورة حيوية متتابعة متوالدة لا تعرف نقطة جمود . وهو تفسير طوال النفس من الثوريين .

ولقد قامت سياسة منظمة التحرير الفلسطينية حتى الآن ـ في جوهرها ـ على قاعدة من هذا التفسير الأخير .

فيصل حوراني

الميثاق الوطني وموقعه في سياق تطور الفكر السياسي الفلسطيني

مقدمات تعديل الميثاق

لم ينجح رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أحمد الشقيري ، وهو صاحب اكبر سلطة للقرار والبت في منظمة التحرير الفلسطينية ، في ان يجمع حول زعامته القوى الفدائية أو السياسية الفلسطينية . وقد توالت الانتقادات لمواقف وعمل المنظمة في عهد رئاسته لها ، وتوالت المشاكل : انصبت الانتقادات من القوى الفلسطينية الجديدة على نهج المنظمة وأسلوب عملها ، وانصبت من الجميع على مسلك رئيسها ، وانصبت بشكل خاص على التعارض بين الأقوال الملاينة أو المسترضية التي يدلي بها والسلوك الذي يسلكه في الواقع . وكان من شأن هذا وحده أن يزعزع مكانته على الساحة الفلسطينية حتى ولو لم تتوفر أسباب اخرى .

غير ان السبب الجوهري الذي قاد اخر الأمر الى زعزعة منطق أحمد الشقيري هو بروز منظمات العمل الفدائي منذ مطلع العام ١٩٦٥ واتساع شعبيتها . وهذا عامل لم يزعزع فقط مكانة أحمد الشقيري الذي اتخذ منها ، هو والمحسوبون عليه ، موقفاً سلبيا ، بل زعزع أيضاً شعبية العرب القوميين الذين كانوا يعارضون اتجاه الاستقلال الفلسطيني بوصفه نزعة اقليمية . وكان أوفرهم شعبية على الساحة الفلسطينية ، قبل ذلك ، الناصريون ، ومنهم حتى ذلك الوقت حركة القوميين العرب . يضاف الى هذا ان سلطات الجمهورية العربية المتحدة اتخذت هي الاخرى موقفا سلبيا من العمليات المسلحة التي باشرتها فتح وغيرها داخل اسرائيل . وهو موقف انعكست اثاره على الناصريين الفلسطينيين .

والحقيقة ان فتح ، الداعية الأهم ، من بين المنظمات الجديدة* ، الى نهج الكفاح المسلح

* في وقت متقارب مع ظهور فتح برز تنظيم فدائي اخر تشكل في سوريا باسم : جبهة التحرير الفلسطينية . اسسه الضابط في الجيش السوري احمد جبريل ورفاقه وصار اسمه اليوم الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة .

قد شرعت منذ اتخذت قرارها بالتهيئة للعمل المسلح تجري اتصالات مع الدول العربية لاقامة صلات تعاون معها .

ووفقا لمصادر الكاتب نجحت فتح في وقت مبكر (١٩٦٢) باقامة صلات تعاون وثيق مع سلطات الجزائر ، وخاصة مع هواري بومدين وزير الدفاع . كما نجحت بعد ذلك بقليل في اقامة صلات مع قيادة حزب البعث الحاكم في سوريا ومع قيادة الحكم فيها .

وحاولت قيادة فتح بداب أن تشق طريقا للتعاون مع السلطات المصرية[١] على الرغم من موقفها السلبي ازاء العمل الفلسطيني المسلح . والواضح ان فتح كانت تولي أهمية كبيرة لهذا التعاون ، حتى انها طلبت وساطة قيادة حركة القوميين العرب بهذا الخصوص في عام ١٩٦٥ ، ثم وسطت شخصيات صحفية مصرية . وقد أفهمتهم شخصيات صحفية نافذة ان معلومات المخابرات المصرية عنهم غير كافية ومتناقضة . وقالت : عندما بدأتم أول عملية اهتمت المخابرات بجمع المعلومات عنكم واستنتجت انكم تنظيم فلسطيني مستقل ، ثم وردت معلومات عن تعاونكم مع السلطات السورية ، فتصورت أنكم مرتبطون بحزب البعث العربي الاشتراكي .

والأهم من هذا التحفظ ان السلطات المصرية كانت تتهيب من نتائج العمليات المسلحة داخل اسرائيل ولا تحبذها . *

وبالرغم من أن مفاوضي فتح ، الذين ذهبوا للقاهرة ، طالبوا بمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر وألحوا في الطلب ، فان الوساطات فشلت في تحقيق ذلك ، ونجحت فقط في تنظيم لقاء لواحد من وفد فتح المفاوض مع مسؤول أمني مصري . وقد تمسك المسؤول الأمني بمطلبه في الحصول على معلومات وافية عن تنظيم فتح : أسماء قادته ، وهيكل التنظيم ، وأماكن قوته وضعفه ، ووسائل تمويله ومصادره . وقال المفاوض الفتحاوي أن هذه الأمور يمكن ان تناقش فقط مع الرئيس جمال عبد الناصر ، ولم تتيسر له مقابلته .

وفي غضون ذلك كانت فتح قد كلفت بعض كوادرها للعمل الدعائي في القاهرة وخاصة في أوساط الطلاب والمثقفين ، ونجحت ، على هذا الصعيد في تأمين حضور لها يلفت النظر . كما كانت بطبيعة الحال على صلة بتجمعات الطلبة المصريين في الخارج ، بحكم زمالة طلبتها الفلسطينيين لهم . وقد عبر هؤلاء عن وجهات نظرهم عندما التقوا في الاسكندرية في مؤتمر انعقد للمبعوثين المصريين في الخارج . في ذلك المؤتمر خطب الوزير المصري كمال رفعت فهاجم حركة القوميين العرب ، وقال كلاما وديا عن فتح . وبالاضافة لكمال رفعت تبنى صحفيون مصريون الدعوة للحوار مع فتح وطالبوا بها .

بعد حرب حزيران

وظلت الأمور على هذا النحو بين الجفاء الرسمي والقليل من النجاح في الاتصالات الخاصة ، الى ان وقعت حرب حزيران العام ١٩٦٧ . وأعطت نتائج هذه الحرب ، كما هو

---

* رعت السلطات المصرية في قطاع غزة عمليات مسلحة قام بها في الخمسينات فدائيون من القطاع ، انتهت بوقوع حرب ١٩٥٦ .

معروف ، دفعة الانطلاق الكبيرة للعمل الفدائي الفلسطيني ، وارتفعت شعبيته الى الأوج ، مما دفع الدول العربية التي انهزمت جيوشها في الحرب الى التباري في اعلان تأييدها ، وبرزت فتح على ساحة العمل الفدائي في المقدمة .

بعد الحرب التقى وفد من فتح مع وزير الخارجية المصري آنذاك محمود رياض ، الذي أبدى تعاطفا كبيرا مع الحركة ، وحث قادتها على تصعيد النشاط المسلح في الأراضي المحتلة .

ودخلت علاقات فتح مع مصر في مرحلة جديدة رعاها الرئيس جمال عبد الناصر والعديد من معاونيه على النحو المعروف . بينما كانت علاقاتها مع كل من سوريا والعراق على أحسن ما يكون . وكانت لها علاقات اخرى تم بناؤها ، بصورة أو باخرى ، مع عدد آخر من الدول العربية . وصار موقف فتح ، اذن ، قويا على الساحة الفلسطينية والعربية ، وكذلك نفوذها وشعبيتها . وصارت الدعوة الى الكفاح المسلح ، التي كانت هي المبادرة في تطبيقها ، دعوة شاملة ، لا تجد في وجهها معارضة تستطيع أن تقف على قدمين راسختين .

وعلى صعيد آخر أدت نتائج حرب حزيران الى توجيه انتقادات كبيرة لقيادة أحمد الشقيري . واذا كان بعض هذه الانتقادات فقط مما يستحق ان يوجه اليه وحده ، وبعضها الآخر يصح توجيهه للجميع،فان اكثر الانتقادات انهالت عليه ، لانه الأضعف بين قادة القمة العرب ، ولذا انهال عليه ما كان ينبغي أن يوجه اليهم جميعا من انتقادات .

وتحركت القوى الفلسطينية باتجاه الدعوة لتطوير أوضاع منظمة التحرير ، بحيث تستجيب للمطالب القديمة المرفوعة منذ ما قبل الحرب ، وللتطورات التي استجدت بعدها . وصار واضحا ان احمد الشقيري لن يستمر زعيما للمنظمة ، وان مساندية من العرب ، وابرزهم في مصر ، قرروا التخلص من عبء مساندته ودعم الاتجاه للبحث عن بديل .

وفي سياق هذه التحركات عرضت جهات مصرية على فتح استعدادها لتبني مسألة مجيء فتح لقيادة المنظمة ، غير ان قيادة فتح أجابت بانها لا تريد أن تأتي نتيجة دعم خارجي ، مصرة على ان يتم التبديل من داخل المنظمة ، بما هو شأن من الشؤون الفلسطينية الداخلية تجري مناقشته في مؤسسات المنظمة(٢)

وفي غضون ذلك التقى ياسر عرفات ووفد من قادة فتح ، ضم صلاح خلف وفاروق القدومي عضوي اللجنة المركزية ، مع الرئيس جمال عبد الناصر في لقائهم الأول . وتم في هذا اللقاء البت في مسائل التعاون السياسي وغير السياسي المطروحة للنقاش . وقد أفهمهم الرئيس عبد الناصر أن القاهرة ستحتفظ بصلاتها مع المنظمات الفلسطينية الأخرى ، ونصح بأن تتعاون فتح مع هذه المنظمات ، وان تدعم الصغيرة منها .

ونجح أحمد جبريل أمين سر جبهة التحرير الفلسطينية (الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة ، فيما بعد) في ايجاد طريق لتعاون محدود بين منظمته وبين السلطات المصرية . ورعت مصر ، حين ابتدأت تختلف مع حركة القوميين العرب ، عدة منظمات فدائية فلسطينية نشأت بعد العام ١٩٦٧ . وقد ساهمت فتح بدور بارز ، هو الأول ، في الاعداد لاحداث التبديل المطلوب

في منظمة التحرير . واتخذت قيادة فتح قرارها البات بهذا الشأن .

وهنا ينبغي ان نتوقف قليلا لنلاحظ ان فتح كانت في دعايتها السابقة تهاجم المنظمة ، وكانت قواعدها التنظيمية والجماهيرية سلبية أو أميل الى السلبية تجاه مسألة العمل من داخل المنظمة . وقد احتاجت قيادة فتح الى حملة من نوع جديد ، لتهيئة أجوائها في لقبول قرار القيادة . وهكذا تمت في تنظيمات فتح كلها ، وفي أماكن احتشاد جماهيرها ، مناقشة واسعة مهدت الجو للخطوة الجديدة[٣] .

وانطلق العمل من أجل التبديل المطلوب على عدة مستويات . فبالاضافة لما كانت فتح والمنظمات الاخرى تهيئه وجه عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية مذكرة الى أحمد الشقيري ، طالبوه فيها بالتنحي عن رئاسة اللجنة التنفيذية[٤] .

ولم تتم مبادرتهم تلك بمعزل عن تأثير فتح . وقد روى نمر المصري أحد أعضاء اللجنة الذين وقعوا على المذكرة للكاتب انهم كانوا قد أصبحوا على قناعة بأن منظمات الكفاح المسلح يجب ان تتولى مسؤولية قيادة المنظمة ، وانهم عملوا لتحقيق ذلك . ولم يشأ ان يقول انهم صاروا مقتنعين أيضا بعدم صلاحية أحمد الشقيري لقيادة المنظمة .

وانتظمت الاتصالات من أجل تشكيل مجلس وطني جديد يأتي بقيادة جديدة ، وشهدت تلك الاتصالات مناقشات طويلة ، بعض جوانبها كان عسيرا ، بين فتح والمنظمات الاخرى والقوميين العرب والبعثيين الذين يحكمون في سوريا والذين كان قد صار لهم تنظيم فلسطيني خاص في الحزب . وانتهت الاتصالات الى الاتفاق على تشكيل مجلس وطني جديد من /١٠٠/ عضو(*) واستقر الرأي على ان يكون لحملة البنادق ، التسمية التي بدأت تلتصق بدعاة الكفاح المسلح ، الاغلبية في المجلس : ٣٨ للمنظمات الفدائية معظمهم من فتح(**) و ٢٠ لجيش التحرير الفلسطيني والباقي تتوزعه التنظيمات الشعبية والمستقلون[٥] .

وقد اشترطت فتح ، اثناء التحضير لعمل المجلس ، ان يتم تعديل الميثاق القومي ، وكذلك تعديل الميثاق الاساسي للمنظمة ، بما ينسجم مع طروحاتها التي رأينا اهم جوانبها في المذكرة التي وجهتها فتح الى الدورة الثانية للمجلس الوطني ، باتجاه تأكيد استقلالية النضال الفلسطيني ومؤسساته . وفي هذا السياق اشترطت أيضا تحرير ارادة جيش التحرير الفلسطيني من التبعية للدول العربية وللقيادة العربية الموحدة وتعديل الاتفاقات بينه وبين الدول المضيفة . كما اشترطت فتح أن يتم التحالف بين المنظمات والقوى الفلسطينية داخل المنظمة على أساس جبهوي[٦] .

وواجهت قيادة فتح الانتقادات وهي تتوجه للمساهمة في قيادة المنظمة من جانبين : من أعضاء فتح الذين رأوا في دخولها منظمة التحرير تقييداً لارادتها ، لحساب الدول العربية

---

* كان أخر عدد لاعضاء المجلس السابق قد تجاوز الـ ٤٠٠ .

** لا يعكس الرقم المعلن لندوبي فتح في اي مجلس وطني ، بما فيه هذا المجلس ، وزنها الفعلي فيه . فبالاضافة له هناك اعضاء فتح الذين يدخلون المجالس ممثلين للتنظيمات الشعبية ، او كمستقلين . ووفقا لمصادر الكاتب ظلت فتح تتمتع بأغلبية ساحقة في المجالس المتعاقبة منذ ١٩٦٨ .

واستغراقا في العمل الرسمي يبهت روح فتح الثورية ، ومن قوى خارج فتح اتهمتها بأنها تأتي الى قيادة المنظمة لكي تحجم دورها لحساب دور فتح .

وفي نهاية المطاف تشكلت لجنة تحضيرية لتسمية أعضاء المجلس الجديد ، على ضوء الاتفاق الذي تم بين فتح والمنظمات الاخرى ، وضمت اللجنة من قادة فتح ياسر عرفات وخليل الوزير وكمال عدوان ، كما ضمت وديع حداد من قادة القوميين العرب ، واحمد جبريل . وفي عداد اعضائها كان يحيى حمودة الذي خلف أحمد الشقيري بصفة موقتة في رئاسة اللجنة التنفيذية . وأمكن أن تنهي اللجنة عملها وتشكل المجلس الجديد (الثاني ، باعتبار ان الأول هو الذي انعقد في القدس في دورته الأولى وعقد دورتين بعدها في القاهرة وغزة) . ودعي المجلس الجديد الى عقد دورته الرابعة في القاهرة بين العاشر والسابع عشر من تموز ١٩٦٨ .

الجديد في الميثاق الوطني

ظهرت الحاجة جلية اذن لتعديل الميثاق القومي والنظام الاساسي تعديلا جوهريا بعد أربع سنوات فقط من وضعهما . وهذا ما قامت به الدورة الرابعة للمجلس الوطني ، التي انعقدت في القاهرة في تموز العام ١٩٦٨ في ظروف عرفها القارىء .

وغيرت التعديلات التي ادخلت على الميثاق القومي العديد من مضامينه واتجاهاته في عدد من نواحيه الهامة ، مما سنتعرض له بالتفصيل . ولذا جاءت التعديلات واسعة بحيث أن المجلس لم يسمها تعديلات ، وانما قدم الميثاق بصياغة جديدة ، وأعطى له اسما جديدا هو « الميثاق الوطني الفلسطيني » .

الميثاق في صياغته الجديدة : جاء الميثاق الوطني[٧] خلوا من المقدمة التي اشتمل عليها الميثاق القومي ، وضم ثلاثا وثلاثين مادة ادرجت متسلسلة من غير تبويب ، وبذلك زاد عدد مواده بمقدار أربع مواد عن عدد مواد الميثاق السابق . وهذا لا يعني أن الميثاق الجديد اضيفت اليه اربع مواد . فالواقع ان مواد بعينها حذفت ، واضيفت مواد جديدة كلية ، وتغيرت أرقام مواد اخرى ، مما سنراه بالتفصيل أثناء مناقشتنا لمواده .

عروبة فلسطين: نصت المادة الأولى على أن « فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني ، وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير ، والشعب الفلسطيني جزء من الامة العربية » . وهكذا ابرزت اولى مواد الميثاق الوطني النزعة الفلسطينية للتمسك بالشخصية الفلسطينية الوطنية والاستقلال الوطني الفلسطيني ، فأحلت تعبير « فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني » محل « فلسطين وطن عربي » الذي ورد في مطلع المادة الأولى من الميثاق السابق ، من غير أن تغفل عن تحديد صفة فلسطين كجزء من الوطن العربي أو صفة شعبها كجزء من الأمة العربية .

وتطابق نص المادة الثانية مع نص مثيلتها في الميثاق السابق وهو « فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة اقليمية لا تتجزأ » . الا أن مدلولات هذا النص تبدلت بتبدل سياقها بين المادتين التي سبقتها والتي تبعتها .

فقد نصت المادة الثالثة على ما يلي : « الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه ، ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض ارادته واختياره » . وهي حين تضمنت المادة الثالثة من الميثاق السابق الجزء الأول من نص المادة الجديدة هذه ، فان نصها اقترن باضافة : « وهو جزء لا يتجزأ من الأمة العربية يشترك معها ... الخ .... » بينما اقترن في الجديدة بالنص على حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره « وفق مشيئته وبمحض ارادته واختياره . وهكذا اقترن الحق في الوطن بالحق في تقرير المصير ، بينما ورد المعنيان في الميثاق السابق في سياقين منفصلين . وأعطت المادة الجديدة ، مثل مثيلتها السابقة ، لحق تقرير المصير مفهومه الحقوقي الجامد ، فلم يصبح تقرير المصير جزءاً من عملية التحرير وتتويجا لها .

ووصفت المادة الرابعة الشخصية الفلسطينية وقالت انها : « صفة لازمة لا تزول ، وهي تنتقل من الآباء الى الأبناء » ، مستخدمة ، بذلك ، التعبير ذاته الذي استخدمته المادة المماثلة في الميثاق السابق . غير ان المادة الجديدة أضافت عبارات لها دلالتها في سياق تأكيد استقلالية الشخصية الفلسطينية اذ قالت : « وان الاحتلال الصهيوني وتشتيت الشعب العربي الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلت به لا يفقدانه شخصيته وانتماءه الفلسطيني ولا ينفيانهما » . وبهذا أدرج الحديث عن الشخصية الفلسطينية في موضعه الصحيح ، وصار تأكيداً للانتماء الوطني الفلسطيني في وجه الاحتلال الذي جهد ليبدل معالم الوطن المغتصب ، وفي وجه الشتات ، وفي وجه أية محاولات تستهدف اذابة الشخصية الوطنية والغاء الانتماء الفلسطيني ، أيا كان مصدرها .

تعريف الفلسطيني : نصت المادة الخامسة على ما يلي : « الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى عام ١٩٤٧ سواء من أخرج منها أو بقي فيها ، وكل من ولد لاب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني » . وبهذا احتفظت المادة الخامسة في الميثاق الوطني بنص مثيلتها ، السادسة ، في الميثاق القومي .

أما المادة السادسة التي أرادت ان تحدد : من هم اليهود الفلسطينيون ، فقد نصت على ما يلي : « اليهود الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني يعتبرون فلسطينيين » . وهو نص يختلف اختلافا كبيراً عن نص المادة المماثلة في الميثاق السابق ، وان ظل من بعض جوانبه يتضمن ، مثله ، شيئا من الغموض . فقد حدد النص الجديد « اليهودي الفلسطيني » بما حدد به « العربي الفلسطيني » وهو الاقامة العادية في فلسطين ، واسقط الشروط التي وضعها الميثاق السابق ، وهي توفر الرغبة بالتزام العيش بولاء وسلام في فلسطين ، كما أسقط الشرط الغامض حول الأصل الفلسطيني لليهودي ، وظل مع ذلك فارق وحيد بين التحديدين الخاصين بالفلسطيني العربي وبالفلسطيني اليهودي : اعتبار « العام ١٩٤٧ » ، وهو تاريخ واضح لا يحتمل الالتباس ، بالنسبة للعربي ، واعتبار « بداية الغزو الصهيوني » بالنسبة لليهودي ، وليس خافيا انه تاريخ لا بد ان يقع خلاف على تحديده . وهنا يبرز غموض النص بالنسبة لتعريف اليهودي الفلسطيني : فأي تاريخ يمكن اعتماده لتحديد موعد بدء الغزو الصهيوني ؟ اذا كنا سنعتمد تاريخ أول هجرة يهودية لفلسطين تمت

برعاية المنظمة الصهيونية ، فان اليهود الذين اقاموا قبلها في فلسطين اقامة عادية ، لم يكن قد بقي منهم احد ، على أغلب الظن ، في العام ١٩٦٨ ، عام وضع الميثاق الوطني . واذا كنا سنعتمد تاريخ بداية الانتداب البريطاني ، الذي عملت سلطاته رسميا على حماية الاستيطان الصهيوني ومشروع الوطن القومي اليهودي ، فان عدد المتبقين من اليهود الذين اقاموا في فلسطين قبل ذلك أقل شأنا من ان تخصص لهم مادة في الميثاق الوطني . وترد الملاحظة ذاتها لو اعتبرنا التاريخ المقصود هو تاريخ بداية أول نشاط مسلح لفرض الاستيطان بالقوة .

واذا اعتبرنا تاريخ بداية الغزو هو تاريخ اعلان قيام دولة اسرائيل ، الذي كرس من وجهة نظر الصهاينة تاريخ سيطرتهم على وطن الشعب العربي الفلسطيني ، فان تعريف الميثاق سيصبح شاملا لمعظم اليهود من سكان اسرائيل . ولا نظن ان ذلك كان واردا في ذهن واضعيه في العام ١٩٦٨ .

وهناك في هذا التعريف نقطة اخرى غامضة : لقد نص الميثاق على اعتبار من ولد لأب عربي فلسطيني بعد ١٩٤٧ فلسطينيا ، وأغفل النص على منح هذا الحق ذاته لأبناء اليهود الفلسطينيين ، أغفل النص على ذلك من غير ان ينص على حرمانهم منه ، فظل الامر غامضا وحمال أوجه .

والنقطة الغامضة الثالثة ، التي انتقلت الى الميثاق الجديد من مثيلتها في السابق ، تتصل بتحديد مفهوم الاقامة العادية بالنسبة لليهودي ، وستبرز صعوبة فهمها ما دامت اغلبية يهود اسرائيل حتى ذلك الوقت ، وخصوصا في ذلك الوقت ، تؤيد الصهيونية وتشترك في انشطتها السياسية والعسكرية الموجهة ضد العرب .

اننا لا نقع في شبهة الخطأ اذا قلنا ان التعريف الذي تضمنه نص المادة الجديدة يثير اشكالات أقل مما يثيره التعريف السابق ، غير ان اشكالات ما ظلت قائمة ، وعكست شيئين اثنين معا : استمرار غموض وتعقد هذه المسألة من أساسها في الفكر السياسي الفلسطيني من جهة ، والتهيب من البت بشأنها من جهة اخرى .

واذا كان استمرار غموضها نظرا لطبيعتها المعقدة أمرا يمكن تبريره ، فان التهيب من مجابهتها والبت بشأنها أمر أقل قابلية للتبرير ، خاصة بعد ان رفعت فتح شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية ، وصار مطلوبا تحديد اليهود المندوبين لأن يكونوا شركاء للعرب في هذه الدولة .

ويمكن أن نستبق رصد التطورات اللاحقة لنقول ان ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية قد أعلن بهاتين الصفتين أمام الجمعية العامة للامم المتحدة في تشرين الثاني ١٩٧٤ « اننا عندما نتحدث عن آمالنا المشتركة من أجل فلسطين الغد فنحن نشمل في تطلعاتنا كل اليهود الذين يعيشون الآن في فلسطين ويقبلون العيش معنا في سلام ودون تمييز على أرض فلسطين »[٨] .

هذا الاعلان اشار الى نوايا قيادة منظمة التحرير والثورة الفلسطينية ، الا أنه لم يعط لصفة اليهودي الفلسطيني تعريفها الكامل المحدد تحديدا دقيقا من الناحية الحقوقية ، ولم

ينعكس مضمونه ، وهذا هو الاهم ، في الميثاق الوطني الفلسطيني ، أو في اي من قرارات المجالس الوطنية ، حتى بالصيغة التي أعلنها ياسر عرفات .

الكفاح المسلح والوحدة الوطنية : نصت المادة السابعة على أن « الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخي بفلسطين حقائق ثابتة ، وان تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية واتخاذ كافة وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفا روحيا وماديا وتأهيله للنضال والكفاح المسلح والتضحية بماله وحياته لاسترداد وطنه حتى التحرير ، واجب قومي » .

هذه المادة تتماثل في بعض عباراتها فقط مع المادة الثامنة من الميثاق السابق . وتضيف اليها عبارات ومعاني ذات مدلولات هامة ، تعكس التطور في الفكر السياسي وفي الممارسات العملية الفلسطينية الذي تم بين العامين ١٩٦٤ و ١٩٦٨ . وهي تؤكد الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي بفلسطين ، بوصفها حقائق ثابتة لا يمكن دحضها . وبهذا التاكيد تشير الى الدعاوى الصهيونية ، التي حاولت ان تجد صلة بين اليهود وفلسطين ، بوصفها أوهاما تقصر عن مستوى الحقائق الثابتة حول صلة العرب بفلسطين . كما انها تؤكد على « تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية » واضعة هذه العبارة لتحل محل العبارة التي وردت في الميثاق السابق ، والتي كان نصها : « تنشئة الجيل الفلسطيني تنشئة عربية قومية » . وقد صار التوجه اذن نحو الفرد وليس نحو الجيل باطلاقه ، وفي الفرق بين التوجهين ينعكس الفرق بين ممارسة الذين يبنون تنظيمات ويدربون افرادها ، وممارسة الذين يخطبون أمام الكتل الجماهيرية . كما صارت التنشئة تنشئة عربية « ثورية » وليس « قومية » ، مما يحدد بدقة اكثر هدف التنشئة المنشودة من جهة ، ولا يحصر التوجيه بالفكر القومي وحده من جهة اخرى .

ولو تفهمنا مدلول هذا التعديل في العبارة على نحو أشمل لأمكن ان نلاحظ انها تتضمن نوعا من الاقرار بأن العقيدة القومية هي واحدة من العقائد السائدة بين الفلسطينيين ، وليست العقيدة الوحيدة . وبهذا صار من الممكن ان تستوعب العبارة الجديدة العقائد كلها من قومية ومادية ودينية ... الخ .. وقد حددت بقية عبارات المادة وسائل هذه التنشئة ، ودعت الى توفير وسائل التوعية والتثقيف والتعريف بالوطن ماديا وروحيا ، كما دعت الى توفير وسائل تهيئة الفرد للنضال والكفاح المسلح والتضحية بالمال والحياة من أجل تحرير فلسطين . واعتبرت ذلك كله واجبا قوميا ، وبهذا أعطت مفهوما أغنى وأوسع لواجبات منظمة التحرير في هذا المجال ، محررة النص عليها من الانشائية التي وسمت مثيله في الميثاق السابق ، ومستجيبة للظروف النضالية التي كانت قد برزت في ابان ممارسة العمل المسلح .

ونصت المادة الثامنة على ما يلي : « المرحلة التي يعيشها الشعب العربي الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين ، ولذلك فان التناقضات بين القوى الفلسطينية هي من نوع التناقضات الثانوية ، التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة ، وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية ، وعلى هذا الأساس فان الجماهير الفلسطينية ، سواء من كان منها في أرض الوطن او في المهاجر ،

تشكل ، منظمات وأفرادا ، جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح » .

هذه المادة عدلت تعديلا جوهريا نص ومضمون المادة التاسعة من الميثاق السابق ، واضافت اليها ما افتقرت اليه من تحديد لطبيعة المرحلة ، ولطبيعة الوحدة الوطنية التي تستلزمها ، واسقطت منها النص المعادي للعقائدية والحزبية ووصفت المرحلة وصفا دقيقا بعبارات معاصرة ، افتقدها الميثاق السابق ، وصفتها بانها مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين ، وبنت على هذا الوصف الدعوة الى تنحية التناقضات الثانوية وتوظيف الجهد المشترك لمواجهة التناقض الرئيسي .وبينت ان التناقض الرئيسي هو مع الصهيونية والاستعمار ، ودعت على أساس ذلك الى جبهة وطنية تضم المنظمات والافراد، كما دعت الى انتهاج أسلوب الكفاح المسلح. فهي، اذن، لم تستثرعلى التناقضات القائمةداخل الشعب العربي الفلسطيني بعبارات انشائية وديماغوجية كما فعل الميثاق السابق ، وانما اقرت بوجودها . وهي لم تنكر وجود العقائد والمنظمات المختلفة ، كما فعل الميثاق السابق ، بل اقرت بوجودها ايضا ، ولم تتبجح بالقول ، نيابة عن اهل فلسطين ، ان المذاهب العقائدية لا تشغلهم عن واجبهم الأول وهو التحرير ، موجهة الاتهام للعقائدية ، ولم تزعم نيابة عنهم ، ومن فوقهم ، بانهم جميعا جبهة وطنية واحدة ، بل وضعت الأمر في سياقه الصحيح وعلى ضوء الوصف الدقيق لطبيعة المرحلة ، فدعت الى ان تتشكل بارادة الأفراد والمنظمات ، مع الاقرار بما بينهم من تناقضات ، جبهة وطنية تعمل في هذه المرحلة من أجل تحقيق الهدف المشترك .

هذا التحليل الذي استندت اليه المادة الجديدة ، وهذه الدعوة الى الجبهة الوطنية بالصيغة التي وردت فيها ، شكلا ، في رأينا ، في أسلوب ممارسة العمل الوطني ، واحدا من أهم تطوراته منذ مؤتمر القدس ، وعكسا الهامش المشترك بين مفاهيم التيارات التي وجدت في المجلس الوطني الرابع ، وهي تيارات فتح والعرب القوميين ، ومنهم قوميون كانوا قد ابتداوا ينفتحون على الفكر الماركسي .

وقدمت المادة التاسعة نصا جديدا ليس له مثيل في الميثاق السابق وهو : « الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين ، وهو بذلك استراتيجية وليس تاكتيكا ، ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدما نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة اليه ، و[على] حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه » .

ويجدر ان نتذكر ، ازاء هذه المادة ان المنظمات الفدائية التي عدل الميثاق تحت تأثيرها ، كانت قد بدأت تمارس الكفاح المسلح قبل ذلك بسنوات ، وكانت جميعها بغير استثناء ترفع شعارات تتطابق مع نص هذه المادة حول الكفاح المسلح . وكان حزب البعث العربي الاشتراكي ، وله على الساحة الفلسطينية منظمة الصاعقة الممثلة في المجلس ، يفعل الأمر ذاته ، وكانت حركة القوميين العرب ، التي انبثق عنها بعد العام ١٩٦٧ تنظيم مسلح هو تنظيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، قد اسقطت تحفظها السابق تجاه العمل الفلسطيني المسلح

الذي ابتدأته فتح . وقد جاء مطلع هذه المادة يعكس هذه التطورات كافة ، في غمرة الحماس لعودة الشعب العربي الفلسطيني لحمل السلاح بعد انقطاع امتد منذ العام ١٩٤٨ ، وبعد توفر الظروف التي جعلت معظم الفرقاء العرب يهللون لهذه العودة ، ويحيطون العمل الفدائي بشعبية واسعة . تلك الشعبية التي اتسعت وترسخت خاصة لأن الفدائيين الفلسطينيين استطاعوا ان يتابعوا العمل المسلح ، بينما كانت الجيوش العربية التي انهزمت في حرب العام ١٩٦٧ تعيش حالة وقف اطلاق النار .

كما يجدر أن نتذكر أن هذه الشعبية بلغت الذروة بعد موقعة الكرامة (نيسان ١٩٦٨ أي قرابة شهر قبل انعقاد الدورة الرابعة للمجلس) ، وهي المعركة التي تصدى فيها عدد من الفدائيين الفلسطينيين لغزوة اسرائيلية استهدفت قرية الكرامة في غور الأردن الشرقي ، وأوقعوا في قواتها خسائر مادية وبشرية ملموسة . وقد ارتدت الغزوة في اليوم الذي وقعت فيه ، ولم ينجم عنها احتلال لأرض جديدة . وقر في ذهن الرأي العام الفلسطيني والعربي أن الغزوة ارتدت بفضل بسالة الفدائيين الفلسطينيين في التصدي لها . وأعطيت لموقعة الكرامة أهمية استثنائية بسبب المقارنة ، التي لا بد من وقوعها ، بين نجاح العدد القليل من الفدائيين الفلسطينيين وبين هزيمة الجيوش الكبيرة قبلها بأشهر .

في هذا الجو جرى تعديل الميثاق ووضع النص على أن « الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد ... » وجرى تأكيده بعبارة « وهو بذلك استراتيجية وليس تاكتيكا » وغاب أي نص حول اشكال النضال الأخرى عن هذه المادة وعن غيرها من مواد الميثاق .

ولا شك ان لوضع عبارة الطريق الوحيد ، مقرونة بالكفاح المسلح ، أسبابا اخرى زيادة على السبب الذي ذكرناه انفا : فقد وضعت صيغة الطريق الوحيد وجرى التشدد في وضعها في مواجهة الدعوة الى التسوية السياسية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي . وهنا تجدر الاشارة الى أن مجلس الامن الدولي كان قد صاغ بنود هذه التسوية في تشرين الأول العام ١٩٦٧ وتضمنها قراره الشهير الذي حمل الرقم ٢٤٢ . ووافقت على القرار من بين الدول العربية المعنية كل من مصر والاردن ، ورفضته سوريا ، كما رفضته منظمة التحرير . وقد دعا القرار الى تحقيق تسوية سياسية بالوسائل السلمية تقوم على أساس انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها قواتها العسكرية في حزيران العام ١٩٦٧ والبحث عن حل عادل لمشكلة اللاجئين ، على أن تعترف الدول العربية باسرائيل وبحقها في حدود آمنة (٩) . وهكذا صار شعار « الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد ... » يعني ، في جوهره ، رفض بنود هذه التسوية ، بما تدعو اليه من اعتراف باسرائيل ، ويعني في الوقت نفسه الدعوة الى استئناف الحرب لاسترداد الأراضي المغتصبة ، كما صار يعني على الجانب الفلسطيني الصرف التمسك بمطلب تحرير فلسطين بكاملها في وجه ما بدا من استعداد بعض الدول العربية للاعتراف باسرائيل ، وصار تجنب الحديث عن أشكال النضال الاخرى مقصودا لتجنب الوقوع في شبهة الموافقة على التسوية السياسية التي حدد أسسها القرار ٢٤٢ ، وان ظل يعكس استهانة القائمين بالكفاح المسلح بجدوى هذه الأشكال . ومن الدهش ان المنظمات الفدائية التي انبثقت عن احزاب ومنظمات

سياسية ، شاركت في اظهار هذه الاستهانة ، وكانت في أحوال عديدة أشد تشدداً من فتح في هذا المجال .

واذا كنا نحاول ان نقدم تفسيراً للظروف التي املت التشدد في لصق صفة الوحيد بالكفاح المسلح ، بما هو وصف غير دقيق وبما ينطوي عليه من استهانة باشكال النضال الاخرى لا يبررها واقع النضال ومتطلباته ، فهذا لا يعني ان الموقف المتشدد قد حظي بموافقة فلسطينية اجماعية خارج المجلس الوطني ، كما كان الحال داخله . كل ما في الأمر انه كان شعاراً غالبا املته ظروف طاغية ، والقوى التي تشددت في رفعه ذاتها لم تلبث ان خففت من تشددها تحت تأثير الممارسة العملية لأشكال النضال الاخرى .

وفيما عدا حكاية الطريق الوحيد هذه ، فقد تحددت في المادة (التاسعة) بصورة اجلى مطالب الحركة الوطنية الفلسطينية : تحرير الوطن والعودة اليه ، وممارسة حق تقرير المصير فيه والسيادة عليه .

وهكذا نص الميثاق الجديد صراحة على الكفاح من أجل تحقيق حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة على وطنه ، وهو نص غاب عن الميثاق السابق . وبتحديد هذا المطلب على نحو واضح خطت منظمة التحرير خطوة اخرى نحو صياغة مطلب السلطة الوطنية والدولة المستقلة . وفي هذه المادة جاء مطلب السيادة محدداً بسيادة الشعب العربي الفلسطيني على وطنه ، وليس غائما كما كان شأنه حين ورد مرة واحدة في المادة السادسة عشرة من الميثاق السابق من غير ان تقترن السيادة بالوطن الفلسطيني حصراً .

ونصت المادة العاشرة ، وهي جديدة كلية ، على أن « العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية ، وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية وتنظيمها واشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني وبينها وبين الجماهير العربية ، ضمانا لاستمرار الثورة وتصاعدها » . وأهمية هذه المادة ، بالاضافة لأنها تصور الفكر السائد تصويراً دقيقاً ، تأتي من أنها لم تنجر الى المبالغة ، التي كانت رائجة ، في تقييم حجم ودور العمل الفدائي في الحدود التي وصل اليها حتى ذلك الوقت . فقد اعتبرته « نواة » لحرب التحرير الشعبية المنشودة ، وليس الحرب ذاتها ، ودعت بالتالي الى مزيد من الجهود على الساحتين الفلسطينية والعربية لكي يصبح كذلك ، أي لكي يصل العمل الفدائي الى مستوى حرب التحرير الشعبية الشاملة ؛ وبهذا ظهر قادة العمل الفدائي ، الذين وضعوا الميثاق الجديد ، أكثر تواضعا من الجهات التي اعلنت ، نيابة عنهم ، ان حرب التحرير الشعبية قد ابتدأت بالفعل ، وحملتهم ، بتقديسها المبالغ به للعمل الفدائي ، ما لم يدعوا انهم يحملونه أو يطيقونه من أعباء .

ونصت المادة الحادية عشرة ، كما فعلت مثيلتها العاشرة في الميثاق السابق ، على أن « يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات : الوحدة الوطنية ، والتعبئة القومية ، والتحرير » . وهذا هو نصها كله . وقد غابت عنه اذن العبارات التي وردت في مثيلتها في السابق وهي : « وبعد ان يتم تحرير الوطن يختار الشعب الفلسطيني لحياته العامة ما يشاء من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية » . بما يشتمل عليه هذا النص الذي غاب عن استهانة بالتوجهات

الراهنة التي تحدد نوع ذلك الاختيار .

فلسطين والعرب : جاء نص المادة الثانية عشرة مطابقا لنص مثيلتها المادة الحادية عشرة في السابق ، بغير زيادة او نقصان ، على النحو التالي : « الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية . ولكي يؤدي دوره في تحقيقها يجب عليه ، في هذه المرحلة من كفاحه الوطني ، ان يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها ، وان ينمي الوعي بوجودها وان يناهض أيا من المشروعات التي من شأنها اذابتها او اضعافها » .

وكذلك جاء نص المادة الثالثة عشرة مطابقا لنص مثيلتها الثانية عشرة في السابق . وقرر أن « الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيىء الواحد منهما تحقيق الاخر : فالوحدة العربية تؤدي الى تحرير فلسطين وتحرير فلسطين يؤدي الى الوحدة العربية . والعمل لهما يسير جنبا الى جنب » . وأكدت اعادة المادة على هذا النحو انطفاء حدة الجدل التي كانت قائمة حول علاقة الوحدة بالتحرير وأسبقية أي منهما .

وكذلك تطابق نص المادة الرابعة عشرة مع مثيلتها الثالثة عشرة في السابق . وظل على هذا النحو : « مصير الامة العربية ، بل الوجود العربي بذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية . ومن هذا الترابط ينطلق سعي الامة العربية وجهدها لتحرير فلسطين ، ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس » . وظلت في الميثاق الجديد ، اذن ، تلك الفكرة المخطئة والمهولة ، التي ترهن مصير الامة العربية بأسره بل وجودها ذاته بمصير قضية من قضاياها .

وجاءت المادة الخامسة عشرة تعديلا لمثيلتها الرابعة عشرة . وادخلت هنا تعديلات جوهرية ذات مغزى واضح في الدلالة على فهم جديد لدور الشعب الفلسطيني ولدور الامة العربية في تحرير فلسطين . فالمادة كما كانت في الميثاق السابق تضمنت في مطلعها النص على ان « تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي تقع مسؤوليته كاملة على الامة العربية ، شعوبا وحكومات ، وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني...» وقد اضيفت لهذا المطلع في الميثاق الجديد عبارة جعلته على النحو التالي : « **هو واجب قومي لرد الغزوة الصهيونية والامبريالية عن الوطن العربي الكبير ولتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين** * تقع مسؤوليته... ». وبهذه الاضافة اتضح بصورة أجلى لماذا صار التحرير واجبا عربيا عاما ، وليس فلسطينيا فحسب ! اذ اقترنت عروبة الواجب بربطه بالخطر الصهيوني الذي يتهدد البلاد العربية الاخرى وليس فلسطين وحدها .

لا شك ان نتائج حرب حزيران ١٩٦٧ ، التي صيغ الميثاق الجديد في ظلها ، ساعدت على تثبيت وجود هذا الخطر في الاذهان ، بعد ان استطاعت اسرائيل ان تغزو وتحتل اراضي دول عربية أخرى . وكانت بقية النص في المادة السابقة على النحو التالي : « ومن أجل ذلك فان على الامة العربية ان تعبىء جميع طاقاتها العسكرية والمادية والروحية في سبيل تحرير فلسطين » . أما في المادة الجديدة فقد اضيفت كلمة « **البشرية** » الى الطاقات المطلوب تعبئتها ، واضيفت

---

* وضعنا خطوط التشديد لابراز الكلمات المضافة .

بعد تعداد هذه الطاقات عبارة « **للمساهمة مساهمة فعالة مع الشعب الفلسطيني في تحرير وطنه** » . وفي ختام المادة السابقة ورد النص التالي : « وعليها بصورة خاصة ان تبذل للشعب العربي الفلسطيني العون والتأييد وتوفر له الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه » . بينما صار النص بما اضيف اليه في المادة الجديدة على النحو التالي : « وعليها بصورة خاصة **في مرحلة الثورة الفلسطينية المسلحة القائمة الآن** ان تبذل وتقدم للشعب الفلسطيني **كل العون وكل التأييد** ، **المادي والبشري** وتوفر له **كل** الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه **من الاستمرار** للقيام بدوره **الطليعي في متابعة ثورته المسلحة حتى التحرير** » . وبهذا التعديل تحددت المساهمة المطلوبة من الأمة العربية في توفير ما يهيىء للشعب الفلسطيني ان يواصل ثورته المسلحة ، التي شرع فيها بالفعل ، وان يطورها ، وجرى التشدد في مطالبتها بذلك ، الأمر الذي عبرت عنه اضافة كلمة « كل » ثلاث مرات .

النواحي الروحية والانسانية: وجاء نص المادة السادسة عشرة متطابقا تماما مع نص مثيلتها في الميثاق السابق المادة الخامسة عشرة : « تحرير فلسطين من ناحية روحية يهيىء للبلاد المقدسة جوا من الطمأنينة والسكينة ، تصان في ظلاله جميع المقدسات الدينية ، وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز ، سواء على اساس العنصر او اللون او اللغة او الدين ، ومن أجل ذلك فان أهل فلسطين يتطلعون الى نصرة جميع القوى الروحية في العالم » . وظل على هذا الاساس مفهوم القوى الروحية محصورا بالدينية ، ولم يقدم الميثاق الجديد ، شأنه في ذلك شأن سابقه ، اية اشارة توحي بأن القوى الدينية لا يمكن ان تؤيد كلها أهداف الشعب العربي الفلسطيني الوطنية .

واضيفت في هذا السياق مادة جديدة كلية هي المادة السابعة عشرة ، وحددت بين دوافع التحرير دافعا جديدا هو الانساني ، وهذا نصها : « تحرير فلسطين ، من ناحية انسانية ، يعيد الى الانسان الفلسطيني كرامته وعزته وحريته ، كذلك فان الشعب العربي الفلسطيني يتطلع الى دعم المؤمنين بكرامة الانسان وحريته في العالم » . وهي المادة الوحيدة في الميثاق الجديد التي تحمل بصمات سافرة من اثار مرحلة « البكائية » في النظرة الى قضية فلسطين . فالنص على ان « تحرير فلسطين من الناحية الانسانية يعيد الى الانسان الفلسطيني كرامته وعزته ... » ينطوي على اقرار بأن الانسان الفلسطيني سيظل حتى التحرير بغير عزة ولا كرامة ، وهذا حكم خاطىء لا يحتاج البرهان على خطئه الى نقاش طويل أوقصير،ولا ندري كيف اقتحمت هذه الفكرة المتفجعة في الميثاق،اذ لم يجد الكاتب بين من قابلهم من يتذكر لماذا اضيفت اليه . انما يمكن الاستنتاج انها اضيفت بعد المادة التي صاغت التطلع الى دعم القوى الدينية ، لتصوغ التطلع الى دعم « المؤمنين بكرامة الإنسان وحريته في العالم » من غير المتدينين .

الناحية الدولية : اما المادة الثامنة عشرة فقد تماثلت مع المادة السادسة عشرة في السابق ، واختلفت عنها باسقاط عبارة واحدة منها : اذ نص مطلع المادة السابقة على أن « تحرير فلسطين من ناحية دولية هو عمل دفاعي تقتضيه ظروف الدفاع عن النفس كما نص عليه ميثاق الامم المتحدة » . بينما سقطت من المادة الجديدة عبارة : « كما نص عليه ميثاق

الامم المتحدة » . وبذلك ارتبط التحرير بحق الدفاع عن النفس بما هو حق طبيعي معترف به ، وليس بما هو حق منصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة فحسب . وصارت المادة كلها على النحو التالي : « تحرير فلسطين من ناحية دولية هو عمل تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس ، من أجل ذلك فان الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع الى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام ، لاعادة الاوضاع الشرعية الى فلسطين واقرار الأمن والسلام في ربوعها وتمكين اهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية » . وظل نص هذه المادة بعد تعديله يحمل ذلك العيب الذي حمله النص السابق ، وهو اجتزاء الحديث عن الناحية الدولية بمفهوم واحد جامد هو واجب الدول في تأييد حق الدفاع عن النفس ، وغياب أية اشارة للكتل والاتجاهات الدولية وللعوامل التي تحدد مواقفها مع أو ضد هذا الحق أو ذاك .

رفض التقسيم وتصريح بلفور : وجاء نص المادة التاسعة عشرة متطابقا مع نص المادة السابعة عشرة في الميثاق السابق بلا زيادة أو نقصان ، وهذا هو نصها : « تقسيم فلسطين الذي جرى عام ١٩٤٧ وقيام اسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن ، لمغايرته لارادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ، ومناقضته للمبادىء التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير » . وبهذا التطابق ظل الموقف من قرار التقسيم على حاله كما ابتدأ منذ صدور قرار التقسيم في العام ١٩٤٧ . واذا كان من شأننا ان نعرف أن مزيداً من الأصوات كان قد ارتفع منذ حرب العام ١٩٦٧ لينتقد الموقف الجامد السابق من قرار التقسيم ، في سياق الدعوة الى وضع أهداف مرحلية للكفاح الوطني الفلسطيني ، فان أقل تلك الاصوات المنتقدة هو الذي صاغ انتقاداته مكتوبة . وهذه الانتقادات لم تنعكس على أية حال لا في مناقشات لجنة الميثاق ولا في قرارات المجلس الوطني .

وتطابق أيضا نص المادة العشرين مع مثيله نص المادة الثامنة عشرة مع فارق بسيط هو ان النص الجديد سمي « تصريح بلفور » ما سماه النص السابق « وعد بلفور » . وهذا هو النص الجديد : « يعتبر باطلا كل من تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما . وان دعوات الروابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح ، وان اليهودية بوصفها دينا سماويا ، ليست قومية ذات وجود مستقل ، وكذلك فان اليهود ليسوا شعبا واحدا له شخصيته المستقلة ، وانما هم مواطنون في الدول التي ينتمون اليها » .

وهنا ظل الميثاق الجديد يحمل في هذه المادة خطأ المضاهاة بين الروابط التاريخية الموهومة بالفعل ، وبين الروابط الدينية التي ما زال بعضها قائما والتي جرى الاقرار بها ضمنا في الميثاق الوطني ذاته في مادته السادسة عشرة . وظل يحمل خطأ المضاهاة أيضا بين اتباع الديانة اليهودية ممن يعيشون في فلسطين وفي دول العالم الأخرى .

رفض التصفية والحل : بعد تثبيت ما أكده الميثاق السابق من رفض لوعد بلفور وللتقسيم ولما ترتب عليهمـــا ، اضيفت الى الميثاق الجديد مادة جديدة هي المادة الحادية والعشرون ، وهذا نصها : « الشعب العربي الفلسطيني ، معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة ، يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملا ، ويرفض كل المشاريع

الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية أو تذويلها » . وهو نص يلخص وجهة نظر القوى التي وضعت الميثاق ازاء الظروف التي استجدت منذ حرب العام ١٩٦٧ ، فيرفض التسوية السلمية التي كان يجري الترويج لها على أساس تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم ٢٤٢ ، بما يشتمل عليه خاصة من اعتراف عربي باسرائيل ، ويقرر وزن ودور الثورة الفلسطينية المسلحة بما هي تعبير عن ذات الشعب العربي الفلسطيني ، ويؤكد التمسك بهدف تحرير فلسطين تحريراً كاملاً بما هو نقيض لوجود اسرائيل ، من جهة ، ونقيض لدعوة التسوية السلمية من جهة اخرى ، ويتزود في هذا الاتجاه فيرفض « كل المشاريع الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية أو تذويلها » ما هو منها موجود وما يمكن أن يوجد .

حول هذا الرفض كانت تلتقي في ذلك الوقت ، وبغير أيما تردد ، القوى الفلسطينية الممثلة في المجلس الوطني كافة . ومن بين القوى الفلسطينية عموما لم يتخذ موقفا ايجابيا من مساعي التسوية السلمية سوى الشيوعيين الذين لم يكونوا ، انذاك ، ممثلين في المجلس الوطني أو في أي من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية الأخرى . وهنا تستوقفنا عبارة « يرفض كل المشاريع الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية أو تذويلها » .

ان جذور الرفض عميقة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية برمته . وتعبير الرفض نستخدمه هنا بما هو وصف لموقف ، لحالة ، لنهج في العمل ، من غير ان يتضمن أي حكم سياسي أو أخلاقي . والعبارة التي أشرنا اليها « كل المشاريع الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية » ورفض المشاريع المشار اليها باطلاقها ، تعطي مظهرا نموذجيا لحالة الرفض .

منطقيا : قضية فلسطين لا بد ان تصفى ذات يوم : فهي لن تظل قائمة ومحتدمة الى الابد . وهناك قوى عديدة تعمل من أجل تصفيتها ، قوى يقف في قطبيها الشعب الفلسطيني ، من جهة ، والحركة الصهيونية ، من الجهة المقابلة . ولا شك ان كل قوة تعمل كي تتم التصفية لصالحها . وهنا تتقيم المواقف والاتجاهات : مصداقيتها وعدالتها ومشروعيتها وفق الاتجاه الذي تسير فيه الجهود نحو التصفية، الحقة والعادلة والتي تنسجم مع الشرعية القائمة على العدل ، أو العدوانية التوسعية التي تكرس الاغتصاب . وعلى هذا الأساس فان لمنظمة التحرير ، بمعنى من المعاني ، مشروعها لتصفية القضية الفلسطينية ، وان للصهيونية مشروعها ايضا . وبينهما على هذا الجانب أو ذاك عشرات القوى لها مشاريعها المتناقضة أو المختلفة أو المتماثلة . أما النص في الميثاق الوطني على رفض كل المشاريع الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية ، هكذا باطلاقها ، فهو المظهر الصارخ لحالة الرفض الفلسطيني ، بما هو موقف ومنهج في التفكير والممارسة سلبيان . ولا نظن ان في الدوافع التي املت وضع هذه المادة ومثيلاتها في الميثاق أي رغبة معلنة في أن تستمر قضية فلسطين قائمة ومحتدمة الى أبد الآبدين .

على غرار ذلك يمكن تقييم ما اعتادت الادبيات الفلسطينية أن تردده الى وقت قريب حول رفض حل القضية الفلسطينية ، الحل باطلاقه ، وليس طبقا لمضمونه .

ويزعم الكاتب ، الذي عني بهذه النقطة ويمتابعتها في الفكر والمواقف السياسية الفلسطينية لعدة سنوات ، ان الرفض بما هو حالة سلبية في تاريخ الحركة الوطنية

الفلسطينية ، قد انضافت الى اسبابه التي كانت قائمة ولها مبرراتها . أسباب جديدة بعد بروز الثورة الفلسطينية المسلحة وبروز الوزن الخاص لفلسطينيي المهاجر ، الذي استند اليها . فالكثير من الناس الفلسطينيين والكتل الفلسطينية ، توفرت لهم ولها ، في ظل بروز الثورة المسلحة والاهتمام العربي والعالمي الواسع بها ، مصالح ارتبط وجودها ونماؤها ودوامها ، في اذهانهم ، باستمرار قضية فلسطين بغير حل . ويمكن ان نراقب مظهرا واحدا ، واحدا فقط ، من مظاهر هذه الحالة لتأكيد هذا الرأي اذ من المعروف ان عدد الذين يمكن ان يعدوا نجوما في المجالات السياسية والثقافية والفنية والعسكرية وحتى الاقتصادية من بين الفلسطينيين قد أصبح في ظل الثورة المسلحة يفوق المألوف ، وكثير من هؤلاء حصلوا على صفة النجوم وامتيازاتها على امتداد الوطن العربي ، واحيانا على امتداد العالم ، لان لهم صلة بقضية فلسطين ، ولأنها قضية من القضايا التي تثير اوسع الاهتمام ، ولاسباب اخرى عديدة من هذا القبيل ، وليس لانهم يتمتعون بمواهب خارقة لا يتمتع بمثلها مصريون او عراقيون ، او جزائريون او يمنيون ليست لهم صلة مباشرة بقضية فلسطين . فلو حلت هذه القضية بأي شكل من الاشكال ، ولو حلت بصفة خاصة لمصلحة شعبها وحقوقه الوطنية ، فان الاهتمام بها سيتضاءل بعد الحل ، وسيأخذ الشعب الفلسطيني ، الذي سيصير مطالبا بالانصراف لبناء حياته العادية ، حجمه كشعب صغير في هذا العالم ، ولن يصبح من بين ابنائه نجما الا من يستحق ذلك بكفاءته الخاصة ومواهبه الخارقة .

وقد اثبت المجرى اللاحق للاحداث أن هذه الحالة ، الانتفاخية ، ان صح التعبير توجد أكثر ما توجد بين الفلسطينيين الذين يعيشون خارج وطنهم ، ولذا صار من الملحوظ ان الفلسطينيين الذين ظلوا في وطنهم تحت السيطرة المباشرة للاحتلال هم الاقرب الى دعم البرامج الايجابية ، بما تشتمل عليه من صلابة ومثابرة في التصدي للاحتلال من جهة ومن تأييد للمطالب والخطط التي تسعى لتحقيق انجازات ملموسة على طريق المسيرة الوطنية ، من الجبهة الاخرى(١٠) .

لقد عكس الموقف المعبرعنه في المادة الحادية والعشرين التي نحن بصدد مناقشتها موقف الرفض الفلسطيني التقليدي الممتد عبر سنوات سابقة .وحتى بالنسبة للذين دفعتهم تجربتهم فيما بعد الى التمييز بين أنواع الحلول والمشاريع وتقييمها طبقا لاتجاهاتها ومضامينها وظروف طرحها ، حتى بالنسبة لهؤلاء ، كان موقفهم في العام ١٩٦٨ خالي الذهن من امكانية مرحلة الاهداف الوطنية ،وينطبق هذا ايضا على فتح التي كانت صاحبة اكبر تأثير في صياغة الميثاق الوطني (١١) .

الصهيونية والدعم الدولي : قدمت المادة الثانية والعشرون ، مضاهية مثيلتها في السابق المادة التاسعة عشرة ، تعريف الميثاق الوطني للحركة الصهيونية . واذا كان التعريف الذي قدمه الميثاق السابق تعريفا جيدا ، فقد جاء التعريف الجديد أوفى واشمل واكثر دقة . وتمكن ملاحظة ذلك من مقارنة النصين :

قال نص المادة التاسعة عشرة في الميثاق السابق : « الصهيونية حركة استعمارية في نشوئها ، عدوانية وتوسعية في اهدافها ، عنصرية تعصبية في تكوينها ، وفاشستية بمراميها

الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية او تذويلها » . وهو نص يلخص وجهة نظر القوى التي وضعت الميثاق ازاء الظروف التي استجدت منذ حرب العام ١٩٦٧ ، فيرفض التسوية السلمية التي كان يجري الترويج لها على اساس تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم ٢٤٢ ، بما يشتمل عليه خاصة من اعتراف عربي باسرائيل ، ويقرر وزن ودور الثورة الفلسطينية المسلحة بما هي تعبير عن ذات الشعب العربي الفلسطيني ، ويؤكد التمسك بهدف تحرير فلسطين تحريرا كاملا بما هو نقيض لوجود اسرائيل ، من جهة ، ونقيض لدعوة التسوية السلمية من جهة اخرى ، ويتزود في هذا الاتجاه فيرفض « كل المشاريع الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية أو تذويلها » ما هو منها موجود وما يمكن أن يوجد .

حول هذا الرفض كانت تلتقي في ذلك الوقت ، وبغير أيما تردد ، القوى الفلسطينية الممثلة في المجلس الوطني كافة . ومن بين القوى الفلسطينية عموما لم يتخذ موقفا ايجابيا من مساعي التسوية السلمية سوى الشيوعيين الذين لم يكونوا ، آنذاك ، ممثلين في المجلس الوطني او في أي من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية الأخرى . وهنا تستوقفنا عبارة « يرفض كل المشاريع الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية أو تذويلها » .

ان جذور الرفض عميقة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية برمته . وتعبير الرفض نستخدمه هنا بما هو وصف لموقف ، لحالة ، لنهج في العمل ، من غير ان يتضمن أي حكم سياسي أو اخلاقي . والعبارة التي اشرنا اليها « كل المشاريع الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية » ورفض المشاريع المشار اليها باطلاقها ، تعطي مظهرا نموذجيا لحالة الرفض .

منطقيا : قضية فلسطين لا بد ان تصفى ذات يوم : فهي لن تظل قائمة ومحتدمة الى الأبد . وهناك قوى عديدة تعمل من أجل تصفيتها ، قوى يقف في قطبيها الشعب الفلسطيني ، من جهة ، والحركة الصهيونية ، من الجهة المقابلة . ولا شك ان كل قوة تعمل كي تتم التصفية لصالحها . وهنا تتقيم المواقف والاتجاهات : مصداقيتها وعدالتها ومشروعيتها وفق الاتجاه الذي تسير فيه الجهود نحو التصفية، الحقة والعادلة والتي تنسجم مع الشرعية القائمة على الحدل ، او العدوانية التوسعية التي تكرس الاغتصاب . وعلى هذا الأساس فان لمنظمة التحرير ، بمعنى من المعاني ، مشروعها لتصفية القضية الفلسطينية ، وان للصهيونية مشروعها ايضا . وبينهما على هذا الجانب او ذاك عشرات القوى لها مشاريعها المتناقضة او المختلفة او المتماثلة . اما النص في الميثاق الوطني على رفض كل المشاريع الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية ، هكذا باطلاقها ، فهو المظهر الصارخ لحالة الرفض الفلسطيني ، بما هو موقف ومنهج في التفكير والممارسة سلبيان . ولا نظن ان في الدوافع التي املت وضع هذه المادة ومثيلاتها في الميثاق أي رغبة معلنة في أن تستمر قضية فلسطين قائمة ومحتدمة الى أبد الآبدين .

على غرار ذلك يمكن تقييم ما اعتادت الادبيات الفلسطينية أن تردده الى وقت قريب حول رفض حل القضية الفلسطينية ، الحل باطلاقه ، وليس طبقا لمضمونه .

ويزعم الكاتب ، الذي عني بهذه النقطة ومتابعتها في الفكر والمواقف السياسية الفلسطينية لعدة سنوات ، ان الرفض بما هو حالة سلبية في تاريخ الحركة الوطنية

الفلسطينية ، قد انضافت الى أسبابه التي كانت قائمة ولها مبرزاتها ، أسباب جديدة بعد بروز الثورة الفلسطينية المسلحة وبروز الوزن الخاص لفلسطينيي المهاجر ، الذي استند اليها . فالكثير من الناس الفلسطينيين والكتل الفلسطينية ، توفرت لهم ولها ، في ظل بروز الثورة المسلحة والاهتمام العربي والعالمي الواسع بها ، مصالح ارتبط وجودها ونماؤها ودوامها ، في اذهانهم ، باستمرار قضية فلسطين بغير حل . ويمكن ان نراقب مظهراً واحداً ، واحداً فقط ، من مظاهر هذه الحالة لتأكيد هذا الرأي: اذ من المعروف ان عدد الذين يمكن ان يعدوا نجوماً في المجالات السياسية والثقافية والفنية والعسكرية وحتى الاقتصادية من بين الفلسطينيين قد أصبح في ظل الثورة المسلحة يفوق المألوف . وكثير من هؤلاء حصلوا على صفة النجوم وامتيازاتها على امتداد الوطن العربي ، وأحياناً على امتداد العالم ، لأن لهم صلة بقضية فلسطين ، ولأنها قضية من القضايا التي تثير اوسع الاهتمام ، ولأسباب اخرى عديدة من هذا القبيل ، وليس لأنهم يتمتعون بمواهب خارقة لا يتمتع بمثلها مصريون أو عراقيون ، أو جزائريون أو يمنيون ليست لهم صلة مباشرة بقضية فلسطين . فلو حلت هذه القضية بأي شكل من الأشكال ، ولو حلت بصفة خاصة لمصلحة شعبها وحقوقه الوطنية ، فان الاهتمام بها سيتضاءل بعد الحل ، وسيأخذ الشعب الفلسطيني ، الذي سيصير مطالباً بالانصراف لبناء حياته العادية ، حجمه كشعب صغير في هذا العالم ، ولن يصبح من بين ابنائه نجماً الا من يستحق ذلك بكفاءته الخاصة ومواهبه الخارقة .

وقد أثبت المجرى اللاحق للأحداث أن هذه الحالة « الانتفاخية » ان صح التعبير توجد أكثر ما توجد بين الفلسطينيين الذين يعيشون خارج وطنهم ، ولذا صار من الملحوظ ان الفلسطينيين الذين ظلوا في وطنهم تحت السيطرة المباشرة للاحتلال هم الأقرب الى دعم البرامج الايجابية ، بما تشتمل عليه من صلابة ومثابرة في التصدي للاحتلال من جهة ومن تأييد للمطالب والخطط التي تسعى لتحقيق انجازات ملموسة على طريق المسيرة الوطنية ، من الجبهة الأخرى[١٠] .

لقد عكس الموقف المعبر عنه في المادة الحادية والعشرين التي نحن بصدد مناقشتها موقف الرفض الفلسطيني التقليدي الممتد عبر سنوات سابقة . وحتى بالنسبة للذين دفعتهم تجربتهم فيما بعد الى التمييز بين أنواع الحلول والمشاريع وتقييمها طبقاً لاتجاهاتها ومضامينها وظروف طرحها ، حتى بالنسبة لهؤلاء ، كان موقفهم في العام ١٩٦٨ خالي الذهن من امكانية مرحلة الاهداف الوطنية ، وينطبق هذا أيضاً على فتح التي كانت صاحبة أكبر تأثير في صياغة الميثاق الوطني[١١] .

الصهيونية والدعم الدولي : قدمت المادة الثانية والعشرون ، مضاهية مثيلتها في السابق المادة التاسعة عشرة ، تعريف الميثاق الوطني للحركة الصهيونية . واذا كان التعريف الذي قدمه الميثاق السابق تعريفاً جيداً ، فقد جاء التعريف الجديد أوفى وأشمل وأكثر دقة . وتمكن ملاحظة ذلك من مقارنة النصين :

قال نص المادة التاسعة عشرة في الميثاق السابق : « الصهيونية حركة استعمارية في نشوئها ، عدوانية وتوسعية في أهدافها ، عنصرية تعصبية في تكوينها ، وفاشستية بمراميها

ووسائلها . وان اسرائيل بوصفها طليعة هذه الحركة الهدامة وركيزة للاستعمار مصدر دائم للقلق والاضطراب في الشرق الاوسط خاصة وللاسرة الدولية بصورة عامة . ومن أجل ذلك فان أهل فلسطين جديرون بعون الاسرة الدولية وتاييدها » .

وقال نص المادة الثانية والعشرين في الميثاق الجديد : « الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطا عضويا بالامبريالية العالمية ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم ، وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها عدوانية استيطانية في أهدافها ، وفاشية نازية في وسائلها ، وان اسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للامبريالية العالمية ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب الوطن العربي لضرب أماني الامة العربية في التحرر والوحدة والتقدم . إن اسرائيل مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم اجمع ، ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والامبريالي فيها ،ويؤدي الى استتباب السلام في الشرق الاوسط ، لذلك فان الشعب الفلسطيني يتطلع الى نصرة جميع احرار العالم وقوى الخير والتقدم والسلام فيه ، ويناشدهم جميعا ، على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم ، تقديم كل عون وتاييد له في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه » .

هذه الاضافات أبرزت الدور المعادي للتقدم العربي الذي تلعبه الحركة الصهيونية واسرائيل ، مشيرة ، على نحو ما ، الى التكوين الاجتماعي للحركة الصهيونية ، وان اتت الاشارة عامة للغاية ، مؤكدة بجلاء وبأكثر مما فعل الميثاق السابق ، الصلة بينها وبين الامبريالية العالمية . كما أبرزت دور اسرائيل في مواجهة الطموحات القومية العربية ، رابطة بين حصول الشعب الفلسطيني على مطالبه الوطنية وبين الرغبة في اجلال السلام في الشرق الأوسط ، وتوجهت الى العالم ، ليس باطلاقه كما فعلت المادة المماثلة في الميثاق السابق ، وانما من زاوية نظر جديدة تشمل ضمنا التمييز بين من تربطهم مصالحهم بالمصالح الوطنية الفلسطينية وهم « جميع أحرار العالم وقوى الخير والتقدم والسلام فيه » وبين غيرهم ، وناشدتهم تقديم كل عون وتاييد للشعب الفلسطيني في كفاحه العادل المشروع ، وذلك « لان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والامبريالي فيها ؛ ويؤدي الى استتباب السلام في الشرق الاوسط » . أي أنها ربطت بصورة متبادلة بين العون المطلوب من قوى الخير والتقدم والسلام لكفاح الشعب الفلسطيني وبين المهمات التي يتصدى لها هذا الكفاح ، مما يندرج في سياق مهمات هذه القوى المطلوب عونها . وهكذا فان الميثاق الجديد لم ينشد العون من الاسرة الدولية وانما من القوى المرشحة لتقديمه ، مع اقراره بما بينها من اختلاف في الميول والاتجاهات ، وبهذا قدم صورة متطورة واكثر تطابقا مع واقع الحياة الدولية وطبيعة واتجاه الكفاح الوطني الفلسطيني ، وكشف بالتالي عن فهم أعمق لهذا كله .

ثم ان الاضافات ثبتت نقطة جديدة هامة ، وهي ان هدف الكفاح الفلسطيني هو القضاء على الوجود الصهيوني والامبريالي في فلسطين ، واضعة كليهما على مستوى واحد ، ومظهرة ان ذلك الكفاح لا يستهدف القضاء على اليهود الموجودين في فلسطين او في هذا الوجود الصهيوني أي في اسرائيل . ومع ان الهدف ظل كما كان في الميثاق السابق هو تحرير فلسطين ، فان الايضاح الذي قدمته هذه المادة تضمن الرد الفلسطيني على ما تقوله المصادر الاسرائيلية حين

تتهم الفلسطينيين بأنهم يريدون القضاء على اليهود من سكان اسرائيل ، وتدرج حركتهم الوطنية في عداد الحركات المناهضة للسامية . بل ان الميثاق الذي تحدث عن القضاء على الوجود الصهيوني في فلسطين لم ينص على القضاء على اسرائيل ذاتها ، وانما اكتفى ، ومعذرة من التكرار ، بالنص على ان تحرير فلسطين هدفه القضاء « على الوجود الصهيوني والامبريالي فيها » .

بعد هذا ، جاءت المادة الثالثة والعشرون متطابقة مع مثيلتها في السابق تطابقا كاملا وهذا نصها : « دواعي الأمن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها ، حفظا لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لأوطانهم ، ان تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها » .

وتطابق مطلع المادة الرابعة والعشرين مع نص مثيلتها الحادية والعشرين في الميثاق السابق وهذا نصه : « يؤمن الشعب العربي الفلسطيني بمبادىء العدل والحرية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الانسانية وحق الشعوب في ممارستها » . أما النص الذي ورد بعد هذا في المادة السابقة وهو : « ويؤيد جميع المساعي الدولية التي تهدف الى اقرار السلم على أساس الحق والتعاون الدولي الحر» ، فقد اسقط بكامله من المادة الجديدة . حدث ذلك على الرغم من أن النص الذي اسقط لم يتحدث عن المساعي الدولية التي تستهدف اقرار السلم في فلسطين والشرق الأوسط ، اذ لو انه فعل ذلك لصار مفهوما لماذا سقط في ظل الرفض الشامل للحل السلمي لقضية الشرق الأوسط . ولعله اسقط بسبب التأثيرات الماوية التي كانت ملموسة انذاك على الفكر الفلسطيني في هذه المسألة بالذات ، أو أنه اسقط تزودا في التحوط ضد اعطاء خلق الانطباع بأن واضعي الميثاق قد يؤيدون أيضا المساعي الدولية المبذولة انذاك لاقرار السلام في الشرق الأوسط على أساس بنود القرار ٢٤٢ ، أو للسببين كليهما .

دور منظمة التحرير : وتطابق القسم الأول من نص المادة الخامسة والعشرين في الجديد مع مثيلتها الثالثة والعشرين في السابق : « تحقيقا لأهداف هذا الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين » . واسقطت من المادة الجديدة عبارة « وفق النظام الأساسي لهذه المنظمة » التي وردت في السابقة ، والتي ليس لها لزوم كبير ، ما دامت هناك مادة خاصة في الميثاق حول النظام الأساسي .

وجلت المادة السادسة والعشرون محل مثيلتها الخامسة والعشرين في السابق . وقد نصت المادة السابقة على ما يلي : « تكون هذه المنظمة مسؤولة عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تحرير وطنه في جميع الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي » .

ونصت بصيغتها الجديدة على ما يلي : « منظمة التحرير الفلسطينية **الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية** مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل **استرداد** وطنه وتحريره **والعودة اليه وممارسة حق تقرير المصير فيه** ، في جميع الميادين **العسكرية** والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي » . وقد ثبتت الاضافات ، التي ميزناها بخطوط التشديد معاني جديدة هامة ، عكست ، هي

الاخرى ، التطورات التي استجدت على الساحة الفلسطينية والعربية ، واولها ان منظمة التحرير هي الممثل لقوى الثورة الفلسطينية بما يشتمل عليه هذا القول من تثبيت لشرعية الثورة ، ومن اقرار بشرعية وجود القوى الفلسطينية ، ومن تأكيد لكون المنظمة هي الممثلة لها جميعا ؛ وثانيها تثبيت ارتباط حقوق العودة وتقرير المصير بالتحرير ؛ وثالثها تثبيت مسؤولية المنظمة وحدها عن حركة الشعب الفلسطيني في اتجاه هذه الحقوق في كافة الميادين ، بما فيها الميدان العسكري ايضا .

ان النص على ان المنظمة هي الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية قد اثبت موقفا متقدما في النظرة الى المنظمة ، بل مكسبا انتزعته الثورة الفلسطينية بالفعل منذ هيمنت قواها على مؤسسات المنظمة . الا ان النص بالصيغة التي ورد فيها في الميثاق الوطني صار فيما بعد قاصرا عن استيعاب موقف لاحق او مكسب لاحق ، تم تأكيده في قرارات عربية ودولية ، هو موقف الاقرار بأن المنظمة هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني بأسره ، وليس لقوى الثورة الفلسطينية وحدها .

وتماثل جزء من المادة السابعة والعشرين مع مثيله في المادة السادسة والعشرين من الميثاق السابق . هذا الجزء هو : « تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع جميع الدول العربية كل حسب امكانيتها » . ثم اختلفت المادتان بعد ذلك اختلافا جوهريا . فقد اضيف الى المادة في صيغتها الجديدة : « وتلتزم بالحياد فيما بينهما ، في ضوء مستلزمات معركة التحرير وعلى اساس ذلك» . وعادت المادتان متماثلتا في ختامهما بنص واحد : « ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية » .

واضيفت مادة جديدة كلية هي المادة الثامنة والعشرون وهذا نصها : « يؤكد الشعب العربي الفلسطيني اصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها ، ويرفض كل انواع التدخل والوصاية والتبعية » .

واضيفت مادة جديدة اخرى هي التاسعة والعشرون ونصها : « الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والاصيل في تحرير واسترداد وطنه ، ويحدد موقفه من كافة الدول والقوى على اساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق اهدافه » .

في هذه الاضافات الثلاث انعكست ايضا حصيلة التطور في ميزان القوى وفي الظروف والمواقف على الساحتين الفلسطينية والعربية ، ما بين انشاء منظمة التحرير ووصول حملة البنادق الى قيادتها مرورا بحرب حزيران ١٩٦٧ وتأثيراتها . ففيها اكد الميثاق الجديد التزام الحياد في خلافات الدول العربية فيما بينها ، وقيده « في ضوء مستلزمات معركة التحرير وعلى اساس ذلك » . وعاد الميثاق الجديد فثبت مبدأ عدم تدخل المنظمة في الشؤون الداخلية للدول العربية ، الا انه وضع المبدأ الذي يقابله ، الذي غاب عن الميثاق السابق ، وهو رفض الشعب العربي الفلسطيني لكل انواع التدخل والوصاية والتبعية . وفيها اكد الميثاق ان الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق « الأول والأصيل » في استرداد وطنه . وهو تأكيد له معناه الشامل في عملية التحرر كلها ، وله ايضا معناه الخاص المتصل بالموقف من مطالبة الاردن بالسيادة على الضفة الغربية . وفي الرد على وجهات نظر بعض العرب القوميين ممن شغلتهم

مسألة عروبة الضفة الغربية ولم يشغلهم الاهتمام بتحديد الاجابة على السؤال الذي طرح بعد بروز العمل الفلسطيني المسلح : حول مستقبل الضفة ولمن ستكون السيادة عليها[١٢] .

وهكذا جاء النص المضاف معززا لاتجاه الاستقلال الفلسطيني بوجهيه : استقلال العمل الوطني الفلسطيني معبرا عنه بمنظمة التحرير والاستقلال الوطني للشعب العربي الفلسطيني .

وثبتت الاضافات مبدأ آخر هاما وهو ان الشعب العربي الفلسطيني يحدد موقفه من كافة الدول والقوى على أساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه . وهو واحد من المبادىء التي حكمت سلوك فتح على وجه الخصوص وجرى تثبيته في الميثاق الوطني .

واذا كان مضمون هذا المبدأ مما توافق عليه القوى الوطنية الفلسطينية كافة ،فان آراءها تتفاوت وتتعارض أحيانا في اسلوب ممارسته . وقد تجلت أخص الفروق عند تطبيقه في الممارسة ، حيث اعتادت فتح ان تعتبر الموقف منها موقفا من الثورة ، وتعتبره المقياس الوحيد في تقييم الدول والقوى، بصرف النظر عن الأوجه الأخرى، السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمواقف هذه الدول والقوى ، بينما أخذت منظمات فلسطينية اخرى ، وخاصة التي انبثقت عن أحزاب وتنظيمات سياسية ، ذلك المقياس بعين الاعتبار ولكنها لم تستخدمه كمقياس وحيد . ولم يكن الأمر بغير استثناء في الحالتين . فقد تأخر على سبيل المثال الوقت الذي قام فيه تعاون مباشر بين فتح وبين عدد من الدول الاشتراكية التي فضلت ان ينصب اتجاه تعاونها مع منظمة التحرير ، ومع ذلك كانت فتح بين القوى الفلسطينية التي دفعت باتجاه التحسين الكبير في علاقات المنظمة مع تلك الدول . وعلى الوجه الآخر استطاعت فتح ان تقيم علاقات تعاون ثابتة مع المملكة العربية السعودية وحكامها حتى في الوقت الذي كان فيه حكام المملكة لا يقيمون أي علاقة مع منظمة التحرير ، ويناصبون العداء اطرافا فلسطينية اخرى وقوى وانظمة عربية وطنية تقدمية حليفة لفتح . وقد قامت هذه العلاقات مع المملكة السعودية بعد أن نجحت فتح في توثيق علاقاتها بكل من مصر وسوريا ، أي بعد العام ١٩٦٧[١٣] .

وساءت، على سبيل المثال أيضا ، علاقات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، في وقت من الأوقات مع النظامين الوطنيين التقدميين في كل من مصر وسوريا ، على الرغم من انهما بين الأنظمة العربية كانا بعد هزيمة حزيران يتحملان أكبر العبء في مواجهة اسرائيل .

خلاصة القول حول هذه النقطة ، ان المبدأين اللذين ثبتهما الميثاق الوطني حول عدم التدخل وعدم التدخل المقابل لم يصمدا دوما أمام زخم الواقع وتشابكه وقوة المصالح التي أملت الرغبات في التدخل . ومع ذلك فان تثبيتهما عزز التوجه الاستقلالي الفلسطيني ، مما لم يفعله الميثاق السابق .

واضيفت بعد ذلك مادة جديدة اخرى الى الميثاق هي المادة الثلاثون ، ونصها : « المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرير هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقي لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني » .

وثبتت المادة الحادية والثلاثون ، كما فعلت مثيلتها في السابق السابعة والعشرون ان

« يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد ويقرر ذلك كله بموجب نظام خاص » .

ونصت المادة الثانية والثلاثون ، مثل مثيلتها التاسعة والعشرين ، على ان « يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق » .

ونصت المادة الثالثة والثلاثون ، كمثيلتها التاسعة والعشرين في السابق على ان « لا يعدل هذا الميثاق الا باكثرية ثلثي مجموع أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى اليها من أجل هذا الغرض » . وبذلك ظل من الممكن تعديله في جلسة خاصة في أي دورة من دورات المجلس الوطني ، من غير حاجة الى دعوة المجلس لدورة خاصة .

حق السيادة : تحدثنا حتى الآن عن التعديلات والاضافات التي دخلت على الميثاق بصياغته الجديدة وبدلت كثيرا من مضامينه واتجاهاته على ضوء ما أضيف اليه من مواد . وهناك مادتان في السابق اسقطتا برمتهما فلم ترد في الجديد :

اولاهما : المادة التي حملت الرقم ٩ والتي نصت على « ان المذاهب العقائدية سياسية كانت او اجتماعية او اقتصادية لا تشغل أهل فلسطين عن واجبهم الأول في تحرير وطنهم ، والفلسطينيون جميعا جبهة وطنية واحدة يعملون لتحرير وطنهم بكل مشاعرهم وطاقاتهم الروحية والمادية » .

كان وضع هذا المادة حتى في العام ١٩٦٤ عودة الى الوراء بالنسبة لتطور الحركة الوطنية الفلسطينية وأفكارها . وقد سقطت في ميثاق العام ١٩٦٨ بسبب ذلك ، ولأن القوى التي وضعت الميثاق ، وبعضها قوى حزبية أقرت فيما بينها صيغة لتعاونها في اطار منظمة التحرير على أساس جبهوي بما هي قوى وتنظيمات وأحزاب معترف بها . وسقوط هذه المادة بمثل هو الآخر تطورا ايجابيا جرى تثبيته في الميثاق الوطني .

وثانيتهما : المادة التي حملت الرقم ٢٤ ونصت على ان « لا تمارس هذه المنظمة اية سيادة اقليمية على الضفة الغربية في المملكة الاردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمة ، وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية » .

وقد صار واضحا بعد استعراض الميثاق الجديد بكامله ان مادة كهذه لم تعد ذات موضوع . وان التاكيدات الصريحة التي تبنتها الميثاق الجديد حول حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة على وطنه وتقرير مصيره فيه ، قد اسقطت تلقائيا مضمون المادة الرابعة والعشرين هذه ، التي وضعت في ظروف تأسس المنظمة في العام ١٩٦٤ استجابة لشرط اردني ، وفي وقت لم يكن فيه مؤسسوها معنيين بمسألة السيادة الوطنية الفلسطينية .

تعديلات النظام الاساسي

التعديلات العامة : ادخلت الدورة الرابعة للمجلس الوطني التي وضعت الميثاق الوطني

خمسة عشر تعديلا واضافة (١٤) على النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، لتجعله ينسجم مع الصياغة الجديدة للميثاق ، ومع التطورات المستجدة على الساحة الفلسطينية والعلاقات الفلسطينية ـ العربية .

هذه التعديلات والاضافات وضعها المجلس بما هي تعديلات واضافات طرأت على هذه المادة او تلك من مواد النظام الاساسي ، ولم يقدم صياغة جديدة له ، كما فعل بالنسبة للميثاق . وسنتعرض فيما يلي لاهمها مما له صلة بغرض هذه الدراسة :

عدلت المادة الثالثة عشرة التي كانت تعطي للمجلس حق انتخاب رئيس اللجنة التنفيذية وحده وتعطي للرئيس حق تسمية اعضائها ، فاصبحت بعد التعديل على النحو التالي : « ١ ـ يتم انتخاب جميع اعضاء اللجنة التنفيذية من قبل المجلس » . وهو تعديل عكس الرغبة في تعزيز صلاحيات المجلس ، وانهى ذلك الوضع الشاذ الذي كان فيه رئيس اللجنة التنفيذية يملك ، وفق النصوص ذاتها ، كل الصلاحيات بما فيها صلاحية تعيين قيادة الشعب العربي الفلسطيني . وعكس ايضا طبيعة التحالف الجبهوي القائم في منظمة التحرير والمتمثل في وجود مندوبي المتحالفين كافة كاعضاء في المجلس الوطني ، ومن ثم في اللجنة التنفيذية ، مما جعل المزاجية الفردية أقل تاثيرا في انتقاء اعضاء اللجنة على حد سواء . واضيفت الى النظام بعد ذلك مادة هذا نصها : « تنتخب اللجنة التنفيذية من داخل المجلس الوطني » . وبذا اوجب النظام أن يكون أعضاء اللجنة من بين اعضاء المجلس حصراً . واذا اخذنا بعين الاعتبار أن المزاجية أصبحت على ضوء التطورات الجديدة أقل تاثيرا في انتقاء اعضاء المجلس ، صار من الممكن ان نتصور ان الذين سيأتون من بينهم الى اللجنة لا بد ان يكونوا ممثلي منظمات أو شخصيات وطنية لم يجر اختيارها اعتباطا .

واضيفت الى النظام أيضاً مادة جاء فيها : « اذا شغرت العضوية في اللجنة التنفيذية بين فترات انعقاد المجلس الوطني ، لاي سبب من الأسباب ، تملأ الحالات الشاغرة كما يلي ... » وتلا ذلك تفاصيل اسلوب ملئها . وعكست هذه الاضافة الطبيعة الجديدة للجنة التنفيذية كلجنة منتخبة من المجلس ، كما عكست ، في الوقت نفسه ، الاهتمام بأن ينتظم عمل اللجنة ازاء أي طارىء يهدد هذا الانتظام .

وعدلت المادة الثامنة والعشرون من النظام الذي جاء فيها : « تشكل وحدات فلسطينية خاصة وفق الحاجات والخطة العسكرية التي تقررها القيادة العربية الموحدة بالاتفاق وبالتعاون مع الدول العربية ... » عدلت تعديلا جوهريا استجاب للشرط الذي وضعته فتح حول استقلالية جيش التحرير الفلسطيني واستجاب للمزاج الفلسطيني العام بهذا الشأن وصار نصها كما يلي : « تنشىء منظمة التحرير الفلسطينية جيشاً من أبناء فلسطين يعرف بجيش التحرير الفلسطيني ، تكون له قيادة مستقلة ، تعمل تحت اشراف اللجنة التنفيذية وتنفيذ تعليماتها وقراراتها الخاصة والعامة ، وواجبه القومي ان يكون الطليعة في خوض معركة تحرير فلسطين » .

وبذا ربط النظام جيش التحرير بمنظمة التحرير بوصفه احدى المؤسسات التي تنشئها المنظمة ، واتبع قيادة الجيش للقيادة السياسية للمنظمة ، والزمه بتنفيذ تعليماتها الخاصة

والعامة ، وانهى تبعيته للقيادة العربية الموحدة ، بما هي في واقع الأمر تبعية للقيادات العسكرية في الدول المضيفة . هذا ما فعله النظام بعد تعديله . اما في الممارسة العملية التي تبعت ذلك فان الامور لم تجر في كل الأوقات على النحو الذي حدده النظام الاساسي وتوخاه الذين رغبوا في ان يستقل جيش التحرير الفلسطيني عن تبعيته للدول العربية المضيفة . وظهرت حالات شقت فيها قيادة جيش التحرير عصا الطاعة هنا أو هناك . كما أن الاتفاقات التي سبق ان عقدتها المنظمة حول وجود وعلاقات الجيش في كل من الدول المضيفة لم تعدل ، مما أبقى لتلك الدول الحقوق التي رتبتها هذه الاتفاقات وما اتاحته لها ، وأكثر من ذلك ، من فرص التأثير ليس على اجراءات قيادات الجيش الفلسطيني ، بل على مواقفها ايضا . مع ذلك فان تثبيت استقلالية جيش التحرير وتبعيته للقيادة السياسية الفلسطينية وحدها على نحو لا يقبل الالتباس في التفسير ، أعطى للقيادة ، على الاقل ، الحق في أن تدين المتمردين وتعزلهم وتقطع صلتهم بالمنظمة وتحجب عنهم التمويل والامداد ، وترفض الاعتراف بشرعية أية اجراءات تتخذ مخالفة للنظام ، كلما وجدت ضرورة وامكانية لفعل ذلك .

واضيفت عبارة ذات مغزى الى المادة الثالثة من النظام ، التي حددت أسس العلاقات داخل المنظمة بين المستويات المختلفة فيها ، وجعلت الاضافة من بين هذه الاسس : « دعم الثورة الفلسطينية المسلحة والعمل على استمرارها وتصعيدها .. حتى النصر » .

التعديلات التنظيمية : اما التعديلات ذات الصبغة التنظيمية فقد تناولت المجلس الوطني فأقرت ان يحل المجلس الجديد ــ المنعقد في الدورة الرابعة ــ محل المجلس السابق ، وبذا أصبح هذا المجلس هو الثاني في تاريخ منظمة التحرير ، وان تكون مدته سنتين يخلفه بعدها مجلس آخر او يجتمع هو نفسه « ويقرر اما تمديد مدته لفترة اخرى او ان يشكل مجلس جديد بالطريقة التي يقررها » . وأعطت للمجلس نفسه ، وليس لرئيس اللجنة التنفيذية او للجنة تحضيرية ، الحق في اضافة اعضاء جدد اليه « حسبما يرى ذلك ملائما وبحسب ما تمليه متطلبات معركة التحرير ومقتضيات تعميق الوحدة الوطنية » . وبذلك ظل الباب مفتوحا امام زيادة ممثلي المنظمات في المجلس او زيادة المستقلين ، او تمثيل منظمات جديدة . حيث كانت حركة تشكيل المنظمات الفدائية الجديدة ناشطة انذاك ، تحت تأثير ازدياد شعبية العمل الفدائي والمساعدات العربية له ومحاولات التأثير على ساحته . وكانت لدى فتح سياسة مقررة في ان تجد كافة المنظمات الفلسطينية طريقها الى ساحة العمل الفلسطيني المشترك[١٥] .

ووضعت الدورة الرابعة أيضا « اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الفلسطيني »[١٦] وأوجبت أن « يكون للمجلس مكتب رئاسة من رئيس ونائبين وأمين سر ، ينتخبهم المجلس في بدء انعقاده » . وبينت واجبات مكتب الرئاسة والرئيس . وأوجبت أن يعقد مكتب المجلس اجتماعات سرية بدعوة من رئيسه . أي أنها بهذا كله أوجدت هيئة لها اعتبارها هي هيئة مكتب المجلس ، يكون لها مقر خاص دائم وسكرتير اداري ثابت يعينه المكتب .

وفصلت اللائحة الداخلية اسلوب عمل المجلس ، وتشكيل لجانه وعملها وصلاحياتها ، وبينت تفاصيل اسلوب تعديل النظام الأساسي معطية فرصا مناسبة لمناقشة التعديلات المقترحة مناقشة مترويه . كما تضمنت بابا يحدد أسباب واسلوب اسقاط العضوية التي يمكن اسقاطها

فقط في ثلاث حالات : الغياب المتتالي بدون اذن او عذر ، والعمل مع حكومة او مؤسسة أو دولة أجنبية غير عربية مما يبعث الشك في استقامته الوطنية ، أو القيام بعمل مخالف لميثاق المنظمة او نظامها الاساسي . وأوجبت ان تتوفر أغلبية الثلثين في قرارات اسقاط العضوية .

---

(١) الاتصالات مع مصدر رواها للكاتب خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لفتح ، في مقابلة شخصية ، كانون الثاني ١٩٧٨ .

(٢) محمود عباس « ابو مازن » عضو اللجنة المركزية لفتح ، مقابلة شخصية ، أيار ١٩٧٩ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) راجع قصة التنحي كما رواها أحمد الشقيري من وجهة نظره في كتابه : **الهزيمة الكبرى** . جـ ١ ، دار العودة ، بيروت ١٩٧٣ ـ ص ٢٠٥ ، والتي جعل فيها السبب الأول للتنحية هو موقفه المعارض لتوجه القادة العرب في قمة الخرطوم نحو التسوية السياسية .

(٥) راشد حميد (اعداد) **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤** ، مركز الابحاث ، بيروت ١٩٧٥ ـ ص ٢٣ .

(٦) خالد الفاهوم ، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ، مقابلة شخصية ، آب ١٩٧٨ .

(٧) النص الكامل للميثاق الوطني في : حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٢ وما بعدها .

(٨) كراس « **ياسر عرفات في الامم المتحدة** » ، دار القدس ، بيروت ، بغير تاريخ ، ص ٢٥ .

(٩) راجع نص القرار في : **قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت) ومركز الوثائق والدراسات (ابوظبي) ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ١٩٧ و١٩٨ .

(١٠) عربي عواد ، عضو قيادة الجبهة الوطنية الفلسطينية في المناطق المحتلة ، عضو المجلسين الوطني والمركزي في م . ت . ف . وقد قال للكاتب انه لم يلمس وجود الرفض لسنا فعليا الا بعد ان ابعدته السلطات الاسرائيلية عن الضفة الغربية ، في العام ١٩٧٢ ، مقابلة شخصية ، تموز ١٩٧٩ .

(١١) عباس ، ابو مازن » ، مصدر سبق ذكره .

(١٢) انظر مثلا : عبد الرحمن غنيم : **البعث والكيان الفلسطيني** ، مكتب الثقافة والدراسات والاعداد الحزبي في القيادة القطرية للتنظيم الفلسطيني الموحد ، حزب البعث العربي الاشتراكي ، مطبعة القيادة القومية ، دمشق ١٩٧٨ ، ص ٩٤ وما بعدها .

(١٣) الحسن ، مصدر سبق ذكره .

(١٤) النص الكامل للتعديلات في : حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٩ وما بعدها .

(١٥) عباس « ابو مازن » ، مصدر سبق ذكره .

(١٦) نصها الكامل في : حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٦ وما بعدها .

صبري جريس

تأسيس "الوطن القومي اليهودي في فلسطين" ١٩١٧ ـ ١٩٢٣

٣ـ اسس الوطن القومي واجهزته وملامحه

كانت* بداية الحكم المدني البريطاني في فلسطين ، في ظل نظام الانتداب ، في تموز (يوليو) ١٩٢٠ ، فاتحة مرحلة جديدة من مراحل نمو الوطن القومي اليهودي ، استكملت خلالها عملية ارساء اسسه واجهزته ، التي وضع بعضها قبل نشوب الحرب العالمية الاولى ، والآخر خلال فترة الحكم العسكري البريطاني ، بعد الحرب مباشرة . وبينما كان الصهيونيون يبذلون الجهود من اجل اقرار الانتداب على فلسطين ، واعداد صكه بشكل يؤمن افضل الشروط لتحقيق مشروعهم ، كانوا ايضا ، على صعيد آخر ، منهمكين في عمليات تنظيم وتأسيس واعادة بناء داخلية ، في فلسطين وخارجها ، بعضها كان استكمالا لانشطة سابقة ، وبعضها مستحدثا . ومع نهاية هذه المرحلة ، كانت ملامح الوطن القومي اليهودي ، في معظمها ، قد تبلورت في فلسطين ، كما تبلورت أطر النظام الصهيوني هناك وفي الخارج . وقد حكمت هذه الاطر نمو الوطن القومي ، فيما بعد ، لفترة غير قصيرة ، ولا يزال بعضها قائما حتى اليوم .

الاجتماع الصهيوني في لندن (تموز ١٩٢٠)

في الوقت الذي كان هربرت صموئيل يخطو فيه خطواته الأولى في وضع أسس نظام الانتداب البريطاني في فلسطين ، مع اوائل تموز ١٩٢٠ ، كان الصهيونيون يعقدون في لندن ، خلال الشهر نفسه ، اجتماعا موسعا ثالثا ، (وكان الاجتماع الأول قد عقد سنة ١٩١٩ ، والثاني في شباط ـ فبراير ـ ١٩٢٠) ، دعا وايزمن لعقده ، وحضره نحو ٢٨٠ شخصا ، للبحث في اسس السياسة التي ينبغي اعتمادها لاقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين . ويبدو ان خيبة الأمل ، التي اصابت الصهيونيين ، في موقف الزعيم الصهيوني الاميركي براندیس وجماعته ، قد أثرت في طبيعة الاجتماع ، اذ كان معظم المدعوين اليه من مؤيدي وجهة نظر وايزمن في السياسة الصهيونية[١] ، بشكل او بآخر . وبالرغم من الفوضى التي سيطرت على الاجتماع[٢] ، فقد ساد الانسجام اكثرية المشتركين فيه ؛ مما سهل اتخاذ قرارات مهمة ،

* تتمة للمادة المنشورة في العددين السابقين من شؤون فلسطينية ، رقم ٩٥ ورقم ٩٦ .

طبعت النشاط الصهيوني بطابعها خلال فترة الانتداب برمتها ، على الأقل .

كانت المسألة الاولى المهمة ، التي بحثها اجتماع لندن ، من حيث تاثيرها في النشاط الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ، هي مسألة استملاك الاراضي . وفي هذا الصدد ، تقرر « ان اس الاسس في سياسة الاراضي الصهيونية ، هو جعل الارض التي يقام عليها الاستيطان اليهودي ملكا للشعب اليهودي » (٣) . اما « الجهة المخولة تنفيذ سياسة الاراضي العبرية ، في القرية والمدينة ، فهي الكيرن كاييمت ليسرائيل » (٤) (الصندوق القومي اليهودي ؛ Jewish National Fund) (٥) . ومهام الكيرن كاييمت ، كما قرر المجتمعون ، هي : « استملاك الاراضي في ارض ـ اسرائيل ، بأموال التبرعات المجموعة من الشعب ، على ان تكون تلك الاراضي ملكا له ، حيث تسلم لاغراض الزراعة او البناء ، بواسطة الايجار الخاضع لقوانين الوراثة . كما يسمح للعامل ، الذي ينقصه راس المال ، بالاستيطان فيها ، على ان تقوم [الكيرن كاييمت] بتأمين العمل العبري ، ومراقبة كيفية استثمار تلك الاراضي ، ومنع المضاربات بشأنها » (٦) . واعلن المجتمعون ، ايضا ، ان المستوطنين ، الذين يلتزمون بمبادىء الكيرن كاييمت ، اولى من غيرهم في الحصول على القروض المعطاة من المؤسسات الصهيونية . وطالبوا بانشاء مؤسسة رسمية تابعة للمنظمة الصهيونية ، تتولى الاشراف على سوق بيع الاراضي (٧) (وهو ما فشلت المنظمة ، على أية حال ، في تنفيذه) .

وحتى هنا ، تتطابق القرارات التي اتخذت في الاجتماع ، مع وجهات نظر الفئات العمالية الصهيونية ـ بالرغم من انها لم تستجب لكل طلباتها ـ التي كانت تعتبر الارض التي تملكها شركة الكيرن كاييمت « ارضا قومية » ، نظرا للقيود التي فرضتها المؤسسات الصهيونية على انتقال ملكيتها ، او كيفية استغلالها لضمان بقائها في ايدي الصهيونيين(٨) . غير ان الاجتماع ضم كذلك عددا من الصهيونيين غير الاشتراكيين ، الذين طالبوا بالسماح لراس المال الخاص ، وللمبادرة الفردية ، بأن يلعبا دورهما في بناء الوطن القومي (ولم يكن وايزمن نفسه بعيدا عن مثل هذا الاتجاه) . لذلك ، اتخذ الاجتماع قرارات اخرى تلائم هذه المواقف ؛ فقد اوصى « بايجاد طرق يستطيع راس المال الخاص ، بواسطتها ، الاشتراك مع الكيرن كاييمت في شراء الاراضي ... على ان يصبح ما يستملك منها بهذه الطريقة ، ملكا للشعب في نهاية الامر »(٩) . لكن على الرغم من هذا القرار ، لم يلعب راس المال الخاص دورا كبيرا في استملاك الاراضي في فلسطين ، وترك المجال للكيرن كاييمت ، وغيرها من مؤسسات استملاك الاراضي الصهيونية .

كيرن هايسود (الصندوق التاسيسي)

كانت المسألة الثانية التي بحثها اجتماع لندن ، هي مسألة تأمين الاموال الضرورية لبناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين . وقد قرر في هذا السبيل ، انشاء مؤسسة مالية للهجرة والاستيعاب ، سميت « كيرن هايسود » (الصندوق التأسيسي ؛ Palestine Foundation Fund) . وفي ٢٢ ايار (مايو) ١٩٢١ ، سجلت هذه المؤسسة في بريطانيا كشركة محدودة الضمان ، هدفها « القيام بكافة الاعمال الضرورية ، او التي قد تكون مفيدة ، لتنفيذ تصريح حكومة جلالته (المعروف باسم وعد بلفور) ، بتاريخ ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ ، بشأن اقامة وطن قومي يهودي في ارض ـ اسرائيل »(١٠) . وكانت كيرن

هايسود قد اصدرت ، على اثر انشائها ، بيانا « الى اليهود عامة »[١١] ، اعلنت فيه ان هدفها هو « العمل من اجل هجرة [يهودية] واسعة الى ارض ـ اسرائيل ... والاسراع في تطويرها ، بواسطة هذه الهجرة ، على اسس اقتصادية قوية ، بما يعود بالبركة على شعبنا وجيراننا والبلد بأكمله »[١٢] . كما اوضحت كيرن هايسود ، في بيانها ، ان « الهجرة والاستيطان يعنيان ، عمليا ، شراء الاراضي واستصلاحها ، وشق الطرق ومتفرعاتها ، وبناء سكك الحديد والموانىء والجسور ، وتجفيف المستنقعات ، والري ، وغرس الغابات ، واستغلال القوى المائية ، وبناء المدن ، وتطوير الصناعة والحرف والتجارة ، وتنظيم شؤون المساعدات الاجتماعية ، والثقافة »[١٣] . وهذا البيان بمثابة برنامج « مرن للغاية ، من حيث طريقة تنفيذه ، وقد يضم اي شكل لاي مشروع ... فمنذ الفي سنة لم نحظ بهذه المناسبة العظيمة ، ولن نحظى بها ثانية في ايامنا او ايام ابنائنا »[١٤] . لذلك لا بد من ان يغبري اليهود ، بأسرهم ، للمساهمة في دعم هذا البرنامج . « لكننا لا نطلب تبرعات ، فالجهد الجبار ، المطلوب بذله اليوم ، يمكن تجسيده في ضريبة ذاتية ثابتة ومنهجية . ان لدينا تقاليد يهودية مرموقة هي « الاعشار » ، وينبغي الارتقاء الى ممارستها »[١٥] .

علق الصهيونيون على كيرن هايسود ، مع تأسيسها ، امالا عريضة ، باعتبارها شقيقة الكيرن كاييمت ومكملة لها ، تشاركها الاشراف على كافة نواحي الاستيطان الصهيوني في فلسطين ، حيث تتولى الاولى الاشراف على عمليات شراء الاراضي المخصصة للاستيطان ، بينما تهتم الثانية بتوطين المهاجرين في تلك الاراضي ، وتأمين سبل معائشهم . وزادت من تلك الآمال ، الاوضاع المالية الحرجة التي كانت تمر بالمنظمة الصهيونية العالمية انذاك ، والصعوبات التي واجهتها لتمويل مشاريعها . لكن لم يمر وقت قصير حتى اتضح ان تلك الامال كانت في غير محلها : اذ لم تتمكن كيرن هايسود إلا من جمع جزء يسير من الاموال الضرورية ، رغم النشاط الواسع الذي بذلته بين كافة الفئات الصهيونية واليهودية في العالم ، مما ساهم في اضعاف المنظمة الصهيونية ماليا ، وكاد يشل قدرتها على الحركة . ولعل احسن دليل على حراجة وضع المنظمة الصهيونية المالي ، وضعف امكاناتها ، خلال هذه الفترة ، هو ان كيرن هايسود لم تستطع ان تجمع ، خلال السنة الاولى من تأسيسها ، الا نحو ٢٠٠ الف جنيه استرليني ، بينما « كلفها » المؤسسون ، في ضوء تقديرهم حاجات المنظمة ، بجمع مبلغ ٢٥ مليون جنيه استرليني خلال تلك السنة[١٦] . حتى ان كيرن هايسود لم تستطع جمع هذا المبلغ بعد ربع قرن من تأسيسها كذلك : اذ بلغ مجموع ما جمعته من اشتراكات وتبرعات ، حتى منتصف سنة ١٩٤٧ ، نحو ٢١,٥ مليون جنيه استرليني فقط (وكانت كيرن هايسود قد نشطت في الولايات المتحدة الاميركية ، منذ السنة الثانية لتأسيسها . وفي سنة ١٩٢٦ تغير اسمها ، لاعتبارات تنظيمية ، فصار « النداء الفلسطيني الموحد » United Palestine Appeal ، ثم تغير الاسم ، للاعتبارات ذاتها ، مرة اخرى سنة ١٩٢٩ ، فصار « النداء اليهودي الموحد » United Jewish Appeal ، الذي لا يزال يعمل به هناك حتى يومنا هذا) .

وتجدر الاشارة هنا الى ان قلة امكانات المنظمة الصهيونية المالية، على الشكل الذي اشرنا اليه ، اثرت بشكل مباشر على سياستها ، وحملت الصهيونيين على التخلي عن كثير من الاحلام

التي راودتهم منذ صدور وعد بلفور ، ودفعتهم بالتالي الى اعادة النظر في خططهم بشأن فلسطين . وكانت قلة الموارد المالية ، التي ادت بدورها الى تقليص المشاريع الصهيونية ، واحدا من الاسباب الرئيسية التي دفعت الزعامة الصهيونية الى الموافقة على اجراءات « القضم » البريطانية في التعهدات التي منحت لهم ، ابتداء من الموافقة على « سلخ » شرق الاردن عن المنطقة المخصصة لاقامة الوطن القومي اليهودي ، مرورا بتفسير وعد بلفور رسميا ، في كتاب تشرشل الابيض لسنة ١٩٢٢ ، بانه يعني اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، لا تحويل فلسطين بأكملها الى وطن قومي لليهود ، وانتهاء باتباع سياسة « مقدرة فلسطين الاقتصادية على الاستيعاب » كقاعدة لادخال المهاجرين اليهود اليها .

تسوية الخلافات حول الشؤون الثقافية

اضافة الى الناحيتين المهمتين اللتين بحثهما اجتماع لندن الصهيوني الثالث في تموز ١٩٢٠ ، وهما مسألة استملاك الاراضي في فلسطين وكيفية توطين اليهود فيها ، طرحت للبحث في الاجتماع نفسه مسألة خلافية قديمة ، تركزت حول الموقف الصهيوني الرسمي من شؤون التعليم والثقافة . وسبب هذا الخلاف ، الذي احتدم بشكل خاص خلال عهد هرتسل ، هو الفروقات العميقة في المفاهيم الاساسية بين الصهيونيين العلمانيين من جهة ، والمتدينين من جهة اخرى ، حول نظرة كل من الطرفين للتعليم والثقافة ، ومحاولة كل طرف جعل المنظمة الصهيونية ومؤسساتها على تبني وجهة نظره رسميا ، واعتمادها[١٧] .

وبعد وفاة هرتسل ، توصل الطرفان الى اتفاق فيما بينهما ، مفاده ان يترك لكل فئة من العلمانيين او المتدينين حرية ممارسة النشاط الثقافي كما تراه مناسبا ، بشرط الا تتدخل المنظمة الصهيونية ، رسميا ، لمصلحة اي من الاطراف المتناحرة . لكن على الرغم من ذلك ، كانت الخلافات تثور ، من حين الى آخر ، بين العلمانيين والمتدينين ، حول هذه المسألة او تلك ، لتتبعها مناقشات صاخبة . وقد توقف هذا الجدل خلال سني الحرب العالمية الاولى ، الا انه استؤنف ، بحماس كبير ، مع نهايتها[١٨] .

ومع انعقاد اجتماع لندن الصهيوني ، طالب المتدينون ، ممثلين بمنظمة المزراحي ، بالاعتراف بدائرة تعليم مستقلة خاصة بهم . غير ان الاجتماع رفض قبول الاقتراح واقر ، بدلا من ذلك ، حلا وسطا بين وجهتي النظر المتدينة والعلمانية . فقد صادق المجتمعون على قرارات تثبت التعددية في جهاز التعليم اليهودي في فلسطين ؛ اذ اعترفوا بأنواع مختلفة من المدارس ، منها المدارس « العامة » التي طالب بها العلمانيون ، والمدارس « الدينية » التي خصصت للمتدينين ، ولكل منها برامجه واهدافه التعليمية الخاصة به ، مختلفا بعضها عن البعض الآخر . وكان الاساس الوحيد المشترك بين تلك المدارس ، هو تركيزها على « اللغة العبرية والهوية القومية اليهودية »[١٩] ، اللتين لم تعرفا في القرارات .. كذلك منحت المدارس الدينية ادارة ذاتية ، كاملة بالنسبة للشؤون الثقافية ، وواسعة بالنسبة للشؤون الادارية والمالية . وبموافقتهم على هذا الحل الوسط ، أمل العلمانيون في ان تعمل المزراحي على كسب الفئات اليهودية المتدينة لمصلحة الحركة الصهيونية . وقد قامت المزراحي ، الى حد ما بذلك ؛ لكنها عملت ايضا ، في الوقت نفسه ، على دعم المعسكر المتدين وتوسيعه ، وحاولت فرض وجهات

نظرها على المتدينين باسرهم في اكثر من مناسبة (ولا تزال ـ على اية حال ـ اسس هذا الحل الذي يقر وجود مدارس و« تيارات » ومناهج تعليم وثقافات مختلفة ، معمولا بها في اسرائيل حتى اليوم) .

اطر النشاط الصهيوني العالمي

اضافة الى النواحي التي اشرنا اليها ، بحث اجتماع لندن الصهيوني ، في تموز ١٩٢٠ ، مسالة تنظيم النشاط الصهيوني في العالم ، ومتابعته ، والاشراف عليه (وكان رئيس دائرة التنظيم في المنظمة الصهيونية قد اعلن في الاجتماع ، ان عدد الصهيونيين المسجلين بلغ ، انذاك ، نحو مليون شخص[٢٠]) . الا ان الاجتماع لم يتخذ اي قرار في هذا الصدد ، واحال المسالة الى المؤتمر الصهيوني ، الذي تقرر عقده في السنة التالية . وكان النشاط الصهيوني ، على أية حال ، قد توسع بعد الحرب العالمية الاولى ، بدرجات قصوى حتى ذلك الوقت ، وشمل الطوائف اليهودية في بضع عشرات من دول العالم ، خصوصا بعد الحماس الذي سيطر على دوائر صهيونية عدة ، على اثر اصدار وعد بلفور ، ثم فرض الانتداب البريطاني على فلسطين ، وتعهد بريطانيا ، بموجبه ، بالعمل على انشاء وطن قومي لليهود في البلد .

لكن على الرغم من امتداد النشاط الصهيوني ، بالشكل الذي اشرنا اليه ، بقي الجزء الفاعل منه ، من حيث تأثيره على نمو الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، محصورا بين اليهود في دول قليلة جدا ؛ اذ لم تستجب اكثرية اليهود في معظم دول العالم الى دعوات الصهيونيين للهجرة الى فلسطين ، وامتنعت ، لاسباب عدة لا مجال لاثباتها هنا ، عن تقديم مساعدات اقتصادية فاعلة لبناء الكيان الصهيوني في البلد ، وعلى وجه التحديد ، وفيما يتعلق بأثنين من التجمعات السكانية اليهودية الكبرى الثلاثة في العالم ، التي برزت بعد الحرب العالمية الاولى في الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي وبولونيا ، لم يحالف الصهيونيون الحظ كثيرا ، رغم الآمال العريضة التي علقت عليهم .

ففي الولايات المتحدة ، امتنع الصهيونيون الاميركيون ، عموما ، عن الانخراط بشكل فاعل في النشاط الصهيوني ، خصوصا خلال العشرينات والثلاثينات ، واكتفوا بتأييد الحركة الصهيونية « معنويا » ، فلم تهاجر منهم الى فلسطين الا اعداد قليلة جدا ، ولم يساهموا ايضا في تمويل المشاريع الصهيونية بصورة ملحوظة ، رغم كثرة عددهم[٢١] . وسبب ذلك هو ان اكثرية اولئك الصهيونيين مثلهم مثل معظم اليهود في أميركا آنذاك ، كانوا من ابناء الجيل الثاني او الثالث من المهاجرين اليهود ، من روسيا القيصرية ودول اوروبا الشرقية ، المنهمكين في متابعة عملية استيعابهم في المجتمع الاميركي .

وفي الاتحاد السوفياتي ، اثّر الحظر الذي فرضته السلطات في النشاط الصهيوني هناك ، فكاد يشله ، رغم ان عددا لا بأس به من المهاجرين اليهود الروس دخل الى فلسطين خلال العشرينات والثلاثينات .

اما في بولونيا ، فقد كان للصهيونيين شأن اخر ، ولم يكن تجمعهم فيها ، اساسا ، يقل

اهمية عن باقي التجمعات الصهيونية في العالم، ان لم يكن انذاك، اهمها على الاطلاق، من حيث اتساع نشاطه وفوراته وه اصالته ، إذ ان الفكرة الصهيونية انتشرت ، أساسا ، بين يهود بولونيا وروسيا القيصرية وبعض دول اوروبا الشرقية . وكان الصهيونيون البولونيون قد حظوا ، منذ احتلال المانيا ارض بولونيا في اواخر سنة ١٩١٥ ، بظروف مريحة للغاية ، مقارنة بتلك التي كانت قائمة في عهد القياصرة ، ساعدتهم على توسيع نشاطهم ، خصوصا بعد ان قامت سلطات الاحتلال الالماني بالغاء قوانين التمييز القيصرية ضد اليهود في البلد ، ثم اعتبارهم طائفة دينية مستقلة ، واخيرا الاعتراف بشرعية المنظمة الصهيونية . وبقيت هذه الاوضاع على حالها ، عموما ، بعد الاعتراف باستقلال بولونيا ، التي ضم اتفاق السلام معها موادٌ تعهدت بموجبها بالمحافظة على حقوق الاقليات فيها ، ومن بينها اليهود (وكانت « مادة الاقليات » في اتفاقية الصلح مع بولونيا ، هي النموذج الذي صيغت بموجبه حقوق الاقليات في الاتفاقيات التي عقدت ، على اثر انتهاء الحرب ، مع دول اوروبية عدة ، مما سهل بدوره ممارسة النشاط الصهيوني في تلك الدول)[٢٢] .

نتيجة هذه الاوضاع ، تمتع اليهود في بولونيا ــ دستوريا على الاقل ــ مع استقلالها سنة ١٩١٨ ، بحقوق لم يفكروا فيها ابان الحكم القيصري الروسي ؛ فتحولوا الى مركز لليهودية في العالم ، وانشأوا ، مثلا ، المدارس والمؤسسات الثقافية الخاصة بهم ، الحاخامية والعلمانية ، واصدروا صحفهم المستقلة ، باللغة العبرية ولغة الايديش ، واقاموا المسارح اليهودية . كما لعب اليهود دورا مهما في الحياة السياسية في البلد ، فاسسوا الاحزاب والنقابات العمالية ومنظمات الشبيبة الخاصة بهم . لكن كان لهذه الحرية انعكاساتها السلبية ايضا ؛ اذ انقسم اليهود ، وفقا للتيارات الدينية او السياسية التي تبلورت بينهم في العهد القيصري ، الى ثلاثة اجنحة رئيسية : المتدينين ، من اتباع الحاخامية التقليدية او الحسيديم ، والبوند واتباعه من الفئات العمالية غير الصهيونية ، والصهيونيين على اختلاف اتجاهاتهم السياسية . واحتدم تنافس شديد بين هذه الاجنحة الثلاثة ، اضطر الصهيونيون بسببه الى تكثيف نشاطهم بشكل لم يعهدوه من قبل ، للتصدي لتحديات مناوئيهم من المتدينين والبوند[٢٣] . ونتيجة ذلك ، اتسعت صفوف الصهيونيين ، وازداد عددهم ، بصورة كان من المتوقع معها ان يساهموا بفعالية في بناء الوطن القومي في فلسطين ، بما في ذلك النواحي المالية . لكن حكومة بولونيا اتبعت ، على اثر استقلال البلد ، سياسة اقتصادية تهدف الى تحجيم الطبقة المتوسطة اليهودية وكسر « احتكارها » فروعا اقتصادية عدة ، مما ادى ، في نهاية الامر ، الى زعزعة مركز تلك الطبقة ، وحمل اعداد كبيرة منها على الهجرة . لذلك وجدت المؤسسات الصهيونية نفسها بحاجة الى المزيد من الاموال لاستيعاب اولئك المهاجرين من صهيوني بولونيا ، بدلا من الاعتماد عليهم في تمويل المشاريع الصهيونية في فلسطين . ومن ناحية ثانية ، اصبح الصهيونيون البولونيون ، نتيجة اوضاعهم هذه ، من اكثر الفئات الصهيونية غليانا ، ومن ثم اهتماما بما يجري في فلسطين . فقد حسموا ، خلال فترة ما بين الحربين العالميتين ، اكثر من موقف للحركة الصهيونية في الاتجاه المعبر عن رغباتهم . وقد ساعدهم في ذلك ايضا احتلال ممثليهم ، نتيجة كثرة عددهم بالقارنة مع التجمعات الصهيونية الاخرى ، نحو ثلث عدد المقاعد في كافة المؤتمرات الصهيونية التي عقدت خلال تلك الفترة[٢٤] .

وتجدر الاشارة ايضا الى ان اكبر نسبة من المهاجرين اليهود ، الذين دخلوا فلسطين خلال هذه الحقبة ، جاؤوا من بولونيا .

العمال الصهيونيون يعيدون النظر

بموازاة التحركات التي كانت القيادة « البورجوازية » الصهيونية تقوم بها ، في مطلع العشرينات ، استعدادا لبدء عملية انشاء الوطن القومي ، التي تزامنت مع التغيرات التي طرأت على اوضاع اليهود في دول عدة ، كما اشرنا ، كانت القوى الصهيونية « الشعبية » كذلك، وهي عمالية اساسا ، تقوم بنشاط خاص بها . وكان من بين الدوافع الرئيسية لهذا النشاط ، الخلافات في الآراء التي تفشت بين العمال الصهيونيين ، خصوصا بعد فرض الانتداب البريطاني على فلسطين واعلان نية اقامة وطن قومي لليهود فيها من جهة ، وانتصار الثورة في روسيا ، وشعورهم بضرورة دراسة ما نجم عن هذه الاوضاع الجديدة ، واتخاذ مواقف منها ، من جهة اخرى . لذلك عقدت ، في بداية العشرينات ، مؤتمرات صهيونية عدة ، اسفرت عن انشقاقات في معظم الاحزاب والمنظمات العمالية الصهيونية من ناحية ، واقامة اخرى مكانها من ناحية ثانية . وفي الوقت نفسه ، اسست منظمات صهيونية جديدة . واسفرت هذه التحركات ، مع نهايتها ، عن عملية خلط اوراق شبه كاملة ، ورسمت خريطة جديدة للقوى الصهيونية العمالية ، من حيث الاطر التنظيمية او المواقف العقائدية . وكانت الخلافات حول التمسك بالاشتراكية ، وتعليق الامال عليها ، لحل المسألة اليهودية ، من جهة ، او التشبث بالصهيونية والاتجاه نحو اقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، بمحاولة الدمج بين الاشتراكية والصهيونية ، من جهة ثانية ، المحور الرئيسي الذي دارت حوله الانشقاقات ، وعمليات التنظيم الجديدة واعادة النظر تلك (في الوقت الذي راح النشاط الصهيوني الرئيسي فيه ، ينتقل تدريجيا الى بولونيا) .

كانت تساعيري تسيون « المتحالفة » مع حزب هابوعيل هاتسعير في فلسطين اولى المنظمات الصهيونية التي سارت على هذه الطريق . ففي بولونيا ، اعلنت الاكثرية في تساعيري تسيون ، في اواخر سنة ١٩١٩ ، انها تعتبر نفسها حزبا مستقلا يدين بالاشتراكية ، وقامت بقطع علاقاتها مع المنظمة الصهيونية العالمية ، موضحة انها ستشترك في اجتماعات المنظمة الصهيونية في بولونيا لغايات اعلامية فقط . ولم يحظ هذا القرار بموافقة الاقلية من جناح « الكادحين » ، الذين كانوا يعتبرون انفسهم اشتراكيين ــ ثوريين ويتحفظون من الماركسية الصرف ، فانشقوا عن المنظمة واسسوا حزبا جديدا ، سموه « الكتلة الصهيونية الشعبية ، هابوعيل هاتسعير »[٢٥] ، تأكيدا لتبعيتهم لحزب هابوعيل هاتسعير في فلسطين ، والتزامهم بمواقفه .

وفي روسيا ، عقدت تساعيري تسيون مؤتمرها الثالث سرا في خاركوف ، في ايار ١٩٢٠ (اي بعد مرور شهر تقريبا على اعتقال اعضاء المؤتمر الصهيوني في موسكو) ، واعلن اعضاؤها انهم لا يعتبرون انفسهم ، من الان فصاعدا ، « كتلة شعبية » بل حزبا ، سمي « الحزب الصهيوني ــ الاشتراكي ، تساعيري تسيون »[٢٦] . وامتنع الحزب الجديد عن اتخاذ اي موقف من الماركسية ، واكتفى باعلان انه يقبل في صفوفه اي صهيوني ــ

اشتراكي ، يدعو الى التركيز على النشاط الصهيوني في فلسطين . كما اعلن هذا الحزب ، اعترافه بنظرية صراع الطبقات ، ولكنه اعطاها تفسيرا بناء [على غرار « الاشتراكية البناءة » التي نادى بها حزب احدوت هعفوداه في فلسطين] ، من خلال اتجاه يهدف الى دمج ... المهام الاستيطانية الخلاقة في ارض ـ اسرائيل في مهام النضال الطبقي »(٢٧) . لكن هذا التحول لم يحظ كذلك بموافقة جناح « الكادحين » ، الذي اصر على الاحتفاظ بالاسم السابـق : « الكتلة الشعبية ، تساعيري تسيون » .

من ناحية ثانية ، كان حزب هابوعيل هاتسعير ، الذي اقيم اصلا في فلسطين ، بقربه الفكري من تساعيري تسيون ، قد وسع نشاطه ، واقام له فروعا في اكثر من بلد اوروبي ، كان اهمها فرع المانيا ، الذي اتبع ما سماه الاشتراكية الشعبية ، وتحفظ من الماركسية المادية ، وشدد على وحدانية الوجود اليهودي . وقد راس فرع هابوعيل هاتسعير في المانيا الدكتور حاييم ارلوزوروف (في مطلع الثلاثينات : رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية) والدكتور مارتن بوبر (فيما بعد الفيلسوف اليهودي ـ الصهيوني المعروف) . وفي مطلع سنة ١٩٢٠ ، قرر الحزبان اندماجهما ، فدعيا الى مؤتمر ، عقد في براغ بتشيكوسلوفاكيا في اواخر اذار (مارس) ، حضره عدد من كبار زعماء هابوعيل هاتسعير في فلسطين ، كان بينهم يوسف شبرينتساك (فيما بعد رئيس الكنيست في اسرائيل) ، واهرون دافيد غوردون ، واليعيزر يافيه ، وتسفي يهودا ، وغيرهم . وتقرر اقامة منظمة ، سميت « الاتحـاد العـالمي (هيتاحـدوت) لهابوعيل هاتسعير وتساعيري تسيون » ، تضم فروع الحزبين في اوروبا الشرقية واوروبا الغربية وفلسطين(٢٨) . ودعا الاتحاد ، في دستوره ، الى توحيد كل الفئات العمالية والاشتراكية داخل المنظمة الصهيونية العالمية ، « لان هدفا مشتركا يوحدهم جميعا ، هو اقامة مجتمع عبري حر في ارض ـ اسرائيل ، على اسس العمل الذاتي ، بدون مستغلين او مستغَلين ... وجميعهم يصبون ، ايضا ، الى تجديد حياة الشعب في المهجر ، على اسس مجتمع عامل لا يستغل ولا يستغَل »(٢٩) . والواضح ان هذا البرنامج انطلق اساسا من نظريات غوردون بشان « دين العمل »(٣٠) . وقد صادق الاتحاد ، مرة اخرى ، على مواقف هابوعيل هاتسعير ، الذي تحفظ من الماركسية منذ تاسيسه . ولم يحظ هذا البرنامج بموافقة تلك الفئات من الحزب ، التي كانت تتمسك بالماركسية ، وفقا لمفاهيم خاصة بها ، فقامت سنة ١٩٢١ بتاسيس هيئة منفصلة ، سمتها « العصبة العالمية للصهيونيين الاشتراكيين ، تساعيري تسيون » ، كان من بين ابرز زعمائها يسرائيل بار ـ يهودا ، وزلمان اران (فيما بعد وزيرا الداخلية ، والمعارف والثقافة في اسرائيل) . وبذلك انشق تساعيري تسيون ، الى شطرين (وفي سنة ١٩٢٥ ، اندمج الصهيونيون ـ الاشتراكيون بحزب احـدوت هعفـوداه في فلسطين) .

وفي الوقت نفسه ، حدثت تطورات مماثلة داخل الاتحاد العالمي لبوعالي تسيون ، وهو آنذاك اكبر التنظيمات العمالية الصهيونية ؛ اذ كان عدد اعضائه قد ارتفع من ٤ او ٥ الاف عضو ، عشية الحرب العالمية الاولى ، الى ٦٠ الف عضو في مطلع العشرينات ، مما دفعهم الى التصرف كانهم الحركة الام لكافة التنظيمات اليهودية العمالية . ولكن على الرغم من توسع صفوفهم على هذا الشكل ، وازدياد عددهم ، كان اعضاء بوعالي تسيون ابعد ما يكونون عن

الانسجام العقائدي ؛ اذ تبلورت بينهم تيارات عدة ، متناقضة العقائد ، لكل منها مواقفه الخاصة به . وزاد نشوب الثورة في روسيا تلك التناقضات حدة ، خصوصا ان اعضاء بوعالي تسيون كانوا قد اعلنوا ، منذ تأسيس اتحادهم ، التزامهم بالماركسية ، وان تم ذلك بحسب تفسير بزوخوف لها(٣١) . وقد تركزت الخلافات ، اساسا ، على نقطتين : الموقف من الثورة الاشتراكية ، والعلاقة بالكيان الصهيوني في فلسطين .

ومع انتهاء الحرب العالمية ، كانت اللجنة المركزية لاتحاد بوعالي تسيون ، قد عقدت اجتماعا في ستوكهولم ، سنة ١٩١٩ ، اعلنت فيه انها « تؤيد بناء ارض ـ اسرائيل اشتراكية ، [مما يقتضي] تأميم الاراضي والمصادر الطبيعية ، والاخذ بالمبدأ التعاوني ـ الاجتماعي بالنسبة لكل فروع الاستيطان والعمل الزراعي ، والصناعة ، والتجارة والحرف »(٣٢) . وقررت اللجنة ايضا ايفاد بعثة الى فلسطين لدرس الاوضاع فيها . وقد اتفق اعضاء البعثة ، بعد عودتهم من فلسطين ، على ضرورة توطين اليهود فيها ، « على اسس اشتراكية » ، الا انهم حذروا من وهم « الاعتقاد بأن المؤتمر الصهيوني ، بتركيبه الاجتماعي الحالي [البورجوازي] ، يستطيع ان يكون المشرف على خلق ارض ـ اسرائيل تعاونية »(٣٣) . لذلك دعوا الى عقد مؤتمر عام للعمال اليهود ، تحت اشراف بوعالي تسيون ، للعمل على تأمين القروض الضرورية لذلك ، لأن « العامل اليهودي ، في الوقت الذي يتقوض فيه المجتمع الرأسمالي ، يستطيع ان يقوم وحده ببناء ارض ـ اسرائيل اشتراكية ، وهو مجبر على ذلك وملزم به »(٣٤) .

وقد جوبه هذا القرار بمعارضة تلك الفئات من بوعالي تسيون ، التي كانت تحبذ التعاون مع الفئات الصهيونية غير العمالية لاقامة الوطن القومي في فلسطين ، فازدادت الخلافات داخل الاتحاد العالمي حدة ، بشكل كاد يشل فعاليته . لذلك عقد الاتحاد مؤتمرا عاما في فيينا ، بين ٢٧ تموز (يوليو) و٨ آب (اغسطس) ١٩٢٠ ، للبت في تلك الخلافات ، وادرجت على جدول اعماله نقطتان رئيسيتان : الاولى ، هي العلاقة بالاممية الثانية ؛ والثانية ، هي الموقف من النشاط الصهيوني في فلسطين . وعند طرح النقطة الاولى للتصويت ، اقترع ١٧٨ عضوا الى جانب اقتراح يدعو الى الانفصال عن الاممية الثانية والانضمام الى الاممية الثالثة (الشيوعية) ، وامتنع ١٧٩ عن التصويت ، وصوت عضو واحد ضد الاقتراح . وازاء هذه النتيجة ، لم يبق مبرر لطرح النقطة الثانية للتصويت ؛ اذ انشطر الاتحاد العالمي الى قسمين : قسم « يميني » ضم بوعالي تسيون في الولايات المتحدة وبريطانيا والارجنتين ، والتحق به ايضا حزب احدوت هعفوداه في فلسطين ؛ وقسم « يساري » انتسبت اليه فروع الاتحاد في معظم دول اوروبا الشرقية ، التي كانت تضم ، انذاك ، اكثرية بوعالي تسيون . وكان كل اتحاد يضم ايضا عددا من الفئات غير المتجانسة عقائديا(٣٥) .

أثّر انشقاق بوعالي تسيون بشكل ملموس على نشاطهم في فلسطين . فقد ضم الاتحاد « اليميني » اقلية ، رفض معظمها الهجرة الى البلد ، اما الاتحاد « اليساري » ، فقد تخلى عن الصهيونيين ، وانهمك في اجراء مفاوضات مع الاممية الثالثة لحملها على قبوله عضوا فيها . وخلال فترة المحادثات تلك ، تبلورت ايضا داخل الاتحاد « اليساري » ، ثلاثة تيارات ، طالب

اولها بالانضمام الى الكومنترن بأي ثمن ، وقطع اية علاقة بالصهيونيين لتسهيل ذلك ، بينما اعلن الثاني موقفا مؤيدا للصهيونية ، في حين اتخذ الثالث موقفا وسطا يسعى للمحافظة على العلاقة بالطرفين . ومع فشل تلك المفاوضات ، التي استمرت نحو سنتين ، تفكك الاتحاد ، وانشقت عنه فئات واحزاب عدة ، ذات اتجاهات عقائدية مختلفة : منها الصهيوني ، او الصهيوني ـ اليساري ،او الشيوعي . وكانت قد حدثت ، في الوقت نفسه، تطورات مماثلة داخل تلك الاقلية من بوعالي تسيون في فلسطين ، التي رفضت الانضمام الى حزب احدوت هعفوداه ، عند اقامته سنة ١٩١٩ ، فاسست حزبا جديدا سمي « حزب العمال الاشتراكيين » (مفليغيت بوعاليم سوسياليستيم) ـ وعرف باسم « موبسي » ـ ثم تغير اسمه فصار « حزب العمال الاشتراكيين اليهود » . وسرعان ما تبلور داخل هذا الحزب تياران مختلفان : تيار صهيوني ـ اشتراكي ، وتيار شيوعي . وخلال سنتي ١٩٢٢ و١٩٢٣ ، اتحدت الفئات المتقاربة عقائديا ، الموجودة في فلسطين او خارجها ، واقامت حزبين جديدين : بوعالي تسيون سمول (اليساريين) من جهة والحزب الشيوعي الفلسطيني (اليهودي) من جهة اخرى[٣٦] (وكان لكل من الحزبين ، فيما بعد ، موقفه من الكيان الصهيوني في فلسطين) .

السياسة العمالية في فلسطين

كان لانشقاقات المعسكر العمالي اليهودي او الصهيوني خارج فلسطين ، تاثيرها المعاكس على العمال الصهيونيين في البلد : فقد غذت لديهم الميل الى الاتكال على انفسهم وحرص صفوفهم ، باعتبار انهم يخوضون معركة « تحقيق » الصهيونية فعليا في فلسطين ، وانهم لا يستطيعون ، بالتالي ، السماح لانفسهم بالانهماك في « ترف » الخلافات النظرية . وكانت المجموعات العمالية ، ممن يؤيدون حزبي احدوت هعفوداه وهابوعيل هاتسعير وغيرهما ، القوى الصهيونية الرئيسية في فلسطين ، عشية احتلالها من قبل البريطانيين ، ثم فرض الانتداب عليها ، على الرغم من ان اليمين الصهيوني المعتدل ، الممثل بالصهيونيين العموميين على اختلاف اتجاهاتهم ، كان انذاك ، القوة المسيطرة على المنظمة الصهيونية عالميا . وبحكم وضعهم هذا ، لعب العمال الصهيونيون دورا مهما خلال هذه المرحلة من تاسيس الوطن القومي اليهودي ، اذ كانوا الجهة الوحيدة التي تولت ، انذاك ، تنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين . وقد تم ذلك من خلال وجهات نظرهم ومنطلقاتهم العقائدية ـ الاجتماعية عموما ، من دون ان يظهروا اهتماما كبيرا بالقرارات الطنانة التي كانت تتخذها المؤتمرات الصهيونية المنعقدة خارج فلسطين ، في حال التعارض بين تلك القرارات وبين اهدافها .

وكان العمال الصهيونيون غير راضين ، على العموم ، عن سياسة المنظمة الصهيونية العالمية ، لا سيما الاستيطانية منها ، خلال هذه الفترة (ولم يتغير موقفهم هذا ، على اية حال ، حتى منتصف الثلاثينات ، عندما سيطروا على المنظمة) . ويعود « عدم الرضى » هذا الى سببين : اولهما ، ان المنظمة لم تقدم لهم الدعم المالي الكافي لتمويل مشاريعهم الاستيطانية وغيرها ، او ان كل ما قدمته ، او ما كانت تستطيع تقديمه ، كان غير كاف ؛ وثانيهما ان قيادة المنظمة « البورجوازية » ، الممثلة في اللجنة التنفيذية الصهيونية ، والمؤلفة باكثريتها من الصهيونيين العموميين (حتى مطلع الثلاثينات) كانت « تتدخل » في شؤونهم ، من حين الى اخر ، فتعارض قيامهم بـ « تجارب » استيطانية « اشتراكية » جديدة ، وتسعى الى تقوية

العنصر « البورجوازي » بين المستوطنين في فلسطين ، على حساب « الاشتراكيين » . ولم يكن العمال راضين عن سياسة حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين ، بعد ان رفضت السلطات منحهم حقوق استيطان في اراض شاسعة ، كانوا يطالبون بتسليمهم اياها من دون مقابل . لكن خيبة أملهم في القيادة الصهيونية والسلطات البريطانية معا ، لم تدم طويلا . ولم تؤثر فيهم كثيرا ، اذ سرعان ما كيفوا انفسهم مع الواقع الجديد ، وقرروا اتباع سياسة الاعتماد على النفس ، والعمل تبعا لامكاناتهم المالية والبشرية وتطويرها تدريجا (وهي السياسة التي لم تكن الا استطرادا للاسلوب الذي انتهجه عمال الهجرة الثانية الصهيونية ، منذ سنة ١٩٠٤) ، وراحوا يقيمون مختلف المؤسسات ، الاقتصادية والاستيطانية والنقابية وغيرها ، لتقوية مراكزهم على كافة الصعد من ناحية ، واستيعاب المهاجرين الجدد ، العمال منهم على وجه التحديد ، من ناحية ثانية . وثابر العمال على تنفيذ سياستهم هذه ، باصرار يلفت النظر ، فاحرزوا نجاحات كبيرة ، مكنتهم ، مع منتصف الثلاثينات ، من السيطرة على معظم مرافق الكيان الصهيوني في فلسطين ، انطلقوا منها ، بعد ذلك ، ليسيطروا على المنظمة الصهيونية العالمية بأسرها .

لكن الجناح العمالي الصهيوني لم يتمكن ، على أية حال ، من احراز هذه النجاحات لوحده : اذ سرعان ما خرج من عزلته ، ووجد مناصرين خارج معسكره ، قدموا له خدمات كبيرة . وكان من ابرز اولئك المناصرين الدكتور وايزمن نفسه ، مع ما كان له من نفوذ ، بوصفه رئيسا للمنظمة الصهيونية العالمية . وكان وايزمن قد توصل ، من خلال اشرافه على النشاط الصهيوني عموما ، الى قناعة مفادها ان العمال هم الفئة الوحيدة القادرة على تنفيذ صهيونيته « العضوية » ، فقرر مساعدتهم ، لانه — على حد تعبيره — « بين الهاوية والنشاط [الصهيوني] العملي في فلسطين ، يقف مجتمع العمال التعاوني ، الذين شعرت بالتعاطف معهم ، برغم انني لم اعتبر نفسي ابدا واحدا منهم ... [لذلك] تبلور ، تدريجا ، حلف غير مكتوب بين تلك المجموعة من اصدقائي في ما يسمى حركة الصهيونيين العموميين ، وبين جماهير العمال في مستوطنات فلسطين ومصانعها ، الذين شكلوا عصب الحركة الصهيونية . وكان هذا هو ضمان وعينا السياسي ، وشعورنا بالمسؤولية وتحررنا من اوهام [الصهيونيين] الاصلاحيين ووسائل العنف على حد سواء »[٣٧] . ووصف مؤرخ الحركة العمالية المناوئة « لعمال وايزمن » (وهي نقابة العمال القومية — « هستدروت هاعوفديم هالئومیت » — التي اسست في منتصف الثلاثينات ، باشراف الصهيونيين الاصلاحيين اليمينيين) نتائج هذا « الحلف غير المكتوب » بقوله : « ان زعماء الاحزاب العمالية كانوا قريبين جدا من وايزمن ، من حيث مفهومهم للصهيونية ... وعندما عقدوا حلفا [معه] ، ايدوا زعامته بالطبع ، بينما امّن هو تجيير اموال الصناديق الصهيونية لمشاريعهم »[٣٨] .

كتيبة العمل (غدود هعفوداه)

لم يتخل العمال الصهيونيون ، على الرغم من مناصرة وايزمن وصحبه اياهم ، عن سياستهم المستقلة ، النابعة من سعيهم وراء مصالحهم ، بل باشروا تنفيذها في مرحلة مبكرة . ففي نهاية سنة ١٩١٨ ، بعد انتهاء الحرب مباشرة ، تتالى وصول اعداد صغيرة من

المهاجرين اليهود الى فلسطين ، بطرق مختلفة . وقد ازدادت اعداد اولئك المهاجرين خلال النصف الاول من سنة ١٩١٩ ، مما حمل رئاسة المنظمة الصهيونية على اصدار نداءات الى فروعها ، في مختلف الدول الاوروبية، تحثها فيها على ايقاف تدفق المهاجرين الى فلسطين ، الى ان تكتمل الاستعدادات لاستيعابهم(٣٩) . ولم تحظ هذه النداءات برضى العمال ، الذين كانوا معنيين بزيادة عددهم في فلسطين بأية طريقة ، فقاموا ــ في اول عملية تحد لرئاسة المنظمة الصهيونية ــ بايفاد مبعوثين عنهم الى خارج البلد ، لحث المهاجرين على القدوم اليه وتنظيم عملية هجرتهم . واسفر هذا النشاط عن دخول بضعة الاف من المهاجرين اليهود الجدد الى فلسطين ، خلال سنة ١٩١٩ والنصف الاول من سنة ١٩٢٠ ؛ اي قبل ان تصدر سلطات الانتداب البريطاني اول قانون ينظم الهجرة الى البلد . وكان اولئك المهاجرون طلائع موجة جديدة من الهجرة ، عرفت بـ « الهجرة الثالثة » ، استمرت حتى سنة ١٩٢٣ ، ودخل الى فلسطين عبرها نحو ٣٥ الف مهاجر يهودي (منهم حوالى ١٨٠٠ ، سنة ١٩١٩ ، وما يزيد على ٨ الاف خلال السنوات ١٩٢٠ ــ ١٩٢٣) . وقدم نحو ١٢ الفا من اولئك المهاجرين من الاتحاد السوفياتي ، و٩ الاف من بولونيا ، والباقون من دول اوروبية وآسيوية مختلفة(٤٠) .

كانت اكثرية المهاجرين الجدد ، خصوصا اولئك الذين قدموا من الاتحاد السوفياتي وبولونيا ، من اعضاء منظمة هيحالوتس ، المدربين على مهن يدوية ، اهمها الزراعية ، والقريبين في مفاهيمهم الاجتماعية ــ السياسية من ابناء الهجرة الثانية (الذين قدموا الى فلسطين خلال السنوات ١٩٠٤ ــ ١٩١٤ ، وانشأوا فيها مختلف الاجهزة والمؤسسات العمالية) . لذلك لم يجدوا صعوبة في الاندماج فيهم ، فشكلوا واياهم ، بسرعة ، قوة متماسكة ، راحت تسعى الى اقامة « المجتمع العمالي » الصهيوني في فلسطين . ولم تتمكن طلائع اولئك المهاجرين ، فور قدومهم الى فلسطين ، من انشاء مستوطنات خاصة بهم ، لعدم وجود اراض زراعية كافية في حيازة مؤسسات الاستيطان الصهيونية من جهة ، ولقلة امكاناتها المالية من جهة اخرى ، فقاموا بتعاطي الاعمال التي توفرت لهم . وكانت السلطات البريطانية تسعى حثيثا ، في ذلك الوقت ، لانشاء ادارات حديثة في فلسطين ، واقامة المنشآت التابعة لها ، مما ادى الى توفير مجالات عمل كثيرة ، استوعبت معظم اولئك المهاجرين : فعملوا في البناء وشق الطرق ، ومنشآت سكك الحديد والتليفون والموانىء والنقل والوظائف الحكومية على اختلافها(٤١) . وكان اكثر من نصف مهاجري الهجرة الثالثة من الشباب العازبين او الازواج الشبان ، مما ساعدهم على التكيف ، بسهولة نسبية ، مع الاوضاع الجديدة(٤٢) .

وما ان مرت بضعة اشهر على وصول المهاجرين الجدد الى فلسطين ، حتى راحوا يلعبون دورا متميزا ، كان له صداه بين المستوطنين العمال . وكانت اولى خطواتهم ، في هذا المجال ، سعيهم لتنظيم انفسهم ، بطريقة خاصة بهم . ففي ٢٥ اب (اغسطس) ١٩٢٠ ، قرر نفر منهم ، اثناء حفل تأبيني اقيم بمناسبة مرور نصف عام على مقتل ترومبلدور ، اقامة ما سموه « كتيبة يوسف ترومبلدور للعمل والدفاع » ، او « كتيبة العمل » (غدود هعفوداه) . وكان هدف المؤسسين ، ومعظمهم من اعضاء هيحالوتس في روسيا سابقا ، المتأثرين بالثورة البولشفية، من اعلان انشاء الكتيبة، هو اقامة تنظيم عمالي شامل، يقبل انضمام كل عامل او مهاجر اليه ، مهمته تنفيذ اي نوع من العمل « الطلائعي » ، الضروري لاقامة المجتمع العمالي

الصهيوني في فلسطين(٤٣) . والواضح ان هذا الاتجاه كان مناقضا للراي الداعي الى اقامة ذلك المجتمع باعتماد اسلوب الاستيطان الزراعي فقط ، ضمن تياري الكبوتساه او الموشاف ، وهما آخر ما توصل اليه فكر ابناء الهجرة الثانية التنظيمي .

لم يزد عدد اعضاء كتيبة العمل ، عند تاسيسها ، على بضع عشرات ، الا انه ارتفع تدريجا ، فوصل الى ما يزيد على الفي عامل ، بعد نحو خمس سنوات من اقامتها . وكانت الكتيبة قد عقدت اول مؤتمراتها في حزيران (يونيو) ١٩٢١ ، واعلنت ان هدفها هو « بناء البلد باقامة كومونة عامة للعمال اليهود في ارض ــ اسرائيل » ، وذلك « بتنظيم الاعضاء في مجموعات منضبطة » وانشاء « صندوق عام » يزودهم بحاجاتهم ، وتامين « انتاج خاص » يدعم ذلك الصندوق، و«توسيع القاعدة الاقتصادية » ، وتحسين شروط العمل عن طريق استغلال فائض الارباح »(٤٤) . وخلال فترة قيامها ، شكلت كتيبة العمل مجموعات مختلفة ، قامت بتنفيذ شتى الاعمال في كافة انحاء فلسطين ، وتعاونت ، في هذا المجال ، مع بعض الفئات العمالية الاخرى ، مثل انصار الكبوتساه الكبيرة واتباع هاشومير هاتسعير .

تاسيس الهستدروت

انصبت جهود ابناء الهجرة الثالثة ، الى جانب عملهم في اقامة كتيبة العمل ، على الدعوة الى تاسيس اتحاد عام للعمال اليهود في فلسطين ، لاحساسهم بضرورة انشاء مثل هذا الاتحاد ، نتيجة الاوضاع التي نشات على اثر توتر العلاقات بين الفئات العمالية ، ذات الاتجاهات السياسية المختلفة . فبعد اقامة حزب احدوت هعفوداه ، في اواخر سنة ١٩١٩ ، ورفض هابوعيل هاتسعير الانضمام اليه ، ازداد التوتر في العلاقات بين الحزبين ، واشتد التنافس بينهما ، فراح كل منهما يقيم مؤسسات خاصة به ، موازية لتلك التي يقيمها الفريق الاخر . ولم يمر وقت طويل ، حتى اقيم مكتبان للاستخدام ، ومكتبان لاستيعاب المهاجرين ، ومؤسستان للضمان الصحي ، وشركتان لمقاولات البناء وغيرهما(٤٥) . لذلك وجد المهاجرون الجدد انفسهم مضطرين ، مع وصولهم الى فلسطين ، الى التوجه لهذه المؤسسة او تلك ، لتدبير شؤونهم ، ومن ثم تقرير مواقفهم السياسية واعتبارهم ، رغما عنهم ، اعضاء في هذا الحزب او ذاك(٤٦) ، وهو ما لم تكن اكثريتهم على استعداد له . وقد ادى ذلك الى ردود فعل مختلفة ، تبلورت على اثرها مواقف تدعو الى اقامة اتحاد عمالي عام ،غير حزبي ، يقبل في صفوفه اي عامل ، بغض النظر عن ميوله الحزبية ، ويشرف على كافة الشؤون النقابية . وكان المهاجرون الجدد اكثر المتحمسين لهذه الفكرة . الا ان الاحزاب تلكأت في اعلان موافقتها ، فاستمرت المفاوضات بينها بهذا الشان عدة اشهر ، الى ان تكللت بالنجاح ، تحت ضغط اللاحزبيين . وفي تموز ١٩٢٠ ، عقد اتفاق بين احدوت هعفوداه وهابوعيل هاتسعير ، تعهد الطرفان بموجبه بالدعوة الى عقد « مؤتمر عام لعمال ارض ــ اسرائيل ، لبحث طرق العمل المشترك ، واقامة المؤسسات الضرورية لذلك ... [بشرط] الا تدرج مسالة الغاء الاحزاب على جدول اعمال المؤتمر العام »(٤٧) .

ومع توقيع هذا الاتفاق ، سارت الاستعدادات لعقد المؤتمر العام للعمال بخطى حثيثة . وكانت الخطوة الاولى اجراء انتخابات عامة بين العمال ، لاختيار ممثلين عنهم في المؤتمر . وقد

اشترك في تلك الانتخابات ٤٤٢٣ عاملا وعاملة ، وزعت اصواتهم على اربع قوائم ، فحصلت قائمة احدوت هعفوداه على ١٨٦٤ صوتا ، وهابوعيل هاتسعير على ١٣٢٤ صوتا ، وقائمة المهاجرين الجدد (التي ضمت هيحالوتس وهاشومير هاتسعير) على ٨٤٢ صوتا ، وحزب العمال الاشتراكيين اليهود ، ذو الميول الشيوعية على ٣٠٢ اصوات . وعلى الاثر ، سمي المندوبون للمؤتمر ، من بين مرشحي تلك القوائم ، فبلغ عددهم ٨٧ مندوبا ، كانت حصة كل من القوائم الاربع المشار اليها ، على التـالي : ٣٨ و٢٧ و١٦ و٦ مندوبين .

افتتح المؤتمر العام للعمال اليهود في فلسطين ، في ٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٠ ، في احدى قاعات معهد الهندسة التطبيقية (التخنيون) في حيفا ، واشترك فيه ، بالاضافة الى المندوبين ، حشد من العمال وبعض المسؤولين الصهيونيين . واستمر المؤتمر خمسة ايام ، لم يكتف المجتمعون خلالها بمناقشة الشؤون العمالية فقط ، بل تطرقوا الى كافة اوجه النشاط الصهيوني في فلسطين كذلك ، كما ناقشوا تطلعاتهم للمستقبل ، باعتبار ان مهامهم لا تنحصر في الشؤون النقابية ، بل تمتد لتضم معظم نواحي الوطن القومي في فلسطين ، الذي ينبغي عليهم المساهمة في انشائه . وظهر هذا الاتجاه واضحا في القرارات التي اتخذها المؤتمر ، عندما اعلن اقامة اتحاد عام للعمال ، او ـ بحسب الاسم الرسمي بالعربية ـ « النقابة العامة للعمال اليهود* في ارض ـ اسرائيل » (الهستدروت) .

وضعت الهستدروت ، عند تأسيسها ، دستورا يعرف بها ويشير الى اوجه نشاطها واتجاهاتها . وجاء في المادة الاولى من هذا الدستور « ان النقابة العامة [الهستدروت] توحد جميع العمال [واصحاب الاعمال الحرة] في البلد ، الذين يعيشون من كدحهم دون استغلال عمل غيرهم ، وذلك من اجل تنظيم شؤون العاملين في البلد ، الاستيطانية والاقتصادية ، وايضا الثقافية [وكان قد نشأ خلاف بين اعضاء المؤتمر حول علاقة الهستدروت بالشؤون الثقافية ، ولذلك اعدت المادة بهذه الصيغة] لاقامة مجتمع العمل اليهودي في ارض ـ اسرائيل»(٤٨) . كما تقرر ان تؤلف الهستدروت من نقابات مهنية ، بحيث يستطيع كل فرد الانضمام اليها من خلال النقابة التي تضم العاملين في قطاع مهنته فقط .

ولاقامة « مجتمع العمل اليهودي في ارض ـ اسرائيل » ، لم تكتف الهستدروت بالسعي لتنظيم الشؤون النقابية البحت ، بل تطرقت الى امور اخرى غيرها ، اعتبرت الاهتمام بها ضروريا لاقامة ذلك المجتمع . لذلك اعلنت ان « دائرة نشاطها » تضم ، على سبيل المثال ، « تنظيم وتطوير القرى الزراعية ، وباقي فروع العمل في القرية والمدينة ، وتنظيم كتائب عمل ومجموعات للزراعة والصناعة » ، وتنفيذ اعمال المقاولات ، و« تنظيم العمال في نقابات مهنية شاملة ، توحد العمال كلهم مهنيا على اساس غير حزبي » ، وتحسين ظروف العمل وانتاجيته ، والتدريب المهني ، والتعاونيات ، والضمان الاجتماعـي ، و« تنظيـم شؤون الحراسـة

---

* اتخذ مؤتمر الهستدروت العاشر ، المنعقد في تل ـ ابيب في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ قرارا يقضي بحذف كلمة « اليهود » من اسم الهستدروت بعد قبول العمال العرب اعضاء . إلا ان المؤتمر رفض اقتراحا يدعو الى استبدال عبارة « ارض ـ اسرائيل » بكلمة « اسرائيل » .

والدفاع » ، واستقبال المهاجرين وايجاد عمل لهم ، وتنظيم هجرة العاملين الموجودين خارج فلسطين ، ونشر اللغة العبرية بين العمال ، واقامة مؤسسات ثقافية ، عامة او زراعية او مهنية ، واصدار صحف مهنية . واعلنت الهستدروت ، ايضا ، انها ستوثق علاقاتها بكافة المنظمات العمالية اليهودية خارج فلسطين ، التي تؤمن بضرورة « بناء ارض ــ اسرائيل عاملة » وانها سترسل مندوبين عنها الى مؤسسات الاستيطان الصهيونية(٤٩) .

واتخذ المؤتمر ، ايضا ، مجموعة من القرارات التنظيمية ، حيث اعلن تشكيل مجلس للهستدروت، مؤلف من ٢٧ عضوا . وتركت اربعة من مقاعده شاغرة ، لكي يمنح اثنان منها لمندوبين عن العمال المهاجرين من اليمن ، واثنان آخران لمندوبي العاملات . وكُلّف المجلس بانتخاب اللجنة التنفيذية للهستدروت ، وادارة مؤسساتها المركزية . كما قرر المؤتمر جعل الهستدروت مسؤولة عن ادارة المؤسسات غير الحزبية ، التي كانت الاحزاب قد اقامتها ، واوصى باقامة نقابة عامة للعمال الزراعيين ، وانشاء مكتب اشغال عامة موحد ، ومصرف للعمال يتولى تمويل مشاريع الهستدروت . واعلن المؤتمر ــ في عملية تحد اخرى من قبل العمال للقيادة الصهيونية ــ تبنيه ودعمه اربع نقاط استيطانية صغيرة ، كانت مؤسسات الاستيطان الصهيونية قد حكمت عليها ، لاعتبارات اقتصادية ، بالزوال(٥٠) .

انهمكت الهستدروت ، خلال السنة الاولى لقيامها ، في انشاء مختلف اجهزتها ومؤسساتها . وكانت اولى تلك الاجهزة مجالس العمال في المدن والمناطق ، التي اعتبرت فروعا اقليمية للهستدروت . وتقرر ان يختار العمال ممثليهم ، في هذه الاجهزة ، بالتصويت وفق قوائم حزبية او فردية ، لا على اساس المهنة كما هي الحال بالنسبة لاعضاء مؤتمر الهستدروت ، وذلك لتوسيع قاعدة التمثيل النسبي ، وضمان تمثيل كل اقلية من اقليات تلك المجالس(٥١) . واقيم ايضا ، في مطلع سنة ١٩٢١ ، « مكتب الاشغال العامة والبناء » ـ وتغير اسمه سنة ١٩٢٤ فصار شركة « سوليل بونيه » (يخطط ويبني) ــ بعد توحيد مكتبي المقاولات التابعين لحزبي احدوت هعفوداه وهابوعيل هاتسعير . ولعبت هذه الشركة دورا بارزا في تامين العمل لاعداد كبيرة من العمال اليهود ، خلال سني الهستدروت الاولى ، خصوصا بعد ان تقلص حجم الاشغال العامة التي بادرت سلطات الانتداب الى تنفيذها(٥٢) . وكانت لجنة الهستدروت التنفيذية قد باشرت فور تشكيلها ، بالتعاون مع رئاسة المنظمة الصهيونية ، اتخاذ الاجراءات الضرورية لاقامة مصرف العمال (بنك هابوعاليم) ، الذي حصل في الاول من ايار ١٩٢١ على ترخيص بمزاولة نشاطه . وكان الهدف من اقامة هذا المصرف ، الذي اودعت اسهمه التأسيسية لدى اللجنة التنفيذية للهستدروت لضمان سيطرتها عليه ، ايجاد مؤسسة مالية لتمويل مشاريع الهستدروت ، لا منح القروض للعامل الفرد . وقد اقيمت لهذا الغرض مؤسسة مالية اخرى هي « كوفات ملفيه » (صندوق القروض)(٥٣) .

وفي الوقت نفسه ، بذلت الهستدروت جهودا تنظيمية كبيرة لحمل اكبر عدد من العمال على الانضمام اليها ، فاحرزت ، خلال فترة قصيرة ، تقدما ملموسا . فقد تبين من احصاء عام للعمال اليهود في فلسطين ، اجرته اللجنة التنفيذية للهستدروت في ١٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٢٢ ، اي بعد مرور اقل من سنتين على تأسيس النقابة ، ان ٨٢٩٤ عاملا من بين ١٦،٦٠٨

عمال ، اي ما يزيد قليلا عن النصف (٥٠,٥٤٪) كانوا اعضاء فيها (واجاب ١٤,٤٢٦ عاملا عن السؤال المتعلق بتاريخ قدومهم الى فلسطين ، فاتضح ان ٢٢٩٠ عاملا منهم (١٦,٦٪) كانوا من مواليد البلد ، و٤٧٦ (٢٠,٢٪) قدموا اليها مع هجرة هواة صهيون و٢٥٧٢ (١٧,٨٪) من ابناء الهجرة الثانية ، و٨٩٨٦ (٦٢,٢٪) من ابناء الهجرة الثالثة)[٥٤] . واستمر عدد اعضاء الهستدروت بعد ذلك في الازدياد ، فأصبحت تضم ، عموما ، نحو ثلثي العمال اليهود في فلسطين بأسرهم ، وتحولت الى مركز قوة لا يستهان به ، للجناح العمالي الصهيوني .

المؤتمران الصهيونيان الثاني عشر والثالث عشر

بعد فترة استعداد طويلة ، وفي حالة من الضعف الذي سيطر على المنظمة الصهيونية العالمية ، عقد المؤتمر الصهيوني الثاني عشر (وهو اول مؤتمر يعقد بعد الحرب العالمية الاولى) في كارلسباد بتشيكوسلوفاكيا ، خلال ١ ــ ١٤ ايلول (سبتمبر) ١٩٢١ ، بحضور ٥١٢ مندوبا ، يمثلون ٨٥٥,٥٩٠ صهيونيا من دافعي رسوم العضوية (الشيكل)[٥٥] . ويلاحظ ان عدد الصهيونيين المسجلين ازداد بشكل ملحوظ خلال سنوات الحرب وبعدها . فوصل ، سنة ١٩٢١ ، الى نحو اربعة اضعاف ما كان عليه عشية انعقاد المؤتمر الصهيوني السابق ــ الحادي عشر ــ سنة ١٩١٢ ، حيث بلغ عددهم ، آنذاك ، ٢١٧,٢٢١ شخصا . والواضح ان صدور وعد بلفور ، ثم فرض الانتداب البريطاني على فلسطين ، وما ادنيا اليه من انتعاش في الامال باقامة كيان صهيوني فيها ، كانت الاسباب الرئيسية وراء تلك الزيادة في عدد الصهيونيين المسجلين . وقبيل انعقاد المؤتمر ، لم تتمكن التنظيمات الصهيونية ، على اختلافها ، من اجراء انتخابات لاختيار المندوبين له ، لاسباب عدة ، لذلك اتفق على تعيينهم ، فجاء ٣٧٦ مندوبا منهم يمثلون منظمات قطرية صهيونية في بلدان مختلفة ، و٩٥ عن المزراحي ، و٤١ عن الاحزاب العمالية . واتخذ المؤتمر قرارات ، صادق بموجبها على معظم الاجراءات التي اتخذتها القيادة الصهيونية منذ انتهاء الحرب . وانتخب وايزمن رئيسا للمنظمة الصهيونية العالمية ، وسوكولوف رئيسا للجنة التنفيذية الصهيونية ، التي انقسم اعضاؤها الى قسمين ، يقيم الاول منهما بشكل دائم في لندن ، والثاني في القدس .

وبالاضافة الى ذلك ، اقر المؤتمر الصهيوني الثاني عشر لوائح تنظيمية جديدة للمنظمة الصهيونية ، تعرف بأجهزتها المختلفة وتحدد بوضوح حقوق وواجبات كل منها وصلاحياته[٥٦] ، ووضعت انظمة لضبط الانتخابات للمؤتمرات الصهيونية ، واخرى للاشراف على تاسيس الاتحادات الصهيونية الاقليمية ومراقبة نشاطها . كما انشئت « محكمة شرف » للنظر في المخالفات المبدئية ، واحيانا التنظيمية ، التي قد يرتكبها الصهيونيون . وعدلت هذه اللوائح ، فيما بعد ، من قبل اكثر من مؤتمر صهيوني[٥٧] . وكانت هذه الاجراءات قد اتخذت في محاولة من المنظمة الصهيونية للاءمة نفسها مع تعليمات المادة الرابعة من صك الانتداب ، تسهيلا للاعتراف بأنها هي الوكالة اليهودية ، « ما دامت الدولة المنتدبة ترى ان نظامها وتاليفها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض » ، وحتى يسمح لها بأن « تشير وتعاون في ادارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك ، مما يؤثر في انشاء الوطن القومي

اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين » ، الى ان يتم تشكيل تلك الوكالة اليهودية ، الامر الذي لم تتمكن المنظمة الصهيونية من تنفيذه الا سنة ١٩٢٩ . وعدا ذلك ، لم تسفر مباحثات المؤتمر الصهيوني الثاني عشر عن شيء يذكر ، فوصفه وايزمن ، بعد انفضاضه ، بانه « ساهم في حمل الحركة على النزول [من عليائها] الى الارض ، لمواجهة الحقائق الصعبة ، والسير في الطريق الوحيد الذي قد يؤدي الى النجاح ، طريق العمل البطيء والشاق والمنهجي في فلسطين »(٥٨) .

وبعد مرور سنتين على انعقاد هذا المؤتمر ، عقد المؤتمر الصهيوني التالي ، الثالث عشر ، في كارلسباد ايضا ، بين ٦ و١٨ آب ١٩٢٣ ، بحضور ٣٢١ مندوبا ، يمثلون ٩٥٧,٩٨٢ صهيونيا من دافعي رسوم الشيكل(٥٩) . وكان من ابرز اعمال هذا المؤتمر ، مناقشة اقتراح انشاء الوكالة اليهودية ، التي نص صك الانتداب على اقامتها . غير ان هذا الاقتراح ، الذي دعا الى اشراك يهود غير صهيونيين ، للافادة من قدراتهم المالية ، في اقامة الوكالة اليهودية والمساهمة في الاشراف على ادارتها ، وحظي بتاييد وايزمن ، اثار معارضة اقلية المندوبين(٦٠) ، فانسحب اوسيشكين وجابوتينسكي من اللجنة التنفيذية الصهيونية ، وانتخب المؤتمر لجنة جديدة وايزمانية النظرة .

وعلى صعيد آخر ، اثبتت نتائج الانتخابات للمؤتمر الصهيوني الثالث عشر ، ان الحركة الصهيونية كانت ، في مطلع العشرينات ، خاضعة لسيطرة تيار صهيوني يميني معتدل ، عرف باسم الصهيونيين العموميين (الذين حصلوا على ١٦٩ مقعدا في المؤتمر ، من اصل ٣٢١ مقعدا : اي ٥١٪) ، على الرغم من الضجيج الكبير الذي كان يثيره الجناح العمالي الصهيوني ، بكافة فئاته من جهة ، والصهيونيون المتدينون ، من اتباع المزراحي وغيرهما من جهة اخرى . وكان اسم الصهيونيين العموميين يطلق على تلك الفئات من الصهيونيين الملتزمين ببرنامج بازل فقط ، دون ان يكون لهم اي موقف محدد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية للوطن القومي اليهودي في فلسطين . لذلك كان نشاطهم محدودا في نشر الفكرة الصهيونية في المهجر ، ودعم النشاط والطلبات الصهيونية عموما ، وتامين الاموال اللازمة لبناء الكيان الصهيوني في فلسطين ، دون ان يهتموا ، مثلا ، باقامة مؤسسات او مشاريع اقتصادية لاعضائهم في البلد ، كما فعل الجناح العمالي او المتدينون ، مما شكل سببا رئيسيا في انحسار نفوذهم ، على المدى الطويل . وقد اعتبر الصهيونيون العموميون انفسهم جزءا من احزاب المركز الليبرالية الديمقراطية ، ويمكن النظر اليهم بوصفهم طبعة جديدة من الكتلة الديمقراطية(٦١) ، التي نشطت خلال عهد هرتسل . وكانت بعض جمعيات الصهيونيين العموميين قد اصدرت سنة ١٩٢٢ ــ في احدى المرات النادرة التي يعبر فيها الصهيونيون العموميون ، او اية فئة منهم ، عن مواقفهم السياسية بوضوح ــ « برنامجا » اعلنت فيه « ان الاهداف السياسية للصهيونية يمكن ان تنفذ عمليا بواسطة جهود وقوى الامة كلها فقط ، لا بواسطة جهود وقوى افراد او مجموعة ، او قوى هذه الطبقة او تلك . وتوحد الحركة الصهيونية ، لتحقيق اهدافها ، كل فئات الشعب وطبقاته ، وتقدم القضايا القومية على مشاكل النمو الاجتماعي ... الداخلية . ولذلك لا ينبغي ان يستند اسلوب عمل الحركة على اساس صراع الطبقات ، او على اساس النشاط الحزبي المنفصل ، بل على اساس نشاط منظمة شعبية شاملة ، توحد داخلها كل اسس

الحركة الاجتماعية وتياراتها الفكرية[٦٢] . ولهذا « ينبغي ان تضع الحركة [الصهيونية] نصب عينيها خلق الظروف فقط ، التي تساعد على استغلال الطاقة الشعبية في مشروع البعث [اليهودي] ، دون [التدخل] في الاعمال الناجمة عن النشاط القومي المتجدد »[٦٣] . وكان الصهيونيون يعتبرون وايزمن زعيما للتيار الصهيوني العمومي ، وخير ممثل لاتجاهاته ومواقفه السياسية .

وشهدت نهاية هذه الفترة نشوء حزب او تيار صهيوني رابع ــ بالاضافة الى الصهيونيين العموميين والمزراحي والجناح العمالي ــ هو الصهيونيون الراديكاليون (او الديمقراطيون) ، الذين اشترك ٢١ مندوبا عنهم في المؤتمر الصهيوني الثالث عشر ، سنة ١٩٢٢ . ولم يكن الصهيونيون الراديكاليون ، الذين كانوا بأكثريتهم من صهيونيي بولونيا وترأسهم يتسحاق غرينباوم وناحوم غولدمان (فيما بعد ، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي ورئيس المنظمة الصهيونية العالمية) ، يختلفون كثيرا في منطلقاتهم الاساسية عن الصهيونيين العموميين . ولكنهم تميزوا عنهم بمعارضة سياسة وايزمن « المرنة » ، القائمة على التسويات ، تجاه البريطانيين ، ولم يوافقوا ايضا على ضم غير الصهيونيين الى الوكالة اليهودية . وايد الراديكاليون كذلك ، خلافا للصهيونيين العموميين ، الاستيطان العمالي « الاشتراكي » او التعاوني ، باعتباره اساسا لبناء الكيان الصهيوني في فلسطين . لكن على الرغم من نشوء هذا الحزب الجديد ، الذي وجد نفسه ، رغم « يمينيته » ، يقف الى جانب الجناح العمالي ، ويعارض في الوقت ذاته المزراحي ، نظرا لتشديده على العلمنة، وبقي الصهيونيون العموميون القوة الرئيسية المسيطرة على المنظمة الصهيونية العالمية حتى مطلع الثلاثينات .

تاسيس « هيئة العاملين » (حفرات هاعوفديم)

في ضوء هذه السيطرة « اليمينية » على المنظمة الصهيونية العالمية واجهزتها ، لم يكن لدى الجناح العمالي الصهيوني من طريق ، لتأمين مصالحه ، الا الامعان في سياسة الاعتماد على النفس ، وتقوية اجهزته الخاصة به . وفي مقدمتها الهستدروت . فبعد مرور سنتين على تأسيسها ، عقدت الهستدروت مؤتمرها الثاني في تل ــ ابيب ، بين ٧ و٢٠ كانون الثاني ١٩٢٢ . وكانت انتخابات اعضاء هذا المؤتمر قد اسفرت عن فوز حزب احدوت هعفوداه بأكثرية المقاعد (٦٩ من اصل ١٢٠) ، وحصل هابوعيل هاتسعير على ٣٦ مقعدا ، واقتسمت الباقي سبع قوائم صغيرة اخرى[٦٤] . كانت ثلاث منها يسارية او ذات ميول شيوعية ، وحصلت مجتمعة على ١٠ مقاعد . وبقيت نسبة توزيع المقاعد هذه في مؤتمرات الهستدروت اللاحقة ، على حالها ، بشكل او بآخر ، منذ ذلك الوقت ؛ اذ اسفرت الانتخابات لتلك المؤتمرات عن فوز احدوت هعفوداه (مباي منذ سنة ١٩٣٠ ، وحزب العمل الاسرائيلي منذ سنة ١٩٦٨) دائما بأكثر من نصف عدد المقاعد ، بينما اقتسمت الباقي مجموعة من القوائم الصغيرة الاخرى[٦٥] . والواضح ان نسب القوى هذه مكنت احدوت هعفوداه (ثم مباي ، فحزب العمل الاسرائيلي) من السيطرة على الهستدروت منذ اقامتها ، وتحويلها الى اداة في ايدي الحزب ، استغلها لتنفيذ سياسته ، وان أصر ، في الوقت نفسه ، على اشراك اية فئة استطاع التفاهم معها في ادارة النقابة وتحمل مسؤولياتها . والواضح ايضا ان هذا الوضع منح الهستدروت قيادة مستقرة ، واثقة بنفسها ، مما مكنها من ممارسة نشاطها على الوجه الاحسن .

عقد مؤتمر الهستدروت الثاني في فترة غير مريحة بالنسبة للعمال الصهيونيين : اذ بدأت بوادر انكماش اقتصادي في الظهور ، سنة ١٩٢٢ ، في عدد من مجالات العمل التي كانت تتركز فيها اعداد كبيرة من اولئك العمال ، فتفشت البطالة بينهم . وكان من نتيجة ذلك ، ان نزح من فلسطين ، سنة ١٩٢٢ ، نحو ٣٥٠٠ شخص من المهاجرين القدامى ، في مقابل ٨١٠٠ مهاجر قدموا اليها في السنة نفسها وكانت هجرة القدامى هؤلاء الى خارج فلسطين ، بسبب تدهور اوضاعهم الاقتصادية اساسا . ولكن ، من ناحية ثانية ، كانت القوى الفعالة في الهستدروت قد حددت حتى ذلك الوقت ، ومن خلال التجربة ، موقفها من النقابة ونشاطها ، والمهام التي ينبغي ان توكل اليها . وزادت الازمة من بلورة تلك المواقف ، وتصميم اصحابها على تحمل مسؤولياتهم . لذلك جاء المؤتمر الثاني اكثر اهمية ، حتى من المؤتمر الاول التأسيسي ، من حيث تأثيره على توضيح اهداف الهستدروت ، وتحديد مهامها وانشاء اجهزتها الدائمة .

كان من ابرز اعمال المؤتمر الثاني للهستدروت تعديل دستور النقابة ، بما في ذلك المادة الاساسية (الاولى) منه : اذ شطبت كلمة « ايضا » قبل « الثقافية » (انظر اعلاه) ، وذلك لازالة اية قيود على عمل الهستدروت في المجال الثقافي ، واستبدلت عبارة « شؤون العاملين » بعبارة « الطبقة العاملة » ، فاصبحت المادة تقرأ كما يلي : « توحد النقابة العامة للعمال اليهود في ارض ــ اسرائيل [الهستدروت] وتنظم كل العمال ، الذين يعيشون من كدحهم دون استغلال عمل غيرهم ، وذلك من اجل تنظيم كل شؤون الطبقة العاملة في البلد ، الاستيطانية والاقتصادية والثقافية ، لاقامة مجتمع العمل اليهودي في ارض ــ اسرائيل »[٦٦] . واعترف المؤتمر بحق كل عاملة او عامل بلغ السابعة عشرة من عمره ، بالانضمام الى الهستدروت ، ما دام موافقا على مبادئها ، بغض النظر عن مواقفه السياسية .

واضيفت مادة اخرى الى « اسس الهستدروت » توضح ان من بين اهدافها « اقامة علاقات زمالة مع العمال العرب في البلد ، وتنمية العلاقات مع حركة العمال اليهودية والدولية في العالم »[٦٧] .

واتخذ المؤتمر مجموعة من القرارات الاخرى ، كان من ابرزها اصدار صحيفة يومية للهستدروت باللغة العبرية ، هي « دافار » (شيء) ، التي تصدر منذ سنة ١٩٢٥ (وقبلها كانت صحيفة « هارتس » ــ البلد ــ المستقلة ، ذات الميول الليبرالية ، قد بدأ صدورها في فلسطين منذ سنة ١٩١٩) ، وتأسيس دار نشر ، هي « عام عوفيد » (شعب عامل) ، التي لم يكن بالامكان تأسيسها الا سنة ١٩٤٢ . ووسعت صلاحيات كل من اللجنة التنفيذية ومجلس الهستدروت ، وهما الجهازان اللذان كلفا الاشراف الفعلي على النقابة وادارة شؤونها اليومية (وكان دستور الهستدروت ، قد عدل مرة اخرى ، في مؤتمرها الثالث المنعقد سنة ١٩٢٨)[٦٨] .

غير ان اهم اعمال المؤتمر الثاني كانت ، من دون شك ، وضع الاسس التنظيمية والقانونية لنشاط الهستدروت الاقتصادي . وكانت هذه الناحية ، انطلاقا من مفاهيم مؤسسي الهستدروت وقادتها ، بالغة الاهمية ، من حيث اثارتها عددا من الاسئلة التي طرحها المؤتمر على نفسه . فاعضاء الهستدروت وقادتها هم ، اولا ، مجموعات من المهاجرين الى فلسطين ،

يهمها اجتذاب المزيد من المهاجرين الى البلد، للتعاون معهم في اقامة «مجتمع العمل اليهودي». لذلك يجب ان يكون واضحا الى اي مدى يمكن ان تستغل الهستدروت ومؤسساتها لتسهيل عملية استيعاب الهجرة وتوسيعها ، بواسطة اقامة المشاريع الاقتصادية المختلفة . ثم ، ثانيا ، ما هي ضمانة الا تتحول مشاريع الهستدروت ، في حال نجاحها ، الى مؤسسات راسمالية تستغل باقي العمال . « وكيف سنحافظ على طابعها الطبقي والاجتماعي والصهيوني ؟ ... [واخيرا] كيف سنحصل على الامكانات الضرورية لتوسيع نشاطنا الاقتصادي وتطويره ؟»(٦٩) . وقد ناقش المؤتمر هذه الاسئلة ، وما تفرع عنها ، طويلا ، وقرر « انشاء هيئة اقتصادية عليا لجمهور العاملين، ذات صلاحيات تشريعية، تراقب نشاط الهستدروت الاقتصادي وتوجهه ، بكل نواحيه »(٧٠) . وسميت هذه الهيئة « حفرات هاعوفديم [« هيئة العاملين » ، وتعني ايضا « مجتمع العمال »] اليهودية التعاونية للاستيطان والصناعة واعمال المقاولات والتموين ... » ، ومهمتها « تنظيم وتطوير وتقوية النشاط الاقتصادي ... لجمهور العاملين ، في كل فروع الاستيطان والعمل في القرية والمدينة ، على اساس المساعدة والمسؤولية المتبادلة »(٧١) . وبلغة اخرى ، اعتبرت الهستدروت نفسها ، بقرارها هذا ، مؤسسة اقتصادية ، بالاضافة الى كونها ، في الوقت ذاته ، اتحاد عمال ، بحيث يعتبر من ينضم اليها ، حال انضمامه ، عضوا في نقابة عمال من ناحية ، ومساهما في شركة من ناحية اخرى .

واعتبر مؤتمر الهستدروت « هيئة العاملين » ، في تحديده صلاحياتها ، « مالكة كل مؤسسات الهستدروت المالية والتعاونية ، ولها حق انشاء المؤسسات والمشاريع والصناديق المالية ، وفي حيازتها تودع اسهم مصرف العمال التاسيسية ... وباقي الشركات الفرعية . ولها ايضا حق فرض الضرائب وتحديد أجر العمل في مؤسساتها ومزارعها ... وحق تقدير اثمان المنتوجات . وتنسق هيئة العاملين اعمال مختلف المؤسسات ، وتراقب ادارتها ، وتصادق على مشاريعها ، وتشرف على تنفيذها ، وتوجه نشاطها ، لمصلحة جمهور العاملين »(٧٢) . اما « هيئة العاملين » نفسها ، فقد اعلنت في عقد تأسيسها ، عند تسجيلها من قبل سلطات الانتداب في ١٢ آذار ١٩٢٤ ، ان هدفها هو « توحيد العمال اليهود في ارض ــ اسرائيل ، على اسس تعاونية ، في كل فروع العمل ، يدوية كانت ام مكتبية »(٧٣) . ولتنفيذ هذا الهدف ، منحت الهيئة نفسها صلاحية العمل في عدة مجالات متنوعة ، كان من بينها توطين اعضائها في القرية او المدينة : العمل في مجال القنص وصيد الاسماك : انشاء المصانع والورش : مزاولة اعمال المقاولات : افتتاح دكاكين ومخازن : امتلاك وسائل نقل برية وبحرية وجوية : تأسيس المصارف وغيرها من المؤسسات المالية : مساعدة اعضائها في احضار اقاربهم من الخارج : التامين في حالات الوفاة : تأسيس الشركات الفرعية لاصدار الكتب والصحف وتأسيس المكتبات والمسارح ومؤسسات التعليم والثقافة العمالية : انشاء المؤسسات الطبية على اختلاف انواعها، والقيام «بتنفيذ كل مامن شانه المساعدة على تحقيق اهداف الهيئة »(٧٤) . وقد التزمت هيئة العاملين باهدافها المعلنة هذه ، فعملت في المجالات التي ورد ذكرها ، وفي غيرها ايضا ، وامتد نشاطها ليشمل كافة نواحي الاقتصاد الصهيوني في فلسطين . ولم تمر الا فترة قصيرة حتى اتضح ان الجناح العمالي الصهيوني ، عندما انشأ

الهستدروت ، بشطريها النقابي والاقتصادي ، قد اقام واحدة من اهم المؤسسات ، التي نمت بسرعة وكادت تطبع الوجود الصهيوني في فلسطين بطابعها الخاص ، بل كاد يظهر احيانا ، خصوصا في اواخر العشرينات والثلاثينات ، ان الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، بمعظم ابعاده ، وجد تعبيرا عنه في الهستدروت ومؤسساتها . ومع منتصف الثلاثينات ، كانت الهستدروت قد تحولت الى مركز قوة داخل الكيان الصهيوني في فلسطين ، وخارجه . لم يكن من السهل منافسته ، فاستغله الجناح العمالي ، وانطلق منه للسيطرة على المنظمة الصهيونية العالمية (وكانت الهستدروت قد انضمت ، سنة ١٩٢٤ ، الى الاتحاد العالمي للنقابات المهنية في امستردام ، وفي السنة التالية انضمت « هيئة العاملين » الى الاتحاد العالمي للتعاونيات[٧٥]) .

النشاط والفكر الاستيطانيان

اثرت الحرب العالمية الاولى ، بشكل ملموس ، على النشاط الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ، فكادت تشله : اذ لم تؤسس خلال سنواتها الاربع ، الا مستوطنة واحدة ، هي كفار غلعادي ، التي اقامها اعضاء هاشومير سنة ١٩١٦ . ومع انتهاء الحرب ، سارع معثل شركة يكا[٧٦] في فلسطين ، حاييم مرغليت ـ كلفارسكي ، دون استشارتها ، الى اقامة اربع مستوطنات صغيرة ، كانت تل حاي من بينها ، في اقصى شمال البلد[٧٧] ، في اواخر سنة ١٩١٨ . غير ان يكا رفضت الموافقة على هذا المشروع ، فازيلت ثلاث من تلك المستوطنات ، وبقيت الرابعة ، وهي ايبليت هاشاحار . وتوقعت الفئات العمالية المختلفة والمهاجرون الجدد ، ان تسارع مؤسسات المنظمة الصهيونية العالمية الى تنشيط عمليات الاستيطان ، حال عودة علاقاتها مع اليهود في فلسطين الى وضعها الطبيعي ، بعد انتهاء الحرب . إلا ان المنظمة لم تتمكن من القيام بذلك الا بعد مرور نحو سنتين على انتهاء الحرب ، عندما تبلورت سياستها من حيث اسلوب بناء الوطن القومي ، بانتصار وجهة النظر الوايزمانية ، من جهة ، واقر الانتداب البريطاني على فلسطين من جهة اخرى . وكانت مؤسسات الاستيطان الصهيونية قد اضطرت ايضا الى التريث قبل استئناف نشاطها ، نتيجة ضعف امكانات المنظمة الصهيونية المالية من ناحية ، واغلاق مكاتب تسجيل الاراضي (الطابو) في فلسطين ، ومن ثم ايقاف عمليات بيع الاراضي وشرائها ، من ناحية ثانية .

نتيجة هذه الاوضاع ، سيطر الركود على النشاط الاستيطاني الفعلي في فلسطين ، خلال المرحلة التي تلت انتهاء الحرب العالمية : فلم يتمكن قسم الاستيطان التابع للمنظمة الصهيونية العالمية ، وهو الهيئة الجديدة التي تولت الاشراف على تنفيذ العمليات الاستيطانية ، من تاسيس اول مستوطنة جديدة بعد الحرب (وهي دغانيا ب) الا في اواخر سنة ١٩٢٠ ، على الرغم من ان ادارة القسم سلمت الى شخصين من اركان الجناح العمالي ، المهندسين اسحاق فولكاني وعكيفا اطينغر ، اللذين كانا متحمسين للغاية لاقامة المستوطنات الجديدة . وفي الفترة نفسها (اواخر سنة ١٩٢٠) اقيمت مستوطنة جديدة اخرى ، بالقرب من القدس ، هي كريات عنانيم .

لكن على الرغم من هذا النشاط الفعلي الضئيل ، كانت هذه الفترة زاخرة بالافكار

الاستيطانية الجديدة ، التي اثرت ، فيما بعد ، بشكل ملحوظ على طابع الاستيطان الصهيوني في فلسطين ، واتجاهاته . ويبدو ان الآمال التي عقدها واضعو نظريات الاستيطان الصهيونية على اقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، وتوقعهم بدء تنفيذ خطط استيطانية منهجية في البلد ، دفعت كلا منهم الى الادلاء بدلوه . لكن كانت هناك ، من ناحية ثانية ، اسباب عملية للغاية ، ناجمة عن التجارب الاستيطانية الصهيونية التي نفذت حتى ذلك الوقت ، دفعتهم الى هذا الاتجاه . فالمستوطنات من نوع الموشافاه ؛ القائمة على الملكية الخاصة (وكانت معظم المستوطنات التي اقامها هواة صهيون او روتشيلد في فلسطين ، خلال فترة الهجرة الاولى ، من هذا النوع) لم تحظ باعجاب المسؤولين الجدد عن عمليات الاستيطان ، ولا برضى المرشحين للاستيطان انفسهم . وسبب ذلك هو ان العمال العرب كانوا يسيطرون على العمل فيها ، فأصبحت غير صالحة لاقامة « مجتمع العمل اليهودي » ، لذلك قضت المصلحة بعدم اقامة مستوطنات مماثلة لها . وكانت المنظمة الصهيونية العالمية قد عملت اساسا ، منذ ان قررت بدء نشاط استيطاني فعلي في فلسطين بعد وفاة هرتسل ، على « التصدي » لهذا النوع من المستوطنات ، فتبنت تجربة جديدة لاقامة ما سمي « مستوطنة تعاونية » في مرحفياه ، اسست سنة ١٩١١(٧٨) . لكن اتضح ، بعد مرور عشر سنوات ، ان تلك التجربة فشلت ، لاسباب مختلفة(٧٩) . لذلك لم يبق الا ذلك النوع من المستوطنات ، المعروف باسم الكبوتساه ، على غرار تلك التي اقيمت في دغانيا ــ ١ سنة ١٩٠٩(٨٠) . الا ن التجربة التي خاضتها الكبوتساه ، وهي مجموعة المستوطنين الصغيرة ، اثارت معارضة لها لدى بعض المستوطنين ، الذين راحوا يطالبون باتباع اساليب استيطانية جديدة .

وكان من ابرز منتقدي تجربة الكبوتساه ، شلومو لافي (لفكوفيتش) ، الذي اوضح في سلسلة مقالات نشرها في « كونترس » ، مجلة احدوت هعفوداه ، ان الكبوتساه لم تكن ناجحة بما فيه الكفاية ، لان مؤسسيها لم يستطيعوا الاستمرار في « خطوتهم الثورية الاولى » بواسطة زيادة عددهم . لذلك كان مصير الكبوتساه الصغيرة ، المنغلقة على ذاتها ، ضيقة الافق ، فقرا دائما ، واكتفاء باقل ما يمكن ، ومراوحة ، ومشاحنات صغيرة ، واستبدال اعضاء بشكل دائم ، ومشاكل لا نهاية لها »(٨١) . اما البديل لذلك ، فهو الكبوتساه الكبيرة ، المستعدة لاستيعاب المهاجرين الجدد ، التي تعمل في الزراعة والصناعة والحرف ، وتسعى الى الاكتفاء الذاتي ، « فترتاح من الفقر والضيق والعجز الدائم في ميزانيتها »(٨٢) . ثم ان الانتاج في المزرعة الكبيرة اقل تكلفة منه في الصغيرة . كما ان الكبوتساه الصغيرة ، ذات العدد المحدود من الاعضاء ، ستحتاج حتما الى تشغيل عمال مستأجرين ، عند جني المواسم ، مثلا ، مما يمس باسسها العقائدية ــ الاجتماعية . اما الكبوتساه الكبيرة ، فليست بحاجة الى ذلك ، لانها تستطيع ان تجند العمال من بين الحرفيين من اعضائها ، كأن تطلب من النجارين او الخياطين او البنائين الانتقال الى العمل في الزراعة ، عند الضرورة ، ثم العودة الى عملهم الاصلي ، بعد انجاز الاعمال الضرورية . فالهدف هو « ان تنتج المزرعة اكثرية سلعها بنفسها ، لكي تكون متعلقة بالسوق بأقل مدى ممكن . ان السوق تستغل المنتج ، ولذلك يجب السعي الى الاكتفاء الذاتي باكبر قدر ممكن »(٨٣) . وكان هذا البرنامج قد عرض على المؤتمر الصهيوني الثالث عشر ، فأقره ، واعتبر اساسا لاقامة ذلك النوع من المستوطنات التي عرفت باسم الكيبوتس ، وهو عبارة عن كبوتساه كبيرة ..

واضافة الى تيار الكبوتساه الكبيرة (الكيبوتس) ، تبلور خلال هذه الفترة تيار استيطاني آخر ، راح يدعو الى تاسيس ما سماه « موشاف عوفديم » (مستوطنة عاملين). وقد انطلق مؤيدو الموشاف ، عند وضعهم اسسه ، من القواعد الاستيطانية الصهيونية نفسها التي تمسك بها مناصرو الكيبوتس . لكنهم ، على عكسهم ، طالبوا باعتبار العائلة ، لا الفرد ، الوحدة الاستيطانية الاساسية . اذ كان زعيمهم ، اليعيزر يافيه ، يعتقد « ان العائلة هي عنصر طبيعي واساسي في حياة الشعب »[٨٤] ، وظروف معيشتها ضمن الكيبوتساه غير مريحة ، وينبغي تغييرها . لذلك دعا يافيه[٨٥] الى تاسيس الموشاف على « ارض قومية » ، وهي تلك التي تملكها مؤسسات الاستيطان الصهيونية خصوصا الكيرن كاييمت ، على ان تمنح كل عائلة مساحة معينة من الارض ، تستطيع استغلالها بقوى افرادها وحدهم من ناحية ، ويكفي محصولها لسد حاجاتهم من ناحية ثانية . وتتعاون العائلات ، وتساعد الواحدة منها الاخرى في تنفيذ الاعمال الموسمية الضرورية ، وتقيم اجهزة تسويق او شراء مشتركة . الا ان كل عائلة تملك ، في نهاية الامر ، الارباح التي تحصل عليها من مزرعتها ، وتتصرف بها كما يحلو لها ، شرط الا يتعارض ذلك مع مصلحة الموشاف العامة . ولم تكن فكرة الموشاف ، عمليا ، الا تحديثا لنظرية المستوطنة التعاونية التي وضعها اوينهايمر[٨٦] . وقد ايد حزب هابوعيل هاتسعير ، بحماس ، اقامة هذا النوع من المستوطنات . وكانت فكرة انشاء الموشافيم (جمع موشاف) قد عرضت ايضا على المؤتمر الصهيوني الثاني عشر سنة ١٩٢١ ، فوافق عليها[٨٧] .

بقيت الافكار الاستيطانية الجديدة هذه حبرا على ورق ، الى ما بعد فرض الانتداب البريطاني على فلسطين ، وتعيين هربرت صموئيل مندوبا ساميا فيها ، عندما تمكنت المؤسسات الصهيونية من تحديد سياستها الاستيطانية من ناحية ، واعيد افتتاح مكاتب تسجيل الاراضي (الطابو) ، مما مكن الصهيونيين من عقد صفقات اراض جديدة بشكل قانوني من ناحية اخرى . ومع افتتاح مكاتب الطابو ، في منتصف سنة ١٩٢٠ ، نشط الصهيونيون في شراء الاراضي في مختلف انحاء فلسطين ، فسجلت تلك المكاتب ، منذ افتتاحها وحتى اواخر سنة ١٩٢٢ ، تحويل ما مساحته ١٤٨,٧٠٠ دونم (الدونم يساوي ١٠٠٠ متر مربع) تقريبا من الاراضي لملكية اليهود[٨٨] . وبذلك وصلت مساحة الاراضي التي كانوا يملكونها في فلسطين آنذاك ، الى نحو ٥٦٩,٣٠٠ دونم : اذ تقدر مساحة تلك التي كانت في حيازتهم حتى سنة ١٩٢٠ ، بنحو ٤٢٠,٦٠٠ دونم[٨٩] . وتقع الاراضي التي استملكها اليهود خلال هذه الفترة في اماكن مختلفة من فلسطين . فمنها ، مثلا ، نحو ٢٢٠٠ دونم من اراضي قرية ابو غوش ، الواقعة الى الغرب من القدس ، التي سلمت الى مستوطنة كريات عناقيم[٩٠] ، و٥٠٠٠ دونم بالقرب من كفر سابا ، اقيمت عليها فيما بعد بلدة رعناناه[٩١] ، و١٩,٠٠٠ دونم الى الشرق من حيفا ، اقيم عليها كيبوتس ياغور ومصنع الاسمنت « نيشر »[٩٢] ، و١٦,٠٠٠ دونم على السهل الساحلي ، الى الشمال من يافا ، اقيمت عليها بلدة هرتسليا[٩٣] .

الا ان اكبر صفقة بيع ارض عقدت خلال هذه الفترة ، كانت تلك التي تمت ، مرة اخرى ، مع عائلة سرسق البيروتية ، وقد اشترى الصهيونيون بموجبها ما مساحته ٧٠,٠٠٠

دونم من اخصب الاراضي الزراعية الواقعة في مرج ابن عامر ، الى الجنوب من مدينة الناصرة[٩٤] . وكان الصهيونيون قد اشتروا ، من عائلة سرسق نفسها ، نحو ٥٢,٠٠٠ دونم من الاراضي في المنطقة نفسها ، قبل الحرب العالمية الاولى[٩٥] (وكانت مستوطنة مرحفياه قد اقيمت على جزء من هذه الاراضي) ، فارتفعت بذلك مساحة الاراضي التي استعلكوها في تلك المنطقة الى نحو ١٢٠,٠٠٠ دونم ، مقسمة الى ثلاث قطع كبيرة ، قريب بعضها من بعض . وقد اقيم على هذه الاراضي ، مع مرور الوقت ، عدد من المستوطنات الصهيونية المزدهرة . لكن اتضح ايضا ان استعلاك هذه الاراضي كان ذا اهمية استراتيجية خاصة ؛ اذ شكلت المستوطنات التي اقيمت عليها حلقة وصل بين مجموعتي المستوطنات الصهيونية ، اللتين كانتا قائمتين في فلسطين قبل الحرب : الاولى الى الشمال من طبريا ؛ والثانية على امتداد السهل الساحلي بين حيفا ويافا . فخلقت بذلك امتدادا اقليميا ـ استيطانيا ـ يهوديا بين المستوطنات الواقعة في اقصى شمال فلسطين وتلك الواقعة في اقصى الجنوب ، مع ما للامر من اهمية (وشكلت تلك المستوطنات ايضا ، مع تكثيفها وازدياد عدد سكانها ، حاجزا بشريا يهوديا ، فصل منطقة الجليل في شمال فلسطين عن باقي اجزاء البلد ، مما خلق واقعا كان له تأثيره عندما طرحت مشاريع تقسيم فلسطين ، في مرحلة لاحقة . كما مكن ذلك الصهيونيين من السيطرة على تلك المناطق بسهولة نسبية ، بعد تحسين وضعهم الاستراتيجي فيها ، خلال حرب ١٩٤٨) . .

وعلى صعيد آخر ، وضعت ، خلال هذه الفترة ، اسس اقامة انواع جديدة من المستوطنات . فالافكار الاستيطانية الجديدة ، التي اشرنا اليها ، لم تبق طويلا مجرد نظريات ؛ اذ سرعان ما وضعت موضع التطبيق . ونتيجة لذلك ، نشب خلاف بين مستوطني دغانيا ، الواقعة بالقرب من طبريا ، سببه مطالبة جزء من مستوطنيها بتحويلها من كبوتساه صغيرة (تضم عشرات من المستوطنين) ، الى كبوتس كبير (يضم بضع مئات) ، ادى الى انشقاق مؤيدي الكبوتس عن المستوطنة الام ، واقامة دغانيا ـ ب[٩٦] (وفي مرحلة لاحقة ، تحولت دغانيا ـ ا ايضا الى كبوتس) .

وكان قد نشب في دغانيا ـ ا ، في الفترة نفسها ، خلاف آخر ؛ اذ نشأت ، في المستوطنة ذاتها ، فكرة اقامة الموشاف ، التي اثارت مشاحنات حادة بين المستوطنين ، فاقت تلك التي استحكمت بين مؤيدي الكبوتساه والكبوتس . فقد سكت انصار الكبوتساه ، في نهاية الامر ، على فكرة الكيبوتس ، ووافقوا حتى على اقتسام اراضيهم مع مؤيديها . لكن فكرة الموشاف لم تكن بالنسبة لهم الا مجرد « شرطة »[٩٧] ، لم يستطيعوا احتمالها . لذلك شددوا الخناق على اتباعها ، الى ان اضطر اولئك الى ترك المستوطنة ، ثم المنطقة بأسرها ، فسلمتهم دائرة الاستيطان مساحة من الارض ، في مرج ابن عامر ، على طريق حيفا ـ الناصرة الرئيسي ، اقاموا عليها ، في اواخر سنة ١٩٢١ ، اول مستوطنة من نوع الموشاف ، وهي نهلال[٩٨] . وكان بين مؤسسيها الحيزر يافيه ، صاحب فكرة الموشاف ، وشموئيل دايان (والد موشي دايان) ، وفيما بعد سكرتير حركة الموشافيم وغيرهم .

وكانت قد اقيمت ، في سنة ١٩٢١ ، ثماني مستوطنات اخرى ، عدا نهلال ، وهي : موشاف كفار يحزقيل ، وثلاثة كبوتسات غيفع وتل يوسف وعين حارود[٩٩] (وكانت

مجموعة من « كتيبة العمل » قد اقامت كبوتس عين حارود ، الذي انشق فيما بعد الى كيبوتسين ، حمل كل منهما الاسم نفسه) ، وبلدة رعناناه ، ومدينة رامات غان .

وفي سنة ١٩٢٢ ، اقيمت ثماني مستوطنات جديدة : ٤ كبوتسات ـ بيت الفا (الذي اقامته مجموعة من هاشومير هاتسعير) ، حفتسي باه ، ياغور وغنيغار ، وموشافان : بلفوريا ، التي انشئت تخليدا لذكرى بلفور ، ومرحفياه (مستوطنة مرحفياه الاولى تحولت الى كيبوتس) ، وبلدة بنيامينا ، التي انشأها البارون بنيامين روتشيلد ، تخليدا لاسمه[١٠٠] ، ومدينة غفعاتايم .

اما في سنة ١٩٢٣ ، فقد اقيمت اربع مستوطنات جديدة : كبوتس مزرع وموشافا كفار جدعون وتل عدشيم ، وبلدة رامات هاشارون .

وكانت بلدة رعنانا وموشاف بلفوريا قد اقيما من قبل مجموعة من الصهيونيين الاميركيين ، الذين انشأوا شركة لتوطين المهاجرين الافراد ، سموها « كهيلات تسيون » (مجموعة صهيون) ، وفقا للأسس التي عملت بموجبها شركة تطوير اراضي فلسطين . وتعاونت الشركتان ، فيما بعد ، على اقامة عدد من المستوطنات الصهيونية في فلسطين[١٠١] .

ومع نهاية فترة الهجرة الثالثة ، سنة ١٩٢٣ ، كانت قد اقيمت في فلسطين ٢٣ مستوطنة يهودية جديدة (ويشير هذا الاحصاء فقط الى تلك المستوطنات التي لا تزال قائمة في فلسطين حتى يومنا هذا) ، بين كبوتس وموشاف وبلدة ومدينة ، منذ سنة ١٩١٨ . وكان عدد المستوطنات اليهودية التي اقيمت في فلسطين ، حتى صدور وعد بلفور سنة ١٩١٧ ، قد بلغ ٤١ مستوطنة ، فارتفع بذلك عدد المستوطنات الاجمالي ، في اواخر سنة ١٩٢٣ ، الى ٦٤ مستوطنة .

الموقف من العـــرب

كان الموقف من العرب في فلسطين ، او العلاقات معهم ، واحدة من المشاكل الرئيسية التي جابهت الصهيونيين ، قيادة واحزابا وافرادا ، بعد الاحتلال البريطاني للبلد ، كما جابهت القدامى منهم ، خلال الحكم العثماني . لكن على الرغم من مركزية هذه الناحية ، فان اكثرية الصهيونيين لم تعرها اهتماما ملحوظا ، خصوصا خلال الفترة التي تلت الاحتلال البريطاني مباشرة ، حيث انحصر الاهتمام بـ « المسألة العربية » في النواحي النظرية فقط ، وتبلور في ٣ اتجاهات : اولها اعتبر الموقف من العرب قضية مهمة ينبغي تقديم تنازلات كبيرة لحلها ؛ وثانيها رأى ان الوجود العربي في فلسطين مشكلة ينبغي التخلص منها ، بينما اضاف الثالث ان ذلك لن يتم الا بواسطة خلق الحقائق الجديدة في فلسطين[١٠٢] . اما وايزمن ، في بداية نشاطه في فلسطين بعد احتلال البريطانيين لها ، فقد اعتبر القضية الفلسطينية جزءاً من المسألة العربية بأسرها ، تحل ، اقتصاديا ، في فلسطين ، عندما يتحسن مستوى معيشة سكانها العرب نتيجة للمشاريع الصهيونية ، وسياسيا خارجها ، في « مثلث دمشق ـ بغداد ـ مكة » ، مركز الحركة العربية[١٠٣] . ولم يكن موقف المسؤولين الصهيونيين الآخرين يختلف كثيرا عن الاتجاهات التي اشرنا اليها ، فقد « اعتبر الاشخاص الذين رأسوا القسم السياسي في البعثة الصهيونية ، ان مهمتهم الاساسية هي اقامة علاقات ثابتة بين البعثة والموظفين

البريطانيين »[١٠٤] . حتى ان اوشيسكين ، احد رؤساء ذلك القسم قال مرة « في العالم كله توجد مسألة يهودية . فهل فعل العالم شيئا من اجلها ؟ وماذا سيحدث اذا نشأت في [فلسطين] مسألة عربية ؟ »[١٠٥] .

وقد كان هناك ، على كل حال ، عدد من العوامل التي دفعت الصهيونيين الى اتخاذ المواقف التي اشرنا اليها . فالقيادة الصهيونية كانت منهمكة في المفاوضات مع بريطانيا وغيرها ، لفرض الانتداب البريطاني على فلسطين ، ومن ثم صياغة نصوصه على الشكل الذي يكفل انشاء الوطن القومي اليهودي في البلد على احسن واسهل ما يمكن . اما المهاجرون الجدد من ابناء الهجرة الثالثة ، فسرعان ما وجدوا انفسهم يسيرون على خطى من سبقوهم من ابناء الهجرة الثانية ، الذين كانوا قد بلوروا مواقف عدائية واضحة من العرب[١٠٦] . لذلك فضلوا ، في احسن الاحوال ، تجاهل « المسألة العربية » ، وانهمكوا في حل مشاكل استيعابهم في فلسطين من ناحية ، وراحوا يسعون الى تأسيس المؤسسات العمالية المختلفة ، لاقامة « مجتمع العمل اليهودي » في البلد من ناحية ثانية. وعلق الجميع امالهم على بريطانيا ، من حيث حفظها الامن والنظام في فلسطين وتمكينهم من اقامة الوطن القومي ، استنادا الى « حقوقهم » بموجب وعد بلفور والتفسيرات الموسعة التي اعطوها لها ، وصك الانتداب وبنوده .

لكن ، لم يمر الا وقت قصير ، حتى اتضح لاكثرية الصهيونيين ، قيادة وافرادا ، ان امالهم العريضة وتوقعاتهم المتفائلة كانت في غير محلها . فقد بقيت بريطانيا فعلا عند تعهدها باقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، ولكنها قلصت مضمونه ، واعلنت سياسة « الالتزام المزدوج » تجاه العرب واليهود في فلسطين ، ورفضت عددا من الطلبات الاستثنائية التي تقدم بها الصهيونيون ، خصوصا تلك التي اقترحوا بموجبها تشكيل قوى الامن في البلد ، حاميات او شرطة ، من يهود ينبغي تعيينهم في مناصبهم بعد استشارة المؤسسات الصهيونية[١٠٧] . ولم يمر الا وقت قصير حتى تكوّن لدى الصهيونيين الشعور بأن بريطانيا « تخلت » عنهم[١٠٨] ، واصبح همها الرئيسي ضمان بقائها في فلسطين من خلال استرضاء العرب وكسب ودهم او ، على الاقل ، هدوئهم . اما عرب فلسطين ، فقد اعلنوا معارضتهم الشديدة للصهيونيين ، حال دخول البريطانيين الى البلد . وسرعان ما راحوا يشنون الهجمات المسلحة على اليهود من حين الى اخر ، ويوقعون القتل بينهم ، كما حدث في اذار ونيسان ١٩٢٠ في تل حاي والقدس ، وفي ايار وتشرين الثاني ١٩٢١ في يافا والقدس وبعض المستوطنات اليهودية .

وازاء هذه الاوضاع الجديدة ، راح الصهيونيون يعيدون النظر في موقفهم من العرب تدريجا . فبعد اضطرابات ايار ١٩٢٠ ، في شمال فلسطين ، اضطر الصهيونيون الى بحث مسألة علاقاتهم مع العرب ، فقرروا القاء اللوم على السلطات البريطانية التي لم تهتم باستتباب الامن ، كما اتفقوا على تقوية الهاغاناه[١٠٩] . وقام المجلس الملي اليهودي باصدار نداء « الى العرب » ، قال فيه : « ان ارض ــ اسرائيل هي وطننا الوحيد ... [ولكن] هناك مكان في البلد لنا ولكم ايضا »[١١٠] . واضاف البيان كذلك ان اليهود ينوون القدوم الى

فلسطين « لاحياء صحاريها وتطوير مصادرها الطبيعية ... [بواسطة] نشاطنا وعلمنا وقوانا المادية والروحية ... ونحن لا نسعى للحرب او للخلافات التي لا ينجم عنها الا الضرر ... للطرفين »[١١١] . واصبح هذا النداء نموذجا لنداءات درج الصهيونيون على اصدارها ، في أعقاب كل اضطراب كان يقع في فلسطين . كذلك قررت الزعامة الصهيونية اقامة لجنة تعنى بالعلاقات مع العرب[١١٢] ، الا ان القرار لم ينفذ .

واتبع الصهيونيون النهج نفسه بعد اضطرابات ايار ؛ حيث انتقلوا الى مجال تنفيذ بعض الاستنتاجات التي كانوا قد توصلوا اليها ، بخاصة محاولة تحسين علاقاتهم مع العرب . وبعد ان هدأت الاضطرابات ، قررت اللجنة التنفيذية الصهيونية اعتماد صندوق خاص لمنح القروض والرشاوى للمؤيدين العرب[١١٣] . كذلك انشيء حساب آخر لتمويل حزب عربي مؤيد للصهيونيين . وسرعان ما تمكن كلفارسكي من اقامة هذا الحزب ، الذي عرف باسم الجمعية القومية الاسلامية (Moslem National Association) ، بهدف مجابهة الجمعيات المسيحية ـ الاسلامية التي نشطت انذاك . الا ان تلك الجمعية لم تعمر طويلا ، على أية حال[١١٤] .

ومع انعقاد المؤتمر الصهيوني الثاني عشر ، في ايلول ١٩٢١ ، كان الصهيونيون لا يزالون في دوامة الخلافات حول موقفهم من العرب ؛ تلك الخلافات التي وجدت تعبيرا واضحا عنها في كلمات عدد من الزعماء الصهيونيين . فبينما انتقد بعض المندوبين القيادة الصهيونية لاهمالها الاهتمام بالمسألة العربية[١١٥] ، اعلن اوشيسكين ان العرب لن يعترفوا بالواقع الجديد في فلسطين الا بعد ان يكثر عدد اليهود هناك ، ويشتد عودهم[١١٦] . أما جابوتينسكي فقد دعا الى عدم الاكتراث بالمعارضة العربية ، « لان اميركا لم تحصل على موافقة الهنود الحمر عندما وطئت البيض فيها ، واستراليا ايضا لم تطلب موافقة السود »[١١٧] . لكن بعض الزعماء الصهيونيين كانوا اكثر « واقعية » : اذ طالب الزعيم العمالي بيرل كاتسنلسون ، مثلا ، بمنح العرب واليهود في فلسطين حكما ذاتيا واسعا[١١٨] ، بينما نصح سوكولوف ، رئيس اللجنة التنفيذية الصهيونية ، العرب بالسعي للوصول الى اتفاق مع اليهود والعيش معهم ، بدلا من العمل على الغاء وعد بلفور[١١٩] . اما وايزمن رئيس المنظمة ، فقد كان اكثر وضوحا ، باعلانه ان الصهيونيين مستعدون للوصول الى اتفاق مع العرب ، ولكن على أساس وعد بلفور فقط[١٢٠] .

وفي ختام مداولاته ، اتخذ المؤتمر الصهيوني الثاني عشر قرارا دعا فيه الى العمل من أجل الوصول الى اتفاق مع العرب : « لان تصميمنا كبير على العيش مع الشعب العربي ، من خلال علاقات سلام واحترام متبادلة ، وان نحول بيتنا المشترك ، بالتعاون معه ، الى كومنولث مزدهر ، يكفل لكل شعب من الشعبين ، استمرار تطوره القومي دون ازعاج »[١٢١] . وحاول بعض الصهيونيين تفسير هذا القرار بانه يعني اعترافا من قبل الصهيونية بحقوق الشعب العربي الفلسطيني القومية ، ولكن سرعان ما اتضح ان الهدف منه كان تقديم موقف صهيوني معتدل الى بريطانيا ، للابقاء على التزامها بقبول الانتداب وتنفيذه في فلسطين[١٢٢] . غير ان هذا القرار ايضا لم يغير شيئا في واقع الموقف الصهيوني من الفلسطينيين .

وتجدر الاشارة هنا الى ان مسالة اقامة علاقات مع العرب لم تكن ايضا ، رهنا بارادة الصهيونيين وحدهم، بغض النظر عن عدم وجود شيء لديهم، لعرضه على العرب، وحملهم على اقامة علاقات معهم، او اتخاذ موقف « معتدل » منهم. فخلال هذه الفترة لم تكن الحركة الصهيونية في وضع من القوة يسمح لها باتخاذ مواقف سياسية مستقلة، خارجة عن ارادة البريطانيين ، الذين لم يكونوا معنيين ، كما اتضح من تصرفاتهم ، بأي وفاق عربي — يهودي ، لكي يتسنى لهم استغلال التناقض بين الطرفين لمصلحتهم (وكان وايزمن نفسه ممن وعوا جيدا هذه الحقيقة[١٢٣]) . وقد عمل البريطانيون اكثر من مرة ، على عرقلة اية اتصالات يهودية — عربية ، وافشالها . فخلال سنتي ١٩١٩ و١٩٢٠ ، بذل الصهيونيون ، مثلا ، كل ما في وسعهم لتوثيق علاقاتهم مع فيصل ، وقدموا له اقتراحات مختلفة ، من بينها عقد حلف معه وتبادل « التمثيل الدبلوماسي » بين الطرفين . الا ان البريطانيين ، الذين كانوا مطلعين على هذه المحاولات ، من الجانب الصهيوني على الاقل ، تلكأوا في منح موافقتهم ، واوعزوا الى الصهيونيين اخيرا بالكف عنها[١٢٤] .

وفي اوائل سنة ١٩٢٢ ، جرت اتصالات ومفاوضات ، في القاهرة وجنيف ، في محاولة للوصول الى اتفاق ما بين اليهود والعرب ، وذلك بين ممثلين عن المنظمة الصهيونية وبعض الزعماء العرب ، كان من بينهم رياض الصلح واميل الغوري وفارس الخوري . الا ان تلك الاتصالات توقفت عندما علم البريطانيون بها[١٢٥]. وفي اواخر سنة ١٩٢٢ ، زار الامير عبدالله، امير شرق الاردن، لندن لاجراء مباحثات مع الحكومة البريطانية، واجتمع خلال وجوده هناك خمس مرات مع الدكتور وايزمن . وحاول عبد الله ، خلال هذه اللقاءات ، جس نبض المنظمة الصهيونية ومعرفة موقفها من اقتراح تقدم به ، مفاده ان تعترف المنظمة به اميرا على فلسطين ، بالاضافة الى شرق الاردن ، لقاء اعترافه وتعهده بتسهيل انشاء الوطن القومي ، في كل من فلسطين وشرق الاردن . وقد لقي هذا الاقتراح حماسا لدى اكثرية اعضاء الادارة الصهيونية ، حتى ان جابوتينسكي وافق عليه . غير ان البريطانيين عارضوا ذلك[١٢٦] (وبقي عبد الله ، على اية حال ، عند « عشقه » هذا لاسارة فلسطين ، وحاول من حين الى آخر[١٢٧] ، الافلات من قبضة البريطانيين والعمل لتحقيق حلمه . الا ان كل محاولاته باءت بالفشل ، حتى جاءت حرب ١٩٤٨) .

وازاء هذه المعارضة البريطانية من ناحية ، ونظرا لصعوبة الوصول الى اتفاق مع العرب وانعدام الرغبة فيه ، لما قد يتبعه من قيود تفرض على النشاط الصهيوني في فلسطين من ناحية ثانية ، توقف الصهيونيون عن بذل اية محاولات جديدة في هذا الصدد . ومع نهاية سنة ١٩٢٢ ، خصوصا بعد ان استتب الهدوء في فلسطين ، كاد الصهيونيون ان « ينسوا » العرب ، وانهمكوا في تنظيم شؤونهم الداخلية وبناء الوطن القومي .

تاسيس الهاغانـــاه

كانت احدى العبر الرئيسية التي تعلمها اليهود من الاضطرابات التي وقعت في فلسطين في مطلع العشرينات ، وعجزت السلطات البريطانية عن منع وقوعها او تكرارها ، هي ضرورة الاعتماد على النفس ، واقامة منظمة يهودية عسكرية ، تتولى شؤون الدفاع (هاغاناه) عن

كافة المستوطنين الصهيونيين في فلسطين[١٢٨] .

ولم تكن فكرة اقامة منظمة عسكرية صهيونية بمثابة تجديد بالنسبة لفئات عديدة من الصهيونيين ؛ اذ كان بعضهم قد اقام في فلسطين ، خلال الحكم العثماني ، منظمة هاشومير شبه العسكرية[١٢٩] ، لتتولى اعمال الحراسة في المستوطنات اليهودية . ومع ارتفاع حدة التوتر بين العرب واليهود ، على اثر دخول البريطانيين الى فلسطين ، واتضاح معالم سياسة الوطن القومي تدريجا ، عاد رجال هاشومير الى ممارسة مهنتهم ــ هوايتهم القديمة ، وراحوا يقيمون « لجانا للدفاع » عن اليهود في فلسطين ، في هذه المنطقة او تلك[١٣٠] . وفي الوقت نفسه ، سعت المنظمة الى زيادة عدد اعضائها بقبول متطوعين جدد ، وقررت عقد مؤتمر موسع للبحث في كيفية تنظيم شؤون الدفاع . غير ان خلافات حادة نشبت في المؤتمر الذي عقد في مستوطنة تل عدشيم ، في ١٨ ايار ١٩٢٠ ، ادت في نهاية الامر الى اتخاذ قرار بحل هاشومير ، واقامة « منظمة قطرية ، غير حزبية وسرية » ، بدلا منها ، « تتولى شؤون الدفاع عن اليشوف باكمله ، في القرية والمدينة »[١٣١] ، على ان يتولى اعضاء هاشومير تنفيذ ذلك ، بالتنسيق مع حزب احدوت هعفوداه .

وبعد مرور اقل من شهر على قرار هاشومير هذا ، عقد المؤتمر الاول لاحدوت هعفوداه ــ بعد مرور بضعة اشهر على تأسيسه ــ بين ١٢ و١٥ حزيران ١٩٢٠ ، فشكر هاشومير على الثقة التي منحه اياها ، وقرر « من خلال شعوره بالاهمية والمسؤولية التاريخية ، الاستجابة للمبادرة التي فرضتها عليه منظمة هاشومير ، بشأن الاهتمام بترتيب شؤون الدفاع ، وتنظيم مساهمة العمال في نظام الدفاع ، وتأمين المضمون القومي والاجتماعي لهاغاناه شعبية في البلد ... »[١٣٢] . كما قرر المؤتمر الزام اعضاء الحزب بالاستجابة لتعليمات لجان الهاغاناه ، عندما تقام في مناطقهم ، وكلف هاشومير بانشاء « منظمة الهاغاناه » ، بشرط ان « تقام بشكل تكون خاضعة معه لمراقبة المشتركين فيها ، وتسعى لان تقبل بين صفوفها كل شخص ملائم للقيام بأعمال الدفاع ، يوافق على حمل هذا العبء »[١٣٣] . ومع اتخاذ هذا القرار ، شكل احدوت هعفوداه لجنة خماسية ، مؤلفة من ثلاثة من اعضاء هاشومير سابقا ، هم : يسرائيل شوحاط ويوسف نحماني ويسسخار سطيكوف ، واثنان من جنود الكتائب اليهودية المسرحين ، الياهو غولومب ودوف هوز ، لتنفيذه . لكن خلافا وقع بين اعضاء اللجنة ، حول طريقة تنظيم الهاغاناه واسلوب عملها ، منع احراز اي تقدم . فقد اصر رجال هاشومير ، باعتبارهم « خبراء » في الشؤون الامنية ، على منحهم حرية العمل لاقامة التنظيم بحسب ما يرتأونه ، دون « التدخل في شؤونهم » ، بحيث تقام في النهاية منظمة « مستقلة » ، بينما عارض غولومب وهوز هذا الاتجاه بشدة ، موضحين ان قوة عسكرية كالهاغاناه ينبغي ان تكون خاضعة لرقابة واشراف مؤسسات معتمدة ، منتخبة بشكل ديمقراطي . لذلك « فان من حق اليشوف المنظم وواجبه ، الاشراف على كل خطوة تخطوها الهاغاناه ، التي ينبغي ان تكون القوة المدافعة عن سلامة اليشوف وامنه . اما اخضاع هذه القوة لسيطرة حفنة من الاشخاص ، فقد يعرض سلامة [الجمهور] وامنه للخطر »[١٣٤] . وحظي موقف غولومب وزميله بتأييد احدوت هعفوداه ، الذي راح يتصرف منذ تأسيسه ، باعتباره اكبر الاحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين، كأنه « المسؤول » عن اقامة «مجتمع العمل اليهودي» في

البلد ، « وبناء ارض ــ اسرائيل اشتراكية » ، فأعلن ان من بين حقوقه ايضا الاشراف على أي تنظيم عسكري قد ينشئه المستوطنون اليهود(١٣٥) . وعند تأسيس الهستدروت ، في اواخر سنة ١٩٢٠ ، حرص احدوت هعفوداه ، رغم معارضة حزب هابوعيل هاتسعير ، على حملها على تبني ذلك القرار الداعي الى ضرورة اهتمامها « بتنظيم شؤون الحراسة والدفاع » (انظر اعلاه) ، باعتبارها المؤسسة الرئيسية التي تمثل العمال اليهود في فلسطين وتضم اكثريتهم بين صفوفها ، ولذلك ينبغي ان تشرف ايضا على الشؤون الامنية التي تهمهم والمستوطنين كافة . وبقيت الهستدروت مسؤولة ، رسميا على الاقل ، عن شؤون الهاغاناه حتى سنة ١٩٢٩ .

لكن على الرغم من اتخاذ هذه القرارات ، لم يكن من السهل على الهستدروت تنفيذ مهامها بشأن « تنظيم شؤون الحراسة والدفاع » ، حتى مع تأييد احدوت هعفوداه ودعمه اياها ، نظرا للخلافات في وجهات النظر التي سادت بين دوائر صهيونية مختلفة في فلسطين حول مضمون الهاغاناه ومهامها ، او حتى جدوى انشائها ، والمواقف المتباينة والخلافات التي نشأت على اثر ذلك . فبالاضافة الى الخلافات التي نشبت بين جماعة هاشومير ، وعلى راسهم شوحاط ، ورجال « البيشوف المنظم » ، وعلى راسهم غولومب ، حول مفهوم كل منهما للهاغاناه ومهامها واسلوب تنظيمها وطريقة عملها ، اعلنت فئات صهيونية اخرى تحفظها ، او معارضتها اقامة اية قوة عسكرية . فقد سادت داخل حزب هابوعيل هاتسعير ، تحت تأثير تعاليم غوردون ، صاحب نظرية « دين العمل »(١٣٦) ، اتجاهات مسالمة ، رات ان من الافضل للعمال الا يقتربوا من مجال الامن وانشاء القوى العسكرية ؛ لان مثل هذه الاعمال من اختصاص سلطات الانتداب اساسا . وبقيت هذه المجموعة من هابوعيل هاتسعير عند موقفها هذا لفترة طويلة ، وشكلت حتى بعد اتحاد حزبها مع احدوت هعفوداه واقامة مباي سنة ١٩٣٠ ، ما عرف باسم جناح « الحمائم » في الحزب الجديد(١٣٧) . كما اعلن المزارعون في المستوطنات القديمة ، الوشافوت ، استياءهم من محاولات « اليسار » اقامة قوة عسكرية ، خوفا من ان تستغل مثل هذه القوة ، في المستقبل ، في السيطرة عليهم(١٣٨) ، واجبارهم ، مثلا ، على تطبيق قواعد « العمل العبري » . وظهر ايضا تيار ثالث ، تزعمه جابوتينسكي ، عارض ، بسخرية ، انهماك العمال « الهواة » في انشاء منظمات عسكرية سرية ، وطالب ، بدلا من ذلك ، بالعمل على اقامة قوة يهودية عسكرية علنية ، بموافقة سلطات الانتداب ، لتتولى مهام حفظ الامن والنظام في فلسطين .

وانضمت الى هذه الفئات المعارضة ، مع مرور الوقت ، رئاسة المنظمة الصهيونية العالمية ايضا ، التي خشيت هي الاخرى ، ان يستغل الجناح العمالي القوة العسكرية التي قد ينشئها لممارسة الضغوط عليها . وفي منتصف سنة ١٩٢٠ ، اي عندما باشر العمال اقامة اولى لجان الهاغاناه ، سارع الدكتور ايدر ، رئيس القسم السياسي في البعثة الصهيونية ، الى تحذير وايزمن من « ان هذه التنظيمات جميعها [يقصد لجان الهاغاناه] مهياة لان تستغل كأدوات سياسية ، لفرض برامج حزبية معينة ... انني ، كما تعلم ، اتعاطف مع الحركة العمالية ،ولكنني لا احبذ قيام زعماء بفرض طلباتهم بواسطة قوة ، يزعمون انها عسكرية ، تقف من ورائهم . ان صموئيل [المندوب السامي] سيتخذ الاجراءات الضرورية للحفاظ على

امن المستوطنات اليهودية في فلسطين . ومع ازدياد الثقة بالحكومة الجديدة ، نستطيع الاعتماد على قواها الذاتية ، ثم تصفية لجان الهاغاناه تدريجا »(١٣٩) . غير ان رئاسة المنظمة الصهيونية لم تتمكن ، على اية حال ، من تصفية تلك اللجان ، فازدادت الخلافات بينها وبين الهاغاناه تعقيدا ، خصوصا بعد ان امتنعت الاخيرة عن الاستجابة لطلبات السلطات ، التي ايدتها المنظمة ، بشأن تصفية نشاطها . لذلك قررت الادارة الصهيونية ، في اواخر سنة ١٩٢٢ ، ايقاف المساعدات المالية والسياسية ، التي كانت تقدمها للهاغاناه(١٤٠) .

ونتيجة هذه المعارضة للهاغاناه من ناحية ، والمواقف المتباينة من طبيعتها وطرق تنظيمها وعملها من ناحية ثانية ، تأرجح نشاطها بين مد وجزر . فقد كانت المنظمة تنشط من حين الى آخر ، عندما يزداد التوتر بين العرب واليهود ، ثم تعود الى الانهماك بخلافاتها الداخلية والخارجية ، عندما تهدأ الاوضاع . وكانت الخطوات التنظيمية الاولى التي اتخذتها ، خلال هذه الفترة ، عبارة عن انتخاب لجان هاغاناه في معظم المناطق اليهودية ، خصوصا بعد اضطرابات ايار ١٩٢١ ، ثم تعيين قادة للمدن الكبرى خلال سنة ١٩٢٢ . كما افتتحت المنظمة بعض دورات التدريب ، خلال هذه الفترة ، واشترت كميات من الاسلحة في فيينا ، بينها رشاشات ، ونقلتها الى فلسطين عن طريق ميناء بيروت . لكن مع استتباب الامن وسيطرة الهدوء على فلسطين ، عادت الخلافات الى التحكم في الهاغاناه : فانقسمت على ذاتها ، في اواخر سنة ١٩٢٢ ، قبل ان تستكمل بناء هيكلها التنظيمي ، الى شطرين : جماعة شوحاط وجماعة غولومب (وراحت تغط في نوم عميق ، لمدة سبع سنوات متتالية ، الى ان ايقظتها اضطرابات ١٩٢٩)(١٤١) .

وحتى ذلك الوقت ، استتب الهدوء في كافة ارجاء فلسطين ، وانهمك الصهيونيون في بناء الوطن القومي وتقوية اسسه .

---

(١) انظر ايضا « كتسفي نورداو » (مؤلفات نورداو) ، القدس : المكتبة الصهيونية ، ١٩٥٤ ، الجزء الرابع ، ص ١٩٦ ــ ١٩٨ (بالعبرية) .

(٢) افياتار فرايزل ، هامدينيوت هاتسيونيت لأحار هتشهارات بلفور ، ١٩١٧ ــ ١٩٢٢ (السياسة الصهيونية بعد وعد بلفور ، ١٩١٧ ــ ١٩٢٢) ، تل ــ ابيب : جامعة تل ــ ابيب وهاكيبوتس هامئوحاد ، ١٩٧٧ ، ص ١٢٧ (بالعبرية) .

(٣) ح . مرحفياه ، « عام فيموليدت » (شعب ووطن) ، القدس : هليفي ، ١٩٤٧ ، ص ١٨٩ . (بالعبرية) .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) انظر ايضا صبري جريس ، تاريخ الصهيونية ، بيروت : مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٧٧ ، الجزء الاول . ص ١٦١ ــ ١٦٣ .

(٦) مرحفياه ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٩ .

(٧) المصدر نفسه .

(٨) انظر ، للتفاصيل ، جريس ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦١ ــ ١٦٣ .

(٩) مرحفياه ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٠ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ١٩٩ .

(١١) النص في المصدر نفسه ، ص ١٩٧ ــ ١٩٩ .

(١٢) المصدر نفسه ، ص ١٩٧ .

(١٣) المصدر نفسه ، ص ١٩٨ .

(١٤) المصدر نفسه .

(١٥) المصدر نفسه .

(١٦) انظر نص قرارات الاجتماع في هارتس ، ١٩٢٠/٨/١٠ .

(١٧) انظر ، لمزيد من التفاصيل ، جريس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٣ ــ ٢١٦ .

(١٨) انظر مقالة موشي ريئوت ، « النقاش حول بناء جهاز التعليم العبري في ارض ـ اسرائيل ، ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ » ، في « هاتسيونوت ، ميئاسيف لتولدوت هاتنوعاه هاتسيونيت فيهاييشوف هايهودي بايرتس ـ يسرائيل » (الصهيونية ، مجموعة لتاريخ الحركة الصهيونية واليشوف اليهودي في ارض ـ اسرائيل) ، تل ـ ابيب : جامعة تل ـ ابيب وهاكيبوتس هاميئوحاد ، ١٩٧٨ ، الجزء الخامس ، ص٧٨ ـ ١٠٨ (بالعبرية) .

(١٩) المصدر نفسه ، ص ١٠٨ .

(٢٠) راجع محاضرة الدكتور هانتكه في الاجتماع ، كما اوردتها هارتس ، ١٩٢٠/٨/٣ .

(٢١) انظر ، للتفاصيل ، شمشون كيرشنباوم ، « هيستوريا شل عام عولام » (تاريخ اليهود) ، تل ـ ابيب : دفير ، ١٩٦٥ ، الجزء الاول ، ص ١٣٢ ـ ١٥٢ (بالعبرية) .

(٢٢) انظر شؤون فلسطينية ، العدد ٩٥ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ ، ص ٤٣ ـ ٤٦ .

(٢٣) للتفاصيل في كيرشنباوم ، مصدر سبق ذكره ، الجزء الاول ، ص ٨٩ ـ ١٠٨ .

(٢٤) انظر الجداول في « هاكونغرس هاتسيوني هايود ـ طيط » ([محاضر] المؤتمر الصهيوني التاسع عشر) ، القدس : المنظمة الصهيونية العالمية ، ص XVII - XVIII ، و« المؤتمر الصهيوني العشرون » ، ص XIV-XV ، و« المؤتمر الصهيوني الحادي والعشرين » ، ص خ ـ خ ا (٢٠ ـ ٢١)

(٢٥) تسفي ابن شوشان ، « تولدوت تنوعات هابوعاليم بايرتس ـ يسرائيل » (تاريخ حركة العمال في ارض ـ اسرائيل) ، تل ـ ابيب : عام عوفيد ، ١٩٦٣ ، الجزء الاول ، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤ (بالعبرية) .

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ٢٧٣ .

(٢٧) المصدر نفسه .

(٢٨) المصدر نفسه ، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٦ .

(٢٩) موشي براسلافسكي ، « تنوعات هابوعاليم هايرتس ـ يسرائيليت » (حركة العمال في ارض ـ اسرائيل) ، تل ـ ابيب : هاكيبوتس هاميئوحاد ، ١٩٦٦ ، الجزء الاول ، ص ٢٤٤ (بالعبرية) .

(٣٠) انظر ، للتفاصيل ، جريس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٩ .

(٣١) انظر ايضا المصدر نفسه ، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٢ .

(٣٢) براسلافسكي ، مصدر سبق ذكره ، الجزء الاول ، ص ٢٣٨ .

(٣٣) المصدر نفسه .

(٣٤) المصدر نفسه ، ص ٢٣٩ .

(٣٥) ابن شوشان ، مصدر سبق ذكره ، الجزء الاول، ص٣٨٢ ـ ٣٨٤، وبراسلافسكي، مصدر سبق ذكره ، الجزء الاول ، ص ٢٢٩ ـ ٢٤٢ .

(٣٦) انظر ، للتفاصيل ، بيرتس مرحاف ، « تولدوت تنوعات هابوعاليم بايرتس ـ يسرائيل ، ١٩٠٥ ـ ١٩٦٥ » (تاريخ حركة العمال في ارض ـ اسرائيل ، ١٩٠٥ ـ ١٩٦٥) ، مرحلياه : سفريات بوعاليم ، ١٩٦٧ ، ص ٦٨ و٧٢ ـ ٧٥ و٨٣ (بالعبرية) .

(٣٧) Chaim Weizmann, *Trial and Error* (London: East and West Library, 1950), p. 448.

(٣٨) يهوشواع ايفير ، « سيفر هاكوفيد هليئومي » (كتاب العامل القومي) ، تل ـ ابيب : اللجنة التنفيذية لنظمة العمال القومية ، ١٩٥٩ ، ص ٢٣ (بالعبرية) .

(٣٩) « هابروتوكولیم شل هاقاعاد هابوعيل هاتسيوني » (محاضر جلسات اللجنة التنفيذية الصهيونية) ، تل ـ ابيب : جامعة تل ـ ابيب وهاكيبوتس هاميئوحاد ، ١٩٧٥ ، الجزء الاول ، ص ١٠٦ و١٢٧ و١٢٣ و٢٢٦ ـ ٢٢٧ (بالعبرية) .

(٤٠) *Encyclopedia of Zionism and Israel* (New York: Herzl Press and Mc Graw Hill, 1971), Vol. 1, pp. 538--539; *Encyclopedia Judaica* (Jerusalem: Keter Publishing House Ltd., 1971), Vol. 9, p. 533 and *A Survey of Palestine* (Jerusalem: Gouvernement Printer, 1946), Vol. 1, pp. 185, 193--194.

(٤١) انظر ، للتفاصيل ، المصدر نفسه .

(٤٢) يهودا ايرز (رئيس التحرير) في « سيفر هاعلياه هاشليشيت » (كتاب الهجرة الثالثة) ، تل ـ ابيب : عام عوفيد ، ١٩٦٤ ، الجزء الاول ، ص ٢٥ و٢٨ (بالعبرية) .

(٤٣) براسلافسكي ، مصدر سبق ذكره ، الجزء الاول ، ص ١٨٨ ـ ١٨٩ .

(٤٤) المصدر نفسه ، ص ١٩١ .

(٤٥) ابن شوشان ، مصدر سبق ذكره ، الجزء الاول ، ص ٤٢١ .

(٤٦) براسلافسكي ، مصدر سبق ذكره ، الجزء الاول ، ص ١٩٨ .

(٤٧) ابن شوشان ، مصدر سبق ذكره ، الجزء الاول ، ص ٤٢٩ .

(٤٨) النص في المصدر نفسه ، ص ٤٤٦ .

(٤٩) المصدر نفسه ، ص ٤٤٦ ــ ٤٤٧ .
(٥٠) المصدر نفسه .
(٥١) المصدر نفسه ، الجزء الثاني ، ص ١٥ ــ ١٧ .
(٥٢) المصدر نفسه ، ص ٢٠ ــ ٢٢ .
(٥٣) المصدر نفسه ، ص ٤٩ ــ ٥٢ .
(٥٤) المصدر نفسه ، ص ١٨ ــ ١٩ .
(٥٥) انظر ، للمصدر ، الحاشية رقم (٢٤) اعلاه .

(٥٦) انظر ترجمة عربية للنصوص اللوائح في ملف وثائق فلسطين (القاهرة : وزارة الارشاد القومي ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٦٩) ، الجزء الاول ، ص ٣١١ ــ ٣٢٢ .

(٥٧) انظر النصوص وتعديلاتها في مرحفياه ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٣ ــ ١٢٢ .

(٥٨) Weizmann, *op. cit.*, p. 344
(٥٩) انظر ، للمصدر ، الحاشية رقم (٢٤) اعلاه .

(٦٠) لمزيد من التفاصيل حول النقاش ، انظر هآرتس ، ١٩٢٣/٨/٩ ، ص ٢ .
(٦١) انظر جريس ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٨ ــ ١٨١ .
(٦٢) مرحفياه ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦٢ .
(٦٣) المصدر نفسه .
(٦٤) بينس مرخاف ، « تولدوت تنوعات هابوعاليم بايرتس ــ يسرائيل ، ١٩٠٥ ــ ١٩٦٥ » (تاريخ حركة العمال في ارض ــ اسرائيل ، ١٩٠٥ ــ ١٩٦٥) ، مرحفياه : سفريات يوعاليم ، ١٩٦٧ ، ص ٢٥٣ (بالعبرية) .
(٦٥) انظر ايضا ، المصدر نفسه ، ص ٣٥٤ ــ ٣٥٥ .
(٦٦) مرحفياه ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧٢ .
(٦٧) المصدر نفسه .
(٦٨) انظر النصوص الاصلية وتعديلاتها في المصدر نفسه ، ص ٢٧٢ ــ ٢٨٢ .
(٦٩) ابن شوشان ، مصدر سبق ذكره ، الجزء الثاني ، ص ٩١ .
(٧٠) المصدر نفسه ، ص ٩٢ .
(٧١) المصدر نفسه .
(٧٢) المصدر نفسه .
(٧٣) انظر ايضا نص دستور ، هيئة العاملين ، في مرحفياه ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٢ ، ٢٨٦ .
(٧٤) المصدر نفسه .
(٧٥) ابن شوشان ، مصدر سبق ذكره ، الجزء الثاني ، ص ١٨٧ .
(٧٦) انظر ، لمزيد من التفاصيل حول يكا ، جريس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠ و٢٢٧ و٢٤٤ ــ ٢٤٦ .

(٧٧) موشي سميلانسكي ، « براكيم بتولدوت هاييشوف » (فصول في تاريخ اليشوف) ، تل ــ ابيب : دفير ، ١٩٥٩ ، الجزء الاول ، الكتاب الرابع ، ص ٦٢ (بالعبرية) .
(٧٨) انظر ، لمزيد من التفاصيل ، جريس ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٦ و٢١٢ ــ ٢١٣ .
(٧٩) ابن ــ شوشان ، مصدر سبق ذكره ، الجزء الاول ، ص ٤٠٨ ــ ٤٠٩ .
(٨٠) جريس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٧ ــ ٢٤٨ .
(٨١) ابن شوشان ، مصدر سبق ذكره ، الجزء الاول ، ص ٤١٢ .
(٨٢) المصدر نفسه .
(٨٣) المصدر نفسه ، ص ٤١٤ .
(٨٤) المصدر نفسه ، ص ٤١٦ .
(٨٥) انظر مقالة يافيه عن موشاف عوفديم في براسلافسكي ، مصدر سبق ذكره ، الجزء الاول ، ص ١٧١ .
(٨٦) انظر ، لمزيد من التفاصيل ، الكس باين ، « تولدوت هاهتيشفوت هاتسيونيت » (تاريخ الاستيطان الصهيوني) ، رامات غان : مسادا ، ١٩٧٠ ، ص ١٧٢ ــ ١٨٠ (بالعبرية) .
(٨٧) المصدر نفسه ، ص ٢٣٢ .
(٨٨) A Survey of Palestine, *op. cit.*, Vol. I, p. 244.
(٨٩) جريس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٥ ، وانظر ايضا :

A. Granott, *Agrarian Reform and the Record of Israel* (London: Eyre and Spottiswoode, 1956), p. 28; A Survey of Palestine, *op. cit.*, Vol. I, p. 376.

(٩٠) ع. اشبل (محرر) ، « شيشيم شنوت هاخشارات هاييشوف » (ستون سنة لدائرة تطوير اراضي فلسطين) ، القدس : شركة تطوير اراضي فلسطين ، ١٩٦٩ ، ص ٥٠ (بالعبرية) .
(٩١) المصدر نفسه .
(٩٢) المصدر نفسه .
(٩٣) المصدر نفسه ، ص ٥٥ ــ ٥٧ .

(٩٤) ارثور روبين ، « شلوشيم شنوت بنيان بايرتس ــ يسرائيل » (ثلاثون سنة من البناء في ارض ــ اسرائيل) ، القدس : شوكن ، ١٩٣٦ ، ص ١٦٤ ــ ١٦٧ (بالعبرية) .
(٩٥) سعاديا باز ، « زخرونوت » (مذكرات) ، حيفا : اصدار عائلة المؤلف ، ١٩٦٣ ، ص ١٦٠ ــ ١٦١ (بالعبرية) .
(٩٦) انظر ايضا باين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٢ ــ ١٦٨ .

(٩٧) انظر ايضا شبتاي طيفت ، « موشي دايان » (موشي دايان) ، القدس وتل ـ ابيب : شوكن ، ١٩٧٢ ، ص ٣٢ (بالعبرية) .

(٩٨) انظر ، للتفاصيل ، باين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣١ ـ ٢٣٤ . وانظر ايضا سميلانسكي ، مصدر سبق ذكره ، الجزء الاول ، الكتاب الرابع ، ص ١٠٦ ـ ١١٦ .

(٩٩) انظر ، للتفاصيل ، سميلانسكي ، مصدر سبق ذكره ، الجزء الاول ، الكتاب الرابع ، ص ١١٧ ـ ١٤٦ .

(١٠٠) المصدر نفسه ، ص ١٥١ ـ ١٥٦ .

(١٠١) المصدر نفسه ، الجزء الثاني ، الكتاب الخامس ، ص ١٥ .

(١٠٢) Neil Caplan, *Palestine Jewry and the Arab Question, 1917 -- 1925* (London: Frank Cass and Company Limited, 1978), pp. 3--5.

(١٠٣) *Ibid*, p. 17 -- 18; Simha Flapan, *Zionism and the Palestinians* (London: Croom Helm Ltd., 1979), pp. 55 --57.

(١٠٤) يوسف اوليتسكي ، « مبزوراه ـ لدنياه » (من تشتت الى دولة) ، القدس : احياسف ، ١٩٥٩ ، الجزء الاول ، ض ٢٦٠ .

(١٠٥) المصدر نفسه .

(١٠٦) انظر ، للتفاصيل ، جريس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٧ ـ ٢٦٦ .

(١٠٧) Caplan, *op. cit.*, p. 20

(١٠٨) انظر ، للتفاصيل ، « سيفر تولدوت هاهاغاناه » (كتاب تاريخ الهاغاناه) ، (رئيس التحرير : بن ـ تسيون دينور) ، تل ـ ابيب : معرخوت والمكتبة الصهيونية ، ١٩٥٦ ، الكتاب الاول ، الجزء الثاني ، ص ٦٤١ ـ ٦٥٢ .

(١٠٩) Caplan, *op. cit.*, pp. 61 --62

(١١٠) « سيفر هاتعرودوت شل هاقاعاد هليئومي شل كنيست يسرائيل بايرلس يسرائيل » (كتاب الوثائق للجنة القومية لكنيست ـ يسرائيل في ارض ـ اسرائيل) ، (رئيس التحرير : موشي اطياس) ، القدس : مطبعة رفائيل حاييم هاكوهين م. ض. ، ١٩٦٢ ، ص ١٥ (بالعبرية) .

(١١١) المصدر نفسه .

(١١٢) Caplan, *op. cit.*, pp. 63--64

(١١٣) انظر ، للتفاصيل ، المصدر نفسه ، ص ٩٨ ـ ١٠٤ .

(١١٤) انظر ، للتفاصيل ، المصدر نفسه ، ص ١٢٧ ـ ١٤١ .

(١١٥) انظر ، مثلا ، نص خطابي غولدبرغ في هارتس ، ١٩٢١/٩/٢٧ ، ص ٢ ؛ ودافيد بالين في المصدر نفسه ، ١٩٢١/١٠/٦ ، ص ٢ .

(١١٦) من خطاب اوشيسكين ، المصدر نفسه ، ١٩٢١/٩/٢٨ ، ص ٢ .

(١١٧) من خطاب جابوتينسكي ، المصدر نفسه ، ١٩٢١/٩/٢٦ ، ص ٢ .

(١١٨) من خطاب كاتسنلسون ، المصدر نفسه ، ١٩٢١/٩/٢٥ ، ص ٣ .

(١١٩) من خطاب سوكولوف ، المصدر نفسه ، ١٩٢١/٩/١٩ ، ص ٢

(١٢٠) من خطاب وايزمن ، المصدر نفسه ، ١٩٢١/٩/١٦ ، ص ٣ .

(١٢١) اوليتسكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١٠ . وانظر ايضا :

Caplan, *op. cit.*, p. 115

(١٢٢) *The Idea of the Ben Halpern, Jewish State* (Cambridge: Harvard University Press, 1969), p. 337; Caplan, *op. cit.*, pp. 115-116.

(١٢٣) فرايزل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٦ .

(١٢٤) انظر ، للتفاصيل ، مقالة مئير فيرطه ، « المفاوضات الصهيونية ـ العربية في ربيع ١٩١٩ والسياسة البريطانية » في مجلة « قسيون » ، المجلد ٣٣ (١٩٦٧) ، ص ٧٥ ـ ١١٥ (بالعبرية) .

(١٢٥) انظر التفاصيل في اهرون كوهين ، « يسرائيل فيها عولام هاعرفي » (اسرائيل والعالم العربي) ، مرحفياه : سفريات بوعاليم ، ١٩٦٤ ص ١٧٧ ـ ١٨٣ . وانظر ايضا اوليتسكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٠ ـ ٢١٤ .

(١٢٦) كوهين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٤ .

(١٢٧) انظر ، مثلا ، اوليتسكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٢٩ ـ ٤٣٥ . وكذلك Frederick H. Kisch, *Palestine Diary* (London: Victor Gollancz, 1938), p. 36.

(١٢٨) Caplan, *op.cit.*, pp. 62 --64, 104, 120.

(١٢٩) انظر جريس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢ و٢٩٢ ـ ٢٩٤ .

(١٣٠) « كتاب تاريخ الهاغاناه » مصدر سبق ذكره ، الكتاب الاول ، الجزء الثاني ، ض ٥٦٣ و٥٦٤ ، ٦٧٧ و٦٣٨ .

(١٣١) « سيفر هاشومير » (كتاب هاشومير) ، (رئيس التحرير : اسحاق بن ـ تسفي) ، تل ـ ابيب : دفير ، ١٩٦٢ ، ص ٥٧ .

(١٣٢) المصدر نفسه .

(١٣٣) المصدر نفسه .

(١٣٤) « كتاب تاريخ الهاغاناه » ، مصدر سبق ذكره ، الكتاب الثاني ، الجزء الاول ، ص ٦٥ .

(١٣٥) انظر ايضا ، لمزيد من التفاصيل ، المصدر نفسه ، الكتاب الاول ، الجزء الثاني ، ص ٦٥٤ ــ ٦٥٦ .

(١٣٦) انظر جريس ، مصدره سبق ذكره ، ص ٢٥٥ ــ ٢٥٨ .

(١٣٧) اوري ميلشتاين ، « بدام فيايش ، يهودا ــ تسميحاتاه شل هاعتسماد هايسرائيليت » (بالدم والنار ، يهودا ــ نمو القوة الاسرائيلية) ، تل ــ ابيب : ليفين ــ ابشتاين ، ١٩٧٣ ، ص ٤٧ ــ ٤٨ .

(١٣٨) ، كتاب تاريخ الهاغاناه » ، مصدر سبق ذكره ، الكتاب الثاني ، الجزء الاول ، ص ١٢٨ .

(١٣٩) المصدر نفسه ، الكتاب الثاني ، الجزء الثاني ، ص ٦٤٠ .

(١٤٠) المصدر نفسه ، الكتاب الثاني ، الجزء الاول ، ص ١٦٣ .

(١٤١) التفاصيل في المصدر نفسه ، ص ١١٩ و١٢٩ ــ ١٣٠ و١٤٤ ــ ١٥٠ و١٦٤ .

جلنار النمس

القضية الفلسطينية في الامم المتحدة (١٩٤٧-١٩٧٣)

قرارات ومواقف

في اواخر الاربعينات ، واثر نهاية الحرب العالمية الثانية ، وصلت الاوضاع السياسية في فلسطين الى مدى من التازم ، دفع بريطانيا ، باعتبارها الدولة المنتدبة على فلسطين ، وفي محاولة للتخلي عن انتدابها بعد ان استنفد اغراضه ، الى عرض القضية الفلسطينية على الامم المتحدة . وتم ذلك في مرحلة لم يكن العرب خلالها ، على الصعيدين الدولي والمحلي ، في وضع يسمح لهم بالاستجابة للتحديات التي نجمت عن تلك الخطوة ، مما ادى ، في نهاية الامر ، الى قيام اسرائيل وطمس القضية الفلسطينية ، خلال ما يقارب ربع قرن .

خمسة اعوام من الهزائم (١٩٤٧ - ١٩٥١)

اتسمت فترة ما بين سنتي ١٩٤٧ و١٩٥١ ، على الصعيدين العسكري والسياسي ، بهزيمة للعرب ، في مقابل نصر لاسرائيل . وفي تلك الفترة ايضا ظهر اهتمام المنظمة الدولية الواسع بالقضية الفلسطينية ، اذ كرست لها عدة اجتماعات ، وعالجتها عدة منظمات وشكلت لها عدة لجان ، واتخذت قرارات ، الا ان اكثرها كان في مصلحة اسرائيل .

انشاء اللجنة الخاصة (U.N.S.C.O.P.) : طلبت بريطانيا عقد دورة خاصة للجمعية العامة للامم المتحدة ، في ٢ نيسان (ابريل) ١٩٤٧ ، للنظر في مستقبل الحكم في فلسطين . فادرج ، في السنة نفسها ، بند « قضية فلسطين » في جدول اعمال الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة ، ثم توالى ادراجه في كافة دوراتها اللاحقة حتى الدورة السادسة سنة ١٩٥١/ ١٩٥٢ . وتحت هذا البند ، كانت تناقش كافة المسائل المتعلقة بفلسطين .

وفي الدورة الاستثنائية الاولى ١٩٤٧،منحت الوكالة اليهودية فرصة الادلاء بشهادتها بموجب القرار رقم ١٠٢ ، ومنحت الهيئة العربية العليا حق الكلام باسم فلسطين،بموجب القرار رقم ١٠٥ ، فتحدث ممثلها المحامي هنري كتن ، « واكد مطالبة عرب فلسطين بالاستقلال ووقف الهجرة [اليهودية] فورا ، [كما] اعلن معارضة عرب فلسطين لاية لجنة تؤلف ، ورفضهم لاية قرارات تصدر اذا كانت لا تتفق ومطالبهم»[١]. وكانت الارجنتين والولايات

المتحدة قد تقدمتا باقتراحين منفصلين بشأن انشاء لجنة خاصة بفلسطين ؛ فقد اقترحت الارجنتين تأليف لجنة من ١١ عضوا من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، مع عضو من بلد عربي ، وخمسة اعضاء من بلدان اخرى لتمثيل كل المناطق ، والاستماع الى المندوب البريطاني وممثلي العرب واليهود ، ويكون لها كامل صلاحية تسجيل الوقائع ورفع التوصيات . اما الاقتراح الاميركي فقد نص على تأليف لجنة من ٧ اعضاء من غير الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، وبدون مندوبين عرب . كما تضمن حق اللجنة في جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالمسألة الفلسطينية ، وتسجيل اقتراحات الحكومات والمنظمات والافراد وبالتالي اعطاء الحلول . وقد تم تبني الاقتراح الاميركي بعد تعديله ، في اعقاب فشل اقتراح سوفياتي — بولندي بتعديل الاقتراح الاميركي على نحو يقضي بزيادة الجملة التالية : « ان تعطي اللجنة اقتراحات لاقامة الدولة الديمقراطية الفلسطينية المستقلة » . وكان المندوب السوفياتي قد اعلن ان حل القضية الفلسطينية يتم باقامة الدولة الواحدة ، العربية — اليهودية ، مع حقوق متساوية بين العرب واليهود .

واذا كان من غير الممكن ان تقوم دولة كهذه بسبب استمرار الصراع العربي — اليهودي ، «فان تقسيم فلسطين بين دولة يهودية ودولة عربية يصبح ضروريا»[٢]. وكان هذا اول اقتراح بتقسيم فلسطين يطرح في الامم المتحدة . وقد لقي هذا الاقتراح احتجاجا شديدا من قبل الدول العربية الاعضاء التي طالبت بحقوق الفلسطينيين واستقلالهم ، كما طرح خلال النقاش سؤال رئيسي بشأن اللاجئين اليهود في اوروبا وعما اذا كانت هذه المسألة ستربط بالقضية الفلسطينية ام لا . فقد اوضح مندوب اوروبي اهمية الفصل بين المسألتين ، لان ربطهما لا يسهل ايجاد اي حل عادل ومناسب للقضية الفلسطينية . كذلك اصر المندوب السوري على ان هاتين المسألتين منفصلتان ، بينما اصر مندوب الوكالة اليهودية على ربطهما معا[٣] .

وهكذا لم يحظ الاعتراف بالحقوق الفلسطينية بتأييد عام ، كما ان ميثاق اللجنة الخاصة لم يشر الى انتهاء الانتداب وإستقلال فلسطين . وتم ربط مسألة اللاجئين اليهود الاوروبيين بالقضية الفلسطينية . وفي ١٥ ايار (مايو) ١٩٤٧ ، اتخذت الجمعية العامة قرارا تحت رقم ١٠٦ ، وبأكثرية ٤٥ صوتا في مقابل ٧ وامتناع ١ عن التصويت ، بتأليف لجنة خاصة لفلسطين United Nations Special Commitee on Palestine, [U.N.S.C.O.P. وتكليفها باعداد تقرير بشأن مسألة فلسطين ، للنظر فيه في دورة الجمعية العادية المقبلة . وسيكون للجنة اوسع السلطات للتأكد من الحقائق وتسجيلها ، ولتحري جميع المسائل والقضايا المتعلقة بقضية فلسطين ، وعلى اللجنة الخاصة ان تقرر قواعد اجراءاتها والقيام بالتحقيقات في فلسطين ، وحيث ترى ان ذلك قد يكون مفيدا ، وتتلقى الشهادات الخطية والشفهية ودرسها ، من السلطة المنتدبة ، وممثلي سكان فلسطين ، ومن الحكومات والمنظمات والافراد ، كما ترى ذلك ضروريا وكما تعتبره ملائما في كل حالة . وان تولي المصالح الدينية اقصى عنايتها ... »[٤] . كما طلبت الجمعية العامة ، في القرار رقم ١٠٧ ، من سكان فلسطين الامتناع عن التهديد بالقوة او استعمالها .

التقسيـــــم : زارت اللجنة الخاصة فلسطين في منتصف شهر حزيران (يونيو) ١٩٤٧ . فاستقبلت بالاضراب ، واقيم ، اثناء وجودها في القدس ، مهرجان كبير للعمل من

اجل المحافظة على الاراضي العربية ومقاومة سياسة الاحتلال[٥] . وابرقت اليها القيادة الفلسطينية في الهيئة العربية العليا ، تعلن عدم تعاونها معها ، لان الامم المتحدة رفضت تبني انهاء الانتداب واستقلال فلسطين ، وفشلت في فصل مسألة اللاجئين اليهود عن المشكلة الفلسطينية ، وفضلت المصالح الدينية العالمية على مصالح السكان الفلسطينيين ، وان حقوق الفلسطينيين واضحة وليست بحاجة للتحقيق ، لكنها تستحق الاعتراف بها وفق ميثاق الامم المتحدة . وفي المقابل اجتمع ممثلو الجامعة العربية باللجنة الخاصة في لبنان ، واوضحوا ان مصير فلسطين لا يقرره الا شعبها ، وان لا حق للصهيونية فيها .

اما المنظمات اليهودية، فقد تعاونت مع اللجنة الخاصة وقدمت لها العديد من الوثائق التفصيلية . في حين قدمت الدول العربية ورقتين تتضمنان معلومات مختصرة ، لعدم رغبتها في التعاون معها .

واستمعت اللجنة الخاصة كذلك ، الى دافيد بن ــ غوريون ، رئيس الوكالة اليهودية آنذاك ، الذي رفض التقسيم ، مدعيا ان كل فلسطين هي من حق الصهيونية ، ومتهما بريطانيا بانها لم تكمل هدف الانتداب وهو اقامة « الوطن القومي اليهودي » في فلسطين .

كذلك استمعت اللجنة الى حاييم وايزمن ، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية آنذاك ، الذي كان يميل اكثر الى قبول التقسيم[٦] ، ثم انتقلت اللجنة الى جنيف ، وانبثقت عنها لجنة فرعية تفقدت مخيمات اللاجئين اليهود في المانيا والنمسا ، وقدمت تقريرا تضمن ان اكثرية اللاجئين اليهود يريدون الذهاب الى فلسطين هروبا من اللاسامية المنتشرة في اوروبا .

وانهت اللجنة الخاصة تحقيقاتها ، في آب ١٩٤٧ ، ثم وضعت تقريرا يلخص المسألة اليهودية والعربية على النحو التالي : المسألة اليهودية ، كما عرضتها الوكالة اليهودية ، هي ان هناك مصالح يهودية في فلسطين ، تتجسد ، كما نص الانتداب ، بقيام دولة يهودية في هذا البلد ، تؤمن مأوى للمهجرين اليهود . فهذه الدولة بحاجة الى استقبال اكبر عدد من المهاجرين اليهود ، لان حل « المسألة اليهودية » يعتمد اعتمادا اساسيا على الهجرة اليهودية ، وعلى حق اليهود في « العودة » الى فلسطين . اما المسألة العربية فتتلخص باقامة دولة فلسطينية عربية مستقلة غربي الاردن . ويعتبر العرب ان لهم الحق الطبيعي وغير المنازع في ملكية الارض التي يعيشون عليها منذ القدم ، وان لهم الحق « المكتسب » وفقا للوعود الرسمية خلال الحرب العالمية الاولى . فهم يرفضون الاعتراف بالانتداب الذي نمى به وعد بلفور لانه غير شرعي[٧] .

لم تتوصل اللجنة الخاصة الى اقتراحات موحدة ، بل قدمت الى الجمعية العامة تقريرا منطويا على مشروعين لحل مشكلة فلسطين احدهما مشروع الاغلبية ، والاخر مشروع الاقلية . وقد اقترح مشروع الاغلبية « انهاء الانتداب وتقسيم فلسطين : وانشاء دولتين : دولة عربية تتكون في الجليل الغربي ومنطقة نابلس الجبلية والسهل الساحلي الممتد من اسدود الى الحدود المصرية ، ودولة يهودية تتألف من الجليل الشرقي ومرج ابن عامر والقسم الاكبر من السهل الساحلي ومنطقة بئر السبع والنقب (اي القسم الاهم في فلسطين) . ثم وضع منطقة القدس وضواحيها تحت الوصاية الدولية وقبول ١٥٠,٠٠٠ مهاجر في الدولة اليهودية المقترحة بمعدل خمسة الاف مهاجر كل شهر ، على ان تنال الدولتان ، العربية واليهودية ، استقلالهما ، بعد

مرحلة انتقال مدتها عامان، تبدأ في اول ايلول [سبتمبر]١٩٤٧، وتستمر بريطانيا خلالهما في حكم فلسطين تحت اشراف هيئة الامم المتحدة . اما مشروع الاقلية ، فقد اقترح بدوره ، انهاء الانتداب ، ولكنه دعا الى انشاء دولة اتحادية قوامها دولة عربية ودولة يهودية ، وتكون القدس عاصمة هذه الدولة الاتحادية »[٨] .

وفي ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ، تبنت الجمعية العامة في دورتها الثانية ، القرار رقم ١٨١ باكثرية ٣٣ صوتا ، في مقابل ١٣ وامتناع ١٠ اعضاء عن التصويت وتحت عنوان « التوصية بخطة لتقسيم فلسطين » ، مشروع الاغلبية بعدما اجريت عليه تعديلات طفيفة تشمل انهاء بريطانيا انتدابها في ١ آب (اغسطس) ١٩٤٨ ، وتقسيم فلسطين الى دولتين مع اتحاد اقتصادي ، على ان تشمل الدولة اليهودية ثلاثة اقسام من فلسطين ، بينما تضم الدولة العربية اربعة اقسام ، بدلا من ثلاثة ، بعدما تقرر ضم يافا اليها ، واخيرا وضع القدس تحت الوصاية الدولية[٩] .

عارض العرب تقسيم فلسطين لانه لا يتفق مع القانون ولا مع العدل ومبادىء الديمقراطية . واقترحوا احالة القضية الفلسطينية وتوصية الامم المتحدة بتقسيم فلسطين ، الى محكمة العدل الدولية لتبدي رأيها . لكن القوى السياسية المؤيدة للتقسيم احبطت الاقتراح . ولقد حصل الصهيونيون على تأييد بعض الدول لقرار الجمعية العامة للتقسيم فلسطين ، بالضغط وسياسة القوة . كما ان الولايات المتحدة استخدمت نفوذها في اكراه اميركا اللاتينية ، ودول البحر الكاريبي وغيرها ، على الموافقة على هذا القرار . كذلك اجلت الولايات المتحدة جلسة التصويت عدة مرات ، ليتاح لها وللصهيونيين فرصة اكبر للضغط على بعض الدول لتصوت الى جانبها[١٠] .

لقد ادى قرار التقسيم هذا ، الى انفجار الوضع في فلسطين ، على شكل تظاهرات واضرابات دموية ادت الى مقتل حوالى ١٧٠٠ شخص من كلا الجانبين ، خلال الايام المئة التي تلت صدور القرار . كما دعا عرب فلسطين الى اضراب مدته ثلاثة ايام ، ونظموا التظاهرات تعبيرا عن الاحتجاج . اما اليهود فقد هللوا لانتصارهم السياسي واحتفلوا به[١١] . ومن جهتها ، اعلنت بريطانيا انها ستنهي انتدابها على فلسطين في ١٥ ايار ١٩٤٨ ، اي قبل عدة اشهر من الموعد الذي حددته الامم المتحدة . وما ان اعلن قرار التقسيم حتى انسحبت سلطات الانتداب من تل ــ ابيب ، ثم سلمت السلطة لليهود في « الدولة اليهودية » المذكورة في القرار ، مما يسر تدفق مزيد من الاسلحة والرجال الى فلسطين[١٢] .

والجدير بالذكر ان الصهيونيين استطاعوا الحصول على هذا القرار بعد تحقيق انجازين منذ نقل امر البت بمصير فلسطين الى الامم المتحدة . « ويتمثل الاول في استبدال الدولة الخليفة ــ الحامية . فأصبحت الولايات المتحدة (بدلا من بريطانيا) التي برزت بوصفها الدولة الاقوى ، اقتصاديا وعسكريا ، بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث تكون فيها لوبي صهيوني يملك قدرة ملحوظة من النفوذ والتأثير على النخبة السياسية الاميركية ... ويتمثل الانجاز الثاني في اقناع المجتمع الدولي بقوة مواقع الصهيونيين في فلسطين ... وبفعاليتهم في

حرب العصابات التي يشنونها على الانكليز ، وارادتهم في الاستقلال ، وباستحالة تعايشهم في دولة واحدة مع عرب فلسطين » . وقد يفسر هذا التقاء الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على تأييد التقسيم بعدما وضعا امام امر واقع(١٣) .

لقد كان قرار التقسيم جائرا لعدة اعتبارات : اولا لانه صدر من خارج نطاق صلاحيات الجمعية العامة وسلطاتها المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة ؛ اذ ليس من حق الامم المتحدة ، او اي فرع منها ، اصدار قرار تقسيم اقليم لا تملك عليه أية سيادة اصلية او وراثية ؛ ثانيا ، ان اليهود كانوا يشكلون في تلك الفترة (١٩٤٧) ، اقل من ثلث سكان فلسطين ، وعشر هؤلاء فقط هم من السكان الاصليين ، اما الباقون ، فكانوا من اليهود المهاجرين . « كما ان اغلبية السكان ، حتى في الدولة اليهودية المقترحة هم من العرب . وبعبارة اخرى كان للعرب اغلبية في الدولة اليهودية المقترحة » . اما ما كان اليهود يملكونه ، فكان لا يزيد عن ٥,٦٦٪ من مجموع مساحة اراضي فلسطين . لكن قرار التقسيم اعطى الدولة اليهودية المقترحة ٥٤٪ من مجموع الاراضي ؛ ثالثا ، ان القرار يناقض مبدأ حق تقرير المصير لانه فرض قسرا على الشعب الفلسطيني من قبل القوى الدولية المهيمنة ، وهو يتغاضى عن اماني وحقوق ومطامح هذا الشعب في الحرية والاستقلال وتقرير المصير على كامل التراب ورفض التقسيم ؛ رابعا ، تنكر القرار لمبادىء الامم المتحدة، وهو الحرص على السلام والامن والعدالة الدولية ، وفتح الباب امام التجاوزات لتنفيذ مآرب الدول القوية على حساب الامم والشعوب الضعيفة ؛ خامسا ، ان فلسطين قد صنفت في الانتداب بما عرف بفئة « أ » ، وهذا يعني ان على الدولة المنتدبة ان تهيىء فلسطين لنيل استقلالها باعتبارها قادرة على ادارة شؤونها بذاتها . لكن بريطانيا فعلت العكس ، بتنفيذها وعد بلفور . واخيرا ، لقد حصل هذا القرار على الاصوات المؤيدة تحت الضغط الاميركي والصهيوني كما ذكرنا سابقا .

انشاء اسرائيـــــل

بعد اشتداد الاضطرابات الداخلية ردا على قرار التقسيم ، انعقد مجلس الامن ، في ١٩ آذار ١٩٤٨ ، للنظر في اوضاع فلسطين . وقد طالب مندوب الولايات المتحدة ، وارين اوستن ، وقف التقسيم ما دام تنفيذه بالوسائل السلمية غير ممكن ، في ظل تلك الظروف . واقترح المندوب الاميركي وضع فلسطين تحت الوصاية الموقتة لمجلس الوصاية التابع للامم المتحدة ، وعقد جلسة خاصة للجمعية العامة . وقد رفض مندوب الوكالة اليهودية الاقتراح وحذر مجلس الامن من اتخاذ تلك الخطوات . لذلك دعا المجلس الى انهاء العنف فحسب . ويذكر ان هذا الموقف الاميركي لم يبق ثابتا ، بل طرأت عليه تغيرات مستمرة . وقد اتخذت الصهيونية ، من جانبها ، خطوات عديدة وسريعة لتغيير الوضع وفرض الامر الواقع على العالم . فقامت المنظمات الصهيونية (الهاغاناه والارغون وشتيرن) بشن هجمات على السكان العرب ، وارتكبت المجازر ، مثل مذبحة دير ياسين ومذبحة قرية ناصر الدين .

وامام هذه التطورات ، والانسحاب البريطاني السريع ، وتوسع الاحتلال الصهيوني ، وازدياد النزوح العربي ، لم تستطع الامم المتحدة السيطرة على الوضع(١٤) . وحالت بريطانيا

دون ان تتسلم اللجنة الخاصة (U.N.S.C.O.P.) مهامها . وكان المندوب البريطاني قد اعلن ، في مجلس الامن ، أن بلاده ستستمر في تحمل مسؤولية ادارة فلسطين ، وحفظ الامن والقانون فيها ، طوال مدة الانتداب (اي حتى ١٥ ايار ١٩٤٨) . واندرت بريطانيا بانها ستعامل بالقوة كل تدخل خارجي في شؤون فلسطين ، مانعة بذلك الى تحذير البلدان العربية من مساعدة الفلسطينيين العرب ، الذين كانوا يتعرضون لهجمات مختلفة(١٥) .

وعقدت الجمعية العامة ، في ٢٦ نيسان ١٩٤٨ دورة خاصة ثانية ، لبحث القضية الفلسطينية ، اعلنت بريطانيا فيها انها لن تشارك في فرض تسوية لا يقبلها الطرفان المتصارعان ، موضحة ان التقسيم لم يكن منزها عن التحيز . لكن الصهيونيين عارضوا ، بشدة ، العدول عن التقسيم ورفضوا فكرة الوصاية ، فتم التخلي عن ذلك .

وفي ١٤ ايار ١٩٤٨ ، وبموجب القرار رقم ١٨٦ ، الذي نال تأييد ٣١ دولة في مقابل ٧ دول صوتت ضده وامتناع ١٦ دولة عن التصويت ، قررت الجمعية العامة تعيين وسيط دولي تكون له الصلاحيات التالية : « استعمال مساعيه الحميدة لدى السلطات المحلية والطائفية في فلسطين ، في سبيل تأمين القيام بالخدمات الضرورية لسلامة سكان فلسطين ورفاهيتهم ؛ تأمين حماية الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين ؛ ايجاد تسوية سلمية للوضع في فلسطين ، والتعاون مع لجنة الهدنة في فلسطين التي عينها مجلس الامن ... وان يرفع تقارير شهرية عن تقدم مهمته»(١٦) . وقد اعفيت لجنة فلسطين ، في القرار نفسه ، من الاستمرار في ممارسة المسؤوليات المذكورة في قرار التقسيم . وفي اليوم نفسه ، اعلن المجلس الملي اليهودي ، بعد احتلال عدة مدن و مناطق من « الدولة العربية » ، قيام الدولة اليهودية (اسرائيل) . كما انتهى الانتداب البريطاني رسميا ، فتوالت اعترافات عديدة باسرائيل من قبل عدة دول ، اهمها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

وفي اليوم التالي ، ١٥ ايار ١٩٤٨ ، دخلت سبعة جيوش عربية الى فلسطين « للمحافظة على حقوق السكان العرب من الارهاب الصهيوني»(١٧) . وفي اليوم نفسه ، وجهت جامعة الدول العربية مذكرة الى الامم المتحدة ، توضح فيها اسباب تدخلها في فلسطين وتؤكد ان سكان فلسطين احق بحكمها وبتقرير مصيرهم ، طبقا لاحكام ميثاق عصبة الامم وميثاق الامم المتحدة ، وان اعمال الاخلال بالامن ، والارهاب ، والاستعمار الصهيوني ، قد ادت الى نزوح ربع مليون وثيف من العرب الفلسطينيين الى البلدان المجاورة . كما ان هذه الاحداث هي تهديد سلم الدول العربية ، المسؤولة عن حفظ الامن والسلم في ساحتها وفي فلسطين . وقد رأت حكومات هذه الدول انها مضطرة الى التدخل في فلسطين لمساعدة سكانها على اعادة السلم والامن ، وحكم بلدهم بالعدل والقانون ، وحقنا للدماء(١٨) .

وهكذا نشبت المعارك في فلسطين ، وكانت بمثابة حرب عربية ــ اسرائيلية اولى ، شهدت هدنتين ، نادى بهما مجلس الامن : الهدنة الاولى ابتداء من ١١ حزيران ١٩٤٨ ، دامت لمدة شهر ، وكان قد رتبها الوسيط الدولي برنادوت ؛ الهدنة الثانية ، غير محددة بفترة معينة ، بدأت بتاريخ ١٨ تموز ، وامتدت حتى ١٦ تشرين الاول ١٩٤٨ ، حين خرقها الاسرائيليون . ثم توقف القتال في هدنة ثالثة في اواخر سنة ١٩٤٩ . وخلال هذه المعارك ، احتل الاسرائيليون قسما

كبيرا من « الدولة العربية » وكافة الاراضي المقتطعة « للدولة اليهودية » بموجب قرار التقسيم .

ولقد كان قيام اسرائيل نتيجة سياسات عديدة منذ زمن طويل ، ولم يكن وليد سنة ١٩٤٨ فقط . فبريطانيا ، مثلا ، لعبت الدور الاكثر اهمية في تسهيل انشاء اسرائيل ، عبر دعمها المطلق والصريح للصهيونية عند وضع وعد بلفور ، الحجر الاساسي للدولة الاسرائيلية ، وتنفيذه خلال الانتداب . كما مارست بريطانيا ، فيما بعد ، سياسة متناقضة ومترددة ، من موقع حرصها على ادامة سيطرتها على جزء من فلسطين ، وهذا ما يفسر تصرف بريطانيا المتناقض في الامم المتحدة وفي فلسطين . فمن جهة ، كانت تقف موقف الحكم المحايد في الجمعية العامة ، مع اصرارها على تحمل مسؤوليتها حتى نهاية الانتداب ، وتنتقد التقسيم لانه « لم يكن مجردا من التحيز » ؛ ومن جهة اخرى ، تنسحب بسرعة من فلسطين ، تاركة للصهيونيين فرصة للتمركز واستيراد السلاح ، بينما تمنعه عن العرب وتجردهم منه . كما استعملت الحكم الاردني ، انذاك ، اداة لها في اقتسام فلسطين ؛ اذ اتفقت معه على ان يحتل القسم الذي خصصه قرار التقسيم للعرب ، عند انتهاء الانتداب ، ودون مهاجمة المناطق المخصصة لليهود[١٩] .

اما الولايات المتحدة ، فقد لعبت دورا مهما في الاحداث التي ادت الى نشوء اسرائيل . فقد قدمت كل الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي للصهيونيين ، وتبنت دائما الموقف الاسرائيلي في الامم المتحدة . ويذكر ان ترومان ، رئيس الولايات المتحدة ، انذاك ، كان قد وعد حاييم وايزمن ، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، باعتراف بلاده بالدولة اليهودية فور اعلانها . وبالفعل ، كان ترومان اول من اعلن اعتراف بلاده باسرائيل . وقد وقع هذا النبأ كالصاعقة على وارن اوستن ، المندوب الاميركي في الامم المتحدة ، الذي كان ما يزال يعمل على وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية[٢٠] .

اما العرب، ونتيجة لتواطؤ وخيانة بعضهم ، فقد هزموا في الحرب ، وعجزوا عن انقاذ اكثر من بعض المناطق التي حددها لهم قرار التقسيم . كما انهم لم يستطيعوا منع قيام الدولة الاسرائيلية ، نظرا لضعف استعداداتهم ،واعتقادهم بأن عرضا بسيطا للعضلات يكفي لحمل الصهيونيين على الاستسلام . ثم ان دوافع قرار التدخل كانت متناقضة ، وغير متمحورة حول انقاذ فلسطين . فقد حارب كل جيش عربي بمفرده ، وتبعا لاهداف دولته واغراضها السياسية . ثم ان الجيوش العربية كانت تفتقر الى خبرة قتالية مناسبة ، ومعنوياتها لم تكن عالية ، وفساد ضباطها كان ظاهرة ملفتة[٢١] .

ومن اهم العوامل التي ادت الى نشوء اسرائيل وضع الفلسطينيين المتخلف ، شأنهم شأن كافة الشعوب العربية انذاك ، في مقابل وضع الصهيونيين المتقدم . فقد كان اقتصاد الفلسطينيين يقوم بشكل اساسي على الزراعة ، ضمن علاقات انتاج اقطاعية . اما من حيث الوضع الاجتماعي ، فقد كان نظام القرابة سائدا ، والنزعة العشائرية مسيطرة ، وكان الشعب منقسما على ذاته . وقد لعبت القرابة دورا في عرقلة الاندماج القومي العربي وتسييس المجتمع . اما معظم الاحزاب الفلسطينية ، التي كانت الى حد بعيد ، امتدادا للانقسام العشائري ، فلم ترق في نضالها ضد الانتداب البريطاني ، وفي طلبها الاستقلال ، الى مستوى نضالها ضد الصهيونية .

وفي المقابل عمل الصهيونيون تحت المظلة الاستعمارية ، وامتدادا لها ، وكانوا منظمين على عدة صعد، وكان لهم نوع من البرلمان المنتخب ، ومجلس تنفيذي ، ونقابة للعمال (الهستدروت) ، وقرى زراعية تعاونية (كيبوتسات) منظمة عسكريا ، وكانت لهم منظمة عسكرية (الهاغاناه) ، التي صارت الجيش الاسرائيلي فيما بعد .

كما كانت المرأة معبأة ومشاركة في المجهود الحربي والاعمال المرتبطة به . وهكذا ، نجد ان المجتمع الصهيوني كان على درجة من التعبئة والتنظيم والتهيؤ للمعركة ، اضافة الى الخبرات الحربية التي اكتسبتها بعض وحداته العسكرية في الحرب العالمية الثانية . وعليه ، فان قيام اسرائيل وهزيمة ١٩٤٨ جاءا ايضا نتيجة قصور وتفسخ في المجتمع الفلسطيني ، في مقابل مجتمع صهيوني منظم وتآمر دولي واسع(٢٢) .

قبول اسرائيل في الامم المتحدة

في ٢٨ حزيران ١٩٤٨ ، قدم الوسيط الدولي الكونت برنادوت ، للطرفين المتصارعين في فلسطين ، اقتراحا يتضمن نقاطا عدة اهمها : ضم المنطقة العربية في فلسطين للاردن ، واقامة اتحاد فدرالي بين الاردن واسرائيل يعنى بمسائل الدفاع والاقتصاد والسياسة الخارجية ، على ان يدير كل جانب شؤونه الداخلية . كما اقترح الوسيط الدولي ضم النقب للاردن ، والجليل لاسرائيل ، بينما تبقى القدس عربية ، وتصبح حيفا مرفأ مستقلا ، واللد مطارا مستقلا . لكن الطرفين رفضا هذا الاقتراح . وفي ١٦ ايلول ١٩٤٨ ، قدم برنادوت ، الى الجمعية العامة ، توصيات اخرى لحل مشكلة فلسطين ، نبه فيها الى ان « الدولة اليهودية لم تولد بسلام كما تمنى لها [في قرار التقسيم] ، بل بالعنف واراقة الدماء » . وشدد على ضرورة التحرك السريع من قبل الامم المتحدة ، مؤكدا ان الحل العادل والدائم لن يتحقق ما لم يتم الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى وطنهم الذي اقتلعوا منه بعد مئات من السنين تربطهم به . واشار الى خطر استبدالهم بالمهاجرين اليهود الجدد . كما لاحظ الوسيط الدولي ان هناك نهبا وسرقة وتخريبا وتدمير قرى ، بدون اي ضرورة عسكرية لذلك ، واوصى بتعديل مشروع التقسيم بحيث تضم منطقة النقب لـ « الدولة العربية » ، والجليل لـ « الدولة اليهودية » ، وان تعاد مدينتا اللد والرملة للعرب . اما القدس ، فتوضع تحت اشراف الامم المتحدة ، فيصبح لكل دولة ارض مترابطة غير متقاطعة كما كانت عليه في قرار التقسيم . وقد خشيت اسرائيل قبول الامم المتحدة هذه التوصيات . لذلك اقدمت مجموعة ترتدي زي الجيش الاسرائيلي ، على اغتيال برنادوت ، في ١٧ ايلول ١٩٤٨ ، في الجزء المحتل من القدس(٢٣) .

وفي ١١ كانون الاول ١٩٤٩ ، تبنت الجمعية العامة القرار رقم ١٩٤ ، بأكثرية ٣٥ صوتا ، في مقابل ١٥ وامتناع ٨ عن التصويت ، وهو قرار مبني على توصيات برنادوت ، وينص على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة ، والتعويض على من لا يرغب في ذلك . كما اشار الى وجوب حماية الاماكن المقدسة ، ووضع القدس تحت اشراف دولي دائم ، وانشاء لجنة توفيق تابعة للامم المتحدة ، مكونة من ثلاث دول اعضاء (اختيرت فيما بعد ، وهي فرنسا وتركيا والولايات المتحدة) لها الصلاحيات التالية : القيام بالمهمات التي اوكلت الى الوسيط الدولي ، وتنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي تصدرها الجمعية العامة او مجلس الامن ، وتقديم تقرير الى الجمعية العامة في الدورة العادية الرابعة يحتوي على اقتراحات مفصلة بشأن نظام

دولي دائم لمنطقة القدس ، وتوصيات بشأن الاماكن المقدسة في تلك المنطقة ، وتسهيل اعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد[٢٤] . ولقد كان هذا القرار مهما في تاريخ القضية الفلسطينية ؛ اذ سجل اول اعتراف دولي بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة . وقد اعيد ذكره وشدد عليه في كل دورات الجمعية العامة اللاحقة . ولقد صوت العرب ضد هذا القرار ، ورفضوا المفاوضات المباشرة مع اسرائيل ، لكنهم تعاملوا مع لجنة التوفيق على امل ان تسهل عودة اللاجئين وانسحاب اسرائيل حتى حدود التقسيم ، وكذلك الانسحاب من القدس . ومع ذلك ، فقد انطوى هذا القرار على مأساة ثلاثية : فهو جاء متأخرا ومفتقرا للاداة التي تستطيع تنفيذه والالتزام الامم المتحدة بهذا التنفيذ ، اذ صدر بعد سبعة اشهر من انشاء اسرائيل مما سمح لها بتثبيت كيانها ، وتمكين سلطتها على الاراضي التي احتلتها ، وتشريد مليون فلسطيني . ولاكثر من مرة تحدت اسرائيل الامم المتحدة التي كانت عاجزة عن تطبيق القرارات ، اذ نقلت عاصمتها من تل ـ ابيب الى القسم الغربي المحتل من القدس . وبالنتيجة ، كان القرار رقم ١٩٤ اعترافا دوليا بحق اللاجئين في العودة ، بالرغم من انه لم يساعد ، في الواقع العملي ، على اعادتهم ، وبالرغم من فشل لجنة التوفيق ، التي انشئت بموجب هذا القرار ، باستثناء ما حققته في مؤتمر لوزان ، حيث وقع الحاضرون اتفاقية سميت ببروتوكول لوزان ، تجاهلت اسرائيل مرة اخرى ، هذه الاتفاقية ، وعملت بما يناقضها ، الامر الذي ادى الى توقف اللجنة عن العمل سنة ١٩٥٦ ، بعد فشلها امام تعنت اسرائيل في عدة مواقف ، لكنها ما زالت قائمة رسميا .

وفي اطار محاولات التوفيق بين العرب واليهود ، جاء مؤتمر لوزان الذي كان عبارة عن محادثات غير مباشرة بين العرب واسرائيل ، شدد العرب من خلالها على ضرورة حل قضية اللاجئين ، واولويتها ، بينما اصرت اسرائيل على ربط كل ذلك بتوزيع الاراضي بموجب اتفاقية سلام ، الا ان لجنة التوفيق لم تنجح في ربط المسألتين . وفي ١٢ ايار ١٩٤٩ وقعت اسرائيل والدول العربية بروتوكول لوزان الذي يعتبر حدود التقسيم اساسا للنقاش مع اللجنة وينص على تدويل القدس وعودة اللاجئين وحق من لا يعود بالتعويض[٢٥] . وكانت لجنة التوفيق قد ابلغت الجمعية العامة ، في تقرير لها ، ان الطرفين ينويان توقيع البروتوكول . وعلى هذا الاساس ، وقبل يوم واحد من توقيعه قبلت الجمعية العامة اسرائيل عضوا في الامم المتحدة بموجب القرار رقم ٢٧٣ الذي نال اكثرية ٣٧ صوتا في مقابل ١٢ ، وامتناع ٩ عن التصويت . وينص هذا القرار على « ان اسرائيل دولة محبة للسلام ، راضية بالالتزامات الواردة في الميثاق ، قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات ، وراغبة في ذلك »[٢٦] .

واعتقدت الامم المتحدة واعضاؤها بأن مجرد توقيع اسرائيل على البروتوكول يعني انها ستنسحب من الاراضي التي احتلتها وستعيد المهاجرين . لذلك غضت النظر عن القرارات السابقة ، التي لم تنفذها اسرائيل ، وقبلتها عضوا بشرط تطبيقها القرارات . الا ان اسرائيل ، بعدما حصلت على ما تريد ، احتفظت بالاراضي ، ثم احتلت غيرها فيما بعد ، وتجاهلت اللاجئين العرب ، متنكرة لبروتوكول لوزان ، الذي لم توقعه الا سعيا لقبولها في الامم المتحدة وتأمين مصالحها ، معتبرة ان البروتوكول لا يعدو كونه نظريا ، وانه « لا يقوم على اساس عملي ، واعلنت انها دولة ذات سيادة ، ولا تملك الامم المتحدة الحق في ان تتدخل في مسائل تخص [اراضيها] »[٢٧] . وخلافا لمضمون البروتوكول ، طالبت بأن تبقى حدودها مع مصر

ولبنان والاردن كما كانت عليه وقت الانتداب . اما القسم الاوسط من فلسطين (الضفة الغربية فيما بعد) ، فقد اعترفت اسرائيل بالقوات الاردنية الموجودة فيه كقوات امر واقع . وكانت تعني بذلك استمرار احتلالها باقي الاراضي . وقد رفض العرب ذلك ، ولكن بدون جدوى[٢٨] .

ان قبول عضوية اسرائيل في الامم المتحدة يعد سابقة وحالة خاصة جدا . فهي الدولة الوحيدة التي كان قبولها مشروطا ، وبناء عليه ، واذا لم تنفذ هذه الشروط ، يصبح ضروريا وواجبا ان تعلق عضويتها في الامم المتحدة . « واذا ما رجع المرء الى محاضر مناقشات المنظمة الدولية ... بشأن قبول عضوية اسرائيل ، يكتشف الامور المعهودة نفسها : الضغط ، الاكاذيب، وانصاف الحقائق ،والحملة الاعلامية ، وهي الظواهر التي واكبت الاقتراح في الامم المتحدة من اجل خلق تلك الدولة » . ومع « ان الولايات المتحدة كانت تبذل كل ما اوتيت من جهد لقبول اسرائيل ، ولطمأنة الامم المتحدة الى ان اسرائيل ستطبق قراراتها » ، فقد « خاب امل » الرئيس ترومان ، نتيجة عناد اسرائيل وعدم اكتراثها بقرارات المنظمة الدولية . والواقع ان موقف اسرائيل حيال لجنة التوفيق الدولية ومؤتمر لوزان كان « استفلالا وقحا »[٢٩] .

وهكذا ، لم تولد فلسطين العربية . كما ان فلسطين الوسطى ، اي الضفة الغربية ، ضمت للاردن عمليا في ٢٥ كانون الاول ١٩٤٩ في مؤتمر اريحا ، رغم معارضة الدول العربية وضمت رسميا في ٢٤ نيسان ١٩٥٠ ، واحتفظت مصر بقطاع غزة ، وبهذا اصبحت القضية الفلسطينية مشكلة عربية ــ اسرائيلية ، واصبحت اسرائيل اداة طيعة في يد الاستعمارين القديم والجديد ، اللذين لم يتخليا عنها ، بل عملا دائما على دعم نفوذها وتثبيت اقدامها . ففي ٢٠ ايار ١٩٥٠ ، اصدرت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا ما يعرف بالتصريح الثلاثي (The Anglo- American--French Agreement) الذي يعلن رغبة هذه الدول في السلام والاستقرار في المنطقة ، ورفضها استخدام القوة بين دول الشرق الاوسط ، واعتزامها اتخاذ اجراءات لمنع اية انتهاكات للحدود (اي خطوط الهدنة) تقوم بها احدى الدول . فقد كان الهدف الحقيقي من هذا التصريح ، تكريس حدود الهدنة كحدود ثابتة لا يجوز اجتيازها او انتهاكها ، « وارساء ضمانات جديدة للكيان الاسرائيلي في فلسطين ، وتهديد العرب اذا فكروا في استعادة اراضيهم بالقوة . واوضحت الدول الثلاث ، فيما بعد ، انها لم تكن تعني ، بتصريحها هذا ، الا حماية اسرائيل من اعتداء العرب » . وهكذا تغاضت عن اعتداءات اسرائيل المتكررة ، لان ذلك يتفق تماما مع مخططاتها الهادفة الى السيطرة على المنطقة .

أما الدول العربية نفسها فلم تقم بأية عمليات حربية ضد اسرائيل ، خرقا لاتفاقيات الهدنة ، ولكنها استمرت في مقاطعة اسرائيل اقتصاديا وسياسيا . ولكن اسرائيل كانت تقوم دائما بغارات عسكرية نظامية على العرب وعلى نطاق واسع[٣٠] .

القدس في الامم المتحدة (١٩٤٧ ــ ١٩٥٠)

كانت مسألة القدس من اهم المشاكل التي نتجت عن الاغتصاب الصهيوني ، وقد احتلت مكانا بارزا في مناقشات الامم المتحدة ، اذ بحثت ، في اكثر من مناسبة ، في كل من الجمعية العامة ومجلس الامن ومجلس الوصاية ، ولجنة التوفيق ، وغيرها . كما اتخذت عدة قرارات

بخصوصها ، وكتبت عنها عدة تقارير ، وقدمت لها عدة حلول . وهذا الاهتمام الكبير بها ، من جانب الامم المتحدة ، يعكس الاهتمام العالمي ويظهر مكانة القدس الرفيعة ، عبر التاريخ ، بالنسبة لبعض الشعوب والديانات .

نجمت مسألة القدس ، في الامم المتحدة ، عن عدة اعتبارات ، منها قرار التقسيم ، الذي يعتبر تدويل القدس « الحل الامثل » للحفاظ على الاماكن المقدسة ، وينص على ان يكون للقدس « كيان منفصل (Corpus Separatum) خاضع لنظام دولي خاص ، وتتولى الامم المتحدة ادارتها ، ويعين مجلس وصاية ليقوم باعمال السلطة الادارية نيابة عن الامم المتحدة . وتشمل مدينة القدس بلدية القدس الحالية ، مضافا اليها القرى والبلدان المجاورة ؛ ابعدها شرقا ابو ديس ، وابعدها جنوبا بيت لحم ، وابعدها غربا عين كارم ، وتشمل المنطقة المبنية من قرية قالونيا ... وتكون السلطة التشريعية الضرائبية بيد مجلس تشريعي منتخب بالاقتراع العام والسري ، على اساس تمثيل نسبي لسكان المدينة البالغين ، وبغير تمييز من حيث الجنسية »(٣١) .

رفض العرب قرار التقسيم ، لا سيما البند الخاص بالقدس ، موضحين عدم الحاجة اليه عندما تكون فلسطين دولة ديمقراطية واحدة تضم المسلمين والمسيحيين واليهود . اما الصهيونيون فقد دعموا القرار ، بما فيه بند تدويل القدس ، ليحصلوا على تأييد اكبر عدد من الدول الكاثوليكية(٣٢) . فقد كان هدفهم انذاك ، هو انشاء دولة يهودية على جزء من فلسطين ، ثم التوسع واحتلال باقي المناطق في الوقت المناسب ، وهذا ما حدث فعلا فيما بعد . كما رفض كل طرف ان تكون الاكثرية في المجلس التشريعي من الطرف الاخر ، مما حمل مجلس الوصاية ، في مشروعه المقدم للجمعية العامة في ٢١ نيسان ١٩٤٨ ، على طلب تغيير التعليمات بخصوص التنظيم التشريعي للمدينة(٣٣) .

وفي ٦ ايار ١٩٤٨ ، اتخذت الجمعية العامة باكثرية ٣٥ صوتا وامتناع ١٧ ، قرارا حمل الرقم ١٨٧ يتضمن توصية سلطة الانتداب ، استنادا الى القوانين المعمول بها في فلسطين قبل ١٥ ايار ١٩٤٨ ، بتعيين رجل محايد ، يقبله العرب واليهود ، مفوضا بلديا خاصا ، يقوم ، بالتعاون مع اللجان الطائفية الموجودة في القدس ، بتنفيذ المهمات التي تقوم بها حتى الان اللجنة البلدية . وقد عين الاميركي هارولد ايفانس ، لهذا الغرض ، فحضر الى القدس ومكث فيها مدة قصيرة من الوقت ، فشل خلالها في اقناع الطرفين بالتعاون معه ، فعاد الى بلاده . وفي ٢٨ و٢٩ حزيران ١٩٤٨ قدم الوسيط الدولي المنتدب من قبل الجمعية العامة ، اقتراحا لكلا الطرفين ، لحل قضية فلسطين ، بما فيها وضع القدس التي اقترح ان تبقى عربية ، مع ادارة محلية للجالية اليهودية فيها ، وتدابير خاصة تتعلق بالاماكن المقدسة . وقد وصف وزير خارجية الحكومة الاسرائيلية الموقتة هذه الاقتراحات بانها كارثة ومأساة ، ورفضها . فرد عليه الوسيط الدولي ، في السادس من تموز ١٩٤٨ ، برسالة اشار فيها الى صعوبة عزل القدس سياسيا عند اي تقسيم لفلسطين ، كما اشار الى ضرورة ايلاء المدينة اهتماما كبيرا ، بالنظر الى خصوصيتها الناتجة عن كثرة اليهود فيها ، تاركا كيفية البت في ذلك مفتوحة وقابلة للنقاش . ثم ذكر في رسالته ان القدس ، رغم اهميتها بالنسبة للديانة اليهودية ، لم تكن يوما جزءا من الدولة اليهودية ، بل كانت دائما منفصلة عن دستورها وحدودها ، معتبرا ان

المقترحات المقدمة لم يكن القصد منها سيطرة العرب على اليهود[٣٤] .

وبعد نشوب حرب ١٩٤٨ ، دعا مجلس الامن ، في القرار رقم ٥٠ الصادر في ٢٩ ايار ١٩٤٨ ، الى عقد هدنة ، وحث « جميع الحكومات والسلطات المعنية ، على ان تتخذ كل الاحتياطات الممكنة [لضمان حرية] الاماكن المقدسة ومدينة القدس ، بما في ذلك حماية حرية الوصول الى جميع المزارات والمعابد بغرض العبادة ... » . وعند اعلان الهدنة الثانية ، اضفيت اهمية خاصة على القدس ، في قرار مجلس الامن رقم ٥٤ الصادر في ١٥ تموز ١٩٤٨ ، اذ امر الاطراف « بوقف اطلاق النار فورا ودون شروط في مدينة القدس » ، باعتباره « قضية ذات ضرورة ملحة وخاصة » . واصدر المجلس ايضا « تعليماته الى الوسيط ليواصل جهوده من اجل نزع السلاح عن مدينة القدس ، دون اجحاف بمستقبل وضعها السياسي ، وليؤمن حماية الاماكن المقدسة والابنية والمواقع الدينية في فلسطين ، وحماية الوصول اليها »[٣٥] .

كثف الوسيط الدولي جهوده لجعل القدس مدينة منزوعة من السلاح . فقبل العرب بذلك ، ورفضه الاسرائيليون ، لانهم كانوا يحتلون مناطق عربية كاللد والرملة ، وكانوا قد فتحوا طريقا بين القدس وتل ـ ابيب ، لنقل الاسلحة والامدادات ، واعتبروا القدس جزءا من الدولة اليهودية ، وفقا لسياسة الامر الواقع . وقد اوصى الوسيط الدولي ، في آخر تقرير له للجمعية العامة، بأن توضع القدس تحت رعاية الامم المتحدة، حيث يكون لكل من الطرفين حكم ذاتي.

وفي خريف ١٩٤٨ ، اجتمعت الجمعية العامة ، فيما كانت القوات الاسرائيلية قد احتلت القدس الجديدة بكل احيائها العربية ، بينما كان الجيش الاردني مسيطرا على المدينة القديمة التي تحتوي على اكثر الاماكن المقدسة . ولم يحل كل ذلك دون الحاح الجمعية العامة على تدويل المدينة وفقا لمشروع التقسيم . وكانت لجنة التوفيق قد اوكلت ، عند اقامتها ، بتقديم اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس ، تتضمن توصيات بشأن الاماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة ، التي يجب ان تتمتع بأولوية خاصة على سائر مناطق فلسطين ، بوضعها تحت مراقبة الامم المتحدة الفعلية ، وتأمين نزع السلاح عنها في اقرب وقت ممكن .

وبعدما وقعت اسرائيل بروتوكول لوزان ، الذي ينص على قبول مشروع التقسيم كأساس لحل المشاكل الثلاث : الارض ، اللاجئين ، القدس ، وحصلت على قبول عضويتها في الامم المتحدة ، نقلت عاصمتها الى القدس مع بعض الوزارات ، برغم القرارات الدولية والاحتجاج العربي .

وفي ٩ كانون الاول ١٩٤٩ ، اعادت الجمعية العامة ، في القرار رقم ٣٠٣ ، تاكيد وضع القدس تحت نظام دولي دائم . وفي اليوم التالي ، وبواسطة القرار رقم ٣٥٦ فتحت اعتمادا لوضع نظام دولي للمدينة بمبلغ ٨ ملايين دولار اميركي .

وفي الدورة الخامسة للجمعية العامة سنة ١٩٥٠ ، قدمت اللجنة الخاصة تقريرا يتضمن مشروعا يمنع اليهود او العرب من اتخاذ القدس عاصمة . وقد رفض الاسرائيليون هذا القرار ، لتمسكهم بالقدس عاصمة لهم ، وهددوا بمنع مجيء اي مندوب للامم المتحدة الى اسرائيل .

اما مجلس الوصاية ، فقد اتخذ عدة قرارات تتعلق بالقدس ، نخص بالذكر منها القرار

رقم ١١٤ الصادر في ٢٠ كانون الاول ١٩٤٩ ، الذي دعا اسرائيل الى الغاء نقل بعض الدوائر والوزارات الى المدينة . وفي ١١ شباط ١٩٥٠ ، اصدر المجلس القرار رقم ١١٨ ، ودعا فيه كلا من اسرائيل والاردن الى ابداء رايهما في تعديل مشروع نظام القدس . كما اصدر بتاريخ ٤ نيسان ١٩٥٠ قراراً حمل الرقم ٢٣٢ ، دعا فيه الى التعاون لتنفيذ التعديل . الا ان المجلس اضطر الى الاعلان اخيراً ، في ١٤ حزيران ١٩٥٠ وبموجب القرار ٢٣٤ ، عدم استعداد الدولتين للتعاون من اجل تنفيذ النظام المقترح ، وقرر رفع المسألة الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة . ولكن هذه الاخيرة لم تتخذ اي قرار بالنسبة لمسألة القدس ، فأسدل الستار عليها ، الى ان ظهرت مجدداً سنة ١٩٦٧[٣٦] .

وكالة الغوث (United Nations Relief and Warh Agency)

كان اول قرار يتحدث عن اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة ، منذ طرح القضية الفلسطينية على الامم المتحدة ، هو قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ ، وقد ذكرناه سابقاً ، وهو ينص على انشاء لجنة توفيق ووضع القدس تحت اشراف دولي .

وكانت الجمعية العامة قد اتخذت قراراً بالاجماع حمل الرقم ٢١٢ بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٨ ، يقضي بانشاء صندوق خاص للاجئين الفلسطينيين ، بهدف « تخفيف وطأة المجاعة والبؤس بين اللاجئين الفلسطينيين » ، واعتبار ذلك « اقل الشروط لنجاح جهود الامم المتحدة لاحلال السلام في تلك البلاد ... » . ولهذا فوضت الجمعية « الامين العام تأسيس صندوق خاص تدفع اليه المساهمات التي ستدار كحساب خاص ، وتطلب [منه] اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتقديم المعونة الى اللاجئين الفلسطينيين ، ولانشاء المنظمة الادارية التي قد تلزم لهذه الغاية ، وتعيين مدير لوكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين ، وتفويضه في اتخاذ جميع ما يراه ملائما من مسؤوليات التخطيط العام لبرنامج الاغاثة وتنفيذه » . لكن اسرائيل رفضت عودة اللاجئين الى ديارهم ، كما رفضت التعويض عليهم ، وجعلت هذه المسألة مشروطة بابرام صلح نهائي . واصدرت الجمعية العامة قراراً آخر تحت رقم ٣٠٢ ، في دورتها الرابعة ، في ٨ كانون الاول ١٩٤٩ ، بتأليف وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم (عرفت بالاونروا ، U.N.R.W.A.) ، « بغية تلافي احوال المجاعة والبؤس بينهم ، ودعم السلام والاستقرار »[٣٧] . ووجدت الاونروا ، بوصفها هيئة موقتة تابعة للامم المتحدة ، منذ سنة ١٩٥٠ ، وتجدد الجمعية العامة ولايتها بصورة دورية ، ومهمتها « توفير الخدمات للاجئين الفلسطينيين ؛ اي الاشخاص او احفادهم الذين كانت فلسطين مكان اقامتهم العادية لفترة لا تقل عن سنتين قبل النزاع العربي ــ الاسرائيلي في سنة ١٩٤٨ ، والذين فقدوا ، من جراء ذلك النزاع ، ديارهم ومورد رزقهم » . ومن الواضح ان لمشكلة اللاجئين ابعاداً تتخطى ، الى حد كبير ، البعد الانساني المحض . الا ان الوكالة لا تهتم الا بجزء من المشكلة وهو توفير الخدمات للاجئين الفلسطينيين ، ريثما يتم وضع تسوية عامة في الشرق الادنى . وتوصي الجمعية العامة سنوياً بعودة اللاجئين الى ديارهم الاصلية ، او التعويض عليهم . لكن اسرائيل تجاهلت كل هذه القرارات حتى الان[٣٨] . بل ان « اسرائيل والدول المؤيدة لها ، حينذاك ، ولا سيما الغربية منها التي كانت تساهم في موازنة وكالة الاونروا ، كانت تهيىء عقول اللاجئين والشعب العربي معاً [للاعتقاد بأن] حل مشكلة

اللاجئين لن يتم عن طريق اعادتهم الى ديارهم ، كما نصت على ذلك الفقرة ١١ من القرار ١٩٤ ... للعام ١٩٤٨ ، بل عن طريق توطينهم ودمجهم في الحياة الاقتصادية في البلاد العربية التي تم اخراجهم اليها »[٣٩] .

وقد برز ذلك ، للمرة الاولى ، في ٢ كانون الاول ١٩٥٠ ، حين اتخذت الجمعية العامة القرار رقم ٣٩٣ بأكثرية ٤٦ صوتا ، وامتناع ٦ عن التصويت . وقد جاء القرار ينص « على ان الجمعية العامة ودون اخلال بأحكام الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ [التي اكدت حق اللاجئين في العودة او التعويض] ، تعتبر ان اعادة دمج اللاجئين في حياة الشرق الادنى الاقتصادية ـ سواء باعادتهم الى ديارهم او باعادة توطينهم ـ امر ضروري ، تمهيدا للوقت الذي تكون فيه المساعدة الدولية غير متوفرة ، ولتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة . وتكلف الوكالة بتاسيس صندوق اعادة الدمج ، يستخدم لمشاريع تطلبها اية حكومة في الشرق الادنى وتوافق عليها الوكالة ، بغية اعادة التوطين الدائم للاجئين ، ولصرف الاغاثة لهم . وتعتبر انه للفترة الواقعة بين ١ تموز ١٩٥١ و٣٠ حزيران ١٩٥٢ ، يجب ان يتبرع للوكالة بما لا يقل عن ٣٠ مليون دولار تقريبا ، للاغراض المبينة اعلاه »[٤٠] . ويبرز هذا القرار ، للمرة الاولى ، موضوع دمج اللاجئين في الحياة الاقتصادية للشرق الاوسط ، ويظهر حقيقة نيات اسرائيل وحلفائها ، منذ ذلك الوقت ، لانهاء المساعدة للاجئين وتوطينهم في البلاد العربية »[٤١] .

وفي ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢ ، اي بعد ستة اشهر من حلول الموعد المحدد في القرار السابق ، ونظرا لاستمرار مساعي اسرائيل وانصارها لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين ، اتخذت الجمعية العامة القرار رقم ٥١٢ بأكثرية ٤٧ صوتا وامتناع ٧ عن التصويت ، بتبني برامج الاونروا لثلاثة اعوام للاغاثة واعادة الدمج ، وبتخصيص ٢٠٠ مليون دولار لاعادة توطين اللاجئين في البلاد العربية ، خلال ثلاث سنوات ، على ان يغطى هذا المبلغ بتبرعات الدول الاعضاء[٤٢] .

ومن الملاحظ ان عبارة « المحافظة على الامن والسلام في الشرق الاوسط » تتكرر في كل تقرير تقدمه وكالة الغوث الى الجمعية العامة ، وكل محضر اجتماع بين ممثل الوكالة ومندوبي الدول المتبرعة . فـ « الامن والسلام في هذه المنطقة » ودور وكالة الغوث في المحافظة عليهما ، حجة اساسية تحث بها الوكالة الدول الكبرى للتبرع لها . فـ « الامن والسلام » هنا لا يعنيان الا المحافظة على الوضع القائم . وليس من الغريب ان تؤيد الولايات المتحدة وبريطانيا واسرائيل والدول الاوروبية كل قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالاونروا ، وليس غريبا ايضا ، ان تكون الولايات المتحدة هي المتبرع الاول للوكالة ؛ اذ تبرعت ، بين ١٩٥٠ و١٩٧٢ ، بما يعادل ٦٥,٥٪ من مجموع ميزانية الوكالة . ثم تأتي بريطانيا ، في المرتبة الثانية ، وقد تبرعت ، خلال هذه الفترة ، بما يعادل ١٥,٤٪ من مجموع الميزانية[٤٣] . وكان هذا واحدا من الاسباب التي جعلت الفلسطينيين يتحفظون على الاونروا ، رغم حاجتهم اليها .

مرحلة فتور سياسي (١٩٥٢ ـ ١٩٦٧)

شهدت القضية الفلسطينية ، طوال الفترة الواقعة ما بين سنة ١٩٥٢ و١٩٦٧ ، فتورا وجمودا سياسيين ، لا سيما في الامم المتحدة بعد توقف ادراج بند « فلسطين » على جدول اعمال

الجمعية العامة ، ولم يذكر شيء عن فلسطين او شعبها ، في وثائق المنظمة الدولية ، سوى ما جاء في القرارات الخاصة باللاجئين ، وما اشارت اليه التقارير عن اوضاع وكالة الغوث . وفي هذه الفترة ، انشئت قوات الطوارىء الدولية ، التي تمركزت على الحدود العربيـة ـ الاسرائيلية .

وقف ادراج القضية الفلسطينية على جدول اعمال الجمعية العامة : اشرنا ، في السابق ، الى ان « قضية فلسطين » كانت مدرجة على جدول اعمال الجمعية العامة ، منذ طرحها على الامم المتحدة في نيسان ١٩٤٧ وحتى الدورة السادسة ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ ، ثم طويت في الدورة السابعة العادية ، المنعقدة في ١٤ تشرين الاول ١٩٥٢ . « وكان وراء طيها ، واحلال القضايا الفرعية ، المشتقة عنها ، محل القضية الكلية ، التي هي قضية فلسطين ، قصة تآمر طويل ومناورات معقدة ، كان المقصود بها طمس هذه القضية ، « واحلال الفروع محل الاصول »[٤٤] .

ففي الدورة السابقة المذكورة اعلاه ، قدم الامين العام تريغفي لي ، المعروف بتاييده اسرائيل ، جدول اعمال ، تضمن بندا بعنوان « تقرير مدير وكالة الاونروا » حمل الرقم ٢٠ ، من دون ان يدرجه تحت بند « قضية فلسطين » كما كان الامر سابقا . لذلك طلبت الدول العربية الاعضاء في المنظمة ، آنذاك ، ادراج مادة اضافية على جدول الاعمال ، تحت عنوان « لجنة التوفيق لفلسطين وعملها على ضوء قرارات الامم المتحدة » (عرفت فيما بعد ، بالبند رقم ٦٧) ، كما قدمت الدول نفسها مذكرة اوضحت فيها ان الامم المتحدة لم تنجز مهامها بخصوص القضية الفلسطينية ، وان القرارات الصادرة عنها لم تنفذ ، وطلبت تقديم فكرة شاملة عن نشاط لجنة التوفيق ، في ضوء القرارات المتخذة . وقد استهدفت الدول العربية ، بذلك ، معالجة قضية فلسطين بكاملها ، في ضوء قرارات الامم المتحدة واعمال لجنة التوفيق الدولية[٤٥] . وسرعان ما تقدم الوفد الاسرائيلي بطلب ادراج بند اضافي (حمل الرقم ٦٨) يتضمن « شكوى حول خرق الدول العربية لالتزاماتها بموجب الميثاق وقرارات الامم المتحدة واحكام اتفاقات الهدنة المعقودة مع اسرائيل ، والتي تلزمها ان تمتنع عن سياسة العداء وممارستها ، وان تسعى الى التوصل الى اتفاق من اجل اقامة علاقات سلمية مع اسرائيل » . وقدارفق الوفدالاسرائيلي طلبه هذابمذكرة مؤرخة في ٩ تشرين الاول ١٩٥٢ ، عن عدم احرازاي تقدم من اجل عقد اتفاقات سلام مع البلدان العربية ، كما نصت على ذلك اتفاقات الهدنة سنة ١٩٤٩ . وقد بنيت المذكرة على قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ ، الذي « طلب من الحكومات العربية ان تسعى الى تسوية لجميع خلافاتها مع اسرائيل عن طريق التفاوض معها ، وهو ما كررته الجمعية العامة في قرارها ٥١٢ ، في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢ . ومع ذلك ما زالت الحكومات العربية ترفض التفاوض مع اسرائيل ، وتمارس سياسة عدوانية ازاءها ، مما يخالف الميثاق »[٤٦] .

وهنا لا بد من التذكير بان القرار رقم ١٩٤ لم يطلب من الدول العربية الدخول في المفاوضات المباشرة ، بل دعا « الحكومات والسلطات المعنية الى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الامن ، الصادر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ ، والى البحث عن

اتفاق بطريق مفاوضات تجري اما مباشرة ، او مع لجنة التوفيق ، بغية اجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة ، بين الاطراف[٤٧] .

انن ، كان واضحا ان اسرائيل كانت تسعى لعرقلة البند العربي ، والحؤول دون اصدار قرار ملائم بالاستناد اليه . وفي هذا السبيل ، طلبت ادراج البند رقم ٦٨ .

احالت الجمعية العامة البنود الثلاثة ، المذكورة اعلاه ، للنقاش على اللجنة السياسية الخاصة ، التي قدمت ، بناء على ذلك ، مشاريع قرارات ثلاثة ، يعكس اولها — وقد تبنته الدول الغربية — وجهة نظر اسرائيل ؛ اذ يطلب فض المنازعات بين الطرفين المتصارعين ، بالطرق السلمية ، ودخولهما في مفاوضات مباشرة من اجل حل كافة المشاكل . كما يهدف الى عقد صلح بين هذه الدول المتحاربة ، ويقر بالامر الواقع الذي فرضته اسرائيل ، لعدم تقيده بقرارات الامم المتحدة السابقة ، المؤيدة للعرب . وهو يهدف ، ايضا ، الى طي القضية الفلسطينية نهائيا . لذلك رفض مندوبو الدول العربية ، الاعضاء في المنظمة انذاك ، المشروع كله ، مذكرين اللجنة بمضمون قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ ، من حيث وضع القدس تحت اشراف دولي ، وحماية الاماكن المقدسة ، وتسهيل عودة اللاجئين . وهو المشروع الذي لم ينفذ . كما اشار المندوبون العرب الى ان لجنة التوفيق قد فشلت في تحقيق هذا القرار ، وطالبوها بايضاح اسباب فشلها ، متهمين اياها بالتحيز لمصلحة اسرائيل ، مذكرين ببروتوكول لوزان ، الذي حدد خريطة التقسيم اساسا للتسوية .

اما مشروع القرار الثاني ، الذي قدمته بعض الدول الاسيوية ، فيحمل وجهة النظر العربية ، لعدم دعوته الى مفاوضات مباشرة ، ولتشديده على ضرورة تقيد لجنة التوفيق بقرارات الامم المتحدة السابقة في مساعيها لايجاد حل .

اما مشروع القرار الثالث ، الذي قدمته سوريا ، فقد طلب من محكمة العدل الدولية ان تبدي رأيها فيما : ١ — اذا كان للاجئين الفلسطينيين حق العودة ، وممارسة حقوقهم على املاكهم ومصالحهم ؛ ٢ — اذا كان لاسرائيل حق في التنكر لهذه الحقوق ؛ ٣ — اذا كانت هذه الحقوق واجبة الاحترام حكما لذاتها ، او خاضعة ، وجوبا ، لمفاوضات بين دول ليس اللاجئون من رعاياها ؛ ٤ — اذا كان يحق للدول ان تعقد اتفاقات حول هذه الحقوق .

وعلى العموم ، كانت هذه الجلسة من اعنف الجلسات التي عرفتها الامم المتحدة ومن اشدها . وقد نجح المشروع الاول في اللجنة السياسية ، واحيل الى التصويت في الجمعية العامة في ١٨ كانون الاول ١٩٥٢ . ولانه كان بحاجة الى ثلثي الاصوات ، بحسب الميثاق والاجراءات الداخلية ، فقد فشل ، اذ نال ٢٤ صوتا ، ضد ٢١ ، وامتناع ١٥ عن التصويت[٤٨] .

وعقدت الجمعية العامة دورتها الثامنة ، في ١٥ ايلول ١٩٥٣ ، وادرج على جدول اعمالها بند واحد هو تقرير مدير وكالة الاونروا رقم ١٩ ، « ولم يحاول المندوبون العرب في تلك الدورة ، او بعدها ، اعادة ادراج قضية فلسطين على جدول الاعمال ، خوفا من فشل مثل هذا الاقتراح ، وبالتالي الحاق الاذى بالقضية الفلسطينية » . خصوصا ان قرار المفاوضات المباشرة قد هزم في الجمعية العامة ، على رغم ما سعت اليه اسرائيل وانصارها ، في ضراوة وشراسة ، من اجل انجاحه .

لقد احرز العرب نصرا على المدى القريب ، لكن النتيجة النهائية ، وتعتبر نصرا لاسرائيل على المدى البعيد ، هي ان قضية فلسطين ، كبند مستقل ، قد طويت من جدول الاعمال ، منذ الدورة السابعة ١٩٥٢ حتى نهاية الدورة ٢٨ في كانون الاول ١٩٧٣ ، وحل محلها تقرير مدير وكالة الاونروا . ثم اضيف بند جديد ، في عام ١٩٥٦ ، يتعلق بقوات الطوارىء ، وبند آخر في ١٩٦٧ حول الوضع في الشرق الاوسط(٤٩) .

اما في مجلس الامن ، فكانت تدرج حتى سنة ١٩٦٧ تحت بند « قضية فلسطين » كافة القضايا والشكاوى المتعلقة بها . ولكن عندما اجتمع مجلس الامن في ٢٣ ايار ١٩٦٧ ، للنظر في الصراع العربي ــ الاسرائيلي ، لم تدرج ، تحت بند « القضية الفلسطينية » ، ثلاث رسائل قدمت بخصوصها ، كما جرت العادة حتى تلك الوقت ، بل وضعت هذه الرسائل في جدول الاعمال دون اي عنوان او بند معين .

وقد اعرب مندوب الاردن عن دهشته لهذا الاجراء ، وايده مندوبا الاتحاد السوفياتي وبلغاريا . لكن بعد اندلاع حرب حزيران ، لم يجر اي تصحيح لجدول الاعمال ، حيث الغي بند « القضية الفلسطينية » في مجلس الامن ، شأنه في الجمعية العامة .

ان اهمية وجود بند « قضية فلسطين » على جدول اعمال الجمعية العامة لا ترتبط بمدى تاثيره في المناقشات وتطورها فقط ، بل وفي القرار الذي يصدر نتيجة هذه المناقشات ويتم التصويت عليه ايضا . فقد يعتبر بند « تقرير مدير وكالة الاونروا » اللاجئين الفلسطينيين احد اوجه المشكلة ، الا انه لا يشير الى مشكلة فلسطين وشعبها . ثم « ان الفرق شاسع وجوهري بين ان يبحث في القضية كقضية قائمة في ذاتها ، لها اساسها واوجهها وحلولها المتعلقة بها ، و [بين] ان يبحث فيها على هامش بند آخر ولو كان متعلقا بها . كما ان « البند » ، بالنسبة الى اي قضية ، هو بمثابة التعريف والتحديد لها . والتعريف او الحد هو ما كان جامعا مانعا ، بحيث يحول دون الالتباس والغموض والتداخل »(٥٠) .

قوات الطوارىء : في ٢٣ نيسان ١٩٤٨ (اي قبل اعلان قيام دولة اسرائيل في ١٥ ايار ١٩٤٨) ، اتخذ مجلس الامن القرار رقم ٤٨ ، الخاص بانشاء لجنة هدنة لفلسطين ، مهمتها الاشراف على تنفيذ قرار وقف العمليات العسكرية ، وطلب المجلس من الوسيط الدولي التعمل معها .

وبعد انتهاء حرب ١٩٤٨ ، كانت قد وقعت اربع اتفاقيات هدنة بين اسرائيل والدول العربية المجاورة . فقد وقعت مصر في ٢٤ شباط ١٩٤٩ ، ولبنان في ٢٣ آذار ١٩٤٩ ، والاردن في ٣ نيسان ١٩٤٩ ، وسوريا في ٢٠ تموز ١٩٤٩ ، اتفاقيات هدنة مع اسرائيل ، كانت كسبا سياسيا وعسكريا للدولة اليهودية ؛ فقد تخلى الاردن عن مناطق شاسعة من الاراضي الفلسطينية دون قتال ،واحتفظ الصهيونيون بكل ما تمكنوا في احتلاله من فلسطين كما اقامت الهدنة منطقة حراما في القدس ، تفصل بين الاردن واسرائيل ، ومنطقة منزوعة من السلاح في العوجة على الحدود المصرية ــ الاسرائيلية ، وفي التوافيق على الحدود السورية ــ الاسرائيلية . وقد ادعى الاسرائيليون ان الهدنة لا تتحقق بوجود حالة حرب ، معتقدين ان باستطاعتهم ارغام

العرب على سلام دائم في المنطقة عن طريق فرض الامر الواقع . لكن الدول العربية رفضت ذلك ، واصرت على اعتبار ان حالة الحرب ما زالت قائمة . لان الهدنة موقتة ولا تعتبر صلحا ، وان خط وقف اطلاق النار ليس حدودا دولية ، بل هو حد فاصل . كما ان القرى التي تقع عليه تبقى عربية[٥١] .

وقد انتهكت اسرائيل اتفاقيات الهدنة عدة مرات ، منذ ١٩٤٩ ، وشنت غارات عسكرية منظمة على العرب . مما اجبر مجلس الامن على ادانتها في قرارات عديدة ، منها ما صدر بسبب هجماتها المتكررة على الحولة (١٩٥١) ، وقبيه (١٩٥٣) ، ونحالين (١٩٥٤) ، وغزة (١٩٥٥) والمخفر السوري وبحيرة طبريا (١٩٥٥) ، وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء (١٩٥٦) ، والقرى السورية في منطقة بحيرة طبريا (١٩٦٠ و١٩٦٢) ، وقرية السموع (١٩٦٦) . ولم يحدث مرة واحدة ان ادان مجلس الامن ايا من الدول العربية بسبب هجوم على اسرائيل ، وانتهاك اتفاقيات الهدنة[٥٢] .

اذن ، فقد كانت اسرائيل ، دائما ، هي التي تخرق اتفاقيات الهدنة ، مبررة هجماتها هذه بانها عقاب للدول العربية وانتقام منها ، لانها سمحت للفدائيين بالعمل والانطلاق من اراضيها . وكانت اسرائيل تحاول ايضا ، عبر تلك الاعمال ، اجبار العرب على الاعتراف بها ؛ فقد اعلن دايان ، مثلا ، في اواخر آب ١٩٥٥ ، في خطاب له امام ضباط الجيش ، مبررا انتهاكات الهدنة ، « ان هدف المعارك في اوقات السلم ، هو توطيده »[٥٣] .

ولم تفعل الامم المتحدة ، في مواجهتها تلك الظروف ، اضافة الى ادانتها اسرائيل ، كما اشرنا سابقا ، غير اتخاذها ، في ٢٩ ايار ١٩٤٨ القرار رقم ٥٠ ، القاضي بتزويد لجنة الهدنة بعدد كاف من المراقبين العسكريين ، فعرفت منفذ بـ « هيئة رقابة الهدنة » (U.N.T.S.O.) .

وفي ١١ آب ١٩٤٩ ، اتخذ مجلس الامن القرار رقم ٧٣ ، الذي انهى مهام الوسيط الدولي ، مما جعل هيئة الرقابة تابعة للامم المتحدة مباشرة .

ولم تستطع المنظمة الدولية اجبار الاطراف المتصارعة على ايقاف الحرب وإحلال السلام ، كما لم تنجح هيئة الرقابة في منع انتهاكات الهدنة المتكررة التي اشرنا اليها سابقا ، وكان اخطرها العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٦ ، الذي استهدف التهام قطاع غزة وضرب مصر والسيطرة على قناة السويس .

اتخذت الجمعية العامة ، بعد ذلك ، عدة قرارات تدعو لوقف اطلاق النار ، والانسحاب الى خطوط الهدنة ، وانشأت قوات طوارىء لمراقبة وقف القتال ، تمركزت حيث انسحبت القوات المعتدية . وقد انسحبت اسرائيل ، بفعل الضغوط ، في شهر اذار ١٩٥٧ ، الى ما وراء خطوط الهدنة ، بعد فتح خليج العقبة امام سفنها . ووضعت مصر قطاع غزة تحت ادارتها ، برغم ما اشترطته اسرائيل للانسحاب ، من حيث مرابطة قوات الطوارىء في القطاع وتوليها ادارته . وتمركزت القوات الدولية حتى عام ١٩٦٧ على حدود الهدنة المصرية ــ الاسرائيلية ، لمنع الاحتكاك العسكري ، ومنع نشاط الفدائيين ، مما ادى الى تجميد الموقف[٥٤] .

حرب ٦٧ والقرار ٢٤٢

عندما نشبت الحرب الاسرائيلية ـ العربية الثالثة ، في الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، احتلت اسرائيل ـ كما هو معروف ـ مدينة القدس القديمة وقطاع غزة وصحراء سيناء والضفة الغربية لنهر الاردن ، ومرتفعات الجولان السورية . ولم يتوقف القتال الا بعد صدور اربعة قرارات بوقف اطلاق النار ، عن مجلس الامن ، تجاهلتها اسرائيل ، الى ان حققت مزيداً من مطامعها التوسعية .

لقد كان من ابرز نتائج هذه الحرب ، التي احتلت فيها اسرائيل اراضي عربية جديدة، تفاقم مشكلة اللاجئين ، اذ زاد عددهم ، اضافة الى احتلال مدينة القدس القديمة ومحاولة ضمها لاسرائيل ، برغم اعلان الامم المتحدة بطلان ذلك ، وبالتالي تحول الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، فصار صراعا حول انسحاب اسرائيل من بعض الاراضي العربية ، بينما كان في السابق ، صراعا حول شرعية اسرائيل في الوجود .

اما على صعيد الامم المتحدة ، فقد كان مجلس الامن يعمل ، منذ صباح ٥ حزيران ، لوضع حد للحرب . فتبلورت ثلاثة اتجاهات اميركية وسوفياتية وهندية ، تدعو جميعها الى اصدار قرار بوقف اطلاق النار . وقد تبنى مجلس الامن مشروع القرار الاميركي تحت رقم ٢٣٣ بتاريخ ٦ حزيران ١٩٦٧ ، بعد تصلب الولايات المتحدة في موقفها . ويدعو هذا القرار الى وقف اطلاق النار بمعزل تام عن اية مسألة اخرى . ثم اتخذ المجلس في الايام التالية ، ثلاثة قرارات جديدة تدعو لوقف اطلاق النار ، هي القرارات ٢٣٤ و٢٣٥ و٢٣٦ . فالقرارات الثلاثة الاولى (٢٣٣ و٢٣٤ و٢٣٥) لم تدع المتحاربين للعودة الى مواقعهم قبل اندلاع الحرب ، كما جرت العادة في جميع القرارات السابقة .

اما قرار مجلس الامن رقم ٢٣٦ ، الصادر في ١١ حزيران ١٩٦٧ ، فقد ادان انتهاكات وقف اطلاق النار ، ودعا الى اعادة اية قوات تكون قد تقدمت الى الامام بعد الساعة ١٦,٣٠ في ١٠ حزيران ١٩٦٧ ، الى مواكز وقف اطلاق النار فورا » . وكان من الصعب معرفة مكان وجود تلك القوات في هذه الساعة بالذات ، لان اسرائيل لم تسمح لمراقبي الهدنة بالدخول الى منطقة القتال على الجبهة السورية لمراقبة التحركات العسكرية ، الا صباح ١١ حزيران ، خلافا لما كان يدعيه مندوب اسرائيل في مجلس الامن .

وفي ١٧ حزيران ١٩٦٧ ، عقدت الجمعية العامة للامم المتحدة دورة طارئة خامسة ، بناء على طلب الاتحاد السوفياتي ، لبحث الوضع الناجم عن حرب حزيران ، واتخاذ قرار لتصفية آثار العدوان ، وتحقيق الجلاء الفوري للقوات الاسرائيلية الى ما وراء خطوط الهدنة . فقدمت كل من المانيا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ودول عدم الانحياز ودول اميركا اللاتينية ، خمسة مشاريع قرارات فشلت جميعها ، اذ لم تنل اكثرية . الا ان امراً واحدا برز وتوضح خلال تلك الدورة ، وهو ان الاكثرية الساحقة من الاعضاء اجمعت على التمسك بمبدأ عدم الاعتراف بالاستيلاء على الاراضي عن طريق القوة(٥٥) .

وفي ١٤ حزيران ١٩٦٧ ، تبنى مجلس الامن القرار رقم ٢٣٧ ، الذي يدعو اسرائيل الى احترام حقوق الانسان في المناطق التي تأثرت بالصراع ثم تبنت هذا القرار الجمعية العامة في ٤

تموز ١٩٦٧ ، واصدرته تحت رقم ٢٢٥٢ ، باكثرية ساحقة . كما تبنت الجمعية العامة القرارين رقم ٢٢٥٣ و٢٢٥٤ ، المتعلقين بالقدس ، في ٤ و١٤ تموز ١٩٦٧ ، وسنشير اليهما فيما بعد .

وبعد مشاورات عديدة ، ظهرت فيها اتجاهات مختلفة ، قدمت الى مجلس الامن ، في اوائل تشرين الثاني ١٩٦٧ ، ثلاثة مشاريع قرارات لم تنل موافقة المجلس ، فعمد اللورد كارادون ، مندوب بريطانيا الاسبق لدى مجلس الامن ، الى العمل على وضع صيغة تتضمن اقل ما يمكن ان يتفق عليه اعضاء المجلس . وقد وجد كارادون تلك الصيغة في مشروع قرار تبناه مجلس الامن بالاجماع ، في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ ، عرف بالقرار رقم ٢٤٢ ، وهو القرار الذي مثل ، في نظر بعض الدول العربية ، الحل السلمي المنشود في هذه المرحلة ،وقد نص على:

« ان مجلس الامن ،

« ـ اذ يعرب عن قلقه المتواصل بشان الوضع الخطر في الشرق الاوسط ،

« ـ واذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على اراض بواسطة الحرب ، والحاجة الى العمل من اجل سلام عادل ودائم تستطيع كل دولة في المنطقة ان تعيش فيه بامن ،

« ـ واذ يؤكد ان جميع الدول الاعضاء ، بقبولها ميثاق الامم المتحدة ، قد التزمت بالعمل وفقا للمادة الثانية من الميثاق ،

« اولا : يؤكد ان تحقيق مبادىء الميثاق ، يتطلب اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ، ويستوجب تطبيق المبدأين الاتيين :

1 ـ سحب القوات المسلحة الاسرائيلية من اراض [النص الفرنسي يقول des territoires occupés اي من الاراضي التي] احتلت في النزاع الاخير ؛

ب ـ انهاء جميع ادعاءات الحرب او حالاتها ، واحترام كل دولة في المنطقة ، والاعتراف بذلك ، وكذلك استقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد او اعمال القوة .

« ثانيا : يؤكد ايضا الحاجة الى :

1 ـ ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة ؛

ب ـ تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ؛

جـ ـ ضمان المناعة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة ، عن طريق اجراءات بينها اقامة مناطق مجردة من السلاح .

« ثالثا : يطلب من الامين العام تعيين ممثل خاص ، للذهاب الى الشرق الاوسط ، كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية ، بغية ايجاد اتفاق ، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقا للنصوص والمبادىء الواردة في مشروع القرار هذا .

« رابعا : يطلب من الامين العام ان يرفع تقريرا الى مجلس الامن ، حول تقدم جهود الممثل الخاص في اقرب وقت ممكن »[٥٦] .

واذا نظرنا الى ما في مضمون فقرات هذا القرار من معان واهمية في تاريخ القضية الفلسطينية ، نجد ان الفقرة الاولى ، تعرب عن قلق مجلس الامن للوضع في الشرق الاوسط ، لا لاغتصاب فلسطين وتشريد شعبها واقامة اسرائيل . فهذا القلق ، هو قلق على المصالح

الاميركية والاسرائيلية في المنطقة . كما ان الفقرة المذكورة لا تؤكد وجود خطر ، او خرق للامن والسلام ، او عمل عدواني ، بل تنوه بالخطر . لذلك تضع القرار ، كما اعلن واضعه اللورد كارادون ، ضمن الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة ، الذي يدعو الى فض الخلافات بالطرق السلمية ، ولا يوجب اي الزام ، بل يشرط تنفيذ القرار بقبول الاطراف المعنية به . اما الفقرة التي تقضي بـ « سحب القوات المسلحة الاسرائيلية من اراض (النص الفرنسي : من الاراضي التي) احتلت في النزاع الاخير » ، فتحدد القوات وتسميها ، وتحدد الاراضي زمنيا فقط . وقد حاولت الدول العربية ، عن طريق مندوب الهند ، حمل كارادون على ان يضمن قراره فقرة تقول « من جميع الاراضي » او « الى ما قبل ٥ حزيران » ، وان يغير نص « حدود آمنة » . لكنه رفض رفضا باتا ! فاعتبر مندوب الهند ان الانسحاب المشار اليه يعني الانسحاب الى حدود ما قبل ٥ حزيران . لكن ، وبعد مشاورات عديدة ، وافق المندوب البريطاني على ان يعلن : « ان لكل وفد في المجلس الحق في ان يعطي تفسيره للقرار » . وهذا لا ينفي التفسير الهندي او يؤكده . ووافقت على التفسير الهندي الاكثرية الساحقة ، بما فيها الاتحاد السوفياتي وفرنسا . اما الولايات المتحدة وكندا والدانمارك ، فقد رفضته ، وبقي تفسير هذا الجانب من القرار عرضة للاجتهاد . اما الفقرة التي تدعو الى « انهاء جميع ادعاءات الحرب و ... اعمال القوة » ، والفقرة التي يؤكد فيها مجلس الامن الحاجة الى « ضمان المناعة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق اجراءات بينها اقامة مناطق مجردة من السلاح » ، فتعنيان الكيان الصهيوني ، وتعطيانه وجودا ابديا وضمانات ، وتؤديان الى اعتراف واقعي باسرائيل ، لا الى اعتراف قانوني فحسب ، لمجرد صدور القرار نفسه . كما ان الفقرتين المذكورتين اعلاه ، تمنعان العرب من اي عمل عسكري ضد اسرائيل ، وتمنعان السماح بالعمل الفدائي . لكنهما لا تؤديان الى الغاء المقاطعة الاقتصادية، بل الى انهاء حالة الحرب فقط ، والى تصفية استسلامية نهائية للقضية الفلسطينية . اما ما يتعلق بـ « ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة » ، فهو اقرار لاسرائيل بحق استخدام خليج العقبة وباب المندب وقناة السويس والبحر الاحمر ، مما يشكل كسبا آخر لاسرائيل . اما عبارة « تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين » ، فتحتمل اكثر من معنى بالنسبة للتسوية العادلة : اذ لم تذكر العودة ولم تشر اليها ، وهذا يعني ان التسوية العادلة هي التعويض والاسكان في بلاد العالم . كما ان المعنى غير محدد بالنسبة للاجئين . فهل يعني القرار اللاجئين الفلسطينيين فقط ، ام اللاجئين اليهود ايضا ، كما فسرته اسرائيل ؟ ثم ان كلمة لاجئين تقلص قضية شعب له الحق في تقرير مصيره ، ويملك اراضي فلسطين ، وله الحق فيها كوطن ، كما ان تقليص قضية شعب الى قضية لاجئين هو تنكر لحقوق هذا الشعب ولوجوده ، وجعله مجموعة افراد . ثم ان بند « حرية الملاحة » قد سبق بند « اللاجئين » ، مما يعني ان للاول الاولوية على الثاني . اما الفقرتان الاخيرتان المتعلقتان بالمبعوث الدولي ، فتميعان القضية الفلسطينية ، ومطاليب العرب ، وتكرسان حالة اللاحرب واللاسلم في المنطقة ، وتسمحان باستمرار الاحتلال الاسرائيلي ، وبمزيد من المكاسب لاسرائيل .

بعد هذا العرض الذي تناول القرار ٢٤٢ ، يمكن ان نخلص الى مجموعة ملاحظات : فهو اولا ، لم يذكر فلسطين كأرض او كشعب ؛ ثانيا ، في حين انه لا يوجب المفاوضات المباشرة ،

نجد انه لا يستبعدها . وبما انه يقع في الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة ، فمعناه ان على الاطراف المتحاربة ان تستعمل اياً من الطرق السلمية ، المتراوحة بين المفاوضة واللجوء الى المنظمات الدولية او الاقليمية ، لحل النزاع بينها . ولقد رفض العرب ، في مؤتمر الخرطوم ، المفاوضات المباشرة ، الا انهم لم يستبعدوا الوسائل السلمية الاخرى ، بينما رفضت اسرائيل كل الوسائل السلمية ما عدا المفاوضات المباشرة ؛ ثالثا ، ان القرار هو محاولة لاعادة تقسيم ما تبقى من فلسطين . فهو يدعو للانسحاب ، لكنه يعطي الكيان الصهيوني حق تعديل الحدود ، بدعوى الحدود الامنة . فحتى لو انسحبت اسرائيل الى ما قبل ٥ حزيران ، فان القرار يتخطى قرار التقسيم ، ويعطي شرعية الاعتراف الدولي المطلوب بحدود ٥ حزيران ، ثم ان الانسحاب قد ربط بالاعتراف وبحرية الملاحة . لكن اسرائيل والولايات المتحدة ، فسرتا القرار بانه يطلب الانسحاب لا الى حدود ما قبل ٥ حزيران ، بل الانسحاب من بعض المناطق فقط

رابعا ، لم يقتصر القرار ٢٤٢ على تجاهل الحقوق القومية والانسانية الثابتة للشعب الفلسطيني ، بل تجاهل ايضا شروط وعد بلفور وقرار التقسيم ، التي كانت تقيد اسرائيل وتلزمها ، امام المجتمع الدولي ، بالتزامات قانونية معينة ، كما تجاهل قرارات الامم المتحدة المتعاقبة ، التي اكدت وجوب تقيد اسرائيل بتلك الشروط ، ومطالبتها بالعودة عن انتهاكاتها في الماضي ، والتوقف عن انتهاكها في المستقبل[٥٧] ؛ خامسا ، عبر الفلسطينيون من خلال منظمة التحرير الفلسطينية وجميع فصائل المقاومة ، عن رفضهم القرار ٢٤٢ بينما وافقت الدول العربية عليه ، برغم كل ما اعطاه لاسرائيل من حقوق واعتراف وارض وانهاء لحالة الحرب وحرية ملاحة . وفي المقابل ، وبرغم هذه المكاسب ، رفضت اسرائيل القرار ، ورفضت تنفيذه ، ابتزازا لمزيد من المكاسب ، ولفرض شروط اكثر ثمنا . سادسا ، يسجل القرار واقع ميزان القوى بين الفريقين العربي والاسرائيلي ، ولقد صدر قبل ان يستوعب العالم المعنى الكامل لظهور المقاومة الفلسطينية وامكاناتها البعيدة . فقد جاء بمثابة « غالب ومغلوب » بالنسبة لاسرائيل والعرب ، و« لا غالب ولا مغلوب » بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . فالمطلب الاميركي كان ، وما يزال ، هو تأمين سلامة اسرائيل واستمرار بقائها . اما المطلب السوفياتي ، عام ١٩٦٧ ، فكان اعادة القوات الاسرائيلية الى حدود ما قبل ٥ حزيران . فجاء القرار حلا وسطا بين المطلبين ؛ سابعا ، ان « وعد بلفور خلق القضية الفلسطينية بخلق كيان صهيوني محفوف بالقيود ، ومشروع التقسيم سعى لان يكون تسوية ، او حلا وسطا ، للقضية التي خلقها وعد بلفور . اما قرار مجلس الامن [٢٤٢] فقد كان تحريرا لاسرائيل من القيود السابقة ، ونسخا للضمانات والشروط التي اعطيت للشعب الفلسطيني فكان بالتالي [نوعا من التصفية] للقضية الفلسطينية »[٥٨] .

مرحلة انتقالية (١٩٦٨ ـ ١٩٧٣)

بعد انتهاء حرب حزيران ، ادرجت الجمعية العامة ، في ١٨ ايلول ١٩٦٧ ، بموجب القرار رقم ٢٢٥٧ « مشكلة الشرق الاوسط » على جدول اعمالها . ومنذ ذلك الحين ، ناقشت الامم المتحدة كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وبالصراع العربي ـ الاسرائيلي تحت هذا البند ، حتى عام ١٩٧٤ .

وقام الامين العام للامم المتحدة بتعيين السفير السويدي غونار يارينغ ، ممثلا خاصا له

ليقوم بمفاوضات السلام في الشرق الاوسط ، وبالاتصالات المنوه عنها في الفقرة الثالثة من القرار ٢٤٢ . وقد تسلم يارينغ مهمته في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٧ ، وقام مباشرة باتصالات مع مصر والاردن واسرائيل . ومنذ اللحظة الاولى لبدء مهمته ، وضعت اسرائيل العراقيل امامه . وقد فشل ، في ختام جولاته العديدة ، في جعل القرار المذكور اساسا للسلام ، اذ اتضح له من خلال اتصالاته بالطرفين ، ان هناك وجهات نظر مختلفة ، وتفسيرا مختلفا لذلك القرار ؛ الامر الذي ادى الى تجمد مهمته ، كممثل للامين العام ، في اوائل السبعينات .

اما اسرائيل ، فقد اختارت الامم المتحدة ، بأجهزتها ولجانها ، ساحة لاعلان الحرب على العرب ، وعلى الثورة الفلسطينية التي برزت كقوة فاعلة في المنطقة بعد حرب ١٩٦٧ . فقد اعتمدت اسرائيل على الاعلام الواسع الدروس ، وتكتيل القوى داخل الامم المتحدة ، للتشهير والتحطيم والتهديم ، ولتوجيه مزيد من الضربات لفلسطين وشعبها . ولقد اثبتت تطورات الاحداث التاريخية ، انها لم تنجح في تحقيق كامل اهدافها ، وان مجرى التاريخ اخذ يتحول ضدها[٥٩] . فقد شهدت الفترة الواقعة ما بين ١٩٦٧ و١٩٧٤ ، تصاعداً في قرارات الامم المتحدة المناصرة للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني ، وفيها اعتراف بحقوقه وبحقه في تقرير مصيره ، اضافة الى القرارات الخاصة بالقدس .

قرارات حول احترام حقوق الانسان في الارض المحتلة

كان مجلس الامن قد طالب في قراره رقم ٢٣٧ ، المتخذ بالاجماع في ١٤ حزيران ١٩٦٧ ، بـ « احترام حقوق الانسان الاساسية ، وغير القابلة للتصرف ، في ظروف الحرب المتقلبة » . كما دعا المجلس الى وجوب الاذعان « لجميع الالتزامات الناجمة عن اتفاقية جنيف ، الخاصة بمعاملة اسرى الحرب بتاريخ ١٢ آب ١٩٤٩ ، من قبل الاطراف المعنية في النزاع ، [ودعا حكومة اسرائيل] الى تأمين سلامة وخير وامن سكان المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية ، وتسهيل عودة اولئك الذين فروا من هذه المناطق منذ نشوب القتال ... ، وطلب من الامين العام متابعة تنفيذ هذا القرار تنفيذا فعالا ورفع تقرير عن ذلك الى مجلس الامن »[٦٠] .

وقدتأسست على القرار المذكور قرارات اخرى تدعو الى احترام حقوق الانسان في الاراضي المحتلة . ففي ٤ تموز اكدت الجمعية العامة مضمون هذا القرار ، بقرارها رقم ٢٢٥٢ ، الذي اتخذته بأكثرية ١١٦ صوتا وامتناع ٢ عن التصويت . وقد اصبح هذان القراران مرتكزا لجميع قرارات الامم المتحدةالتي اتخذت فيمابعدحول حقوق الانسان في الارض المحتلة، المعروفة بالقرارات « الانسانية » . « وقد اوفد الامين العام ، تنفيذا للقرار ٢٣٧ ، ممثلا خاصا له للمناطق المحتلة ، ورفع تقريره لكل من الجمعية العامة ومجلس الامن ، في ٢ تشرين الاول ١٩٦٧ ، عن سكان هذه المناطق ، وعدم عودة النازحين عنها ، ومعاملة اسرى الحرب العرب »[٦١] . واعادت الجمعية العامة تاكيد القرارين المذكورين في قرارها رقم ٢٣٤١ الصادر في ١٩ كانون الاول ١٩٦٧ . وفي ١٩ كانون الاول ١٩٦٨ ، اتخذت الجمعيةالعامة القرار رقم ٢٤٤٢ الخاص بانشاء لجنة خاصة ، مؤلفة من ثلاث دول اعضاء (سيلان ، يوغوسلافيا ، الصومال) ، للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الانسان في المناطق المحتلة .

وقد رفضت اسرائيل التعاون مع هذه اللجنة التي قامت ، رغم ذلك ، بعملها ، وزارت المنطقة ، وقدمت عدة تقارير حول الانتهاكات التي ارتكبتها اسرائيل في المناطق المحتلة ، من خرق لاتفاقيات جنيف ١٩٤٩ ، الى اجراءات تعسفية ضد السكان العرب ، مرورا بتغيير معالم المناطق المحتلة . وفي ١٠ كانون الاول ١٩٦٩ ، اتخذت الجمعية العامة قرارها رقم ٢٥٣٥ ، الذي اعربت فيه عن اسفها لعدم تنفيذ قرار عودة اللاجئين ، او التعويض عليهم ، وتأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين ، ولفتت نظر مجلس الامن الى السياسة الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، ومددت فترة عمل الاونروا[٦٢] . وقد كان هذا القرار اول قرار، منذ ١٩٤٨ ، تستخدم الجمعية العامة فيه عبارة « شعب فلسطين » بعدما كانت تعتمد عبارة « اللاجئين الفلسطينيين » . كما كانت هذه هي المرة الاولى التي تقر فيها الجمعية العامة بحقوق هذا الشعب غير القابلة للتصرف . وكانت لجنة حقوق الانسان ، التابعة للامم المتحدة ، قد شكلت ، اثر دراستها لقضايا حقوق الانسان في المناطق المحتلة في اذار ١٩٦٩ ، فريق عمل ، مؤلفا من النمسا وبيرو وتنزانيا والسنغال والهند ويوغوسلافيا ، للتحقيق في انتهاكات اسرائيل المستمرة لحقوق الانسان ، وخاصة لاتفاقية جنيف الرابعة . ورغم عدم تعاون اسرائيل مع هذا الفريق ، فقد قام بعمله وقدم تقريرا مفصلا في ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٠ » .

كما كان المفوض العام للاونروا يقدم للجمعية العامة التقارير السنوية « التي تبحث في ما حل بالنازحين الجدد بعد عام ١٩٦٧ ، من اضطهاد وتشريد وعذاب ، وما لحق باللاجئين العرب في مخيماتهم في المناطق المحتلة ، التي عدم جيش اسرائيل بعضها ، وشرد من غزة بالذات عشرات الالاف اللاجئين . كما حولت منشآت اخرى للاجئين ، وبعض المدارس والمستشفيات ، الى منشآت وثكنات يستفيد منها الجيش الاسرائيلي » .

واستنادا لهذه التقارير التي ذكرناها ، والى تقارير هيئات دولية اخرى ، كاللجنة الدولية للصليب الاحمر ، ومنظمة العفو الدولية ، نجد ان العديد من هذه القرارات ، التي صوتت عليها الهيئات الدولية ، قد اكدت انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان وادانتها ، واعتبرتها جرائم حرب .

وكانت ، الجمعية العامة ، ولجنة حقوق الانسان ، تدينان اسرائيل ، كل عام ، لانتهاكها اتفاقيات جنيف ، على الاصعد التالية :

١ ــ التدمير الكلي او الجزئي للقرى ومدن في المناطق المحتلة ؛
٢ ــ اقامة مستوطنات اسرائيلية في المناطق العربية المحتلة ؛
٣ ــ ترحيل وطرد السكان المدنيين ؛
٤ ــ ارغام السكان على التعامل مع السلطات الاسرائيلية ضد ارادتهم ؛
٥ ــ سوء معاملة المدنيين وقتلهم بدون اسباب ؛
٦ ــ العقاب الجماعي ؛
٧ ــ تعذيب المسجونين ؛
٨ ــ الاعتقالات ، وسوء معاملة المعتقلين وحرمانهم من استشارة محامين ؛
٩ ــ الغاء القوانين العربية في المناطق المحتلة ؛

١٠ ـ استملاك الاراضي العربية ؛
١١ ـ السطو على الآثار والمعالم الثقافية ؛
١٢ ـ منع وصول الكتب المدرسية لمدارس الاونروا واليونيسكو في الارض المحتلة .
١٣ ـ حرمان النازحين من حق العودة .

وقد استهترت اسرائيل باتفاقيات جنيف وبقرارات الامم المتحدة ، وقامت في قطاع غزة والضفة الغربية ، منذ ١٩٦٧ ، باعمال ارهابية ، من قتل واعتقالات وتهجير وتدمير منازل . واصدرت تعليمات لايقاف العمل باتفاقيات جنيف . وصادق وزير العدل الاسرائيلي على ذلك في ٢ كانون الاول ١٩٦٨ ، « مدعيا انه ليست هناك افضلية لاحكام اتفاقية جنيف على القانون الاسرائيلي وتعليمات القادة الاسرائيليين العسكريين ، المطبقة في المناطق المحتلة »(٦٣) .

بداية الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني

كان من نتائج تصعيد نضال الشعب الفلسطيني والدول العربية ، على الصعيدين السياسي والعسكري ، وبعدما انصب الاهتمام ، في السابق على اللاجئين ومشاكلهم ، ان اعترفت الامم المتحدة بحقوق الشعب الفلسطيني ، التي لا يمكن التنازل عنها كما عبر عنها قرار الجمعية العامة رقم ٢٥٣٥ ، الذي ذكرناه سابقاً .

وفي ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٠ ، اكدت الجمعية العامة في القرار رقم ٢٦٤٩ ، « شرعية نضال الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والاجنبية ، والمعترف بحقها في تقرير المصير ، لكي تستعيد ذلك الحق باية وسيلة في متناولها ... وادانت تلك الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير على الشعوب المعترف لها بذلك الحق ، وخصوصا شعوب افريقيا الجنوبية وفلسطين » . وكان هذا القرار اول اعتراف من الامم المتحدة بان الاحتلال الاسرائيلي هو بمثابة استعمار ، وان نضال الشعب الفلسطيني ضده هو حق معترف به .

وطالبت الجمعية العامة ، في القرار رقم ٢٦٧٢ بتاريخ ٨ كانون الاول ١٩٧٠ ، باعادة السكان المشردين ، واعترفت لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق وبحق تقرير المصير ، وفقا لميثاق الامم المتحدة، واعلنت ان الاحترام التام لحقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف ، هو عنصر لا غنى عنه في اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط .

كما اكدت الجمعية العامة في القرار رقم ٢٧٨٧ بتاريخ ٦ كانون الاول ١٩٧١ ، شرعية نضال الشعوب ، بما فيها شعب فلسطين ، في سبيل تقرير المصير ، والتحرر من الاستعمار والتسلط والاستعباد الاجنبي ، ثم عادت فاكدت هذه المبادىء في القرار رقم ٢٩٥٥ ، بتاريخ ١٢ كانون الاول ١٩٧٢ ، والقرار رقم ٣٠٣٤ بتاريخ ١٨ كانون الاول ١٩٧٢ ، والقرار رقم ٣٠٧٠ بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٣ ، والقرار رقم ٣١٠٣ بتاريخ ١٢ كانون الاول ١٩٧٣ .

والجدير بالذكر ، ان قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٣٤ بتاريخ ١٨ كانون الاول ١٩٧٢ ، قد اتخذ على اثر عملية ميونيخ . وبعد مناقشات طويلة وحادة ، نجح من خلالها سفير المملكة العربية السعودية جميل البارودي ، في تعديل الطلب الذي تقدم به الامين العام فالدهايم ، في ٨ ايلول ١٩٧٢ ، بادراج بند جديد في جدول اعمال الجمعية العامة تحت عنوان « اجراءات منع الارهاب وغيره من انواع العنف التي تهدد او تودي بحياة الابرياء ، او تعرض للخطر الحريات

الاساسية » . فقد اضيفت الى النص فقرة مهمة هي : « ودراسة الاسباب وراء تلك الانواع من الارهاب ، واعمال العنف الكامنة في البؤس والاحباط والاسى واليأس التي تتسبب في قيام بعض الناس بالتضحية بأرواح البشر ، بما فيها ارواحهم ، في محاولة لاجراء تغييرات جذرية » . . مما حول المناقشات من موضوع ادانة « الارهاب » الى درس الاسباب الكامنة وراءه ، اي الغوص الى عمق المأساة الفلسطينية . وبنتيجة ذلك كله ، اتخذت الجمعية العامة ، في ختام مناقشاتها تلك ، قرارا حثت فيه الدول « على تكريس عنايتها الفورية ، لايجاد حلول عادلة سلمية للأسباب الاساسية التي تؤدي الى اعمال العنف » . واعادت التأكيد على الحق الثابت في تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب الواقعة تحت الاستعمار وانظمة التمييز العنصري وانواع السيطرة الاجنبية الاخرى ، وتدعيم شرعية نضالها ، خصوصا نضال الحركات التحررية . وذلك وفقا لاغراض ميثاق الامم المتحدة ومبادئه وسواه من قرارات اجهزتها ذات الصلة بالموضوع . وادانت « استمرار اعمال القمع والارهاب التي تقدم عليها الانظمة الارهابية والعنصرية ، في انكار حق الشعوب الشرعي في تقرير المصير والاستقلال ، وغيرهما من حقوق الانسان وحرياته الاساسية »[٦٤] .

القدس في الامم المتحدة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٤)

احتلت اسرائيل الجزء الشرقي من القدس بمافيه البلدة القديمة ، في حزيران ١٩٦٧ ، بعد استيلائها على الجزء الاكبر منها في حرب ١٩٤٨ . وتحت شعار توحيد المدينة المقدسة ، اخذ الاسرائيليون يقومون « بمصادرة اراضي وعقارات المواطنين العرب ، وطمس حضارة اجدادهم ، والاعتداء على مقدساتهم ، واذابة اقتصادهم وتغيير معالم البناء التي اشتهرت بها مدينتهم ، واستبدال كل ذلك بالانسان الاسرائيلي ، والملكية والحضارة والمقدسات والتنظيم الاسرائيلي . وبالاختصار : تهويد المدينة باقصى ما يمكن من السرعة ، متحدين بذلك جميع المواثيق الانسانية ، غير عابئين بالشكاوى العربية ، او بالقرارات الدولية » ، عاملين بقول هرتسل الشهير : « اذا حصلنا يوما على القدس ، وكنت لا ازال حيا ، وقادرا على القيام بأي شيء ، فسوف ازيل كل شيء ليس مقدسا لدى اليهود فيها ، وسوف احرق الآثار التي مرت عليها قرون »[٦٥] . وكان ابرز ما تقدمه اسرائيل من اجراءات ، خلال السنوات الممتدة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٤ ، هو استعمال الارهاب والنسف والهدم ، كوسيلة لطرد السكان ، وابعاد المواطنين ، ومصادرة الاملاك ، وضم القدس اداريا وسياسيا ، والاكراه على استعمال بطاقات هوية ورخص العمل الاسرائيلية ، وتهويد الاقتصاد العربي من خلال منع التجارة الا بالبضائع الاسرائيلية ، وتهويد القضاء النظامي ، وتهويد التعليم العربي ، وتغيير اسماء الشوارع والطرقات والساحات ، والاستيطان الاسرائيلي ، واحراق المسجد الاقصى والاعتداءات المتكررة على الاماكن الدينية المسيحية والاسلامية في القدس[٦٦] .

وفي دورتها الطارئة الخامسة الخاصة المنعقدة بين ١٧ حزيران و٢١ تموز ١٩٦٧ ، وفي اثناء مناقشة ازمة الشرق الاوسط نظرت الجمعية العامة في قضية القدس ، واتخذت بشأنها القرار ٢٢٥٣ الصادر بتاريخ ٤ تموز ١٩٦٧ ، بأكثرية ٩٩ صوتا ، وامتناع ٢٠ عن التصويت .

وقد اعربت الجمعية العامة ، في قرارها هذا ، عن قلقها الشديد للحالة السائدة في القدس

نتيجة التدابير الاسرائيلية لتغيير مركز المدينة ، واعتبرت تلك التدابير غير صحيحة ، وطلبت من اسرائيل الغاء كافة هذه التدابير ، والامتناع فورا عن القيام بأي عمل من شأنه تغيير وضع القدس . وطلبت من الامين العام اعلامها واعلام مجلس الامن بالحالة ، وبتنفيذ هذا القرار ، في غضون اسبوع على الاكثر . وبالفعل ، قدم الامين العام تقريره في ١٠ تموز ١٩٦٧ ، موضحا فيه ان اسرائيل لم تتراجع عن اي من الاجراءات التي اتخذتها ، وانها ماضية فيها . وفي ١٤ تموز ١٩٦٧ ، اكدت الجمعية قرارها السابق بالقرار ٢٢٥٤ الجديد ، الذي لاحظت فيه « مع اشد الاسف وابلغ القلق » ، عدم التزام اسرائيل بالقرار ٢٢٥٣ ، وامتناعها عن تنفيذه ، وكررت طلبها الغاء جميع التدابير التي تم اتخاذها ، والامتناع فورا عن القيام بأي عمل من شأنه تغيير الوضع في القدس . « وقد عين الامين العام ، على اثر هذا القرار ، ممثلا خاصا له هو السفير نالمان من سويسرا ، الذي ذهب الى القدس ودرس الاوضاع فيها ، وقدم تقريرا ثانيا الى كل من الجمعية العامة ومجلس الامن في ١٢ ايلول ١٩٦٧ . واتضح من هذا التقرير ، ان اسرائيل طبقت على القدس بكاملها ، وبعض المناطق العربية المحيطة بها ، التي كانت تابعة للاردن سابقا ، التشريعات الاسرائيلية كما اخذت في تهجير سكانها واستملاك الاراضي العربية »[٦٧] .

وفي ٢٠ كانون الاول ١٩٧١ ، اكدت الجمعية العامة ، في قرارها رقم ٢٨٥١ ، « ان كل الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لاستيطان الاراضي المحتلة ، بما في ذلك القدس المحتلة ، باطلة ولاغية كليا » . لكن قرارات الجمعية العامة وسخط العرب والمسلمين ، لم تردع اسرائيل عن القيام باعمالها الوحشية في المدينة المقدسة ، كما ذكرنا سابقا ، مما اجبر مجلس الامن على اعادة النظر ، ست مرات في موضوع القدس ، وصوت على ستة قرارات هي : ١ ــ القرار رقم ٢٥٠ بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٦٨ ، الذي اعتبر ان اقامة عرض عسكري في القدس سيزيد من خطورة التوتر في المنطقة ، وسيكون له انعكاس سلبي على التسوية السلمية ، ودعا اسرائيل الى الامتناع عن اقامة العرض العسكري في القدس في ٢ ايار ١٩٦٨ ؛ ٢ ــ القرار رقم ٢٥١ بتاريخ ٢ ايار ١٩٦٨ ، الذي يبدي الاسف العميق لاقامة اسرائيل العرض العسكري في القدس ، رغم قراره السابق ؛ ٣ ــ قرار رقم ٢٥٢ في ٢١ ايار ١٩٦٨ ، دعا فيه اسرائيل الى الغاء جميع الاجراءات التي اتخذت فعلا على وجه السرعة ، واعلن ان جميع الاجراءات التشريعية والادارية والتصرفات التي اتخذتها اسرائيل ، بما في ذلك نزع ملكية الارض والممتلكات فيها بقصد تغيير هذا الوضع ، هي اجراءات باطلة ، ولا يسعها ان تغير من وضع القدس ؛ ٤ ــ القرار رقم ٢٦٧ ، بتاريخ ٣ تموز ١٩٦٩ ، الذي « اكد المبدأ القائل ان الاستيلاء على الاراضي بالفتح العسكري غير مقبول ، وابدى اسفه لفشل اسرائيل في احترام قرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، وشجبه بشدة جميع الاجراءات المتخذة لتغيير وضع القدس واعتبرها باطلة ، ودعا اسرائيل ، مجددا ، الى الغاء جميع الاجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس » ؛ ٥ ــ بعد احراق المسجد الاقصى في ٢١ آب ١٩٦٩ مما ادى الى اصابته باضرار بالغة ، واثار عواطف المسلمين في جميع انحاء العالم ، اصدر مجلس الامن القرار رقم ٢٧١ في ١٥ ايلول ١٩٦٩ ، وادان فيه اسرائيل لحرقها المسجد وتدنيسه ؛ ٦ ــ القرار رقم ٢٩٨ بتاريخ ٢٥ ايلول ١٩٧١ ، وقد ابدى مجلس الامن فيه ، اسفه لعدم احترام اسرائيل قرارات الامم المتحدة الخاصة باجراءاتها لتغيير وضع القدس .

اما في اليونسكو ، فقد ادينت اسرائيل لتخريبها الممتلكات الثقافية والتاريخية ؛ ففي خريف ١٩٦٨ ، اتخذت اليونسكو قرارين : الاول برقم ١٥ م/ ٣٣٤٢ ، توصي فيه بالامتثال للميثاق المتعلق بحماية المعالم الثقافية في حالة النزاع المسلح ، والثاني برقم ١٥ م/ ٣٣٤٣ ، دعت فيه اسرائيل الى المحافظة على المعالم الثقافية ، خصوصا في القدس القديمة ، وان تمتنع عن اية عملية حفريات او اية عملية لنقل هذه المعالم او تغيير ميزاتها الثقافية . لكن اسرائيل لم تأبه بهذه القرارات ، واستمرت في حفرياتها . واتخذت اليونسكو ، عام ١٩٧٠ ، قرارين آخرين هما : القرار رقم ٨٢ والقرار رقم ٨٣ ، ادانت فيهما اسرائيل على احراق المسجد الاقصى واستمرارها بالحفريات ، كما دعتها ، بصورة مستعجلة ، في القرار رقم ١٧ م/ ٣٤٢٢ بتاريخ تشرين الثاني ١٩٧٢ ، الى الكف عن تغيير معالم القدس ، وعن الحفريات الاثرية .

اما لجنة حقوق الانسان ، فقد اتخذت عدة قرارات ، ادانت فيها اسرائيل لخرقها حقوق الانسان في الاراضي المحتلة ، وفي قرارها رقم ٤ بتاريخ ١٤ آذار ١٩٧٣ فقد اكدت ، من جديد ، بطلان جميع الاجراءات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية لتغيير الطابع السكاني والديمغرافي للمناطق العربية المحتلة ، وخصت القدس بالذكر(٦٨) .

بداية التحول والانتصار السياسي

في ٦ تشرين الاول ١٩٧٣ ، نشبت الحرب العربية ــ الاسرائيلية الرابعة ، واعتبرت نتائجها بمثابة انتصار سياسي وعسكري للعرب ؛ اذ كانت فاصلا قاطعا بين عصرين : عصر ماض مشحون بالهزائم والانتكاسات ، وعصر جديد مليء بالامل والثقة بالنفس . لقد اصبح من الثابت ، اولا ، ان ما تم اقتحامه وتحطيمه في ٦ تشرين لم يكن فقط خط بار ــ ليف المنيع ... انما جدار الخوف [لدى العرب] وفقدان الثقة بالنفس ، وغلبة الشعور بالتدني في مواجهة التفوق الحضاري والتكنولوجي لاسرائيل » ؛ ثانيا : كان رد الفعل العربي ، على المستويين الرسمي والشعبي ، بالمشاركة العسكرية والمالية لدول المواجهة ، ولاول مرة في تاريخ العرب الحديث ، توحيد العرب من المحيط الى الخليج ، لمواجهة الاحداث ؛ ثالثا ، استخدم العرب سلاح البترول للضغط على الولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية . فعقد وزراء البترول العرب مؤتمرين في الكويت وقرروا خفض الانتاج بنسبة محددة شهريا ، الى ان يتحقق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي العربية الواقعة تحت الاحتلال . وبسبب استحكام ازمة الطاقة ، اصدرت دول الجماعة الاوروبية التسع ، في اوائل تشرين الثاني ١٩٧٣ بيانا تضمن تأييدا غير مشروط لحقوق العرب المشروعة في هذا النزاع ، وادانة قاطعة لسياسات اغتصاب الاراضي والاحتفاظ بها بالقوة التي تنتهجها اسرائيل » ؛ رابعا : استخدم العرب مقاييس جديدة في علاقاتهم وتعاملهم مع الدول الاخرى، مما دفع الاكثرية الساحقة من الدول الافريقية الى قطع علاقاتها الدبلوماسية باسرائيل؛ خامسا: بدأت الولايات المتحدة، خوفا من تصاعد اجراءات حظر النفط العربي ضدها ، بتحرك دبلوماسي لايجاد منطلقات اساسية وضرورية لتسوية عادلة ودائمة في منطقة الشرق الاوسط(٦٩) . وفي ٢٢ تشرين الاول ١٩٧٣ ، اتخذ مجلس الامن قرارا برقم ٣٣٨ ، يدعو فيه لوقف اطلاق النار فورا ، ولتنفيذ القرار ٢٤٢ بجميع اجزائه ، ولبدء مفاوضات بين الاطراف المعنية تحت اشراف ملائم ، بهدف اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

وقد شددت الولايات المتحدة على ضرورة الاسراع في بدء المحادثات بين الفرقاء المعنيين ، وحذرت من تدخل الدولتين الكبريين ، الذي قد يؤدي الى مجابهة نووية . اما الاتحاد السوفياتي ، فشدد ، بدوره ، على ضرورة المفاوضات لاقامة سلام عادل ودائم في المنطقة ، وانسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ ، واحترام سيادة كل دولة في المنطقة ، واحترام اراضيها واستقلالها السياسي ، وحقها في الحياة في سلام ، والاعتراف بذلك كله » ، وضرورة تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ، التي فسرها الاتحاد السوفياتي « بضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » ، اي حق تقرير المصير في الضفة الغربية وقطاع غزة واشتراك م.ت.ف. في مؤتمر السلام الذي كثر الحديث عنه(٧٠) .

وفي ٢١ كانون الاول ١٩٧٣ ، عقد مؤتمر جنيف بحضور كل من مصر والاردن واسرائيل ، برئاسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، واشراف الامين العام للامم المتحدة . « وقد عقد المؤتمر اجتماعين عامين ، واجتماعا مغلقا ، ولخص الامين العام ، خلاله ، المؤتمر بقوله انه قد اتفق باجماع الاراء على استمرار عمل المؤتمر ، بواسطة انشاء فريق العمل العسكري الذي سيناقش مسألة فصل القوات » . وفي ١٨ كانون الثاني ١٩٧٤ ، وقعت اتفاقية فصل القوات الاسرائيلية ـ المصرية ، نتيجة لمؤتمر جنيف ، وفي ٣١ ايار من العام نفسه ، وقعت اتفاقية مماثلة بين سوريا واسرائيل ، واقيمت على خطوط الفصل قوة مراقبي فصل القوات التابعة للامم المتحدة .

ومن نتائج حرب تشرين ١٩٧٣ ، بروز المقاومة الفلسطينية بشكل واضح ، كقوة مقاتلة في المنطقة ، لها وزنها العسكري والسياسي . وقد ادت هذه الحرب ، ايضا ، الى عودة قضية فلسطين الى الامم المتحدة كقضية سياسية ، بعد ان كانت تتداول كقضية لاجئين . « ففي ايلول ١٩٧٤ ، تقدمت مجموعة الدول العربية والدول الاشتراكية وبعض دول عدم الانحياز ، الى الجمعية العامة ، بطلب ادراج بند « القضية الفلسطينية » في الدورة التاسعة والعشرين ، بشكل مستقل عن ازمة الشرق الاوسط . وقد وافقت الجمعية العامة على هذا الطلب ، ودعت في ١٤ تشرين الاول ١٩٧٤ ، باغلبية ١٠٥ اصوات ، منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني ، للاشتراك في مناقشة القضية امام المنظمة الدولية .

« وبعد غياب استمر حوالى ٢٥ عاما ، عرضت قضية فلسطين على الامم المتحدة كقضية تحرر وطني وحق تقرير مصير لشعب مطرود من وطنه » . وقد ازداد التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني ، والاعتراف العالمي بـ م.ت.ف. كممثل وحيد شرعي للشعب الفلسطيني . وتتابعت ، منذ ذلك الوقت ، قرارات الامم المتحدة المناصرة للقضية الفلسطينية ، ويعود فضل مكانة القضية الفلسطينية هذه ، على الصعيد الدولي ، الى الفلسطينيين انفسهم ، « الذين حملوا السلاح وناضلوا في سبيل حقوقهم المغتصبة »(٧١) .

---

(١) عمر عبد العزيز عمر ، دراسات في تاريخ العرب المعاصر ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٥ ، ص ٥٧

(٢) United Nations, *The Origins and Evolution of the Palestine Problem*, Part II 1947-1977, U.N.: New York, 1977, pp. 7-8.

New York, 1977, pp. 7-8.

(٣) المصدر نفسه .

(٤) « قرارات الامم المتحدة بشان فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي ١٩٤٧ ــ ١٩٧٤ » (اعداد جورج طعمه) ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧٥ ، ص ٤ .

(٥) عمر عبد العزيز عمر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٠٥ .

(٦) United Nations, «*The Origins...*» *op. cit*, p. 10--12.

(٧) المصدر نفسه ، ص ١٣ ــ ١٤ ز

(٨) عمر عبد العزيز عمر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٩٩ .

(٩) « قرارات الامم المتحدة ... » ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤ و١٦ .

(١٠) Sami Hadawi, *Bitter Harvest; Palestine 1914--1967*» New York: New York Pres, 1967, pp. 92--94.

وعمر عبد العزيز عمر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٩٩ و٧٠٠ .

(١١) عمر عبد العزيز عمر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦-٧ .

(١٢) Hadawi, *op. cit.*, pp. 100--101

(١٣) ياسين الحافظ ، « دور التاخر العربي في تاسيس اسرائيل : من وعد بلفور الى قيام الدولة » ، شؤون فلسطينية ، العدد ٨١ ، آب ١٩٧٨ ، ص ١٦ .

(١٤) عمر عبد العزيز عمر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠٠ ــ ٧٠٧

(١٥) Hadawi, *op. cit*, p. 100

(١٦) « قرارات الامم المتحدة ... » ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦ .

(١٧) عمر عبد العزيز عمر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧١٢ ــ ٧١٣ .

(١٨) المصدر نفسه .

(١٩) عصام سخنيني ، « ضم فلسطين الوسطى الى شرقي الاردن ، ١٩٤٨ ــ ١٩٥٠ » ، شؤون فلسطينية ، العدد ٤٠ ، كانون الاول ١٩٧٤ .

(٢٠) John H. Davis, «*The Evasive Peace*», Great Britain, John Morray, 1968, p 39.

(٢١) ياسين الحافظ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩ .

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ٨ ــ ١٢ ، ١٨

(٢٣) Hadawi:, *op. cit*, p. 156--158

(٢٤) « قرارات الامم المتحدة ... » ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ ــ ١٩ .

(٢٥) United Nations, *op. cit*, p. 51

(٢٦) « قرارات الامم المتحدة ... » ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١ .

(٢٧) عمر عبد العزيز عمر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٢١ .

(٢٨) United Nations, *op. cit*, p.51

(٢٩) چ. هـ. جانسن ، « اسرائيل والامم المتحدة : عضوية مشروطة » شؤون فلسطينية ، العدد ٤٩ ، ص ١٧ ــ ٢٠ .

(٣٠) عمر عبد العزيز عمر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٢٤ ــ ٧٢٦ .

(٣١) « قرارات الامم المتحدة ... » ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣ .

(٣٢) George Tomeh, «*Jerusalem At The United Nations*», Palestin Liberation organization, Political department, p. 4.

(٣٣) المصدر نفسه ، ص ٥ .

(٣٤) المصدر نفسه ص ٧

(٣٥) « قرارات الامم المتحدة ... » ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٦ ــ ١٧٧ .

(٣٦) المصدر نفسه ، ص ١٨ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤

(٣٧) المصدر نفسه ص ١٩ ــ ٢١ .

(٣٨) الامم المتحدة ، « تقرير المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ، ١ تموز ــ ٣٠ حزيران ٧٨ » ص ١ .

(٣٩) جورج طعمه ، « وجدها قضية فلسطين اخضعت صياغتها لتزييف وشطب » النهار ، ١٤ حزيران ١٩٧٤ .

(٤٠) « قرارات الامم المتحدة ... » ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥ ــ ٢٦ .

(٤١) جورج طعمه ، « وجدها قضية فلسطين ... » ، مصدر سبق ذكره .

(٤٢) « قرارات الامم المتحدة... » مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠ .

(٤٣) نزيه قوره ، « نظرة اولية في ميزانية وكالة الغوث ودلالاتها السياسية » شؤون فلسطينية ، العدد ٣٠ ، ١٩٧٤ ، ص ١١٣ ـ ١١٤ .

(٤٤) جورج طعمه ، « كيف طويت قضية فلسطين من جدول اعمال الامم المتحدة » النهار ١٣ حزيران ١٩٧٤ .

(٤٥) جورج طعمه ، « وحدها قضية فلسطين ... » مصدر سبق ذكره .

(٤٦) المصدر نفسه .

(٤٧) « قرارات الامم المتحدة ... » مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .

(٤٨) جورج طعمه ، « وحدها قضية فلسطين ... » مصدر سبق ذكره .

(٤٩) المصدر نفسه .

(٥٠) جورج طعمه ، « كيف طويت قضية فلسطين ... » مصدر سبق ذكره .

(٥١) عمر عبد العزيز عمر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧١٥ ـ ٧١٨ ؛

(٥٢) « قرارات الامم المتحدة ... » مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٤ ، ١٨٧ ، ١٩٥ ، رقم ٩٢ ـ ٩٣ ـ ١٠٠ ـ ١٠١ ـ ١٠٦ ـ ١١١ ـ ١٧١ ـ ٢٢٨ .

(٥٣) E.L.M. Burns, *Between Arab and Israeli*, Beirut, The Institude for Palestinan Studies, 1969, p. 58--66.

(٥٤) عمر عبد العزيز عمر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٢٩ ـ ٧٣١ .

(٥٥) جورج ديب ، « قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ ، دراسة وتحليل » ، الثقافة العربية ، اب ـ ايلول ١٩٧٠ ، ص ٢٦٦ ـ ٢٨٨ .

(٥٦) المصدر نفسه .

(٥٧) فايز صايغ ، « ملاحظات على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ » شؤون فلسطينية عدد ١٥ ، سنة ٧٢ ، ص ٥ ـ ١٨ .

(٥٨) المصدر نفسه .

(٥٩) جورج طعمة ، « القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي في الامم المتحدة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٤ » ، شؤون فلسطينية ٤١/ ٤٢ ك ٢ ـ شباط ١٩٧٥ ص ١١٩ ـ ١٣٨ .

(٦٠) « قرارات الامم المتحدة ... » مصدر سبق ذكره .

(٦١) « القضية الفلسطينية ... » مصدر سبق ذكره .

(٦٢) « قرارات الامم المتحدة ... » مصدر سبق ذكره ، ص ٩٦ ، ٩٨ ، ١٠٢ .

(٦٣) جورج طعمه ، « القضية الفلسطينية ... » ، مصدر سبق ذكره .

(٦٤) المصدر نفسه ، « قرارات الامم المتحدة ... » مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٢ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١٦ ، ١٢٨ ، ١٢٧ ، ١٣٨ ، ١٤٩ .

(٦٥) روحي الخطيب ، « الاجراءات الاسرائيلية لتهويد القدس بين ٦٥ و١٩٧٥ » شؤون فلسطينية ٤١/٤٢ ك ٢ ـ شباط ١٩٧٥ .

(٦٦) المصدر نفسه .

(٦٧) جورج طعمه « القضية الفلسطينية ... » ، مصدر سبق ذكره .

(٦٨) المصدر نفسه ، « قرارات الامم المتحدة ... » ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٢ ، ٩٣ ، ١٩٨ ـ ٢٠٥ و٢٢٢ .

(٦٩) عمر عبد العزيز عمر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤٦ ـ ٧٤٨ .

(٧٠) منير شفيق ، « المؤامرة الامبريالية من القرار ٢٤٢ الى ٣٤٠ » ، دراسات عربية السنة ١٠ ك ١ ١٩٧٣ ، ص ٢٨ ـ ٤١ .

(٧١) عمر عبد العزيز عمر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤٩ ـ ٧٥٦

هـاني حورانـي

سمات الحركة العمالية الاردنيـة وتركيبهـا الداخلي (١٩٥٠-١٩٥٧)

ما ان انتزع العمال حقهم في التنظيم النقابي حتى تسارعت وتيرة تشكيل النقابات وانتظام العمال والمستخدمين في صفوفها . فبين نهاية العام ١٩٥٣ (اي عام صدور قانون نقابات العمال رقم ٣٥) وحتى منتصف العام ١٩٥٦ تشكلت في الاردن ٣٩ نقابة ، كان لها ما يزيد على الخمسين فرعا [١] .

ويعكس الجدول رقم (١) ادناه هذه الحقيقة بسطوع ، فقد قفز عدد النقابات بوتيرة سريعة ، وتضاعف عدة مرات خلال سنوات قليلة جدا : ففي العام ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ اقتصر عددها على ٦ نقابات ، فتضاعفت في العام التالي الى ٢٤ نقابة ، وفي العام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ بات عددها ٣٩ نقابة ، اي اكثر من ستة اضعاف عددها في عام ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ . وتضاعف عدد فروع النقابات بالوتيرة ذاتها خلال السنوات المذكورة . اما عدد اعضاء النقابات فقد قفز بوتيرة اسرع ، بالنظر الى ضآلة عددهم في سنة انطلاق الحركة النقابية . ففي العام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ كان عددهم يوازي ٤٨٩٧ عضوا ، اي عشرة اضعاف عدد الاعضاء في العام الذي سبقه (اي ٥٤/ ١٩٥٥) . لكن هذا العدد ارتفع عام ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ الى ٩١٢٨ عضوا ، اي بنسبة ارتفاع تزيد عن ٨٦,٤٪ بالمقارنة مع عددهم في العام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ .

ويعود هذا النمو العددي للنقابات واعضائها خلال هذه السنوات القليلة الى جملة من الشروط المساعدة والمحفزة اهمها ما يلي :

اولا : تفاقم المشكلات الحياتية والاقتصادية التي كان يعاني العمال والشغيلة وسائر المستخدمين بأجر منها ، كالبطالة ، والغلاء وتدني الاجور وطول ساعات العمل واتساع نطاق الفصل التعسفي والتسريح والتخفيض العشوائي للاجور ، وتردي ظروف العمل ، وغياب التشريعات التي تكفل حقوق العمال وتوفر لهم الحد الادنى من الضمانات الاجتماعية والصحية .

لقد كانت المشكلات المذكورة ، واشتداد الاستغلال الراسمالي لقوة العمل في ظل غياب

الحماية القانونية والعملية لحقوق العمل ، وكذلك الخشية الدائمة من التسريح والانضمام الى جيش العاطلين عن العمل ، كانت هذه جميعها العامل الرئيسي المحفز لعملية تسارع الاقبال على الانتظام النقابي(٢) .

ثانيا : احتدام الصراع الوطني والاجتماعي ، واتساع نطاق نضال مختلف القطاعات الشعبية من اجل الحريات والديمقراطية والتحرر الوطني والاستقلال ، ومن ثم اختلال ميزان القوى الداخلي الناجم عن هذا الاتساع للقاعدة الاجتماعية المشاركة في الحركة الجماهيرية من اجل التحرر الوطني والديموقراطية ، هذان العاملان عجلا في انتزاع العمال والمستخدمين لحقهم في التنظيم النقابي ، وتشكيل منظماتهم النقابية . فقد جاء تشكيل الحركة النقابية العمالية في اطار نهوض مختلف القطاعات الشعبية والمهنية ، من اجل تشكيل منظماتها الخاصة ، ففي النصف الاول من الخمسينات ، وتحت تأثير وقيادة الاحزاب السياسية الوطنية والديموقراطية ، تشكلت نقابات المحامين والاطباء والمعلمين والموظفين والطلبة والنساء ولجان السلم واللجان الوطنية (٣) .

ثالثا : استناد الطبقة العاملة الناشئة الى تراث وخبرات الحركة العمالية الفلسطينية ، والى دور الكوادر والقيادات النقابية العمالية الفلسطينية النازحة الى الاردن ، الامر الذي عجل في تشكل الحركة العمالية في الاردن ، وجنبها الكثير من المصاعب واشكال التخبط التي يتحتم التعرض لها ، لو انها انطلقت بدون الاستناد الى تقاليد وخبرات الطبقة العاملة الفلسطينية وحركتها النقابية .

رابعا : مبادرة النقابات العمالية منذ نشوئها الى توحيد صفوفها في اطار اتحاد عام للنقابات ، الامر الذي ضاعف من اهمية ووزن الحركة العمالية ، وعوض الضعف النسبي لكل نقابة على حدة ، ومكن من دفع مختلف القطاعات الى الانتظام النقابي والى انشاء نقاباتها الخاصة (٤) .

الجدول رقـــم ١

الحركة النقابية الاردنية ٥٣/ ١٩٥٤ ـ ٥٨/ ١٩٥٩

التفاصيل	السنـــوات					
	٥٣/١٩٥٤	٥٤/١٩٥٥	٥٥/١٩٥٦	٥٦/١٩٥٧	٥٧/١٩٥٨	٥٨/١٩٥٩
عدد النقابات	٦	٢٤	٣٩	٣٨	٢٧	٢٩
عدد فروع النقابات	٦	٢٦	٥١	٥٠	٤٩	٥٢
عدد اعضاء النقابات	٧٣	٤٦٥	٤٨٩٧	٩١٢٨	٩٥٦٦	٩٨٣٢
واردات النقابات بالدينار	ـــ	٤٣٠	٧٩٢٧	٥٠٩٨	٥٢٢٤	٤٩٠٠
مصروفات النقابات بالدينار	ـــ	٢٦٦	٢٠٧٦	٣٥٥٧	٤٧٧٦	٤١٦٦

على ان تسارع وتيرة تشكل النقابات تحت تاثير العوامل المحفزة للتنظيم النقابي يجب ان لا تصرف الانظار عن النواقص والعيوب التكوينية التي عانت منها الحركة العمالية النقابية وحدت من دورها . ان الاستعراض السريع التالي يلقي الضوء على السمات العامة للحركة العمالية النقابية وعلى تكوينها الداخلي في المرحلة المبكرة من تشكلها .

السمة الاولى : طغيان وزن نقابات عمال الخدمات داخل الحركة النقابية العمالية

يبرز التكوين العام للحركة النقابية العمالية في هذه المرحلة الثقل الاساسي المميز لنقابات عمال ومستخدمي القطاعات الخدمية ، حيث نجد ان نسبة نقابات العاملين في الخدمات العامة والاعمال الكتابية الى مجموع النقابات في البلاد كانت توازي النسب التالية: ٦٦,٦٪ ، ٥٤,٢٪ ، ٥٥,٥٪ ، ٤٣,٢٪ ، وذلك خلال السنوات الاربع التالية: ١٩٥٣ ــ ١٩٥٤ ، ١٩٥٤ ــ ١٩٥٥ ، ١٩٥٥ ــ ١٩٥٦ و١٩٥٦ ــ ١٩٥٧ بالترتيب .

كما كان عدد الاعضاء المنتسبين الى النقابات الخدمية المذكورة اعلاه يوازي النسب التالية:٥٢٪ ، ٧٩,١٪ ، ٦٩,٤٪ ، ٣٥,٩٪ وذلك في السنوات نفسها . (راجع الجدول رقم « ٢ ») .

واذا كانت النسب المذكورة تشير الى ميل ثقل النقابات الخدمية والكتابية واعضائها الى الانخفاض بالنسبة الى مجموع الحركة النقابية ، فذلك يعود بالاساس الى صدور قرارات حكومية بحل عدد من النقابات الخدمية والكتابية كنقابات الموظفين والمعلمين كما سيمر معنا (٥) .

ومن المفهوم تماما ان يبرز الوزن الطاغي لنقابات عمال ومستخدمي الخدمات في مرحلة تأسيس الحركة النقابية ، وفي ذلك الطور من نشوء وتشكل الطبقة العاملة الاردنية ، في ظل تدني حجم ووزن القطاعات العمالية البروليتارية وتوزعها على عدد كبير من المؤسسات الصغيرة وما ينجم عن ذلك من ضعف التقاليد والعلاقات البروليتارية والاستعداد للانتظام الجماعي في النقابات . كما انها من المظاهر الايجابية ان تعمد قطاعات العمال والشغيلة والمستخدمين في المرافق الخدمية الى الاستفادة من الفرص المتاحة لها للانتظام ، والناجمة عن تجمعها في مؤسسات عمل ومرافق كبيرة تساعد على تكتلها وانتظامها الجماعي النقابي . كما هو الحال مع عمال ومستخدمي السكك الحديدية ومطارات الجيش البريطاني واجهزة التعليم الحكومي والخاص وتعليم وكالة الغوث والاجهزة الحكومية (موظفي الصنف الثاني) والبلديات .. الخ .

لكن يجب ان لا يغيب عن البال اثر نمط التطور الكولونيالي المشوه الذي حكم توجه الاقتصاد الاردني وطابعه العام ، الذي ارسى اسس النمو غير المتوازن للاقتصاد الوطني من خلال تضخيمه للقطاعات الخدمية على حساب القطاعات الانتاجية كالصناعة والتعدين والزراعة والكهرباء . فلقد ترك هذا النمط من التطور الكولونيالي اثارا عميقة على التكوين العام للطبقة العاملة ، ليس فقط في هذه المرحلة وانما ايضا في المراحل اللاحقة ، حيث اضعف طابعها البروليتاري وقلل من حجم ودور الشرائح العمالية الصناعية ، وافسح المجال على الصعيد

الموضوعي امام شيوع التقاليد والعلاقات والثقافات غير البروليتارية ولا سيما البورجوازية الصغيرة منها ، واضعف بالمقابل فرص تجمع وتركيز القطاعات العمالية في مراكز انتاجية كبيرة وترسيخ التقاليد النضالية البروليتارية كالانتظام والمثابرة والنضال الجماعي المنظم والوعي بوحدة مصالح الطبقة العاملة ومصيرها .

وبلا ريب فان اثر هذا التكوين الاقتصادي العام والنمو في اطار التبعية للامبريالية على الحركة النقابية العمالية كان شديد الضرر ، فلقد كان العمال ينتقلون من مناشئهم الاجتماعية المتعددة غير البروليتارية (الفلاحية ، الحرفية ، البرجوازية الصغيرة .. الخ) محملين بكل تصوراتهم وتقاليدهم واوهامهم البعيدة كل البعد عن التصورات والتقاليد والنظرات البروليتارية ، دون ان يجدوا في مواقعهم الجديدة ، في اطار الطبقة العاملة ، الظروف والشروط الانتاجية وتقاليد العمل التي تكفل ارساء الوعي والتقاليد النضالية البروليتارية .

ففي اوساط العمال والمستخدمين الذين يمثل معظمهم في القطاعات الخدمية ، تنتشر تاثيرات الطبقات الاخرى ، وتبرز الميول الفردية والمطامح نحو التحرك الى ارباب عمل او الى منتجين مالكين مستقلين . وفيها تنتعش فرص هيمنة النزعات الانتهازية النقابية بشقيها اليميني واليساري المتطرف ، بسبب ضعف تقاليد الانتظام والنضال الجماعي والاستقرار والجلد والمثابرة الدؤوبة على هذا النضال (٦) .

ولذلك فان اختلال نقابات عمال الخدمات مركز الثقل الطاغي على تكوين الحركة العمالية ، مثلما كان يعكس مظهرا حتميا من مظاهر الطبقة العاملة ذات الثقل الكبير لعمال الخدمات ، فانه بالمقابل كان يحمل بذور وامكانيات خطر هيمنة الانتهازية وميول المساومة في صفوف الحركة العمالية .

السمة الثانية : هيمنة الطابع المهني والحرفي على التنظيم النقابي

تنجم الصفة الثانية للحركة العمالية ، اي هيمنة الطابع المهني والحرفي على تنظيم النقابات من واقع غلبة الطابع الحرفي وطابع المؤسسة الصغيرة على الصناعة الاردنية بشكل خاص وعلى المؤسسات الانتاجية الاخرى بشكل عام . هذا الامر ترك اثاره ايضا على تكوين القطاعات العمالية الصناعية ، وعلى تقاليدها ، واستعداداتها وميولها ومطامحها . لذلك نجد ان النقابات العمالية المنظمة على اساس الصناعة او القطاع الصناعي قليلة العدد جدا. فهي (كما يبين الجدول رقم ٣ ، ٣) تقتصر على نقابات عمال السجائر والتبغ ، والفوسفات ، والاسمنت ، والكهرباء . بينما نجد ان بقية النقابات ذات طابع تنظيمي يقوم على الصلة المهنية او الحرفية : نقابات عمال البناء ، والخياطة ، والاحذية ، والمخابز ، والحدادة ، والنجارة ، والبلاط ، والحلاقة ، والدقاقة ، والاشغال .. الخ .

السمة الثالثة : اختلال مستوى انتشار التنظيم النقابي بين الضفتين وبين المحافظات

كان مستوى انتشار التنظيم النقابي على صعيد المناطق وما بين ضفتي الاردن مختلا اختلالا شديدا ، ذلك ان تركز النشاط الاقتصادي والمرافق الخدمية والاستثمارات الاساسية في

الجدول رقم ٢
النقابات الاردنية حسب نوعها خلال ١٩٥٣/١٩٥٤ و١٩٥٨/١٩٥٩

التفاصيل	السنـــوات				
	٥٣ـ١٩٥٤	٥٤ ـ ١٩٥٥	٥٥ ـ ١٩٥٦	٥٦ ـ ١٩٥٧	١٩٥٨ـ٥٧	٥٨ـ١٩٥٩
نقابات الخدمات العامة						
عدد النقابات	٣	١٠	١٢	١٤	١٣	١٠
عدد فروع النقابات	٢	١٥	١٨	١٩	١٨	٢٢
عدد اعضاء النقابات	٢٩	١٥٦	٢٥٨٦	١٥٦١	٣٣٠٢	٣٠٢٢
وارداتها بالدينار	—	٩٠	١٢٣٣	٢٤٨٧	٣٠٦٦	٣٠٦٧
مصروفاتها بالدينار	—	٦٧	٧٢٧	٣٠٧٧	٣٥٤٤	١٥٨٢
نقابات الاعمال المهنية						
عدد النقابات	١	٨	١٣	١٥	١٦	١٢
عدد فروعها	١	١٣٠	١٩	٢١	٢٠	٢٣
عدد اعضائها	٢٨	٧٦	١١١٢	٢٥٨١	٢٧٨٧	٣٧١٨
وارداتها بالدينار	—	—	١٣٠٠	١٥٦١	١٧٢٦	٢٢٣٩
مصروفاتها بالدينار	—	—	١١١٣	١٢٣٨	١٥٤٩	٢١٢١
نقابات الاعمال الكتابية						
عدد النقابات	١	٢	٧	٢	٢	١
عدد فروعها	١	٣	٧	٢٠	٣	١
عدد اعضائها	٩	٢١٢	٨١٥	٧٢٢	٧٢٢	٦٤٢
الواردات بالدينار	—	٣٤٠	٢٣٤	٣٨٧	—	—
المصروفات بالدينار	—	١٩٩	١٣٠	٧٨	—	—
نقابات الاعمال اليدوية						
عدد النقابات	١	٢	٦	٧	٦	٦
عدد فروعها	١	٥	٧	٨	٨	٨
عدد إعضائها	٧	٢١	٢٨٤	١٢٦٤	١٧٥٥	٢٤٤٠
الواردات بالدينار	—	—	١٦٠	٦٦٢	٤٣٢	٥٩٤
المصروفات بالدينار	—	—	١٠٦	١٧٤	٣٨٢	٤٦٢

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية ،تقرير باحصاءات متنوعة صادرة عن دائرة الاحصاءات العامة ، ١٩٥٩ .

العاصمة عمان ، وانتعاش سوق العمل فيها وبالتالي احتشاد اعداد كبيرة من الايدي العاملة في العاصمة ، قد انعكس ميكانيكيا في تركز النشاط النقابي في العاصمة عمان وعلى حساب المناطق والضفة الغربية .

فمن الجدول المذكور انفا (رقم « ٣ ») تبين انه من بين ٢٨ نقابة عمالية كانت قائمة في نهاية ١٩٥٥ ، كانت ٢١ نقابة منها تتخذ من عمان مركزا لها . ومن بين هذه النقابات كانت اثنتان في مناطق صناعية قريبة من عمان (الفحيص والرصيفة) . بينما لم توجد في الضفة الشرقية سوى نقابتين فقط تتخذان مركزا لهما خارج عمان ، هما نقابة البنائين المعماريين في اربد ونقابة عمال ومستخدمي مطارات الجيش البريطاني في المفرق ، ولم يكن لاي منهما فرع في المدن الاخرى .

اما على صعيد الفروع ، فقد كان في الضفة الشرقية سبعة فروع للنقابات كانت جميعها في اربد .

وبالمقابل ، فان الضفة الغربية لنهر الاردن التي كانت اسبق الى التنظيم النقابي ، لم يكن للنقابات العمالية فيها سوى ستة مراكز ، توزعت بين القدس والخليل واريحا وبيت ساحور . ولم يكن للنقابات المذكورة (اي التي تتخذ من مدن الضفة الغربية مركزا لها) فروع اخرى . بينما كانت للنقابات التي تتخذ من مدن الضفة الشرقية (وعمان تحديدا) مركزا لها ، ثلاثة فروع اخرى في مدن الضفة الغربية هي نابلس والقدس والخليل .

وهكذا كانت حصة عمان من مراكز النقابات ٧٥٪ وحصة الضفة الشرقية من هذه المراكز ٨٢٪ ، وكانت ايضا حصة الضفة الشرقية من الفروع النقابية ٧٠٪ ، مقابل ١٨٪ للضفة الغربية من مراكز النقابات و٣٠٪ من فروعها . وقد اتسمت نقابات الضفة الغربية فضلا عن قلتها العددية بالطابع الحرفي الصارخ (٧) .

السمة الرابعة : بساطة التنظيم الداخلي للنقابات

لقد كانت الحركة العمالية مكونة من مجموعة من النقابات ينضوي معظمها داخل الاتحاد العام لنقابات العمال ، ومن نقابات اخرى مستقلة عن الاتحاد وغير مرتبطة باي اتحاد اخر(٨) . وللاتحاد مجلس مركزي تتمثل فيه النقابات بحسب نسبتها العددية ، وفي العام ١٩٥٥ كان المجلس يضم ٢٤ عضوا يمثلون ٢٣ نقابة في اطار الاتحاد . وكانت اغلب النقابات ممثلة في المجلس بعضو واحد. وكانت اعلى نسب التمثيل هي لنقابة سواقي السيارات ونقابة عمال ومستخدمي الخط الحديدي ، حيث كان لكل منهما ثلاثة ممثلين في المجلس(٩) .

وكما رأينا فان اغلب النقابات العمالية كانت نقابات مهنية ، لكن النقابات من حيث تنظيمها الداخلي وشمولها لم تحمل سمات النقابة العامة لعمال المهنة او مجموعة من المهن المترابطة . اذ غالبا ما كانت تقتصر على تنظيم عمال المهنة في المدينة الواحدة ، ولا تتصف بصفة الشمول لعمال المهنة في البلد بأسره . ولذلك كانت اغلب النقابات بلا فروع في المدن الاخرى . ونجد ان عمال العديد من المهن منتظمون في مدينة او اثنتين ، لكنهم غير منتظمين في المدن الاخرى . بل نجد ان عمال مهنة ما ينتظمون في مدينة صغيرة لكنهم غير منظمين نقابيا في المدن الاخرى ، خاصة الكبيرة (١٠) .

الجدول رقم ٣

النقابات في ضفتي الاردن من حيث تاريخ تاسيسها ، مراكزها وفروعها
وعدد ممثليها في الاتحاد العام لنقابات العمال

النقابة	مركزها	فروعها	تاريخ التاسيس	عدد ممثلي النقابة في الاتحاد
١ نقابة عمال الدخان والسجائر	عمان	لا فروع لها	١٩٥٢/١٢/٢٧	٢
٢ نقابة عمال كهرباء القدس	القدس	لا فروع لها	١٩٥٢/١٢/٢٩	(ليست منضمة للاتحاد)
٣ نقابة عمال البناء	عمان	لا فروع لها	١٩٥٢/١٢/٣٧	١
٤ نقابة السلاخين	عمان	لا فروع لها	١٩٥٢/١٢/٢٧	(زالت من الوجود)
٥ نقابة موظفي سنجر	عمان	لا فروع لها	١٩٥٤/٣/٢٧	١
٦ نقابة عمال الخياطة	عمان	اربد	١٩٥٤/٤/١	٢
٧ نقابة عمال مناجم الفوسفات	الرصيفة	لا فروع لها	١٩٥٤/٤/٤	٢
٨ نقابة عمال الاحذية	عمان	اربد القدس الخليل	١٩٥٤/٤/١٨	٣
٩ نقابة عمال بلدية القدس	القدس	لا فروع لها	١٩٥٤/٥/٢١	١
١٠ نقابة عمال المطابع	عمان	لا فروع لها	١٩٥٤/٨/٤	١
١١ نقابة سواقي السيارات	عمان	اربد	١٩٥٤/٨/٥	٣
١٢ نقابة عمال التجارة	عمان	اربد	١٩٥٤/٨/١٤	١
١٣ نقابة عمال الفنادق والمقاهي والمطاعم	عمان	لا فروع لها	١٩٥٤/٨/١٩	١
١٤ نقابة عمال الحدادين	عمان	لا فروع لها	١٩٥٥/٢/١٥	١
١٥ نقابة عمال الكهرباء والميكانيك	عمان	اربد	١٩٥٥/٢/٥	١
١٦ نقابة موظفي وعمال البنوك	عمان	لا فروع لها	١٩٥٥/٢/٢٢	٣
١٧ نقابة البنائين المعماريين	اربد	لا فروع لها	١٩٥٤/١٢/٢٣	(ليست منضمة للاتحاد)
١٨ نقابة موظفي تجارة الاقمشة	عمان	لا فروع لها	١٩٥٥/٢/١٥	١
١٩ نقابة عمال المخابز	عمان	اربد	١٩٥٥/٢/١٥	٢
٢٠ نقابة عمال الاسمنت	الفحيص	لا فروع لها	١٩٥٥/٢/١٥	٣
٢١ نقابة عمال الدفاقة بالخليل	الخليل	لا فروع لها	١٩٥٥/٥/١	(ليست منضمة للاتحاد)
٢٢ نقابة عمال الاشغال في الخليل	الخليل	لا فروع لها	١٩٥٥/٥/١	١
٢٣ نقابة عمال ومستخدمي مطارات الجيش البريطاني	المفرق	لا فروع لها	١٩٥٥/٥/١	١
٢٤ نقابة عمال وكالة الغوث	اريحا	لا فروع لها	١٩٥٦/٧/٢٣	١
٢٥ نقابة عمال البلاط	عمان	نابلس	١٩٥٥/٨/١٦	١
٢٦ نقابة عمال ومستخدمي البلديات والمؤسسات التجارية والاعمال العامة	عمان	اربد	١٩٥٤/٨/٥	٢
٢٧ نقابة عمال الحلاقة	عمان	لا فروع لها	١٩٥٥/٩/٢٤	١
٢٨ نقابة عمال الصدف اللنين	ساحور	لا فروع لها	١٩٥٦/١/٢	(ليست منضمة للاتحاد)

المصدر : خريس والصفدي ، الحركة النقابية العمالية في الاردن ، ص ٦٢ ـ ٦٣ .

ولقد لعب غموض قانون نقابات العمال دوره في تأخير تشكيل النقابات فروعا لها في المدن الاخرى . اذ لم ينص على حق النقابة في فتح فروع لها في انحاء البلاد ، وظل حق تشكيل الفروع النقابية مدار جدال وصراع بين الحركة العمالية والسلطات الحاكمة لفترة غير قصيرة من الزمن ، كانت خلالها السلطة تتمنع عن الموافقة على انشاء فروع للنقابات . الى ان صدر عن وزير العدل الاردني تفسير يؤكد حق النقابات في تأسيس الفروع ، على اعتبار ان القانون نص بصورة مطلقة على تسجيل النقابات (١١) . وعلى اثر ذلك سارعت النقابات الى توسيع نطاق عملها وحثت عمال مختلف الحرف والمهن على التكتل النقابي في فروع تابعة للنقابات في المدن الاخرى ، وكانت نقابات عمال الكهرباء والميكانيك والاحذية والمخابز وسائقي السيارات

في مقدمة النقابات التي شكلت فروعا لها في المدن الاخرى ، ثم تلتها النقابات الاخرى (١٢) .

اما العلاقة بين الفروع والمراكز فقد نظمت على اعتبار ان هذه الفروع خاضعة للنظم الاساسية للمراكز . وبموجب هذه النظم يترتب على هذه الفروع ان تدفع للمراكز ٢٠٪ من وارداتها ، كما ان امناء سر المراكز يعتبرون امناء سر عامين يحق لهم الاشراف والتفتيش على الفروع التابعة لنقاباتهم . ويتمتع اعضاء الفروع بالحقوق والامتيازات التي يتمتع بها الاعضاء في مركز النقابة ، وكان يترتب على كل فرع من فروع النقابة ان يقدم للمركز الرئيسي ، شهريا ، لائحة تضم عدد العمال المنتسبين الى الفروع ، وعدد العاطلين عن العمل منهم ، واسماء مهنهم وايرادات الفرع ونفقاته (١٣) .

ومع أن العديد من النقابات كان لها فروع في المدن الاخرى ، الا ان اكثرها في تشكيل الفروع لم يزد عدد فروعه عن ثلاثة ، وهي نقابة عمال صناعة الاحذية التي كان لها فروع في اربد والقدس والخليل بالاضافة الى مركز عمان . بينما نجد ان نقابات المستخدمين والموظفين كانت في بعض الاحيان تضم ثمانية فروع ، كما هو الحال مع نقابة المعلمين والمعلمات التي كان مركزها عمان ولها فروع اخرى في اربد ونابلس والخليل والكرك ، ومعان ، وكذلك نقابة معلمي ومعلمات وكالة الغوث الدولية ، التي كانت تضم ١١ فرعا في القدس وعمان واريحا وبيت لحم والكرامة والخليل واربد وطولكرم ونابلس وجنين وقلقيلية*(١٤) .

---

* كانت الانظمة الداخلية للنقابات تعبر عن الطابع العام للتنظيم الداخلي للحركة العمالية في هذه المرحلة ، فعلى سبيل المثال كان النظام الداخلي لنقابة عمال المطابع يتضمن جملة من المواد المبسطة ، التي تنص على حق النقابة في تشكيل فروع لها في جميع انحاء الاردن ، واهدافها ، وشروط العضوية ، وصلاحيات ادارة النقابة ، ولجانها ، وكيفية اجراء الانتخابات ، واختصاصات امين السر وامين الصندوق ومراقبي الحسابات ومالية النقابة ، وامتيازات الاعضاء ، وطريقة حل النقابة ، وطريقة وضع نظامها الداخلي ، وطريقة عزل الهيئة الادارية .

ويعرف النظام الداخلي باهداف النقابة ، التي تتلخص في تنظيم عمال الطباعة والدفاع عن مصالحهم والسعي لايجاد تشريعات تحمي العمال وتصون حقوقهم ، وتؤمن لهم الضمانات اللازمة في حالات اصابات العمل والعجز والمرض والشيخوخة . اما شروط العضوية فهي تسري على كل عامل مستخدم في مهنة الطباعة ، مقابل اجر ، ويخضع لنظامها الداخلي ، او تعرف النقابة نفسها تبعا لقانون النقابات بانها تضم مجموعة من عمال الطباعة لا يقل عددهم عن سبعة اعضاء . كما تنص شروط العضوية على اسس تحمي وحدة النقابة وعلى تشكيل لجنة تحكيم للبت في النزاعات بين الاعضاء والادارة ، ولها صلاحيات الفصل والجزاء والتانيب ، ويحق للعامل الطعن في قراراتها الى الهيئة العامة للنقابة . وينتخب اعضاء لجنة التحكيم لمدة ستة اشهر من اعضاء النقابة شريطة الا يكونوا اعضاء في الهيئة الادارية للنقابة ، ومهمتها الفصل في المنازعات والخلافات ، وقراراتها قابلة للاستئناف لدى الهيئة العامة .

اما بالنسبة الى الانتخابات فقد نص النظام على اعلان موعدها قبل شهر كامل وتحديد

السمة الخامسة : محدودية القاعدة العمالية المنتظمة داخل الحركة النقابية العمالية

على الرغم من اتساع نطاق تأسيس النقابات العمالية خلال السنوات ١٩٥٤ ـ ١٩٥٧ الا ان الحركة النقابية ظلت تضم قطاعا صغيرا فقط من قاعدتها العمالية . كما ان كل نقابة كانت ايضا تضم قلة قليلة من عمال القطاع المهني والصناعي الذي تمثله . ففي شباط ١٩٥٥ كان عدد اعضاء ١٦ نقابة عمالية يوازي ٣٩٤٠ عضوا (اي بمتوسط ٢٤٦ عضوا لكل نقابة) وقد ارتفع عدد اعضاء ١١ نقابة من ١٧٥٥ عضوا في ديسمبر (كانون الاول) ١٩٥٤ الى ٢٠٩٠ عضوا في شباط ١٩٥٥ . اي من متوسط ١٦٠ عضوا لكل نقابة الى متوسط ٢٨١ عضو) (١٥) .

وعلى الرغم من عدم وجود ارقام شاملة عن تعداد عضوية كل نقابة الا ان الامثلة التالية تبين وضع قسم هام من الحركة النقابية ، ففي العام ١٩٥٥ كان عدد اعضاء نقابة السواقين ٨٠٠ عضو ، وهي اكبر نقابة من حيث العضوية ، بينما كان عدد اعضاء نقابة عمال الفنادق والمطاعم والمقاهي ٣٥٠ عضوا ، وعدد اعضاء نقابة عمال الانشاءات ٣٠٠ عضو . وكانت نقابات عمال الاسمنت والسكك الحديدية والكهرباء تضم ٢٥٠ عضواً في كل منها (١٦) .

ويعود تدني حجم القاعدة المنظمة للحركة العمالية الاردنية في مرحلتها التأسيسية الى جملة من العوامل الموضوعية والذاتية ، لعل اهمها هو تفتيت قطاعات العمال والشغيلة والمستخدمين

شروط الانتخابات وموعد قبول الترشيح وانتهائه وموعد تسديد الاشتراكات والرسوم المتأخرة . كما نص على تعيين لجنة للاشراف على الانتخابات من غير المرشحين وتنظيم جدول بأسماء الناخبين والمرشحين . كما نص ايضا على ان الانتخاب يتم بالاقتراع السري ، ويعتبر الانتخاب قانونيا بحضور اكثر من نصف الاعضاء ، واذا لم يكتمل العدد في الاجتماع الاول يعتبر الانتخاب الثاني بعد اسبوع قانونيا مهما كان عدد الحضور .

ويتضمن النظام الداخلي ضوابط لحسن سير عمل الهيئة الادارية للنقابة ، فينص على فصل كل عضو من اعضائها ، اذا تخلف عن حضور اجتماعاتها ثلاث مرات متوالية دون عذر مقبول . واذا لم يحضر في المرة الرابعة بعد انذاره يفصل وينتخب بديل له . ويحق لكل عامل مسدد جميع اشتراكاته ان يرشح نفسه بعد مضي ٣ اشهر على انتسابه للنقابة .

ويعطي النظام الداخلي حق فصل احد او كل اعضاء الهيئة الادارية بطلب من نصف اعضاء النقابة ، ويعتبر طلبهم هذا قرارا وتوجه الدعوة لانتخابات جديدة . اما حل النقابة فلا يتم الا بموافقة ثلثي اعضاء النقابة .

ويعتبر النظام الداخلي لنقابة المطابع نموذجا على بساطة التنظيم النقابي ، وعلى طابعه الديمقراطي ، واحترامه لحقوق الاعضاء دون اخلاله بسلامة ووحدة النقابة . واذا صح قول السيدين خريس والصفدي من ان النظام الداخلي لنقابة عمال المطابع كان نموذجا لما اتفقت ان تسير بموجبه معظم النقابات العمالية المسجلة في الاردن ، فان هذا يعني ان الشروط الداخلية للحركة العمالية في مرحلة تاسيسها كانت متقدمة بمراحل عن وضعها في الوقت الراهن .

بين اعداد كبيرة من المؤسسات والمنشآت المهنية والصناعية والانتاجية والحرفية ، وقلة عدد مؤسسات العمل الكبيرة الصناعية منها والتعدينية والخدمية (فيما عدا المؤسسات الحكومية الواسعة نسبيا) ، وشيوع التقاليد والروابط الحرفية والعائلية والابوية داخل المؤسسات الصغيرة ، التي تميع الوعي الطبقي والشعور بالحاجة الى التنظيم الجماعي للعمال . هذا بالاضافة الى شيوع المفاهيم البرجوازية الصغيرة والنخبوية عن التنظيم النقابي ، والتي لا تنظر الى النقابة باعتبارها منظمة جماهيرية يجب ان تضم كل العمال او القطاع الاكبر منهم ، وانما تنظر اليها باعتبارها منظمة للقطاع الاكثر وعيا من العمال ، او باعتبارها هيئة للوساطة بين العمال وارباب العمل ، تنوب عن العمال في النضال وانتزاع الحقوق العمالية ، او باعتبارها واجهة سياسية او موقعا للوجاهة والزعامة الاجتماعية والسياسية .

وهنا من شك في أن عداء السلطة وارباب العمل للتنظيم النقابي، وخشية العمال من الملاحقة او الفصل من العمل كانا وراء تخوف العمال من الانتظام النقابي الذي كاد يعتبر شكلا من النشاط السياسي ، كما ان قانون نقابات العمال الذي اباح لكل سبعة عمال فاكثر تربطهم رابطة المهنة او العمل في مؤسسة واحدة حق تشكيل نقابة خاصة بهم ، افسح المجال امام الاتجاهات النخبوية للاكتفاء بتنظيم عدد قليل من عمال المهنة او المؤسسة وامام اضعاف دور ونفوذ الحركة العمالية ، من خلال قيام عدد كبير من النقابات الضعيفة وذات القاعدة المحدودة من الاعضاء .

ومع ان ضمور قاعدة العضوية في النقابات ظل سمة بارزة حتى نهاية المرحلة التأسيسية ، الا انه لا يمكن تجاهل الاتجاه المتزايد لنمو حجم عضوية النقابات عاما بعد عام . فمن الجدول رقم « ٤ » يتضح ان متوسط حجم العضوية في النقابات كان يرتفع من ١٢ عضوا عام ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ الى ١٩ عام ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ ، الى ١٢٥ عام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ ، الى ٢٤٠ عام ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ ، والى ٢٥٨ عام ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ . وبينما كانت العضوية تتراوح بين حد ادنى هو ٧ اعضاء وحد اقصى هو ٢٨ عضوا كمتوسط العضوية عام ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ ، بات هذا المتوسط يتراوح عام ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ بين حد ادنى هو ٢٥٤ عضوا ، وحد اعلى هو ٣٦١ عضوا .

ولقد نجم عن محدودية القاعدة العمالية المنتظمة في النقابات العمالية ، سمة اخرى هامة اتصفت بها الحركة النقابية العمالية هي ضعف مواردها ووضعها المالي . فقد كانت النقابات تعتمد في مواردها على رسوم واشتراكات الاعضاء بصورة شبه مطلقة ، وكانت اشتراكات الاعضاء لا تتجاوز ١٠٠ فلس شهريا (١٧) . وكانت هذه الاشتراكات لا تكاد تغطي نفقات واجرة مقر النقابة بسبب تدني حجم العضوية . ولقد نشأت الحركة العمالية بدون اي سند او دعم مالي من السلطات الحكومية ، وظلت كذلك الى ان منحت الحكومة الى الاتحاد العام مساعدة مالية قدرها ١٧٠٠ دينار اردني خلال عام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ (١٨) . اما مالية الاتحاد العام فقد كانت تعتمد على مساهمة النقابات الاعضاء في الاتحاد ، والتي تسهم كل منها بـ ٢٠٪ من وارداتها لتمويل موازنة الاتحاد العام (١٩) . وبشكل عام كانت واردات النقابات غاية في البؤس ، فمتوسط ايرادات كل نقابة لم يزد عن ١٧,٩ دينارا لعام ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ ، ثم ارتفع الى ٧٥ دينارا ثم الى ١٢٤ دينارا ثم الى ١٤١ دينارا في الاعوام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦

الجدول رقم ٤

متوسط حجم العضوية في النقابات حسب نوعها للسنوات ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ و١٩٥٧ ـ ١٩٥٨

النقابات حسب نوعها	متوسط عدد الاعضاء			
	١٩٥٣/٥٤	١٩٥٤/٥٥	١٩٥٥/٥٦	١٩٥٦/٥٧
النقابات عموما	١٢	١٩	١٢٥ ـ ١٢٦	٢٤٠
نقابات الخدمات العامة	٩ ـ ١٥	١٥ ـ ١٦	١٩٩	١١١ ـ ١١٢
نقابات الاعمال الكتابية	٩	٧٠ ـ ٧١	١١٦ ـ ١١٧	٣٦١
نقابات الاعمال المهنية	٢٨	٩ ـ ١٠	٨٥ ـ ٨٦	١٧٢
نقابات الاعمال اليدوية	٧	٧	٦٤	١٨٠ ـ ١٨١
				٢٩٢ ـ ٢٩٣

و١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ و١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ وكانت النقابات مضطرة لتكييف نشاطها تبعا لهذه الموارد المتدنية ، ولذلك كانت لا تعاني من العجز عن تسديد نفقاتها كما يبين الجدولان رقم « ١ » و« ٢ » . وما من شك ان هذا كان على حساب نشاطها ودورها[٢]

---

(١) وزارة الشؤون الاجتماعية (تقرير ستاتسل) صادر عام ١٩٥٩ ، ص ٢٩ .

كذلك راجع الارقام العامة حول عدد النقابات لدى علي خريس وصلاح عبد الكريم الصفدي ، الحركة النقابية في الاردن ، الاردن ، ص ٦١ و٦٢/ ٦٦

(٢) راجع الفصل الثالث من هذه الدراسة والتي تبين الظروف المعيشية والاقتصادية للعمال والشغيلة في هذه الفترة . (شؤون فلسطينية ـ العدد ٩١ الصادر في حزيران ١٩٧٨) ص ٣٠ ـ ٤٣

(٣) تشكلت نقابة المحامين عام ١٩٥٢ ونقابة الاطباء عام ١٩٥٣ ونقابات الموظفين والمعلمين عام ١٩٥٥ كما تشكلت اللجان الوطنية عام ١٩٥٥ ولجان السلم ومنظمات النساء والطلبة قبل ذلك العام .

(٤) تشكل الاتحاد العام لنقابات العمال في الاردن في عام ١٩٥٤ . راجع الفصل الرابع من هذه الدراسة المنشورة في مجلة « الحرية » (العدد ٩١٤ ـ السنة العشرون) الصادر يوم ٧ ايار ١٩٧٩ وفي العدد ٩١٥ الصادر يوم ١٤ ايار ١٩٧٩ .

(٥) في ١٤ كانون الثاني ١٩٥٦ صدر بلاغ عن رئيس الوزراء يعلن فيه عدم شرعية نقابات الموظفين والمعلمين الحكوميين . راجع خريس والصفدي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٧ .

(٦) سنعالج اثر هذا التكوين العام للطبقة العاملة على الحركة العمالية وعلى النظرة السائدة للنقابة ووظيفتها ودورها وعلى حجمها وعلى اسلوب تنظيم النقابات وذلك في الفصل التالي المكرس لمشكلات الحركة العمالية في مرحلة تشكلها .

(٧) تتضح السمة الحرفية لنقابات الضفة الغربية من اسماء غالبيتها : نقابة عمال النقاقة ونقابة عمال الاشغال وكليهما في الخليل وليس لهما فروع في المدن الاخرى ، كذلك نقابة عمال الصنف الفنيين في ساحور . ومن فروع النقابات في الضفة الغربية : نقابة عمال الاحذية وعمال البلاط (راجع الجدول رقم « ٣ » في هذا الفصل) .

(٨) راجع خريس والصفدي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠ ـ ٦١ . راجع ايضا الجدول رقم (٣) الذي يتضمن قائمة باسماء النقابات التي يضمها الاتحاد العام للنقابات والاخرى المستقلة .

(٩) نسب تمثيل النقابات في مجلس الاتحاد العام هي ممثل لكل نقابة لا يزيد عدد اعضائها عن خمسين واثنان اذا كان عدد اعضائها بين ٥٠ واقل من ١٠٠ عضو ، وثلاثة اذا كان عدد اعضائها يزيدون عن

٢٠٠ عضو . راجع ايضا الجدول رقم (٣) في هذا الفصل .

(١٠) قائمة النقابات التي يضمها جدول رقم ٣ مثال ساطع على اقتصار النقابات على جزء محدود من عمال المهنة وسنعود الى هذه الظاهرة في فصل قادم .

(١١) راجع خريس والصلدي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٩ ــ ٧٠ .

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٧٠ .

(١٣) المصدر نفسه ، ص ٧٠ .

(١٤) المصدر نفسه ، ص ٦٢ ــ٦٣وص٦٦ .

(١٥) المصدر نفسه ، ص ٧١ ــ ٨٠ .

(16) HARRIS, G.L. *People, its Society, it's Culture,* Newhaven, *1958 P/131.*

(17) *Ibid.* p. 131

(18) I.B.R.D. *« The Economic Development of Jordan»* hopkins press, Baltimore. 1957. p.245.

(19) *Ibid.* p.245.

(20) HARRIS *op. sit,* p. 132.

محي الدين صبحي

شعر الحقيقة في عصر السقوط*

افلاطون يريد شاعرا اكثر خشونة وقسوة ، ليحافظ على صحة ارواح جنوده في الجمهورية الفاضلة — اي ليحافظ لهم على ادراكهم السليم لنكبة فقدان الوطن ، ويحفظ لهم وعيهم من التأثير المدوخ للشعر المزوق المصقول الذي يرش العسل على الجثث المتفسخة لقتلى الغارات الاسرائيلية . ونحن لا نذهب بعيدا في هذا التأويل ، فلدينا من أفلاطون نص أخر يؤيد تفسيرنا ويوضح ما شرعه مُعين بسيسو في شعره :

— « نحن على استعداد لنعترف بان هومر اعظم الشعراء واول كتاب المأساة ، ولكن لا بد ان نظل على موقفنا الحازم من الاقتناع بأن تمجيد الآلهة والثناء على مشاهير الرجال هما الشعر الوحيد الذي يجب ان يسمح به في دولتنا ، لانها اذا تجاوزت هذا وسمحت للآلهة المعسولة اللسان ان تدخل ، سواء في الملحمة او الشعر الغنائي ، فان يسود في دولتنا القانون وتعقل الجنس البشري ، اللذان لم يحظيا قط بأفضل مما نالا من اجماع عام لدينا ، وانما ستسود اللذة والالم ....

ولكن لعل الآلهة لا تعزو الينا اي فظاظة او نقص في التهذيب ، اذا أخبرناها بوجود خصام قديم بين الفلسفة والشعر » — (الجمهورية ١٠ ، ٦٠٧) .

قد يسامحنا افلاطون اذا وضعنا بدلا من « تمجيد الآلهة » مصطلح « تمجيد الوطن » . فبهذا التعديل تنطابق شرعتا الفيلسوف القديم والشاعر الحديث ضد « الآلهة المعسولة اللسان » ، لان هدفهما مشترك : « التعقل » عند افلاطون مرادف « للتوعية » عند معين بسيسو ، وكلاهما هدف الشعر .

التقى الشاعر بالفيلسوف لان هدف الفيلسوف كان اقامة دولة فاضلة وهدف الشاعر استعادة وطن مسلوب . فوظيفة الشعر في الحالتين ان يكون سلاحا في معركة التوعية ، وحين تكون التوعية هدف الشعر لا تعود اللذة او الالم غرضا للاثارة . وشعر التوعية هو شعر الحقيقة العارية الفجة ، اي هو شعر الحكمة ، « الفلسفة » بمعناها الاصلي . وهو بالتالي خصم لدود للشعر المعسول الكلمات وخالق الاوهام .

* نشر القسم الاول من هذه الدراسة في العدد السابق .

على هدى الافكار السابقة يمكن ان نفهم كيف ان مرثية القائد المصري عبد المنعم رياض الذي استشهد عام ١٩٦٩ في حرب الاستنزاف على ضفاف قنال السويس ـ نفهم كيف تحولت هذه المرثية الى هجوم على الشعر والشعراء :

لجهنم

بالكلمة ذات القرط وذات الخلخال ،

بالشاعر وريابته ، بالموال

وبسيرة فرسان بني عبس وهلال .

لجهنم .

يا اوزان بحور الشعر العلنية ...

ووقوفا في الصف

صفا واحدا

بالخوذة والسونكي

يا كل الكلمات الهاربة من القاموس

يا كلمات ما طافت حول الكعبة

او رجمت ابليس

انها الفلسفة ضد الشعر ، بل هي الحكمة ضد التزييف ، ولنقل انه شعر الحقيقة ضد شعر التزويق .

وليس عجيبا ان اقسى ثورات مغين بسيسو ضد شعراء الصقل ، انما تنفجر عند الحديث عن وطن او عن شهيد لان الشاعر يكون ازاء الصدق المطلق فلا يملك الا ان يرفض كل صنعة او زخرفة او مثالية في كل اسلوب . لذلك نراه يبحث عن كلمات هاربة من القاموس ، لم تتعهر ولم تتدجن ضمن تاريخ القصور والمراسم الدينية . لان الكلمات المعسولة التي كثر استعمالها حسب الطلب ، تجعل الشاعر اشبه بالجرسون الذي يقدم لنزلاء الفندق جميعهم وجبة موحدة . يقول في قصيدة « الخروج » :

صرنا نطبخ يا « محمود » الوردة ونقدمها

في فندقنا لجميع النزلاء

فطورا وغداء وعشاء

وتشبيه الشاعر بالجرسون يتردد كثيرا ، وخاصة في قصيدة « النقش بالازميل والرسم بالطباشير على جلد غزة »

الشاعر كالجرسون
يكتب بالشوكة فوق الصحن
يكتب ويحطم فوق الارصفة صحونه
ماذا نكتب نحن عصافير الشمع ،
المربوطة بالصمغ ،
الواقفة على أسلاك التليفون ؟
لم يبق لنا غير الارصفة وغير الجدران
واصبع فحم
لم يبق سوى الابرة والخيط ومنديل
والنقش على جلدك بالازميل

هذه سلسلة مواقف مهينة يفرضها عصر القمع على الشاعر ، فان قاومها قتل وان استسلم لها امتثل . لكن الشاعر الممتثل للتعليمات التي تاتيه من سلطة ما أشبه بالجرسون الذي يلبي طلبات الزبائن بكل ادب ودونما تعليق او تعديل . غير ان الشاعر لا يمكن ان يستمر في الطاعة ، فلا يلبث ان يحطم صحونه . الشاعر الحر عصفور طليق ، اما الشاعر الممتثل فأشبه بعصفور صمغت رجلاه على اسلاك التليفون ... الكلام يمر عبره وهو لا يستطيع حراكا . اما الشاعر اذا أبى ان يمتثل طوح به التمرد الى التشرد وحرم من وسائل الاعلام المدجنة ، فلم يبق له الا ان يكتب شعره بالفحم على الجدران . في نهاية المقطع يزداد الموقف الواقعي تعنتا ، مثلما يزداد الموقف الفني بلورة : اما ان يغدو الشاعر فتاة تتلهى بشغل الابرة ، او يبيع وطنه ويشارك جلاديه في « النقش على جلدك بالازميل » — أي على جلد غـزة موطن الشاعر ومسقط رأسه .

هذه المقطوعة المضادة للشعر بصورها والفاظها وجرسها ، هي لوحة تشكيلية شديدة التعبير عن العلاقة بين الشاعر والعصر : هي شعر لكنه خال من الاوهام . الشاعر لا يقطف النجوم ولا يحول شعره الى رصاص أو قنابل ، وانما هو عند معين بسيسو من يقول كلمة حق في عصر الباطل ويرضى بان يدفع الثمن . وتقرير الواقع هو فضحه وكشف الدرك الذي تردى فيه العرب . وحين تكون التوعية هدف الشعر لا تعود اللذة والالم غرضا للاثارة . وبالتالي فنحن ازاء نصوص تنقل الحقيقة البشعة شعرا عاريا فجا يصدم الوعي والذوق . وبهذه الصدمة التي يتلقاها القارىء يؤدي الشعر وظيفته — لانه يخرج عن طور تخدير الوعي وهدهدة الحواس

ويدخل في مرحلة تكثيف الواقع وعرضه بكل ما فيه من هوان وانحطاط ، دون اي توجيه اخلاقي او سياسي . فكان شاعرنا حين يقذف بالواقع الدنيء امام بصيرة القارىء يترك هذا القارىء مع وجدانه ليتساءل : هل ما سمعه حق وصدق ، فان كان حقا فما العمل ، وما هو السبيل الى تغيير هذا الواقع ؟

ومعين بسيسو يحقق في شهادته المدمرة هذه مرتبة رفيعة من التنزه الفني « ARTISTIC DISENTERESTEDNESS - » بالصورة التي نادى بها « كانت وشوبنهاور » . فقد جادل أصحاب هذه المدرسة بحق ان مهمة الفنان تقتصر على عرض الوضع كما يراه بأمانة وحياد ، لا يحق معهما حتى للفنان ان يتدخل في شرح او توجيه ، فاذا وصل العمل الفني الى المتلقي كانت نزاهة الفن وحياده اوكد اسباب المتعة في نفس المتلقي الذي يصبح بعد ذلك حرا في العمل بالاستبصار او تركه . وقد يبدو غريبا ان نتحدث عن الحياد والتنزه في نتاج شاعر كمعين بسيسو الذي يكاد ان يكون اكثر الشعراء العرب انحيازا الى تحرير وطنه وانغماسا في النضال من اجل تطوير امته العربية المتخلفة . ومع ذلك فيمكن الجزم ، دون كبير مجازفة ، بأن شعر معين بسيسو يحوز صفة التنزه والحياة الصعبة على شاعر في مثل موقعه — فهو بعد ان بلور رؤيته عن الواقع العربي ، وشحذ أدواته الفنية وتمكن من استخدامها كيف شاء ، اكتفى بعرض هذه الرؤية بكامل عناصرها — كما شاهدناها في — تصويره « لعصر الكلاب » — دون ان يستصرخ ضمائر الناس او ايديهم لتهديم هذا الواقع المتفسخ . وبذلك نجا من التوجيه والخطابة اللذين افسدا معظم الشعر العربي الملتزم بقضية اجتماعية او سياسية . فكان ، مرة أخرى ، الشاعر الطليعي . لقد كون رؤيا عن الواقع العربي واكتفى بعرضها عرضا فنيا جيدا . وهذه هي حدود كل فنان عظيم . اما ان هذه الرؤيا مطابقة للواقع أو مجحفة بحقه أو مهانة له ، فهذا أمر متروك للفنان كلية ولا يحق للنقد الادبي ان يقاربه الا من زاوية المناقشة الايديولوجية ، وهي ليست من عمل النقاد بل من مهمات المنظرين وموظفي الرقابة — وكلا الفريقين من جماعة السلطة ولا علاقة لهما بهيكل الأدب ورسالته المقدسة .

غير أن القارىء العربي ، ومعه الناقد العربي ، لا بد ان يشعرا بالتقدير والاحترام لشاعر يملك هذا المقدار العظيم من جهنمية البصيرة ، وحرية الراي ، وشجاعة الجهر به في وجه وضع عربي تغيب عنه الديمقراطية والتنمية ، في الوقت الذي يواجه اشرس غزوة امريكية — صهيونية غرفها العالم المعاصر . وكما يعرف القارىء فقد بدات هذه الغزوة المستمرة بقسم من فلسطين في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ثم اتسعت خلال الثلاثين عاما التي تلتها لتشمل جميع الدول العربية في بلدان الشرق الاوسط .. ولا تزال تطالب بالمزيد من الاراضي والدعم العسكري ضد حركة التحرر العربي .

وبما أن فلسطين هي وطن الشاعر فانها أيضا موضوع حبه ومضمون رؤياه وعلامة خلاصه وخلاص شعبه من بطش الاحتلال الاسرائيلي ، وذل التشرد في البلاد العربية وباقي بقاع الأرض . غير أن العجز العربي خلال أربع حروب (١٩٤٧ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣) لم يلق في قلوب الفلسطينيين اليأس من استرداد حقوقهم المشروعة ، بل أثار فيهم روح التحدي والمقاومة ، مما دفعهم الى تنظيم مقاومتهم المسلحة .

ولئن كان في كل رؤيا فنية أصيلة جانبها السلبي ووجهها التبشيري الايجابي ، فان القصائد التي تدور حول وطن الشاعر ، فلسطين ، يمكن اعتبارها المضمون الاكثر ايجابية في رؤيا معين بسيسو ، ربما لانها هي النواة التي شع منها شعره ، وتبلورت حولها رؤيته للواقع والفن . ففي حياة الفلسطينيين ، كل شيء يبدأ من فلسطين وينتهي بفلسطين .

ولكن قبل ان ننتقل الى فلسطين ، دعونا ننهي هذا القسم من الدراسة بخاتمة قصيدة « الخروج » التي وجهها شاعرنا معين بسيسو الى صديقه « محمود درويش » حين اصبح هذا الشاعر منفى . ففي هذه الخاتمة تتركز تماما وبصورة نهائية صورة الشاعر في الواقع العربي عند معين بسيسو ، لان الشاعر القائم سوف يغادر وطنه المحتل لا ليصل الى أرض الحرية بل لينتقل من تعسف سلطة غاشمة الى واقع بيروقراطي اكثر تهديدا لموهبة الشاعر باغراءاتها ووعيدها على حد سواء :

ان علينا ان نهرب
اعرف انك عصفور طيب
والوطن جميل ،
والوطن يكون جميلا ،
حين يكون الوطن بعيدا
لكن حين يصير الوطن قريبا ،
ويصير الوطن نشيدا
ويصير الوطن مكاتب
ويصير الوطن ثعالب
ويصير الجرح « موظف »
ان علينا ان نرجف ...

فلسطين بين الشيزوفرانيا والجريان

لو تأملنا في المقطع السابق لوجدنا معين بسيسو يقول « الوطن يكون جميلا حين يكون الوطن بعيدا » . وبيان ذلك من وجهة النظر الفلسطينية ان البلاد العربية تبدو جميلة متحررة حين ينظر اليها الفلسطيني الواقع تحت الحكم الاسرائيلي . لكن هذا الفلسطيني اذا ما غامر وهاجر وجد ان الوطن العربي مؤلف من مكاتب وثعالب .. الخ .

فقد اندمجت القضية الفلسطينية في القضية العربية لان الحركة الصهيونية اندمجت في تيار الاستعمار الاوروبي ثم الاميركي . لهذا كانت كل معركة تحررية يخوضها قطر عربي ضد مستعمريه ، هي في جانب منها معركة فلسطينية . وقد اذكى هذا التساند ، الشعور القومي عند العرب ، وزاد من الاواصر القومية الطبيعية التي اوجدتها وحدة الارض واللغة والثقافة والتاريخ — فوجدة المعركة نتيجة وتتويج لكل عوامل الوحدة القومية بين العرب في مختلف اقطارهم . ولهذا فلا عجب ان شاعرنا قد اصدر ديوانه الثاني « المعركة » عام ١٩٥٢ إبان الكفاح المسلح ضد الانجليز في قنال السويس ، ثم عام (١٩٥٦) ابان العدوان الثلاثي على مصر ، حين كان طالبا يدرس في القاهرة وهو في العشرينات من عمره . وقد جاءت معظم قصائده اناشيد غنيت ابان معارك القنال ثم اعادت الثورة الفلسطينية اذاعتها ابان المعارك في السبعينات :

انا لا اخاف من السلاسل فاربطوني بالسلاسل
من عاش في ارض الزلازل لا يخاف من الزلازل
لن المشانق تنصبون ، لن تشدون المفاصل
لن تطفئوا ، مهما نفختم في الدجى ، هذي المشاعل
الشعب اوقدها ، وسار بها قوافل في قوافل

ان المرء يحتاج الى كثير من الايمان والاندفاع لكي يصيح الصيحة التي يطلقها هذا النشيد عام ١٩٥٢ ، حين كان شمال افريقيا بأكمله مستعمرة فرنسية ، وكانت اسرائيل تخلف بريطانيا في احتلال فلسطين ، وكانت بريطانيا امبراطورية لا تغيب عنها الشمس سواء في بغداد او الاردن او عدن . ومع ذلك فقد خاض العرب معركة القنال بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر ١٩٥٦ ، وبزغ نجم شاعرنا منذ ذلك الحين كصوت بارز من اصوات التحرر القومي . وكانت الرؤيا واضحة في اشعاره :

فارفعوا الايدي عن ارض القناة
فبحار العالم المصطخبة
لم تعد امواجها للقرصنة
والايادي العفنه ،
ليس هذا عصر توفيق الجبان
لا ولا عصر ديغول

مونتغو مري والفلول

ليس هذا عصر نوري – مندريس

عصر صيادي الرؤوس

ليس ذا عصر دالاس

انه عصر جديد

عصر انسان جديد

ولدته فوق اطلال « دين بين فو » الخضاب

ابتسامات جياب

عصر باندونغ واعراس الامل

عصر خبز وعسل ...

وما ان انتهت معركة القنال حتى بدأت معركة العرب ضد حلف بغداد والنظام الملكي في العراق ، وتلتها معركة العرب لتخليص الاردن من الاستعمار البريطاني .... والشاعر موجود في كل تلك المعارك يسهم فيها وينشر شعاراتها . والذين تجاوزوا الاربعين من القراء العرب يشعرون بحنين عند مطالعة تلك القصائد.وبصرف النظر عن قيمتها الفنية . ففي غمار المعركة يهتم المقاتل لان يسمع الكلمة التي تشدد على أهدافه دون ان يلتفت كثيرا الى اتساقها الشكلي . وهكذا فحكم الناقد يأتي متأخرا . وربما لهذا السبب كان الناقد مقيدا بأن يقيس نتاج الشاعر بأجود ما فيه . وهذا المقياس لا ينطبق على الادب وحده بل يسري على جميع مجالات النشاط البشري . فالعداء يسجل له أسرع شوط قطعه ، ومتسلق الجبال يذكر بأعلى قمة تسنمها ، والمخترع والاديب والشاعر انما يذكرون بالاضافات التي اضافوها على انجازات البشر ، فليس المهم ان يفرض ظرف من الظروف على احد الشعراء ان ينظم قصائد عادية ، لكن المهم جدا ان يستطيع الشاعر تجاوز هذا المستوى .

بل ان الشاعرية استطاعت في تلك الفترة المبكرة ان تومض بعض ومضات حلوة . فنقرأ في اولى قصائده المنشورة :

واحس الطوفان وهو على القمة ... يتلو بصوته المسموع

قصة الياس وهو يمشي ... على الارض براس مكلل مرفوع

ونجد بالاضافة الى أناشيده الجيدة في معركة القنال ، هذا المطلع الرائع :

فمك المكبل بالحديـــد
صوتان للحرية الحمـراء

وفمـــي المكبـــل بالنشيد
و في وطـــن العبيد

وفي ديوان « الاردن على الصليب » عام ١٩٥٨ بعض قصائد جميلة ، تتصدرها قصيدة تضم صورة نادرة :

أنا مصلوب اغرد

ولعمان ونابلس واريد

والى الليل الصديق

صار بيتا للمطارد

لم يجب شباكه طرقة كعب البندقية

فلا شك انها صورة رائعة تلك التي تتخيل الليل بيتا يسكن فيه المناضل السياسي فيختبيء عن عيون البنادق التي تطرق كل النوافذ ...

وما قلناه في شعره السياسي المبكر يصح ايضا في شعره الوطني . ذلك ان قطاع غزة الحق بالحكم المصري بعد قيام اسرائيل . وما لبثت هذه الدولة القائمة على العدوان ان بدأت عدوانها في حرب القنال باحتلال غزة . وبعد ان انسحبت القوات الاسرائيلية من القنال تلكأت في الانسحاب من غزة ، بل ان حكومة بن غوريون في شراهة الصهيونية للارض العربية ، اعلنت بلا خجل ولا مواربة ضم قطاع غزة الى ارض اسرائيل ، فاشتعلت في القطاع مقاومة ضارية استمرت منذ بدء الاحتلال الى نهاية الانسحاب :

قد اقبلوا ، فلا مساومة

المجد للمقاومة

لراية الاصرار شاهقة

للموجة الحمراء من صيحاتنا المعلقة

على الشوارع المزقة

واخيرا انسحب المحتلون الاسرائيليون من غزة ، مخلفين حقدا لا ينتهي :

حيثما أرسف بالاسوار في كل مساء

ولكم مر مساء ومساء

ويحوم الليل كالطائر في منقاره خيط ضياء

لنجوم لا اراها في السماء

يفرد القلب جناحيه بعيدا ويطير

ليساتينك يا غزتي الخضراء في ليل الجحيم

وتطالعنا غزة في ايماضات عديدة حلوة معذبة خلال الديوان بأكمله ، وكذلك يافا . أما فلسطين فهي الحب والعذاب والصمود والنضال . انها الغربة والاستلاب والتصميم بالرغم من السجون والهزائم . لكننا لا نجدها مشخصة معينة كما في شعر محمود درويش الذي هو شاعر فلسطين بحق . اما معين بسيسو فيقدم لنا فلسطين عبر النضال من اجلها ، لذلك كان شعره فيها يحمل طابع الشمول العربي بالمعنى الذي نقول فيه ان النضال من اجل فلسطين مسؤولية عربية ، وعلى هذا فشعر محمود درويش اكثر اختصاصا بفلسطين ، اما معين بسيسو فقد عرب القضية الفلسطينية ، فكل حديث عن فلسطين انما يمر من خلال الضمير العربي ، ومن هنا جاء شعره اكثر تعددا في مشاهده وتنويعاته وافكاره وطرقه في الاداء . إذ لما كان كل شيء على الاطلاق في الحياة العربية لا بد ان يصب في الطاحونة الفلسطينية فقد عمد معين بسيسو الى تعميق الصيغة الفلسطينية في معالجته للقضايا العربية ، وجر هذه القضايا جرا بمختلف الوسائل الانتقادية ليسوق العرب الى تلك الطاحونة . ولهذا جاء شعره سياطا لاهبة تتعمد انتقاء اخشن الالفاظ واقذع الصور .

ان اسلوب الصدمة في شعر الحقيقة ليس موجها الى الفلسطينيين ، فهؤلاء المشردون او المستعمرون مقاتلون بطبيعتهم وبحكم موقعهم . ان التوعية عن طريق تجريح الواقع وتشريحه وتجريده من كل اقنعته واغطيته موجهة الى العرب المسترخين في اوطانهم ، والقانعين بما حققوا لها من استقلال شكلي يتيح للطبقات الحاكمة والمالكة ان تتمتع بثمار الوطن ، غافلة عن واجباتها القومية في تحقيق الوحدة العربية وتحرير الأرض العربية وتطوير الاقتصاد العربي .

ومعين بسيسو يختلف عن كل الشعراء الفلسطينيين والعرب قاطبة في انه منذ البداية الاولى — اي قبل ١٩٥٠ حين اصدر ديوانه الاول — لم يستصرخ الضمائر العربية ولم يستنجد بالحكام العرب ولم يستحث هممهم او عزائمهم . لم يكن لديه اوهام تضلله ولا مصالح تخدره ، فبدا سيرته الشعرية خارجيا متمردا ثم انقلب الى هجاء يدمر الواقع العربي ، لا يعرضه مشوها بل بزيادة تشويهه وتحويله الى مسخ كاريكاتوري يفوق الواقع — اي يقدم حقيقة الواقع . فالشاعر الخارجي حين ينفصل عن قومه ويهجوهم بأنه يفضل صحبة الوحوش وخلقياتها على صحبة قومه وخلقياتهم ، يعتقد في قرارة نفسه ان قومه خانوه دون أن يخونهم — ابعد من ذلك ، يعتقد الشاعر الصعلوك ان قومه خانوه وارادوه ان يخون نفسه ، وبالتالي فان انفصاله عنهم وهجاءه لهم هما نوع من الامانة لحقيقته الذاتية ولحقيقة القبيلة التي ينتمي اليها بينما هي لا تنتمي اليه ولا الى حقيقتها . فالشنفرى يستعيض عن اهله بمصاحبة الوحوش في البراري : الذئب القوي والنمر الاملس والضبع ذات العرف الطويل — ويقول أن هذه الوحوش هي الاهل لانها لا تذيع سر الشاعر ولا تخذله اذا اتى امرا جعل القبائل الاخرى تهاجمه وتطلب دمه ، وهو بذلك انما يعرض بقومه ويشجب اخلاقهم ويفضح تخاذلهم :

ولي دونكم اهلون : سيد عملس

وارقط زهلول ، وعرفاء جيأل

هم الاهـــل . لا مستـــودع السر ذائع
لديهـــم ، ولا الجانـــي ،بمـــاجر ، يخذل

لنقارن هذا التصور بابيات نظمها معين بسيسو قبل ١٩٥٢ :

ايـــن شعبـــي ؟ لقـــد تذكرت اني
لي ديـــن في عنقـــه ، لي عمر
ايـــن انفاســـه تحطـــم قيدي
ايـــن ثاراتـــه ، امـــا لي ثار ؟

فنشاهد الشاعر يندد بتخاذل قومه ويعرض بأخلاقهم . ويمكن ان نمضي في صور المقارنة الى ابعد حد ، مع التوسيع اللازم للمشهد الاخلاقي . فقد رأينا معين بسيسو يمجد صمود الشاعر ضد مغريات السلطة وضد التعذيب ، فأي شيء هذا اذا لم يكن هو ذاته الفخر الذي افتخره الشنفرى بنفسه حين ذكر خلوه من الجشع ، الى الزاد واستغناءه عن صحبة قومه الجبناء ، بصحبة فؤاده الجسور وسيفه الصقيل وقوسه المتينة ؟

لقد نشأ شعر الصعاليك ، ومجتمعهم ، خارج المؤسسات فجاء ضدها . ولذلك نرى شعر معين بسيسو صداميا في الشكل والمضمون : انه لا يريد ان ينتمي الى الامة بل يريدها ان تنتمي اليه ، لذلك لن يصبح عربيا الا اذا اصبح العرب فلسطينيين — دون ان تحمل هذه المقولة اي معنى شعوبي ، الا بمقدار ما يكون الشنفرى أو عروة بن الورد او سليك بن السلكة شعوبيين ؟

ومثلما اننا لا نجد في شعر الصعاليك صورة مفصلة متكاملة لعالم افضل ، بل نجد رفض الواقع القائم وهجرانه ومحاربته — اي نجد الممارسة تغلب على التصور ، كذلك فاننا في شعر معين بسيسو لا نجد يوتوبيا ولا دعوة اليها — شكرا لله — بل نجد ممارسة نضالية داخل الشعر وخارجه ، ممارسة هدامة ، تنقض البناء الشعري مثلما تنقض البناء الواقعي : حتى فلسطين لا تتجلى الا عذابا ومعاناة في سبيل فلسطين :

للذي بعدي فلسطين : امرأة
وانا لي الشهداء
كلما تنتابني الحمى ادواي بالدماء
الدم الداء وما منه شفاء
للذي بعدي السموات : امرأة
وانا لي الانبياء
اه ما احلى السماء
حينما يطرد منها الانبياء
يا فلسطين اللصوص الرقباء

اين من كاسك اهرب ؟

كل من مد يداً لك بالعنقود

في زنزانة الخمر تعذب

اشربي لو مرة كأسي ،

فطول العمر من كاسك اشرب

ففلسطين هنا ليست ارضا ولا وطنا ولا قضية ... انها حالة تعتري الشاعر ، مرض روحي يحيل الشاعر الى مخلوق هو في المسافة الوسطى بين المسيح المصلوب والقاتل المنتقم . لذلك لا نرى رمز المسيح او الصلب يتردد كثيراً ، فهو يستعمله مرة واحدة في قصيدة الخل عام ١٩٦٣ . لكنه يكثر من الحديث عن « لصوص الصلبان » و(الله اورشليم) وعن كل من قتلوا المسيح لان له ثأرا عندهم .

ولكي نرى الى اي حد تشكل فلسطين « حالا » وجودية تهز كيان الشاعر فيغدو غير من نعرف ، ادعي ان اسلوب الشاعر يتغير كلما مر ذكر فلسطين . ويتضح هذا التغير بصورة ملموسة في قصائده الفلسطينية اذ يصبح اسلوبها تشكيليا . بخلاف اسلوبه في قصائده عن العصر او الشعر التي تتميز اولاها بالهجاء وتاليتها بالسخرية . ولست ترى شاعرا يمكن ان تتغير طريقته في الاداء الشعري الا اذا كان في حال وصار في حال اخرى — بالمعنى الوجودي الذي يسلم بقدرة الانسان على الانسلاخ عن نفسه وبناء ذات اخرى . او حتى بمعنى الشيزوفرانيا غير الحادة حيث لا يؤدي فصام الشخصية الى انقطاع كلي بين الشخصيتين .

لسنتجمع ما وقر في نفوسنا من انطباع عن اسلوبه في العصر والشعر ثم نقارنه بهذه المقطوعة :

العين المخلب في الغاب

تبحث عن صيد ، والحداة

شاخت ، راحت تتوكأ فوق جناحيها

ذخر السوس المنقار

فهذا المطلع لقصيدة « غصن ليمون » عام ١٩٦٦ مبني على الطريقة التشكيلية في بناء اللوحة من مجموعة تفاصيل يكون كل منها وحدة بنائية ، ولو امعنا في تأمل القصيدة لوجدناها مشكلة عن قصد على هذه الصورة الموصوفة :

يا غصن الليمون الجوال

دارت كالطاحون

على الأجنحة الأيام .

وانتحب البلبل :

فتح عينيه الطفل الميت

في البستان .

رقد على تابوت الثلج البركان .

بصق على وجه القمر الثعبان .

انتن فوق الجبل القربان

الطريقة الخشنة المتنافرة ذات المضمون الهجائي اخذت تتشكل تشكلاً جديداً . صارت الصور منفصلة على شكل وحدات مستقلة لكن اجتماعها بعضها الى البعض الآخر يشكل كلاً جديداً . فههنا ليس لدينا سرد عن شيء ، وانما لدينا مجموعة من الأشياء تتراكب لتشكل سياقاً . هذا السياق لا يفضي بنا إلى فلسطين بل الى حالة فلسطينية كالتي تقدمها تتمة هذه القصيدة :

سكت العود

واحترق العنقود

اجراس ورود

يقرعها طفل قد عصبوا عينيه

اجراس ورود

و« اللد » على ظهرك

والنار بساط معدود

وجراد قد حط على حقل جليد

قد تكون هذه القصيدة اوضح مثال لان شاعرنا قد وجهها الى صديقه « اسماعيل شموط » الرسام الفلسطيني ولكن معظم قصائد ديوان « الاشجار تموت واقفة » تنهج هذا النهج فيما يتعلق بفلسطين ، وهي على التوالي « الوجه الآخر للشجرة » ، « ثلاث كؤوس لاهل الكهف » وبخاصة المقطع الاول ، « العندليب في البئر » ، « يافا في بطن الحوت » ... وقد يخطر للمرء ان هذا النهج مجرد مرحلة اسلوبية توصل اليها الشاعر في تطوره خلال اواسط الستينات ، ولكننا نقرأ في « الاغنية المعصوبة العينين » عام ١٩٦٢ :

اين القمر المعصوب العينين يساق ؟

وبسط السحب الفارغة الاشداق

اسوار تفتح وظلال عارية تركض ...

فنجد انفسنا مرة اخرى تجاه اسلوب يتشكل من صور منفصلة تقود الى الحديث عن فلسطين ، ثم تتقدم في الزمان فنقرأ اسطورة جميلة في قصيدة (الوردة والعصفور) عام ١٩٧٢

تنحو هذا المنحى التشكيلي ونجد « مجنون تل الزعتر » عام ١٩٧٥ يصيح في مطلع قل له نظير :

ما بلغني أحد

عليه ، كنت فوق التل

ديوان شعر فوق كيس رمل

وقد رأيته

مرصعا بالنار والجذور طار

مرصعا بالقمح والاحجار دار

فلو أن رساما أراد ان يرسم شاعرا فوق تل الزعتر في لحظة انهياره ، ولو انه كان يريد ان يكابر فلا يعترف بأن التل قد انهار ، هل كان في وسعه أن يرمز للشاعر بأكثر من ديوان شعر فوق كيس رمل ؟ ولقداسة المقاومة باكثر من تصوير التل يطير (مرصعا بالنار والجذور) ثم يدور (مرصعا بالقمح والاحجار) ؟ وهذا الترصيع بالرموز الفلسطينية هو الذي يجعل تل الزعتر ارضا فلسطينية على تراب لبنان بالقرب من بيروت بل ان (دائرة الطباشير الفلسطينية) تمعن في التشكيل حتى تقف نفسها على تفسير الالوان . هل نحن بحاجة الى المزيد من البراهين على هذه الحالة العجيبة في اسلوب الشاعر ؟ ان بين القصائد الاولى التي ظهرت فيها هذه الحالة وبين اخر قصيدة في الديوان اكثر من عشر سنوات صنع فيها الشاعر عشرات القصائد التي تختلف في اسلوبها عن الاسلوب التشكيلي ، ولكن هذا الاسلوب يلح على الشاعر فيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني ، فنقرأ في اخر القصائد ، وهي مرثية بعنوان « سورة يوسف سلمان » :

دخلت زنزانة يوسف سلمان

كانت الى جواره

غزالة حبلى وضعت راسها

على ركبته ،

كان يوسف سلمان

قد شق فلذة من قميصه

يبلها في بقية من رذاذ البرق

في كفه ،

ويمسح وجه الغزالة

اما بقية المرثية فتفصيل لهذه اللوحة .

على العموم ، فيما يتصل بموضوع انقسام الشخصية ، فان قصائد الشاعر تدل على

مقدرة فذة لديه في تخيل نفسه في طرف ومراقبتها الواعية من طرف آخر . فكأن المتكلم شخص بعيد كل البعد عن الرجل الآخر الذي يتحدث عنه . من الامثلة الواضحة على هذه الابداعية ـ فنحن حتى حين نستعمل مصطلح « الشيزوفرانيا » لا نريد به المصطلح الطبي ، وانما نبتغي منه ان يساعدنا على جلاء حالات الابداع لدى الشاعر . لان وضعه الشخصي لا يهم النقد كثيرا في صحته النفسية او ترديها ـ قصيدة « الى طفلتي دالية » عام ١٩٦٥ وهي تنقل الينا حلم الشاعر المنفي بأن يمضي الشتاء في صحبة ابنته ، لكن هذا الحلم البسيط مستحيل ... استحالة حلم مشنوق ان تلمس قدماه الارض ثانية ، اي ان يعود الى الحياة :

وكمصلوب يحلم

لو تلمس قدماه

الارض النائية كنجم

لو يمشي

لو يسمع وقع خطاه.

انا احلم بشتاء

انا احلم نمشي

كفك شعلة برق

في كفي شعلة ازهار

تحت الامطار ...

فلولا قدرة الشاعر على ان يرى نفسه في موقع المشنوق الذي اصبحت الارض تحت قدميه ابعد من النجم . لما استطاع ان يقدم الينا هذه الصورة التي تعطي معادلا موضوعيا لحالة الشوق التي يحس بها الى ابنته مع استحالة اشباع شوقه . ان هذه القصيدة التي تعود الى اواخر الخمسينات مكتملة الملامح . لان الشاعر الاصيل لا يتغير بل يلد كاملا مثل الوليد البشري الذي يخرج من رحم امه كامل الاعضاء والسمات والطباع . كل ما يفعله له الزمان انه يعطيه الفرصة ليستكمل نضجه ويبلغ اشده . والذين يتحدثون عن تطور الشاعر او تغير الشاعر او تحولات الشاعر لا يدركون ان الشاعر يخرج عن اصالته حين يبدل صوته . فكل الفرضيات الاساسية يجب ان تكون متضمنة في نتاج الشاعر الاول ، ثم تتخلق وتتفرع بفعل التجربة والممارسة والثقافة . وقد تكون من شهادات الاصالة النادرة ان نجد في اول قصيدة منشورة هذين البيتين اللذين يدلان على القصام :

انـــا في النهـــر صورة كسرتها
يـــد اعمـــى ، خيالـــه لماح

فتماســـكت عالقـــا بظلالي
وهـــي تطفـــو كانهـــا الواح

فقد وقع في النهر ووقعت معه صورته . الا ان الصورة انكسرت فتعلق هو بظله بينما سارت صورته مع الماء مبتعدة عنه . كم تشبه هذه التهويمات أضغاث الاحلام ، او أحلام اليقظة حيث يرى المرء نفسه يقوم بأعمال ويدلي بأحاديث بينما يكون جالسا في محله على مقعد في حديقة او مدرسة او وظيفة . ان احساس الشاعر بالحياة كجريان جارف ، يذكي الفصام بين ذاته الرافدة الصلبة وصورته المتكسرة . اما كفاحه لكي يطفو ويظل على قيد الحياة وسط الجريان فهو كفاح الفلسطيني الذي يلاحق صورته لئلا يذهب بها النهر الجارف . فهو دائما منفصم بين قاتل ومقتول ، ثابت ومجروف :

هذا أنا ...

آخر متراس هوى

وآخر الاسرى أنا

وآخر الجرحى انا

وآخر القتلى أنا

وآخر القراصنة

لكن بعدي البحار لن تكون آمنة

عام ١٩٧٣

ومع الازدواج في الصورة عن الذات بين الضحية والجلاد ، نجد صورة النهر والبحر والمراكب .. وقد نجد دليلا على الجريان صورة السحاب المتلاشي والشمع الذائب ، اشارة الى تقلب الاحوال في زمان غير مستقر على حال لكنه يتطلب صراعا دائما :

أبعدي عن وجهي الشمعة

ذاب الشمع غطاني

وما غطى دمي

ابعدي عن وجهي الموجة

ذاب الموج غطاني

وما غطى دمي

آه أعطيني قطرة حبر واتركيني

للسكاكين التي تعرف عنوان عيوني

اه اعطيني قطرة حبر واقتليني

ايها المركب ميناؤك قد كان وما زال ... حبيبي

ايها المركب فوق الجفن واقف

لم ازل فوق دمي

يا ايها المركب واقف

ودون تطويل في الاستقصاء يمكن القول ان صور المياه المتحركة تعطي الاحساس الفلسطيني بجريان الاحداث في الزمان ، اما المياه الاسنة فغالبا ما تدل على ركود الزمان العربي .

هذا هو عالم معين بسيسو ، خشن ، فج ، منغلق على صراع دام وهمجي ولا نهاية مرتقبة ، خال من اي تعلل بالاماني ، من اي وعد بشري او الهي . فهو مثل الامر المطلق « الكانتي » ، جزاؤه في فضيلته ذاتها وليس في شيء خارج عنها ، تخوض الصراع ، تثبت في المعركة ، فتنتقل الى صراع آخر ومعركة اخرى الى ان تموت ، فينبت مقاتل اخر يحتل مكانك . هذا ما بدا به معين بسيسو شعره في نشيد المعركة عام ١٩٥٢ :

انا ان سقطت فخذ مكاني يا رفيقي في الكفاح

واحمل سلاحي لا يخفك دمي يسيل من السلاح

وانظر الى شفتي اطبقتا على هوج الرياح

وانظر الى عيني اغمضتا على نور الصباح

انا لم امت ، انا لم ازل ادعوك من خلف الجراح

وهذا ما انهاه في ديوانه الاخير في قصيدة « مجنون تل الزعتر » عام ١٩٧٥ التي لا ينتهي اعجاب الناقد بالحمى والجنون فيها :

ايها التل العظيم هذي لحظة انتصارنا

فكلما تسافر السكين في رقابنا

تخرج الاشجار من اجسادنا

وبين هاتين القصيدتين على مدى ربع قرن عشرات القصائد تؤكد حقيقة واحدة : المعركة مستمرة ، سواء اكان الشاعر (في الطريق الى الزنزانة) عام ١٩٦٦ :

انا الآن بين جنود الطغاة

انا الآن اسحب للمعتقل

وما زال وجه ابي مائلا

أمامي .. يسلحني بالامل

وأمي .. وأمي ... أنين طويل

ومن حولها اخوتي يصرخون

ومن حولهم .. بعض جيراننا

وكل له ولد في السجون

ولكنني رغم بطش الجنود

رفعت يدا اثقلتها القيود

وصحت بهم : انني عائد

بجيش الرفاق ... بجيش الرعود

او كان يحتمي من خطر داهم فيختبيء :

هكذا التقينا ...

لم يكن لقاؤنا مصادفة

قد كنت خائفا

وكنت خائفة

لكنه يظل يترقب قدوم قاتليه :

سيعودون ، فما زالوا هنا

انت في قائمة القتل ، وفي قائمة القتل أنا

....

يصعدون الدرج الآن ، تركت الباب مفتوحا لهم

....

وصلوا الآن ، تركت الباب مفتوحا لهم

ولكم

انا لص وطني ، انا عاشق

اطلقوا كل البنادق ...

هذا العاشق ، عاشق حتى الشهادة ، بلا هوادة :

وطني

انك تعرفني ...

احملك ، احبك في صدري سعفة نخل

وأحبك في صدري سكين

وأحبك في ظهري سكين

وأحبك في عنقي غصنا من ورد

وأحبك في عنقي سكين

هذا الحب في كل الحالات لوطن ضائع ، يوازيه كره في كل الحالات لاي انتماء آخر . تبدا هذه الحالة للشعور بالحرمان. فالفلسطيني محروم مما يتمتع به الآخرون :

كل الرايات المنفية قد عادت

يا وطني

الا رايتك المنفية من افق

ترتحل الى افق

(١٩٦٣)

ولكن هذه الراية لم تضع ولم تتلاش :

ما زال من الراية خيط

ينمو في ريحك يا وطني ...

مشكلة هذا الشعور بالحرمان انه يزداد ويتكاثف على مر الايام :

جرس التليفون يرن

الو ، الو ، الو ،

لكن الاسلاك تقهقه

في وجهي يا وطني

محروم من صوتك

محروم من صرخة ميلادك

محروم من صرخة موتك (عام ١٩٧٠)

ومع هذا الشعور المستمر والملح بالحرمان ينشأ رفض لاي انتماء آخر :

أخاف ان اسير تحت السواريات

فالرياح عاصفة

اخشى سقوط ساريه

تقتلني ، اخاف ان اموت

تحت علم غريب

اخاف ان اموت تحت علم

ارفض كل خيط فيه

يا الهي الكبير

يا وطني

يا قمرا محنطا صغير

احمله في حقيبة السفر

فما يراه الآخرون سواري ترتفع عليها الاعلام يراه الشاعر الفلسطيني ادوات تهديد له بالقضاء عليه . وقد تبدو مضحكة ملاحظته « اخشى سقوط سارية » لاعتمادها على الوسواس اكثر من المنطق ، غير ان حدة استجابة الشاعر للرموز الوطنية تتساوى مع شعوره بالغربة والاستلاب ALIENATION :

والقبرات يا محمد

صديقة وفية لكنها من غير ذاكره

تظل طول عمرها مهاجره

تبيت في عش بناه غيرها

ترقد في كفن

من نسيج غيرها

بعيدة عن الوطن عام (١٩٦٩)

والكفن في شعر معين بسيسو ، رمز المصير او هو المآل الى الوطن ، تعبيرا عن الرغبة الغريزية عند الانسان في ان يدفن بين اهله واجداده ، وهي الرغبة التي فسرها يونغ بانها رغبة العودة الى الرحم ، ولا يبدو هذا التفسير مصيبا ، فالرغبة في الوطن وفي ان يستقر فيه حيا وميتا بين اهله رغبة اصيلة لا تحتاج الى احالة خارجية لتفسيرها :

لو كان لي وطن

لكان لي كفن

اما حساسية الشاعر تجاه الرموز الوطنية والالوان التي تمثلها فتقرن الاستلاب بالذل :

الآن دمشق

لن اصبغ باللون الازرق عيني

لن اصبغ باللون الازرق كفي وقدمي

لن اصبغ باللون الازرق جلدي

يكفينا موتا بين اللون الابيض

واللون الازرق

فاللون الازرق لون العلم الاسرائيلي . اما اللون الابيض فهو لون الهزيمة والاستسلام . والمقطع جزء من قصيدة بعنوان « جنديا كان الله وراء متاريس دمشق » نظمها الشاعر في دمشق ابان حرب سوريا ضد اسرائيل عام ١٩٧٣ . وفيها نتنسم ريح الخلاص نوعا ما . يقول الشاعر لبردى :

حين الاربطة البيضاء

سقطت عن قدمك ، ومشيت على وجه الصخر

على وجه الماء

كان الله على شاطىء حيفا

يصطاد السمك لاطفال فلسطين

ويصرخ من هول العشق

ستجيء الآن دمشق

مثل هذا الاحساس بالانجاز ـ وليس بالخلاص ـ نجده في قصيدة « الرصاصة الاولى » عام ١٩٦٩ وهي القصيدة الموجهة الى حركة فتح والمستوحاة منها . ولكي نعرف مدى ايمان معين بسيسو بالشعر والشعراء ، يجدر ان نلاحظ ان معظم هذه القصيدة التي تمثل ميلاد المقاومة الفلسطينية المسلحة وتحتفل به ، عبارة عن محاجة مع بقية الشعراء ينعي عليهم فيها مذاهبهم ويدعوهم الى مذهبه في قول الحقيقة . في نهاية القصيدة يعتبر ان مذهبه انتصر ما دام قد وجد الثوار الذين يقولون كلمته ويرون رأيه :

فلننزف يا « فتح »

سنموت اذا ضمدنا الجراح

وليصبغ دمنا كل زجاج شبابيك العالم

وليصبغ وجه العالم

هذا العالم

فلنغرس تحت وسادته اصبع ديناميت

ما دمنا يا « فتح » على الاسلاك الشائكة نبيت

لن يتمدد هذا العالم فوق سرير

هذا العالم اكل طويلا لحم فلسطين

بالشوكة والسكين

القرادة تعلو على الاصالة

في الابيات السابقة نجد معين بسيسو يدعو الفلسطينيين الى معاملة العالم بالفظاظة التي عاملهم بها . فيما يتعلق بالشاعر نفسه فقد طبق هذا المبدأ منذ ان قال الكلمة الاولى في شعره . فهذه الخشونة والفظاظة التي تميز الشكل الشعري عنده ليست سوى انعكاسات لما راه من فظاظة العالم . وهذا الشكل المنفلت من كل القيود تعبير عن حيوية داخلية مذهلة ، عن حرية مطلقة يمنحها الشاعر لنفسه دون انتظار موافقة من اية مؤسسة في الفن او الايديولوجيا . فانت لا تستطيع ان تجد معين بسيسو في كتاب احمر او بيان فني كان قد شرح لغيره . كيف ينبغي على الشعر ان يكون وهو يخاطب لينين باللهجة التي يخاطب بها عبد الناصر باللهجة التي يخاطب بها القراء والشعراء . يحدث الجميع عن الحاضر ويقدم لهم الحقيقة دون شروح ولا تنظيرات . وهو حين يعرج في لفتات قليلة ، الى التراث العربي ينتقي منه شعر الاعراب السذج ، كما في تضمينه لجملة « كما ترى » في قصيدة « رسالة في زجاجة الى جمال عبد الناصر » — فهذه الجملة مقترضة من أحد الاعراب وتروى عادة للتندر . لكن معين بسيسو وضع فيها الواقع العربي كله :

نحن كما ترى

والبحر هائج كما ترى

وخلفنا المطاردون مثلما ترى

مما يدل انه شاعر زنجي عن وعي بعد ان تزنج بالغريزة ، ومن علائم الاتساق بين رؤيته ومذهبه في القول الشعري ان تحديقه الطويل في الواقع العربي لا ينعكس في شعره بقول الحقيقة فقط ، وبتغليب صيغة الحاضر على ما عداه من الازمنة ، وانما تراه ايضا في انعدام اية بلاغة متأنقة . فمعظم تعابيره كلامية مأخوذة من الكلام الذي يدور بين الناس ، والشعر لم ينبثق من وسط هذا الكلام بالذات مثلما ينبثق من تكوين المواقف . وهذا كله يمنح بناء القصيدة فسحة واسعة تستوعب فيها كل ما يخطر للشاعر من رؤى ومضامين . بل انك ترى هلهلة النسج واضحة في الابيات وضوح واقعية المفردات المستخدمة لرسم الصور ، ثم يأتي تراكب الجمل وتقطعها ليضيف الى الاستطرادات صعوبة المتابعة ، بحيث لا يستسيغ القصيدة الا احد شخصين : مستمع في احتفال جماهيري يستجيب للاداء السريع للصور والافكار المباشرة ، ثم لا يحفل بعد ذلك بتفاوت الايقاعات وتراكب الجمل ، او ناقد يقرأ القصيدة مرات ثم يضعها في السياق الفني للديوان باكمله . وهنا تكمن صعوبة كل شعر يخرج عن الحد الاوسط المتعارف عليه في عالم الادب المتداول . وهذا لا يعني ان في وسع ناقد ان يرد هذا الشعر بوصفه شعرا هاربا من الناحية الفنية — ولكن صعوبة تقبله وتبريرها بمقاييس الادب الشائع يصرفان الاهتمام عن هذا النوع من الشعر بعد اذاعته على الناس . من هذا انحصر تأثير الشاعر في

طبقتي الجمهور الواسع والشعراء الشبان الذي دهشوا للمفارقات المسرحية واستجابوا للروح المأساوية وآمنوا بضرورة استمرار المعركة . ولكن جفاف اللفظ ، وعاميته احيانا ، وخشونة التركيب والابتذال المقصود في الصور مع القدرة على تنقيتها وتصعيدها الى ارفع الدرجات الفنية ... ولكن كل ذلك يضعهم على حافة الخطر فهذا شعر لا يمكن تقليده لانه مفصل على قياس صاحبه ورؤيته للعالم .

ومع ذلك ،وبالرغم من الحيرة البادية التي يوقعنا فيها مثل هذا الشعر الفريد ، لا بد من التساؤل : اين التفاوت ، اين الضعف في النسيج ، واين تسقط القصيدة واين تستجاد ، ما دام هذا التركيب الخشن يفرض نفسه على مخيلتنا بشكل أسر ؟ والجواب هو انه لا يمكن محاكمة الديوان ككل ، لانه في هذه الحالة سيفرض نفسه ويعتبر عصيا على النقد . لا بد من مناقشة نقدية لكل قصيدة بمفردها لان القصيدة الجيدة فيه لها فرادتها البادية في اتساق الصور واحكام البناء ، على الرغم من ان طريقة القوطية GOTHIC - STYLE تتسع للتفرعات والاستطرادات والشذوذات . لكن هذا لا يمنع ان تاتي القصيدة في النهاية وحدة مكتنزة كانها افرغت في قالب ، فلا وهي في مبانيها ولا انقطاع فكريا في معانيها ولا تركيب ذهنيا في صورها . فشتان مثلا بين قصيدة « ا ، ب » وقصائد : « الى رامبو » حيث يغلب التصور الذهني ، و« اغنية الى سمرقند » حيث تقع القصيدة في السرد وتفتقر الى اللمحات الشعرية التي يجب توفرها لتميز الشعر عن السرد القصصي ، و« ثانيا » حيث الفكرة تحكم القصيدة ، وبعدها « قصيدة على اوراق البردى » حيث تخفق الاسطورة في التحول الى صورة معاصرة بسبب كثرة الاستطرادات التي تتحول الى حشو هو عبء على القصيدة يبتعد بها عن الهدف ، اي يقلل من تاثيرها ، كذلك فان قصيدة « مليكة المراكشية » تنوء بعبء التطويل الذي جعل التماعات الشعر تكاد تغيب في لهاث البوح الذي يمزج بين السيرة الذاتية والتاريخ العام . في حين ان قصيدة « الغزالة » اكثر تماسكا لان الشاعر اقل اندفاعا ، على ما يبدو . ولكن الناقد يجد نفسه في شك من صحة احكامه ، لان هذه الاحكام مستمدة من مقاييس الشعر المصقول . اما الاحكام الفعلية فينبغي ان تنشأ من المقارنة بين قصيدة وقصيدة ، فنوازن بين القصائد السابقة وبين قصائد ذات جودة لا تدفع ، مثل بعض القصائد التي درسناها من ديوان « الآن خذي جسدي كيسا من رمل » عام ١٩٧٥ ، حيث كان الشاعر في احسن حالاته الشعرية ، ولا ريب في ان هذا الديوان قمة انتاجه اذا اعتبرنا القمة الاولى في ديوان « قصائد على زجاج النوافذ » عام ١٩٦٩ حيث تبلور اسلوبه وظهرت ملامح نضجه التعبيري والرؤيوي منذ القصائد الاخيرة في ديوان « الاشجار تموت واقفة » عام ١٩٦٦ .

ان المقارنة بين القصائد ذاتها تستطيع ان تمنح الناقد معيارا لتخليص الجيد من الاجود في هذا الشعر الاشعث الذي يتأبى على الاختيار الدقيق . ولكن من الصعب الاحتكام الى اي مقياس خارجي للشعر المألوف . وهنا تكمن فرادة الديوان ، بل وصعوبة ان يكون له اتباع ، لان كل تقليد معرض للانفضاح ان كان مباشرا وللسقوط ان كان محاكاة . فالتعلق والتسلق على الشعر المصقول ايسر بكثير منه على الشعر الخشن ، لان النمط الاخير اذا لم يفلح في انشاء سياق عريض من الوقائع والسخرية والتحدي والمواقف المسرحية والحيل البهلوانية يسقط سقوطا ظاهرا جدا .

ان معين بسيسو يرتكب كل المحرمات التي يتجنبها الشعر العربي الحديث ، فهو مباشر ، فج ، غير رمزي ولا اسطوري ولا فكري ولا عاطفي ولا صوفي ولا بروليتاري ولا حتى فلسطيني بمقاييس القواميس والكليشهات الجاهزة ـ انه الشعر الذي يورد كل تلك العناصر بشكل مضاد فيتفرد ويأتي حاملا الينا كل الزمن العربي الرديء دون مواربه ولا تصعيد ولا تعال ولا توجيه . كل ما فيه انه خبيث مختال في الثقافه حول الواقع واستخلاص حقيقته المنفردة ثم ادائها بشكل صادم مكهرب .

شعر معين بسيسو ليس شعر الواقع بل شعر الحاضر الذي يهدم الحاضر ثم يدهش حين يجد انه شق بعمله هذا طريقا الى المستقبل لاحبة :

تفاجئني الارض ، إن الشجر
يخبيء اسلحة ، والقمر
يقوم بطبع المناشير ...

× × × ×

تفاجئني الارض ، ان الحجارة
تقاتل ، والانظمة
بنادقها ملجمة

× × × ×

تفاجئني الارض
هذي اصابع كفي
اقلام مدرسة في رفح
والوان طفل على شط غزة
يرسم عكا
ويرسم في كفه الكرملا
ويرسم في كفي القسطلا
ويعلن اضرابه الاولا

... فهذه هي البشارة ، وهذا هوالنصر : ان يستمر النضال من جيل الى جيل بلا هوادة .

تلك هي ضمانة الثورة لا من اجل فلسطين وحدها بل لخلق امة عربية متحررة موحدة .

كتب معين بسيسو في مقدمته التي مهدت سبيلنا الى عالمه المقلم الاظفار ـ كتب يقول :

« في كل ثورة كبيرة هناك شاعر كبير . انه قبلها يكون ـ تكون فيه ـ وبعدها يكون ـ يكون فيها ـ » والثورة الكبيرة تكون ثورة شاملة لكل مجالات الحياة ، فتنجب شعراء تتعدد رؤاهم وأساليبهم بتعدد مجالات الثورة وتستشرف المستقبل نحو البشارة .

سامي اسماعيل :
فلسطيني أميركي في سجون إسرائيل

سامي اسماعيل شاب فلسطيني يحمل الجنسية الاميركية ، ومن مواليد العام ١٩٥٤ في بروكلين ــ ولاية نيويورك ، امه رسمية رضوان من دير ياسين حيث جرت المذبحة الشهيرة وجرح فيها خاله واعتقل جده ، ثم انتقلوا الى البيرة قرب رام الله . وهو طالب دراسات عليا ومعيد في قسم الهندسة الكهربائية بجامعة ولاية متشيغان . توجه الى فلسطين المحتلة في ١٩٧٧/١٢/٢١ لزيارة والده المريض واعتقل في نفس اليوم حتى افرج عنه في ١٩٧٨/١٠/٢٠ بعد حملة تضامن عالمية معه . دافعت عنه المحامية اليهودية فيليتسيا لانغر عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي « راكاح » ، اثناء اعتقاله ومحاكمته في « اسرائيل » .

سامي اسماعيل . شاب متواضع وصادق يتكلم بلهجته « البيراوية » ، نسبة الى مدينة البيرة ، بطلاقة الفلاحين الفلسطينيين ، ويعتذر لي عن لغته العربية الضعيفة ، وهو يتقن الانجليزية بطلاقة تامة اكثر من العربية .

حضرت المحامية لانغر الى صوفيا ، العاصمة البلغارية ، لتزوج ابنها ميخائيل الذي يدرس الاخراج السينمائي في المانيا الديمقراطية ،وحيث ان زوجة ابنها بلغارية لمقدم العرس في صوفيا ، وقد لبى سامي اسماعيل وتيري فيلدر الدعوة التي سبق ان ارسلتها فيليتسيا لهما لحضور العرس فحضرا من الولايات المتحدة الاميركية . تلك ان لانغر تعتبر سامي ابنها الثاني وسامي يعتبر فيليتسيا امه الثانية . حدث هذا في السجن حين قال لها : انني اعتبرك امي فلا تتركيني لهؤلاء الذئاب ،وقالت له : انك ابني . وقد صدر كتاب جديد للمحامية لانغر بعنوان « من مفكرتي ، اهدته إلـى « ولدي ميخائيل وسامي » . ان الاعداء يرمز الى امكانية التعايش الفلسطيني مع التقدميين اليهود ولكن هذا التعايش يصطدم بالجدار الصهيوني اي « دولة اسرائيل الصهيونية » كما تبين ذلك معظم قصص كتابها .

قلت له: دعنا نسجل قصتك .

قال لي: اولا وقبل كل شيء . ان تجربتي لا تقاس من حيث المعاناة بما عاناه ويعانيه شعبنا في السجون . لقد عرف الناس بقصتي بسبب حملة التضامن معي كأميركي ، بينما هناك الالاف في السجون الذين لم يذكرهم ولا يتذكرهم احد . بل ولم تكتب عن بطولاتهم الحقيقية اية كلمة . ولهذا هل تسمح لي ان ابدأ الحديث بالقليل القليل عنهم ، قبل ان اروي لك قصتي .

ــ بالمناسبة كان حديثنا هذا يجري عندما نشرت الصحف ووكالات الانباء اخبار محاكمة البطلين الشابين حسين فياض وخالد « بطلي » عملية تل ــ أبيب » التي استشهد فيها ١١ مناضلا في اذار ١٩٧٨ وقبل الغزو الاسرائيلي للجنوب .

وفجأة قال لي سامي : هل تعرف ... انني اعرف حسين وخالد ؟

قلت له : في السجن طبعا .

قال : نعم . اثناء « الفورات » الليلية في باحة السجن او في التواليت كنا نلتقي .

قلت له : لنبدأ الحديث عن حسين وخالد .

قال سامي اسماعيل :

... القوارب الفلسطينية الثلاثة تقل ١٣ فدائيا . من المقرر ان يصلوا الى الهدف المحدد خلال ساعات قليلة . ساروا على لجة الماء تتقاذفهم العواصف . الرحيل من بيروت الى حيفا شاق وصعب ، والمنفى مهنة صعبة ، ايضا ، انه الرحيل الى ارض الاجداد والآباء . سيشمون عطر البرتقال من الكرمل الساحر الى شاطىء غزة . تاهت القوارب الثلاثة في البحر الأبيض المتوسط ، قالوا للمتوسط : حتى انت يا متوسط تتآمر مع الاعداء علينا . ضاعوا في عرض البحر . لم يروا سوى السماء والماء . انقلب احد القوارب في البحر . كان مليئا بالذخيرة والطعام . غرق بطلان في اعماق البحر . بقي معنا قليل من السلاح والمؤونة . بقينا في الماء مدة يومين ونحن لا نعرف اين سنتوجه . لم نخف على الاطلاق ، لقد اصابنا نوع من القنوط ، فنحن لا نعرف اين نحن . ظل بعضنا بدون سلاح ، ولكن لا بد من حيفا وان طال السفر .

بعد يومين من العذاب شاهدنا نوعا من السمك يجري أسرابا باتجاه ما . هتف احد الرفاق : هل تعرفون ، ان هذا السمك لا يعيش الا باتجاه الشاطىء . ساروا وراء هذا السمك (لقد ذكروا اسمه لي ولكنني نسيت) وهم يطلقون الاعيرة النارية في سماء المتوسط ولم يروا انسا ولا جنا رغم اطلاقهم النار .

وفجأة صدق السمك ولاح الشاطىء الحبيب . اهبطنا اليه .

لم نعرف اين نحن . وجدنا سيارة فاستطلعناها باتجاه ما .

قمنا بدوريات استطلاع ، بينما ظل آخرون ينتظرون .

لقد عرفنا اين نحن الآن ، اننا في الطريق المؤدية الى تل ـ ابيب .

نصبوا حاجزا ـ على الطريقة اللبنانية ـ وانتظروا . جاء باص كبير محمل بجنود البحرية كما يبدو من ملابسهم . اوقفوه . جاء باص اخر اوقفوه ايضا وربطوا الباصين معا . ثم نقلوا ركاب احد الباصات الى الباص الآخر . كان معظمهم من ضباط البحرية ، واتجه الباص الى تل ـ ابيب . كنا احد عشر ولم نكن جميعا مسلحين . مررنا على مراكز للشرطة فاطلقنا عليها النار . بعد ان اطلقوا النار على مراكز الشرطة عرف العدو بالخبر فحضرت عشرات السيارات العسكرية وطائرات الهليكوبتر وطوقوا الباص . اعلن الشباب بالمكبر ، ان هدفهم سلمي وهو اطلاق خمسة فدائيين في السجون مقابل اطلاق الرهائن . وضع الاسرائيليون عدة حواجز ، ورفضوا الرد على المطالب . كرر الشباب النداء ، اننا لا نريد قتل احد ، فقط نريد اخراج خمسة من الفدائيين ولسنا مسؤولين عما سيحدث فالقرار في ايديكم . لكن الاسرائيليين رفضوا .

فجأة وبينما نحن نعلن طلبنا بمكبر الصوت ، اطلق الاسرائيليون النار على عجلات الباص فـ « بنشروه » . وفجأة قذفت طائرة هليكوبتر قنابل مسيلة للدموع . كرر الشباب النداء فاطلق الاسرائيليون رفضهم واستمروا في اطلاق القنابل والعيارات باتجاه الباص . وحاصروا الباص من جهاته الاربع . وحدث ارتباك شامل . حاول بعض الجنود اضطيادنا من الباب ونوافذ الباص فلم يفلحوا . حينئذ قمنا بتفجير الباص بمن فيه وكان معظمهم من جنود البحرية .

استشهد الشباب جميعا ما عدا حسين وخالد . جرح خالد برصاصة في كتفه من رصاص الجنود الذي اطلقوه كالمطر على الباص . جرحت « دلال المغربي » فجعلها « حسين » الى خارج الباص . احاط الاسرائيليون بحسين وخالد . طلب حسين اسعاف دلال المغربي ، رفض الجنود . لفظت دلال انفاسها الاخيرة . حسين وخالد بلا

سلاح . قبض الجنود عليهم* وجرى استجوابهم على الفور .

ضابط كبير سأل خالد كم عددكم ؟ فأجاب : ١١ .

ثم سأل الضابط « حسين » كم عددكم يا كلب ؟ فأجابه : ٢١ .

فسأله : اين الباقون . قال له حسين : توجهوا الى مدينة تل « ابيب » . حينئذ صعق الاسرائيليون (نشرت وقتها الصحف ووكالات الانباء خبرا يقول باستمرار الاستنفار العام في الجيش الاسرائيلي بحثا عن « المخربين ») وفعلا اتجه عدد من الجنود باتجاه المدينة بحثا عن الفدائيين الوهميين ، بينما حاصر ما لا يقل عن مائتي جندي وضابط — حسين وخالد — وبعد ثلاثة ايام من التعذيب اعترف حسين ان العدد هو ١١ كما ذكر زميله خالد .

وظل خالد ينزف دما طيلة التحقيق ، ورفضوا علاجه الا باطفاء السجائر على جرحه .

يقول سامي اسماعيل : لا تستغرب . ذات مرة . جاؤوا بمعتقل فلسطيني كسرت يده من انفجار لغم ، وكانوا يرفعون يده المكسورة ويضربونه عليها .

واضاف سامي : كنت اثناء العملية في سجن « كفاريونا » . يومها منعوا عنا سماع الاذاعة الاسرائيلية واقفلوها نهائيا . منعوا الفورة منعوا الطعام . اقفلوا ابواب السجن بشكل كامل . ولكننا تسلقنا الجدران وشاهدنا من بعيد الحواجز في المدينة ولم نشاهد بشرا على غير العادة وتسرب لنا الخبر فيما بعد . واضافة لهذا بدا ضباط السجن يهينوننا بدون سبب ويشتموننا ويستفزوننا .

يقول سامي :

بعد ايام كان حسين وخالد في سجننا « كفاريونا » ولا تتصور التعذيب . نحن كنا نعيش في الجنة قياسا عليهم . كانت زنزانة فاصلة بيني وبينهم ولكننا كنا في الزنزانات العلوية وهم في السفلية اي ان حسين وخالد كانوا يعيشون في « سجن في السجن » : لا طعام . لا نوم . ٢٤ ساعة . بوكسات . ضرب بكعب البندقية على الرأس وعلى الاعضاء التناسلية . علقوهم من ارجلهم ومرات اخرى من ايديهم مع الضرب . كانوا يسلطون عليهم ذبابات كهربائية وهم في الزنزانة ولم افهم شيئا عن هذه الذبابات ولكني كنت اسمع صراخهما العالي المسموع من كل الزنزانات . ثم كان حسين وخالد بعد اطلاق هذه الذبابات ينزفون دما من عيونهم وافواههم واذانهم .

وذات يوم عروهما تماما ووضعوا على ظهريهما قطعا كبيرة من الثلج وتركوهما تذوب . كانوا يبولون دما ويبولون بصعوبة .

سأقول لك باختصار : كان الاسرائيليون مصممين على قبرهم احياء .

على سبيل المثال : كانوا يرشون عليهم الغاز البارد . فتصور معي اننا نحن المساجين في الغرف والزنازين الاخرى لم نستطع ان ننام لمدة اسبوع بسبب الغاز المتسرب الينا من زنزانة حسين وخالد لانه غاز حارق .

سأقول لك : رغم هذا كانت معنوياتهم عالية جدا .

سأقول لك : ان مئات من الجنود كانوا يجيئون من الثكنات العسكرية يزورون زنزانة حسين وخالد وهم مدهوشون ويتطلعون الى هؤلاء الابطال وكأنهم مخلوقات عجيبة . ثم يبصقون عليهم ويشتمونهم . كان هذا يحدث كل يوم . ذات يوم جاء ما يقرب من مائة جندي .

وبما انه ليس من حق هؤلاء الجنود ان يضربوا حسين وخالد فقد كان الجنود يأتون بمكانس طويلة ويضربون خالد وحسين من خارج الزنزانة . لقد عرفت انهم تناولوا اول حمام بعد ثلاثة اشهر من اعتقالهم . اما الحمام فهو عبارة عن ماء بارد يدلقونه على اجسادهم بلا صابون او منشفة . قابلهم الصليب الاحمر الدولي بعد شهرين ونصف من اعتقالهم مع ان القانون يقول انه من حق الصليب الاحمر مقابلة السجين بعد ١٥ يوما من الاعتقال . ولكن اسرائيل قالت بعد اعتقالهم بشهرين ونصف ان خالد وحسين اعتقلوا قبل ١٥ يوميا فقط .

* الاخطاء اللغوية الواردة في النص ناتجة عن الخلط بين العامية والعربية في حديث سامي اسماعيل .

ويعلق سامي اسماعيل قائلا : الاول مرة عرفت معنى النضال عندما شاهدتهم . كان حسين وخالد يقولون دائما للجنود : جئنا لارضنا . جئنا لاخراج خمسة من المساجين واسرائيل هي التي رفضت وبدأت باطلاق النار على الباص .

ـ وسألت سامي : حتما لقد تعرفت على مساجين كثيرين . هل تتذكرهم ؟

قال سامي : نعم تعرفت على مئات ، ولكن لا اتذكر كل الاسماء . ولكنني سأروي لك قصص بعض من تعرفت عليهم :

١ ـ منذر ملحس : اعتقد انه افرج عنه . قضى عشرسنوات . لم اكن اتصور ان يقضي انسان عشرسنوات في زنزانة ويمتلك هذه المعنويات الكبيرة كما كان منذر . كان وزنه قد وصل الى ٤٠ كلغ وهو نحيل الجسد .

٢ ـ وليم كليكيان : اعتقل على ما اعتقد العام ١٩٦٨ اثر قيادته لدورية عسكرية عبر الاردن ، وكان محكوما بـ ١٢ سنة ، ولكنهم فتحوا له ملفا جديدا لانه ضرب ضابطا اسرائيليا في السجن .

٣ ـ الاعمى : لا اتذكر اسمه ربما ـ الحاج عفانة ـ عمره ٥٥ سنة تقريبا . فقد بصره في السجن خلال التعذيب وهو انسان امي وبسيط . لم يأخذوا اعترافا منه . حكم عشرسنين . وقضى ٨ سنوات وقد طالب الصليب الاحمر الدولي باطلاق سراحه ولكن اسرائيل رفضت . سأقول لك : حتى الضباط في السجن يخجلون ويقولون من باب المجاملة : سيخرج قريبا ولكنهم لم يفرجوا عنه ورفضوا علاجه . سأقول لك : انهم يفعلون هذا متعمدين فبعد ان ينخر المرض جسدك وبعد ان تصبح انسانا بلا فائدة للحياة . وربما يرسلونك للمستشفى واي مستشفى ساتحدث فيما بعد .

٤ ـ محمد زاهي بلعاوي : افرج عنه على ما اعتقد . متهم بالانتماء لمنظمة فدائية . والخربشة على الحائط وعضوية خلية . كسروا خمسة اضلاع له . وكان النوم والطعام ممنوعا عنه . وكان لا يستطيع الوقوف فكانوا يعطونه ابر المخدرات . وقعوه على اعتراف باللغة العبرية وهو لا يعرف حرفا منها . ولم يكن يستطيع ان يذهب الى الحمام (القوالیت) .

عالجوه بربط اضلاعه المكسورة بخرقة من القماش الوسخ . حين حاكموه في المحكمة حمله الجنود على الاكتاف لانه لا يستطيع المشي .

٥ ـ احمد شريعة : عمره ٦٧ سنة من مخيم بلاطة في قرية نابلس تهمته : ان ابنه (١٢ سنة) اشترك في مظاهرة وعوقب بدفع ١٠ الاف ليرة فلم يستطيع الاب ان يدفع المبلغ ولانه لم يدفع حكم الاب ثلاثة اشهر سجن .

٦ ـ اولاد قلنديا : اطفال من مخيم قلنديا . « جابتهم » فيليتسيا لانفر وعبد عسلي (المحاميان) الى السجن وكانت فيليتسيا تريد رفع معنوياتي بعد ان عوقبت بحبس انفرادي لمدة سبعة ايام وعرفتهم علي . اعمارهم من ١٣ ـ ١٥ سنة وعددهم ١٦ طفلا . قائدهم عمره ١٢ سنة . خجلت امامهم وشعرت وانا اسلم على القائد انني اسلم على قائدي .

اعتقلوا في آذار ١٩٧٨ بعد حرب الجنوب . فقد شعروا ان عليهم واجبا . كانوا في المخيم اثناء حرب الجنوب يشاهدون السيارات العسكرية المحملة بالجنود والسلاح متجهة الى الجنوب اللبناني . بالمناسبة هم مجرد اطفال ليسوا تابعين لاي تنظيم كان . ولكن رؤية السيارات العسكرية المتجهة للجنوب اللبناني هزتهم فاتخذوا قرارا في الصف في مدرستهم . القرار هو ضرورة الاسهام في المعركة ومساندة الثورة الفلسطينية في محنتها كما قال قائدهم ١٢ سنة . وتماما كما الكبار . اضطفوا في الشارع الرئيسي لمخيم قلنديا . وقسموا انفسهم الى مجموعات . واعطوا اشارات لبعضهم . كانوا قد صنعوا قنبلة مولوتوف بسيطة . وحين مرت احدى السيارات العسكرية الاسرائيلية اعطى القائد الطفل الاشارة ببدء الهجوم فالقوا القنبلة على السيارة .

في المحكمة صاح المدعي العام وهو من عصابة غوش ايمونيم ـ في وجه المحامية لانفر قائلا: هؤلاء اطفال .

اولادك ليسوا اطفالا يا لانار . اولادك خربوا جنديا كاملا وجرحوا خمسة جنود .واصر على محاكمتهم ثم سجنوا .

نتائج العملية احتراق جندي وجرح خمسة . وضعوهم في سجن الدامون .

٧ ــ جمال المقوق : عضو في منظمة فدائية . على ما اعتقد هذه هي تهمته ، وانه كان في سوق الكرمل حين وضع عبوة قرأه الاسرائيليون وظلوا يطاردونه حتى امسكوه ورغم هذا حدث الانفجار حيث وجهت له تهمة جرح ٢٧ شخصا . لمدة ثلاثة ايام وهم يعذبونه لم ينطق بكلمة واحدة ...واعتقلوا والده وشقيقه ١٢ سنة . سجنوه مدى الحياة ، ولما ضرب ضابطا في السجن اضافوا ٨٠ سنة .

٨ ــ علي الجمال : يظهر كأنه في الاربعين من عمره وهو لم يتجاوز الثلاثين . يعمل « كندرجي » . ظل معتقلا اداريا لمدة ٥٢ شهرا . ظهره تقوس وغارت عيناه . رفض ان يوقع على اعتراف . وقضى تحت التعذيب اثناء التحقيق ١٠٠ يوم . اعتقد ان هناك شخصا آخر قضى تحت التعذيب ١١٤ يوما وهو من مدينة نابلس . يجدد الاعتقال الاداري كل ستة اشهر تلقائيا . لو انهم في البلدان العربية يجددون جوازات سفر الفلسطينيين بهذه السرعة .

طلبوا من علي الجمال ان ينفي زان يوقع بالقبول وهم سيطلقون سراحه فرفض .

٩ ــ نادر الحفوري : حطموا جسده . لقد عقله . قطعوا يده . رفضوا ارساله للمستشفى . بدون تهمة (اسرائيل تعتقل عندما تشك انك تفكر) و (حتى تثبت براءتك يجبرونك على التوقيع على اشياء لم تفعلها) .

١٠ ــ حضنوري من شعفاط : وجهوا له تهمة حرق باصات اسرائيلية . عمره ٢١ سنة تقريبا اجبروه على التوقيع وهو لم يفعل شيئا في الحقيقة .

ــ احيانا تعلن اسرائيل عن كشف الذين قاموا بعمليات .والحقيقة ان من تعتقلهم يكونون ابرياء . ولكنها تريد ان تثبت لجماهيرها انها ليست عاجزة وهذا لرفع معنويات الاسرائيليين حتى لو كان من تقبض عليه لم يفعل شيئا وهي تعرف ذلك .

ــ جريدة « الانباء » الصهيونية التي تصدر بالعربية هي الوحيدة التي يرسلونها لنا في السجن وهي مليئة باخبار الانفجارات . وهذه الجريدة متخصصة بضرب التنظيمات الفلسطينية ببعضها البعض .

اذا كنت بريئا وهم يعرفون يضطرون الى سؤالك :

من تحب اكثر : ياسر عرفات ام نايف حواتمة ام جورج حبش ؟ هذا عندما لا يكون لديهم معلومات حول هويتك . فاذا وقعت استمروا في تعذيبك حتى تجيب على السؤال فاذا اجبت تحت التعذيب ..وجهوا لك رسميا تهمة عضوية تنظيم ما .

في اسرائيل لا يوجد قوانين . مزاج القاضي هو الذي يتحكم .

□

قلت لسامي اسماعيل : ما رايك ان نعود لقصة اعتقالك ؟

قال :

انا طالب في جامعة ولاية متشيغان وكنت « دودة دراسة » واهم هدف عندي هو الدراسة . اقوم لادرس وانام لادرس . لدي ٢٠ ساعة عمل في الاسبوع كمعيد في الجامعة . لم اكن نشيطا سياسيا بل لم اكن واعيا سياسيا . اتعاطف مع الثورة الفلسطينية وكنت اتعاطف بشكل خاص مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ولكني لم اكن في يوم من الايام عضوا فيها . كنت اشتري مجلة « الهدف » هذا كل تدبي . والدتي من دير ياسين التي ذبح بيافن معظم اهلها في المذبحة الشهيرة .

والدي كان عمره ٨٢ سنة وهو احد اثرياء مدينة البيرة وكان مريضا مرض الموت اي الوداع الاخير . فاتصلت عائلتي من بلدة البيرة بي لاحضر اللحظات الاخيرة لموت والدي وشعرت انني ارتكب جريمة ان لم اذهب لوداعه . لم يكن لدي فكرة الى هذا الحد ان الاسرائيليين فاسدست ولهذا اخذت الامر ببساطة .

ولكن لا بد ان اقول لك شيئا : قبل سفري لـ « أسرائيل » وبتاريخ ٤ ـ ١١ ـ ١٩٧٧ جاء افراد من المخابرات الامريكية الى منزلي في لانسنج بولاية متشيغان وقبلها في ١ ـ ١١ ـ ١٩٧٧ سرق بيتي ولاظهار ان السرقة عادية سرقوا التلفزيون والراديو وبعض الحاجيات ولكنني اكتشفت سرقة جواز سفري الامريكي لانه مختوم بختم دخول الجماهيرية الليبية (اعلن نيكسون الرئيس الاسبق انه امر ووافق على اقتحام بيوت الفلسطينيين اثناء حكمه اعلن هذا في جامعة اكسفورد) .

قلت لرجال المخابرات : هل انا تحت التحقيق ؟

قالوا : لا .

اعلم اذا قالوا نعم . لا يحق لهم (في القانون) ان يعتقلوني دون وجود محامي . ولكنني لم انتبه واخذت لهم القهوة وكان من المفروض ان اطردهم . ولكنهم قالوا لي : انني اشكل خطرا على الامن الداخلي للولايات المتحدة .

قلت لهم : عصبة الدفاع اليهودية في الولايات المتحدة تقيم الان معسكرا تدريبيا . لماذا ؟ اذهبوا واقفلوا معهم . اليس ذلك مضرا لامن الولايات المتحدة ؟

ثم ادعوا انهم لا يعرفون انني امريكي الجنسية .

بعدها بايام فوجئت بتلفونات ليلية للازعاج فقط واعتقد انها المخابرات الامريكية . لست متاكدا . ولكن الذين كانوا يتصلون بي يقولون : رأيناك اليوم مع فلان او رأيناك في الساعة الفلانية في المكان الفلاني . واستمر الازعاج التلفوني الى يوم سفري للبلاد .

ساعود لقصة السفر : فبعد ان اتصلت عائلتي من البيرة مؤكدة ضرورة المجيء بسبب خطورة وضع والدي . ذهبت وجددت جواز سفري اي استخرجت جواز سفر جديد بدلا من المسروق .

وسافرت من الولايات المتحدة الى مطار اللد على طائرة امريكية يوم الاربعاء ٢١ ـ ١٢ ـ ١٩٧٧ . هبطت الطائرة حوالي الساعة الثالثة والنصف عصرا في مطار اللد .

عند نزلنا . صففت مع السياح الامريكان . بعد قليل جاءت مجندة وناداتني فورا وصفوني مع العرب وبعض اليابانيين واحد الالمان . كنت افكر في والدي . وضعوني في سيارة عسكرية وكنت احمل شنطة سامسونايت ثم وقفت السيارة بعد دقائق وانزلوني منها . صباح جندي . لا تفتح الشنطة . أحملها هكذا « أوعى تلفها هيك » ـ « ذيلها فيك » واخذوني الى مكتب في المطار حجارته من طوب وانخلوني وكانوا يمشون بعيدا عني مسافة ٢٠٠ م لاعتقادهم ان متفجرات في الشنطة .

كانت شنطتي مليئة بالكتب الجامعية : الكترونيك ـ فيزياء ـ ميني كومبيوتر ـ اقتصاد هذه هي الكتب التي حملتها .

اجلسوني فجلست . دخل ضابط عرفت ان اسمه داني . وصاح اسمك الكامل قلت له : سامي علي اسماعيل

صاح مرة اخرى : لا . ان اسمك الكامل هو : سامي علي اسماعيل أحمد جاد الله القرعان (فيما بعد في السجن كان الجنود يتعمدون مناداتي بـ سامي القرعان لاظهار معرفتهم بالاسرار) .

سألني داني عن اخواتي . اولاد عمي . عائلتي (من طلقتو لسلام عليك) فاستغربت الامر . في الحقيقة لم اكن خائفا لانني اعرف انني لم ارتكب جرما .

قلت له : ولماذا تسال عن شجرة العائلة ؟

صاح بي : هل تريد ان تعرف يا كلب؟

(قال . طال ورقة . وصار يقرأ : انت منظم ومدرب. ويجب ان توقع فورا لتذهب لرؤية والدك . اكتب : اين كنت في اغسطس ١٩٧٦ . لقد ذهبت الى ليبيا) .

ينفعل سامي وهو يروي (الله يلعن ابو ست أبوه: كال انا مدرب) .

قلت له : ذهبت الى ليبيا ليش كزيارة سرية فانا اعرف طلبة ليبيين في امريكا وقد دعوني لارى ليبيا واتعرف عليها .

قال الضابط: مهما قلت . لا يوجد احد يذهب الى ليبيا الا لكي يتدرب .

قلت له : مش في ديمقراطية عندكم في اسرائيل . فاذا ثبت شيء علي فحاكمني . ولكني بريء .

(ويوم ما قلت لو كلمة ديمقراطية وشو يا عز الدين . عليه عينين بخوفن . فنطر عينيه وصاح فيه) :

ديمقراطية . لا يوجد عندنا ديمقراطية . من قال لك هذا الكلام فقد ضحك عليك . الديمقراطية عندنا للاستهلاك الاعلامي الخارجي . نحن نقول للامريكان هذا قولا لمجرد الاعلام . ومتى نزل اي شخص عن الطائرة المتوجهة لاسرائيل عليه ان ينسى افكاره عن الديمقراطية على سلم الطائرة وسنضربك يا سامي وستوقع . وصار يضحك (ديمقراطية . قال . ديمقراطية)

وصاح بي : وقع . واذهب لوالدك .

قلت له : دعني اتصل بأهلي او بالقنصلية الامريكية في اسرائيل لاخبرهم فقط انني محتجز عندكم .

ولكنه رفض . ودخل ضابط عرفت ان اسمه يعقوب وبدا يضحك مع الاخر ويكررون — وهما يضحكان — « ديمقراطية . ديمقراطية » .

لعلمك يا عز الدين: انا عشت حياة كما يسمونها بالامريكاني « حياة محمية » فانا لم اعش في مخيم ولم اصادف مشاكل في حياتي على الاطلاق . كل شيء متوفر لي .

امروني بنزع ملابسي فنزعتها ثم عادوا فامروني بلبسها فلبستها ثم عادوا فامروني بنزعها وهكذا . الى ان وضعوا الكلبشات في يدي ثم وضعوني في سيارة اتجهت من المطار الى سجن « بتاح تكفا » وهنا بدأت مرحلة جديدة .

يوجد غرفة خاصة للتحقيق . كان معي اثنان من ضباط الاستخبارات رموني في غرفة منتنة باردة فيها اسفنجة تسمى سرير . بطانيتان . برد شديد . صراصير تمشي . باب حديدي كامل . ثقب صغير في السقف فقط . اخذوا ساعتي فلم اعرف الزمن ولكني قدرته تقديرا بالواحدة ليلا . سطل للبول .

بدأوا التحقيق واجبت على جميع الاسئلة . ولكنهم لم يقتنعوا .

اتهموني انني اعرف مكازن اسلحة في الضفة الغربية وانني مدرب . وسألوني عن اليسار الامريكي . وقالوا انني اعرف من قتل الملحق العسكري الاسرائيلي قبل سنوات في واشنطن . منعوني من النوم . كانوا يأمرونني بنزع ملابسي كاملة ثم يأمرونني برفع كرسي لساعات طويلة وفي اخر الليل سقطت مغشيا علي وفقدت الوعي . صحوت على لكمات احد الضباط وهو يقول لي : انك تدعي فقدان الوعي ايها الكذاب . ثم حملني واجلسني على كرسي وسألني عن منظمة الطلبة العرب في امريكا . وركزوا كثيرا على الطلبة الايرانيين في امريكا ومن اعرف منهم وما هي نشاطاتهم (كان الشاه في الحكم) .

جاء « داني » وبدأ لمدة ساعة وهو ينتف شعر شواربي شعرة شعرة ثم بدأ اخر بضربي بقبضة يده وآخر مع خيزرانه حتى فقدت الوعي مرة اخرى ومرة اخرى كانوا يلكمونني صائحين : اصحى يا كذاب . تركوني لمدة ساعة فاصبت بهستيريا وبدأت اصرخ في الغرفة .

وقال داني هل تريد ان تعرف الديمقراطية .

وهجم ثلاثة علي ولكموني حتى نزف الدم فتركوني قليلا .

(حتى الان لم تكن عائلتي قد عرفت بمصيري فقد علمت فيما بعد ان عائلتي اتصلت بفرع شركة الطيران واستفسروا عني فاجاب فرع اسرائيل للشركة قائلا : انه لا يستطيع الاجابة على هذا السؤال . فاتصلت عائلتي بالشركة في امريكا فأخبروهم انني سافرت الى « اسرائيل » وذكروا رقم الرحلة واليوم) .

واضربت عن الطعام . وفي اليوم التالي كان يوم البصاق . فقد بصقوا وظلوا يبصقون علي لساعات طويلة . يمسكني الضابط من شعري ويلفني ويصرخ : يا كلب يا عكروت ويبدأ في « اللف » على وجهي ويصيح :

« الف ام فلسطينية تبكي ولا ام يهودية واحدة تبكي »..

ويصرخ اخر : نقطة دم تنزل من اصبع صغير ليهودي . سادمركم .

يقول سامي اسماعيل : اصبت بهستيريا وبدأت اصرخ بهم :

اطلقوا علي الرصاص . اريد ان اموت.

ولو استمروا بنفس الطريقة في نفس اليوم لفقدت عقلي . وصرت ارجوهم ان يقتلوني .

ـ بعد ايام عرفت عائلتي فاتصلوا بالقنصلية الامريكية في اسرائيل .

جاء القنصل مارك ديفيدس الى السجن ويصطحبه مترجم اسمه شلومو وايز وهو صهيوني .

قلت له يا مستر ديفيدس. انني بريء وهم يريدون ان ياخذوا مني اعترافا بالقوة وقد ضربوني وها انت ترى آثار التعذيب على جسدي قال المستر : انا متاسف . انا لا استطيع ان افعل لك شيئا . فاسرائيل دولة مستقلة ذات سيادة . اقصى ما استطيع ان افعله ان اتصل لك بمحامي ولكن يجب ان تعرف انه لا يوجد سجين يرى المحامي قبل ان يوقع على الاعتراف .

قلت له يا مستر مارك . انهم يهينونني في كل لحظة وقد اضربت عن الطعام .

قال القنصل : لماذا تضرب عن الطعام. يبدو ان الطعام جيد ولذيذ .

قلت له: هذه المرة جاءوا بهذا الطعام الخاص لانك موجود ..

قال : سأطلب منهم ان يسمحوا لك بالنوم ثلاث ساعات على الاقل ورحل القنصل .

وبعد الليل عرفت انه (القنصل) حكى للمخابرات كل شيء . حينئذ بدأت معركة الكاراتيه من طرف واحد ، فقد بدأوا بمعاقبتي لانني تكلمت للقنصل وبدأوا « طاخ . طيخ . طاخ . طيخ » حتى فقدت الوعي . وبعد ان صحوت صاحوا بي : لماذا تحتج للقنصل . وقالوا بالحرف : القنصل في جيبتنا . ما هو قد جاء لك . ماذا فعل لك . لا شيء . وحتى تستريح وتطمئن فان امريكا لن تفعل لك شيئا ما دمت في قبضة « عدالتنا » .

اجلسوني على الكرسي ، ثم فتح احدهم ملفا واطلعني على الصفحة الاولى حيث كتب بالانجليزية « مكتب التحقيقات الفيدرالي الامريكي » . وقد قرأته بام عيني . ولكنه امتنع من اطلاعي على باقي الصفحات . وبدأ يقلب الملف . ويقول : هل تعرف سان فرنسيسكو . شيكاغو . وعدد لي عددا اخر من المدن الامريكية . انت عضو بمنظمة الطلبة العرب من هم ابرز اعضائها بتاريخ كذا القيت خطابا في مظاهرة . ثم يقلب الملف ويضحك قائلا: « والله يا » ... « كاين نديط . بتاريخ كذا تظاهرت ضد اسرائيل » وظل يقلب في الملف ويعلق وانا صامت .

قلت له : نعم تظاهرت ضد اسرائيل ولكن في الولايات المتحدة.

ولكنه لم يرد وقال : اقرأ « الفاتحة » الآن . هل تحفظها ؟

قلت له : نعم . ولكن لماذا ؟

قال عليك ان تبدأ القراءة فورا .

وبدأت بقراءة فاتحة القرآن وحين وصلت الى « غير المغضوب عليهم ولا الضالين امين » وقعت في خطأ فقلت « غير المغضوب عليهن .. » فصاح بي يا كذاب . حتى القرآن لا تحرفه هذا يدل على انك ماركسي لينيني وعقلك مغسول بالماركسية . فما هي علاقتك باليسار الاميركي ؟

(الخطأ اللغوي الذي ارتكبه سامي في الآية القرانية اي « عليهن بدلا من عليهم » ناتج عن لهجته البيراوية فأهل البيرة يتكلمون هكذا).

لاحظوا ان مرض والدي جعلني في حالة نفسية صعبة . ولهذا فعلوا التالي: اتصلوا او هكذا ادعوا برام الله واخبروني ان والدي قد توفي ثم بدأوا في اعطائي دروسا في احترام الوالدين والاحسان لهما . وبعدها قالوا: «يجب ان تعترف بأنك قد تدربت على السلاح ف ٦٠٪ من سكان الضفة والقطاع قد تدربوا على السلاح ونحن نعرف ذلك . انه من السهل ان نقتلك ولكنك ستموت بالتقسيط »

كانوا يتكلمون لغة اليدش خوفا من ان اكون افهم العبرية . وفجأة صاح بي احدهم وهو يلكمني : سنعلمكم ايها الفلسطينيون . سنذبحكم واحدا واحدا .

الاربعاء وبعد اسبوع بالضبط من اعتقالي اخذوني من السجن في سيارة عسكرية مغلقة وحين توقفت فتحوا السيارة . وانزلوني . . .

عرفت الآن انني سأدخل بيتي . كان ثمانية جنود يحيطون بالبيت فدخلت البيت . كان والدي في النزاع الاخير . وضج البيت بالبكاء . دخلت الى الحمام فوقف رجل مخابرات على باب الحمام . كان لقاء حزينا استغرق عشر دقائق . اعادوني بعدها الى السيارة المغلقة ثم الى السجن مرة ثانية .

في المساء جاءت فيليتسيا لانغر . كنت محطما نفسيا وجسديا ولكنني سررت لدى رؤيتي لفيليتسيا . ارسلوا سجيناليستمع الينا ولكني كنت اكلمها بالانجليزية . ورفعت فيليتسيا من معنوياتي . اعطتني دفعة من الامل في الحياة . كنت قد جمعت ١٢ حبة مهدىء وكنت انوي ان اشربها جميعها دفعة واحدة لكي انتحر واستريح ولكن فيليتسيا صادرت الاقراص مني .

سمعت باسم فيليتسيا لانغر في خريف ١٩٧٧ عندما صدرت تقارير الصنداي تايمز حول تعذيب الفلسطينيين في سجون الاحتلال . وقرأتها . حيث ورد اسمها . لقد تأثرت بفيليتسيا لانها يهودية تقدمية . ثم ان ملامحها الشخصية هي ملامح الام .

جاءوا بخارطة ليبيا في اليوم التالي . كل شارع بشارعه . وطلبوا مني ان اوضح لهم اين كنت بالضبط . ثم جاءوا بخارطة مفصلة لمدينة طرابلس الليبية وفي الخارطة صور لمنشآت عسكرية ليبية . وطلبوا مني ان احدد في اي قاعدة تدربت . وكان جوابي واحدا: لقد ذهبت في زيارة عادية لليبيا ولا اعرف قواعد عسكرية او مدنية .

جاء إلى السجن دبلوماسي امريكي من القنصلية اسمه جيمس كير بوجود الصهيوني شلومو وايز الذي يدعي انه مترجم في السفارة .

طلبت من ديفيدسون القنصل الاميركي ان يخبرني بالتهم الموجهة لي ولكن جيمس كير قال لديفيدسون : من الحكمة ان لا تخبره بشيء . والآن فيليتسيا قدمت احتجاجا رسميا لدى السفارة الامريكية قال السيد كير: اكتب عن التعذيب . اعطاني ورقة وتحتها كاربونة قلت له : لماذا الكاربونة ؟ قال : نسخة للسفارة والامريكية ونسخة للبوليس الاسرائيلي .

اليوم الخامس عشر . اخذوني الى المحكمة موثوق اليدين . طليق اللحية ورائحتي كريهة بسبب عدم الاستحمام . استقبلتني فيليتسيا على باب المحكمة . قلت لها : انك تذكرينني بالام لمكسيم غوركي .

لم يسمحوا لاخوتي بالدخول . وفي المحكمة . عادوا الى طرح الاتهامات اياها . كنت اريد ان اتكلم ولكن الحاكم يقاطعني ويقاطع ليليتسيا .كانت المحكمة اشبه بسوق الخضار . استغرقت المحكمة ٤ دقائق .

عندما اعادوني الى السجن سمحوا لي بتناول الطعام مع سجناء اخرين وهذه اول مرة رأيت فيها عربا (من سنة ١٩٤٨) من الثلث موقوفين تهمتهم : ان جاسوسا قال انهم قتلوا ضابطا اسرائيليا . وقد اغتيل هذا الجاسوس فاتهموهم بقتله .

وتعرفت في السجن على يهود يمنيين متهمين بتهم جنائية . كانوا حوالي اربعين شخصا وكانوا يحبونني فاغتاظ رجال المخابرات من علاقتي الحسنة مع هؤلاء فقد وضعني رجال المخابرات مع هؤلاء لكي يعتدوا علي فيسهل تبرير اعادتي للزنزانة الانفرادية .

نسيت ان اقول لك : انه في اليوم الرابع عشر لاعتقالي توفي والدي . وهنا اخذوني في سيارة مغلقة محروسة بستة عشر جنديا اضافة لرجال المخابرات . كانت الجماهير تحتشد بالمئات في جنازة والدي ، حين انزلوني من السيارة ولم يسمحوا لي بالمشي في الجنازة ، فكوا الكلبشات عن يدي ولكنهم لم يسمحوا لي بالصلاة مع الناس في المسجد . سمحوا لي بالوقوف على الرصيف .

(كنت المكر في السجن وكأن تفكيري ضيقا انني الوحيد المعذب في هذا العالم وان لا احد يهتم بي) . ولكن هذه اول مرة ترتفع معنوياتي بشكل جيد حين شاهدت بحر الجماهير في جنازة والدي تتجه نحوي لتلقي السلام ويقبلونني ويقولون بصوت عال (رغم وجود ٢ ضباط مخابرات قربي) ، كانوا يقولون لي : الله معك . نحن معك . مع فلسطين . ويهزون يدي بقوة ومحبة ، حينئذ بكيت ، بكيت على والدي الراحل وعلى شعبي العظيم . وقد حدثت مناوشات كلامية بين الجماهير والمخابرات والجنود ، فقام الجنود بابعاد الناس عني وفورا امتطيت السيارة محروسا بستة عشر جنديا . لقد خافوا حين شاهدوا طلبة المدارس قد بدأوا يخرجون من مدارسهم ولهذا اعادوني الى السجن .

في اليوم الثاني والعشرين من اعتقالي سمحوا لي بالاستحمام لاول مرة وحين كانت الساعة الرابعة صباحا رموني في الكاربدور لانهم يريدون ان يحققوا مع سجين جديد .

اخذوني الى المحكمة واستغرقت المخاكمة ١٢ دقيقة . اعادوا فيها نفس الاتهامات وهي التعاطف مع الثورة الفلسطينية اضافة الى كوني « ماركسي لينيني خطير » . لعلمك حتى تلك اللحظة لم اكن اعرف ما هي الماركسية وصوروني كأنني اخطر انسان مر عليهم . وقد نفيت كل ذلك .

تخيلت في تلك اللحظات لو كان معي كلاشنكوف سوفييتي لقضيت عليهم من حقدي على اكاذيبهم الملفقة .

ثم اعادوني الى السجن الذي قضيت فيه ثلاثين يوما . وفي صباح اليوم التالي نقلوني الى سجن كفاريونا .

في سجن كفاريونا: اخذني الضابط الى غرفة رقم ٨ في سجن كفاريونا . كان في الغرفة ما يقرب من ٢٥ سجينا من: فتح ــ الديمقراطية ــ الشيوعيين ــ الشعبية ــ النضال الشعبي ... بنسب متفاوتة .

استقبلني الشباب بحماس وترحاب كبيرين (الموت مع الجماعة رحمة والمعاناة مع الجماعة اسهل) . الطعام اصبح افضل قليلا من السابق .قدم الشباب لي السجائر والملابس. كان يحق لنا شراء ٧ ــ ٨ سجائر يوميا . كان يسمح لكل سجين ان يشتري بمئة ليرة اسرائيلية في الشهر وبطبيعة الحال ليس كل سجين قادر على امتلاك مئة ليرة ولذلك كانت علاقاتنا المادية مشتركة تتسم بروح المحبة والاشتراكية . في هذا السجن قسمان لليهود وقسم للعرب .

كان كثير من المعتقلين من السجون الاخرى يمرون الليلة واحدة إلى سجن كفاريونا ثم يتابعون الى سجون اخرى. ومن هنا نظل نسمع قصص السجناء في المعتقلات الاخرى في رام الله ونابلس وطولكرم والخليل وجنين وعسقلان وبئر السبع وغيرهـــا . وسجننا كان من افضل السجون في فلسطين المحتلة .حيث ان وضع السجون الاخرى لا يمكن القول عنه سوى انه يتشابه مع معتقلات النازيين الالمان .

كنا ننام كل ثلاثة اشخاص على اسفنجة رائحتها كريهة . وكان برنامجنا هو في الساعة الحادية عشرة صباحا يبدأ « العد » . نلعب بعدها الشطرنج وفي فترة العصر يبدأ التثقيف من قبل العناصر الواعية .وفي هذا السجن بدأ الشباب يشرحون لي « ما هي الماركسية اللينينية » التي اتهمت بكوني ضليعا بها ويانني ماركسي لينيني خطير .

وهي دروس مبسطة في العادة . وفي المساء تبدأ التمثيليات والغناء .

بطبيعة الحال عاقبونا عدة مرات بشكل جماعي سواء بمنع « الفورة » او بالزنزانة الانفرادية بسبب هذه النشاطات . وعادة ما تقوم حراسة السجن بتفتيش مفاجيء خلال ساعات النهار فتبعثر كل شيء في الغرفة . و«الفورة » عبارة عن ساعة ، نصف منها صباحا والنصف الاخر مساء . اما السجناء اليهود فـ « فورتهم » خمس ساعات يوميا .

قدمت احتجاجا لفيليتسيا خلال زيارتها لي ويبدو ان الحرس اقتطعوا الورقة التي كتبت عليها في دفترها دون ان تدري . ودعتني فيليتسيا وبعد ان ذهبت ناداني ضابطان « جدعون » و « تسيمح » . نادوا علي بمكبر الصوت فجروني انا وسجينين اخرين هما : « حنون » و « الاسمر » يعملون كعمال في السابق ومحكومون بالسجن لمدة ١٨ سنة . وتقدم مني الضابط « تسليمح » وقلت له شو في ؟ فصرخ بي « مش عارف شو في يا ... » ، ثم بدأ « الطاخ . طيخ » . وعندما هربت منه مترين لحقني ومد يده لضربي فوضعت له يدي في حالة الدفاع فجفل وهرب الى الوراء ظانا انني اريد ضربه ، فضحك الضابط الاخر « جدعون » . وهنا تقدم الاثنان وبدا بركلي حتى فقدت الوعي ثم لما صحوت جروني الى الزنزانة الانفرادية .

(ومرة امرني ضابط يهودي مصري بخلع ملابسي للتفتيش عن الدخان المهرب وتركني عاريا وقال : انتظر حتى آجي وعندما عاد قلت له: كل واحد له يوم . وهنا ضربني بعصا على رأسي واخذني لمدير السجن فقال لي مدير السجن: « سأجعلك ، كفتة » اذا تكلمت مرة اخرى بهذه الالفاظ) .

كان السجين اسعد سعد يغني لنا اغنية على وزن اغنية الممثل سوري اسمها « فطوم » والممثل هو غوار . وكنا نردد وراءه:

دمي ودمك يا خيه
نصوره الحرامية
بدنا رز وبدنا طحين
وشو ها الديمقراطية
ما بترضى بانصاف حلول
سلمية
بدنا ترجع فلسطين
عربية

وهناك اغان جميلة كان يرددها المتظاهرون في الضفة كنا نغنيها في السجن ولكني نسيتها .

بقيت في الزنزانة الانفرادية . اما « حنون » و « الاسمر » فقد رفعوهما بالغاز بتهمة انهم هم الذين اخبروا فيليتسيا عن اوضاع السجناء . كانت الزنزانة مغلقة ليلا نهارا ورفضوا ان نذهب الى الحمام ورفضوا ان يأتوا بسطل للبول . كنا نبول بين ماسورتين في الزنزانة . ثم يدخل جرس السجن علينا صائحين : يا كلاب لماذا رائحة زنزانتكم كريهة؟!

طلبني المدير فقلت له . ان « حنون » و « الاسمر » لم يتكلما لفيليتسيا وانما انا وحدي الذي اتحمل المسؤولية . حينئذ اخرجوهما بعد ثلاثة ايام الى الغرفة العادية .

وكان المدير يصرخ كلما رآني: يجب ان تقول ياكلب : ماذا يجري بينكم وبين فيليتسيا لانفر. هل تعرف ان عقاب تسريب المعلومات الحبس اربع سنوات اضافية ؟!.

رفضت الاعتذار عما فعلت فاعادوني للزنزانة . ارسلوا لي اثنين من السجناء الاسرائيليين طوال كالدودة ليناموا في الزنزانة . فنام السجينان على مساحة ٤/٥ من الزنزانة فظللت طيلة الليل واقفا بينما ينشخر السجينان وانا اتسلى مع الجرذان التي كنت اطردها عن قدمي وترفض الذهاب . ثم اعادوني الى الغرفة العادية بعد سبعة ايام .

في ١٢ ـ ٦ ـ ١٩٧٨ اقتادوني الى المحكمة وكانت حملة الانتصار الامريكيين في جامعتي قد بدأت تتضح معالمها فارسلوا الى المحكمة استاذي البروفسور بار من كلية الهندسة الكهربائية ـ جامعة متشيغان مع روس آن آزبورن من سكرتيرية الجامعة . وقد سمح الاسرائيليون لهم بالدخول الى المحكمة مع العلم انهم منعوهم من زيارتي في السجن . وكانت محاكمتي في المحكمة المركزية في تل ـ ابيب. تصور ان الشهود السبعة الذين احضروهم في

محاكمتي كلهم رجال مخابرات من الذين حققوا معي . وكان الواحد منهم يلبس الطاقية ويقسم انه لا يكذب وعندما ضبطتهم فيليتسيا يكذبون ، طالبت بمحاكمتهم ولكن القاضي امرها بالسكوت واعطى استراحة قصيرة .

وعندما عدنا اقسم الشهود المحققون من رجال المخابرات ان التحقيق معي كان برضاي وبدون اجبار وان ضابط المخابرات سخن لي الخبز وجاء لي بالغذاء مع الشاي واعطاني قلما وورقة واننى كتبت الافادة برضاي وبدون اجبار . واضاف الشاهد: يجب معاقبته فقلت للقاضي : امي من دير ياسين ومناحيم بيغن هو الذي يجب معاقبته .

حينئذ صرخ بي: اخرس . لا تتكلم في السياسة . يجب ان تجيب على السؤال الذي اوجهه فقط .

وكانت المدعية العامة واسمها « سيروتا » تنظر لي بحقد . فقلت لها : لماذا تكرهين الفلسطينيين . نحن شعب طرد من ارضه . وانا اؤيد هذا الشعب كامريكي وحتى الرئيس كارتر ادلى ان الشعب الفلسطيني عانى طويلا حتى كارتر بتاعكم .

واضافت لاتغر: حتى كارتر يؤيد وطنا للفلسطينيين.

قال القاضي : حتى كارتر لا يفهم ما يتحدث عنه حين يتحدث.

(وكان القنصل الامريكي جالسا ولم ينبس ببنت شفه) .

واضاف القاضي : يجب ان لا تتكلم في السياسة . انني امرك امرا .

استاذي البروفسور بار حمل ٢٥ افادة ووثيقة من الجامعة تثبت حسن سلوكي وكان حاضرا حيث طلب الكلمة. وقد ادلى البروفسور بار بشهادة رائعة بشأني وانتهى الى القول : ان سامي اسماعيل بريء فردت عليه « سيروتا » : كيف عرفت انه بريء؟

قال بار: لان الانسان يظل بريئا حتى يدان .

وحاول ان يتكلم عن القانون الدولي . فقاطعوه قائلين :

مستر بار . لقد اجبت على السؤال . وهذا يكفي . يجب ان تتوقف فصرخ البروفسور بار : انا احب ان ادلي بشيء لانني جئت من امريكا خصيصا . الا يحق لي ان اتكلم دقائق معدودة؟

قال المدعي والحاكم : اذا اردت ان تقول شيئا فتفضل الى مكتبي غدا .

وكان نص قرار المحكمة انني لم اجيء للتخريب وانني جئت لزيارة والدي ولكن من اجل ان يتعلم الاخرون « لن نسامح هذا الشخص فهو قد قام باعمال عدائية في الولايات المتحدة ضد اسرائيل وتدرب في ليبيا ولهذا قررنا سجنه ١٥ شهرا ».

ثم اعطوني الكلمة فقلت :

انا بريء من التهم الموجهة لي : جريمتي الوحيدة انني تضامنت مع شعبي الفلسطيني المضطهد والذي لا وطن له وتضامن مع الشعوب المضطهدة في جميع انحاء العالم . وهذا لا يؤذي احدا .

اخذوني الى سجن كفاريونا ومنحوني من وداع الشباب وبدأت المرحلة الثالثة من سجني بنقلي الى سجن « معصياهو » وهو محطة لنقل السجناء الى سجون اخرى . تعرفت في هذه المحطة على جنود هاربين من الجيش ومنهم يهودي من طشقند .

تعرفت على « ضابط كوماندوز اسرائيلي » قال لي:

« شاركت في معركة الكرامة وفي حرب ٧٣ وقد خسرنا كثيرا في معركة الكرامة . وقال الضابط : انا الآن مع الفلسطينيين رغم انني ساهمت في عملية اغتيال كمال ناصر ـ كمال عدوان ـ محمد يوسف النجار .. وكنت اقوم بعمليات خاصة كثيرة . وبعد حرب ٧٣ اقسمت ان لا احمل السلاح لان زملائي ماتوا وانا احب ان اعيش ، احب ان لا اظل حيوانا . كنت حيوانا لمدة خمس سنوات اقتل الانسان واشرب الشاي على جثته . اما الان فانا ارفض الخدمة في الجيش» .

هذا ما قاله لي الضابط بالحرف .

جاءوا في هذا السجن ـ المحطة بعائلة نفس امريكية اصغر سنا مني فبدأت تسألني اسئلة سخيفة مثل: هل دخنت الحشيش قبل ان تأتي الى « اسرائيل » او هل سبق لك ان شاركت في جرائم ؟ او هل لديك صديقة ؟

فقلت لها: هل لديك صديق ؟ يبدو انك لم تعثري على عمل في امريكا فجئت تجربين موهبتك السيكولوجية هنا . فطردتني .

في اليوم الثاني اخذوني الى سجن الدامون وهو « اوسخ » سجن بالنسبة لي .

سجن الدامون: اول من قابلت في سجن الدامون انيس قرعاوي ،(اعتقل عام ٧٢) قال لي انيس: انتبه ، هذا السجن عبارة عن غابة وضعوا فيها النمر والاسد مع الارنب مع الحمامة مع الاعمى ولا يمر يوم دون مشاكل .

وضعوني في غرفة تنام فيها على الارض حتى تخلو احدى الاسفنجات التي يسمونها اسرة . تصور انهم يضعون الاطفال السجناء في سن الرابعة عشرة والثانية عشرة مع الحشاشين . وباعتقادي ان حراس السجن كانوا يساعدون في ادخال « الحشيشة » الى السجن . ولهذا تعلم الاطفال التدخين .

شاهدت في هذا السجن نروزا فلسطينيين هاربين من الخدمة في الجيش ـ اطفال للفدية ـ ومن كافة التنظيمات الفلسطينية ومن الشيوعيين الفلسطينيين .

في هذا السجن كان من المفروض ان اعمل كمعلم للغة الانجليزية ولكنهم امروني بالتوجه لقسم « الكرخيا » وهو قسم لصنع اضبارات للجيش الاسرائيلي والشرطة اي ملفات وهي « اوسخ شغله » و ٩٥٪ من السجناء العرب يعملون في هذا العمل الشاق والمهين . فباقي المهن الجيدة كالتنظيف والبناء والنجارة والحدادة للسجناء اليهود . كل الاشياء المريحة للسجناء اليهود فمن الصعب مثلا ان يذهب اي عربي لقسم النجارة او الحدادة .

كنت اشعر بالغيظ وانا اقرأ على الملف اسم « الجيش الاسرائيلي » او « الشرطة الاسرائيلية » فاتهموني انني اتقصد لف الملفات بشكل خاطىء فطردوني ووضعوني في القفص للعقاب :

قلت للضابط : قررت ان لا اعمل في اي عمل يساعد الجيش الاسرائيلي المحتل .

قال الضابط : يجب ان تذهب الى الزنزانة .

هذا الضابط يهودي مغربي اسمه شكري محكوم عليه بالاعدام من قبل السجناء في سجن بئر السبع ولهذا نقلوه الى سجن الدامون وهو خبير في زرع الشقاقات بين السجناء . فمثلا كان يستدعي احد السجناء لمدة سبع ساعات للجلوس في ادارة السجن ليتشككنا في هذا السجين .

وفعلا استطاع هذا الضابط ان يخلق معركة شفرات بين السجناء العرب اليهود بسببي ؟. وضعوني في الزنزانة وجاء القنصل الاميركي في اسرائيل لزيارتي فقال القنصل بالحرف كل يوم تصنع مشكلة ، يجب ان تعلم انك سجين في اسرائيل وهي دولة مستقلة ذات سيادة .

قلت له : هل هذا موقف الحكومة الاميركية الرسمي من قضيتي :

قال نعم هذا هو . اذا قالوا لك اصنع قنابل وارصف شوارع يجب ان تنفذ .

قلت : انا ارفض هذا الموقف الرسمي وانا اسف لهذا وانت باستمرار تكرر لي ان اسرائيل دولة مستقلة وانا لا اريد ان اسألك لماذا تتدخلون في شؤون الاتحاد السوفياتي بسبب اناتولي شيرنسكي (صهيوني سجن في الاتحاد السوفياتي يعمل لصالح الاستخبارات الاميركية) ؟

قال القنصل: قصة شيرنسكي مختلفة كلية ولا يمكن مقارنتها بقصتك .

قلت له :انني اميركي المولد والجنسية ولا تتدخلون لانقاذي بينما تتدخلون من اجل شيرنسكي مع انه يهودي سوفياتي ..

المهم ان القنصل الاميركي وقف مع ادارة السجن وقضيت سبعة ايام في الزنزانة الانفرادية بسبب رفض العمل في الكرخيا .

جاءت عائلتي لزيارتي فمنعوني من رؤيتها لانهم اعتبروا زيارة القنصل زيارة « عائلية » ولا يحق لي زيارة اخرى .

سجلوني في قسم التنظيفات لكن الضابط شكري رفض واعادني للزنزانة . وجاء القنصل ومعه طالبة اميركية من حملة التضامن معي ويبدو ان القنصل مسح دماغها فبدأت الفتاة تقنعني بضرورة العمل .

قلت لها : مع الاسف ان موقف حكومتنا الاميركية هو ان اصنع قنابل وارصف الشوارع للاسرائيليين .

قال القنصل : لم اقل هذا .

قلت له لقد قلت بلسانك هذا الكلام .

فضاف القنصل وقال : اذا قلت هذا فانني اسحب كلامي .

وعلوني ان اعمل في المتجرة بعد تدخل فيليتسيا ، فقد كانت فيليتسيا كالمرأة الحامل تريد ان تلدني فتغيب الوقت في المتجرة .

كنت في هذه الفترة اقرأ كثيرا بعض الكتب المهربة وعلى سبيل المثال قرأت كتابا ــ ضد الاتحاد السوفياتي ــ كانوا قد وزعوا نسخا كثيرة منه ومع هذا فقد ازداد حبي للاتحاد السوفياتي بعكس ما ارادوه .

وقرأت المادية التاريخية والجدلية والاقتصاد السياسي الماركسي وبعض القصص وكتاب مهرب لتوفيق زياد اسمه « نصراوي في الساحة الحمراء » .

في ١٩ ــ ١٠ ــ ١٩٧٨ وضعوني في شاحنة . كنا فيها مقيدين وتوجهنا الى سجن الرملة . كنت اكل ما تبقى من طعام السجناء ولهذا اصبحت في حالة يرثى لها . وكان قد نخر جسدي مرض جلدي بسبب عدم النظافة .

وسجلت لطبيب الجلد الذي كانوا قد وعدونا بحضوره ومرت ثلاثة اشهر ولم يأت . وبقيت نقودا كاشتراك في بعض الجرائد قبل ستة اشهر من خروجي وادعوا انها وصلت في يوم خروجي حيث « لطشوا المصاري » وعرفت فيما بعد ان اهلي ارسلوا لي شيكات ولكن لم استلم شيئا منها .

لا يهم فانا اليوم في سجن الرملة لمدة ليلة واحدة حيث سيفرج عني . وفي الصباح ارسلت لي فيليتسيا عشرين دولارا من نقودها الخاصة كهدية . واخذوني بسيارة الى مطار اللد وانا مقيد بالكلبشات . وحين اوشكت الطائرة على الاقلاع الى نيويورك فكروا فيودي . صعدت سلم الطائرة وانا ارفع علامة النصر للصحفيين الذين تجمعوا . وقبل ان تصل الطائرة الى نيويورك بقليل سلموني جواز سفري وحين حطت الطائرة في مطار نيويورك استقبلني اهلي واساتذتي . وحين اخذت طائرة اخرى الى مدينة لانسنج التي اقيم فيها وحطت الطائرة في المطار شاهدت مئات من المواطنين والطلبة يرفعون العلم الفلسطيني والشعارات المؤيدة للثورة الفلسطينية واقامت لجنة حقوق الانسان احتفالا كبيرا .

اعترف وليم وبستر (مكتب التحقيقات الفيدرالي) في ندوة اقامتها مجموعة صهيونية تعمل على جمع المعلومات ، اعترف انه سلم معلومات كاملة عني للحكومة الاسرائيلية ونشرت الخبر صحيفة يهودية هي « جويش تلغراف اجنسي » . لقد سلمتني الاستخبارات الامريكية للذئاب .

لقد سبق ان قدم القنصل الاسرائيلي في شيكاغو ــ اثناء وجودي في السجن ــ الى جامعتي في لانسنج واجتمع مع الاساتذة ليقنعهم انني مخرب وخطير ، وانهم لا يعرفون عني شيئا ، وانهم يجب ان يشكروه لانه كشفني ، على حد تعبيره . ولكن اساتذتي رفضوا اقواله ووقعوا على عريضة تطالب باطلاق سراحي . كذلك اصدر مجلس بلدية ديترويت عريضة تطالب «اسرائيل» باطلاق سراحي ، ولكن الصهاينة ضغطوا على مجلس البلدية فسحبت العريضة . كذلك ارسلت السفارة الاسرائيلية في واشنطن ٣٠ الف نسخة من منشور تشرح فيه سبب اعتقالي وتصفني بالمخرب ، ولكن جامعتي رفضت الاتهامات واصدرت نشرة لحدة اعداد ترفض هذه الادعاءات . وهكذا عدت من تجربة قاسية مريرة ولكن هذه التجربة ساهمت في تصليب شخصيتي . فسلاما لشعبي اينما كان ، سلاما للسجناء في سجون الاحتلال ، سلاما للثورة الفلسطينية ، وساظل مع شعبي حتى ينتصر .

اعدها وكتبها عز الدين المناصرة

ثقافة وسياسة

زيارة عرفات للبرتغال
والمؤتمر العالمي للتضامن مع الشعب العربي
وقضيته المركزية فلسطين
لشبونة من ٢-٦/١١/١٩٧٩

الانشطة التحضيرية

الاهمية الاولى لهذين الحدثين انهما اظهرا مدى الوزن والتاثير اللذين لمنظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد العالمي ، ومدى اتساع التأييد للمنظمة على هذا الصعيد . وهذا المؤتمر الذي اشترك فيه ممثلو ٢٢٥ هيئة ومنظمة وحزبا ، سبقته انشطة تحضيرية واسعة النطاق امتدت خلال شهور هذا العام .

ويمكن معرفة مدى اتساع هذه الانشطة من خلال استعراضنا التالي لها : فقد ابتدأت فكرة عقد مؤتمر عالمي اولا ، بتوجه قرره مجلس السلم العالمي في العام الماضي لعقد مؤتمر من هذا النوع من اجل التضامن مع الشعب الفلسطيني بالذات . واقترحت لشبونة مكانا لعقده ، غير ان اسبابا تتعلق بظروف القوى البرتغالية التي ستتحمل اعباءه، جعلتها تطلب منحها فرصة اطول للتحضير له ، بينما كان مجلس السلم العالمي قد قرر عقد المؤتمر . وهكذا انعقد في بازل في ايار ١٩٧٩ بدل لشبونه . الا ان القوى الديمقراطية في البرتغال بقيت عند استعدادها لاستضافة مؤتمر آخر للتضامن مع الشعب الفلسطيني .

وعندما قررت ، الامانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي ، الدعوة لمؤتمر عالمي للتضامن مع الشعب العربي جرى تداول حول المكان المناسب له . وكانت الاراء تتراوح بين عقده في بلد عربي او اوروبي غربي او اشتراكي . وهنا بادر ، مجلس السلم والتعاون البرتغالي ، ، الذي تتمثل فيه القوى البرتغالية الديمقراطية ، فجدد الاعلان عن استعداده لاستضافة مؤتمر كهذا في لشبونه . هذا الاستعداد افصح عنه الجانب البرتغالي في اول اجتماع عقدته اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي (التي تشكلت بمبادرة من الامانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي) في روما ، وتمت الموافقة في (اللجنة على عقد المؤتمر في لشبونة .

والجدير بالذكر ان هذه اللجنة التحضيرية العالمية تتكون من ممثلي ٦٨ حزبا وهيئة من مختلف القارات ، ويضمنهم بطبيعة الحال ممثلون عن الامانة الدائمة العربية ، التي تضم في عدادها ممثلين عن منظمة التحرير . وقد شكلت اللجنة الدولية، سكرتارية تحضيرية ، تتابع العمل التفصيلي ، يتمثل فيها ١٤ هيئة وحزبا من اعضاء اللجنة العالمية وبضمنهم ممثلو . م . ت . ف . بوصفهم اعضاء في الامانة العربية . واعضاؤها هم ممثلوا الهيئات المشاركة من كل من الاتحاد السوفياتي ، وكوبا ، من الدول الاشتراكية ، البرتغال وايطاليا واليونان من دول اوروبا الغربية ، وجنوب افريقيا من افريقيا ، وكذلك ممثلو مجلس السلم العالمي والاتحاد العالمي للنقابات والاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي والطلاب ، بالاضافة لممثلي الامانة الدائمة العربية .

عقدت هذه السكرتارية العالمية سلسلة من الاجتماعات ، بهدف التحضير لعمل المؤتمر ، وذلك في بيروت

(اذار ١٩٧٩) ، واثينا (ايار ١٩٧٩) ، وطرابلس الغرب (آب ١٩٧٩) ، واشنبونه قبل ايام من افتتاح المؤتمر .

وخلال هذه الاجتماعات المتتالية ، وضعت السكرتارية التحضيرية العالمية هذه خطة عمل واسعة للتحضير للمؤتمر الكبير .

وفيها اتفق على ان تقدم له اوراق عمل ثلاث تتناول الموضوعات الثلاثة التي سيناقشها ، وهي :

١ ـ الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني ،

٢ ـ الوضع في الاراضي العربية المحتلة ، والصهيونية ،

٣ ـ المخططات الامبريالية والسياسية والاميركية في المنطقة وحق الشعب العربي في مقاومتها .

وتقرر ان تناقش هذه الموضوعات ، كل على حده ، في ثلاث ندوات منفصلة تسبق انعقاد المؤتمر .

وانعقدت على هذا الاساس ندوة في هلسنكي في اوائل حزيران ١٩٧٩ ، تركز الحضور فيها اساسا على ممثلي البلدان الاسكندنافية ودول البلطيق . كما حضرها ممثلو عدد من الاطراف المعنية وبضمنهم م . ت . ف . ، التي قدمت ورقة عمل اخذت كاساس لمناقشات الندوة . اما الموضوع الذي اختصت به الندوة فهو الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني . وتم وضع الورقة المطلوبة للمؤتمر باسم الندوة .

والندوة التالية شهدتها باريس في تموز ، وفيها نوقش الموضوع الثاني وهو الوضع في المناطق المحتلة ، والصهيونية ، على اساس ورقة العمل التي قدمتها م . ت . ف . ايضا . وهذا لم يتم تبني الورقة الفلسطينية بكاملها ، ذلك ان عددا من الاحزاب الاشتراكية الاوربية بالاضافة للحزبين الشيوعيين الفرنسي والايطالي ، تحفظت ضد بعض الاراء الواردة حول الصهيونية ، مما حال دون التبني الكامل لها .

ثم انعقدت ندوة ثالثة في طرابلس في اواخر آب ١٩٧٩ وموضوعها هو المخططات الامبريالية والسياسية الاميركية ، الخ . وقد واجهت هذه الندوة مشكلة تتصل بالموقف من الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح) . ذلك ان احدى الاوراق المقدمة للندوة والتي تتصل بالتضامن مع الشعب اللبناني ، وردت فيها عبارة تنص على ان كل الاحزاب الموجودة في اسرائيل صهيونية . هذا النص اعترض عليه المندوب التشيكوسلوفاكي وايده اخرون . ووقع الخلاف بشانه ايضا بين الوفود العربية المشاركة من جهة ، ووفد م . ت . ف . من الجهة الاخرى ، الذي استنكر قرار المجلس الوطني الفلسطيني حول النقطة ذاتها .

ان الندوة تمكنت في النهاية من اعداد الورقة المطلوبة حول موضوعها الاصلي ، في حين ظهر ان الوفود العربية ، باستثناء الفلسطيني ، تعارض مشاركة راكاح في المؤتمر العالمي .

مع توالي هذه الندوات اجرت السكرتارية اتصالات واسعة شملت العالم كله . وقامت ثلاثة وفود من قبلها بجولات في كل من افريقيا واوروبا الغربية والمنطقة العربية . وهذا الوفد الاخير بالذات رئسه غوستاغروميس رئيس الجمهورية البرتغالية السابق ، احد النشط الذين اشتركوا في العمل لانجاح المؤتمر .

وعلى هامش المؤتمر تقرر ان تجري انشطة ثقافية فلسطينية في البرتغال تسبقه وترافقه وتتبعه ، فيما تشبه حملة واسعة لتعريف الرأي العام البرتغالي بالوجه الحضاري للشعب الفلسطيني .

زيارة عرفات

اثناء اجتماعات اللجنة التحضيرية وفي وقت مبكر من عملها انبثقت فكرة دعوة الاخ ياسر عرفات لحضور المؤتمر . وتمت الموافقة على توجيه الدعوة له بالاجماع مع الحماس الشديد ، وهي دعوة قبلها عرفات . وفي ايلول الماضي زار كاتب هذه السطور اشبونة قلبية لطلب من اللجنة التحضيرية البرتغالية ، بوصفه احد ممثلي م . ت . ف . في السكرتارية الدولية ، وذلك من اجل تنشيط الاعدادات الجارية بين يدي المؤتمر ، وترتيب برنامج الانشطة

الثقافية الفلسطينية على هامشه . وفي اثناء هذه الزيارة وبالتشاور مع اعضاء اللجنة البرتغالية تم الاتفاق على الاتصال بالحكومة البرتغالية ، من اجل توجيه دعوة رسمية من قبلها لعرفات . والجدير بالذكر ان اللجنة البرتغالية تضم في عداد اعضائها ممثلين عن الاحزاب البرتغالية الرئيسية كلها ، واهمها الشيوعي والاشتراكي بالاضافة لعدد من الشخصيات الوطنية . وقد جرى بالفعل اتصال مع الامناء العامين للحزبين : الشيوعي (الفارو كونهال) والاشتراكي (ماريو سواريس) ، وكذلك مع عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الديمقراطي « باتسماو » ، للتنسيق بهذا الصدد .

وقد ارسل الحزبان الشيوعي والاشتراكي ، بالاضافة لتأييدهما لتوجيه دعوة حكومية لعرفات، من جانبهما تباعا دعوتين للزعيم الفلسطيني . اما في الحكومة فقد جرت الاتصالات مع كل من مولان تونس عضو مجلس قيادة الثورة وسع وزير الدولة البرتغالي للشؤون الخارجية ، اللذين رحبا بزيارة عرفات . ثم ارسلت الحكومة البرتغالية عبر الاقنية الدبلوماسية رسالة رسمية بهذا الصدد تظهر ترحيبها بزيارته واستعدادها لاستقباله رسميا . وتحدد عبر هذه الاقنية موعد الزيارة في ١٩٧٩/١١/١ بحيث تسبق موعد انعقاد المؤتمر بيوم واحد .

وعندما وصل عرفات في الموعد المتفق عليه ، كان في استقباله في المطار وزير الخارجية البرتغالي ممثلا للحكومة ، بالاضافة لاعضاء السكرتارية العامة للمؤتمر . واستقبل فور وصوله الامناء العامين للحزبين الشيوعي والاشتراكي في مقر اقامته ، ثم عقد اول لقاء له مع المسؤولين الحكوميين وذلك مع وزير الخارجية في مقر الوزارة . والتقى بعده مع السيدة ماريو بيتا سيليو رئيسة الوزراء في مقرها . وشهد اليوم نفسه لقاء القمة بين عرفات ورئيس الجمهورية البرتغالي . وفي اليوم الثاني تم لقاء شديد الاهمية هو الآخر في مقر مجلس قيادة الثورة ، اشترك فيه اربعة من اعضائه . ثم خطب عرفات في مهرجان جماهيري كبير نظم خصيصا للاحتفاء به . وهذا اللقاء مع الجماهير بالاضافة للمؤتمر الدولي ، ميز زيارة عرفات للبرتغال عن زياراته المماثلة لبلدان اخرى في اوروبا الغربية .

الاستقبال واللقاءات كلها سادها جو من الود والترحيب متميز ، واخصها من هذه الناحية لقاء عرفات مع رئيسة الوزراء . واهم ما يمكن ذكره من انباء هذه اللقاءات ، بالاضافة لما اوردته مصادر الاعلام في حينه ، ان المسؤولين البرتغاليين عبروا عن تفهمهم للقضية ومطالب الشعب الفلسطيني ، وهم يؤيدون حقه في الحصول على الاستقلال وتقرير المصير ، وخاصة حقه في دولة مستقلة . وقد شرحوا موقفهم الذي يشتمل في الوقت نفسه على تأييدهم لتسوية عادلة في الشرق الاوسط قوامها قرارات الامم المتحدة التي تنص ايضا على حق جميع دول المنطقة في الوجود . وهم مما ذكروه عن تواضع دور البرتغال في السياسة الدولية ، مستعدون لتأييد حل يقوم على الاسس السابقة ومساندة اية مجهودات تتجه لتحقيقه . كما انهم حريصون من ناحية اخرى على تطوير علاقاتهم بالدول العربية ، اخذين بعين الاعتبار الروابط التاريخية التي ربطت الشعب البرتغالي بالعرب . ومن تحصيل الحاصل القول ان عرفات قد تبسط في شرح القضية الفلسطينية والموقف الفلسطيني . كما انه ابدى رغبة المنظمة في تطوير علاقاتها مع البرتغال ، واستعدادها للاسهام في تعزيز العلاقات البرتغالية العربية عامة ، وتطوير التبادل الاقتصادي واوجه التعاون الاخرى بين الجانبين .

اما فيما يختص بفتح ممثلية للمنظمة في لشبونه ، وهو الموضوع الذي اثير خلال اللقاءات ، فان الجانب البرتغالي رأى ارجاء البت فيه الى ما بعد الانتخابات العامة التي ستجري في البرتغال في الثاني من شهر كانون الاول لهذا العام .

على الصعيد الآخر حضر عرفات جلسة افتتاح المؤتمر والقى كلمته فيها (انظر نصها في « فلسطين الثورة » ، ١٩٧٩/١١/٥) ، ثم استقبل عددا كبيرا من الوفود المشاركة فيها ، كما عقد جلسة للوفود العربية في المؤتمر وقدم لهم توجيهاته بصدد عمله .

اعمال المؤتمر

بعد جلسة الافتتاح توزع اعضاء المؤتمر على اربع لجان ، انصرفت ثلاث منها لمناقشة موضوعاته الثلاثة ، في حين تولت الرابعة اعداد برنامج تضامني يشتمل على مجموعة من الانشطة التي ستجري في الاعوام القادمة .

وهنا يصح ان نتوقف عند اثنتين من النقاط التي ثار بشأنها خلاف داخل السكرتارية العامة في اجتماعها صبيحة افتتاح المؤتمر .

النقطة الاولى تتعلق بتوجيه الدعوة لتوفيق زياد وفليتسيا لانغر بصفتهما الشخصية . هذا الاقتراح وافق عليه الجميع باستثناء العرب الذين شذ عنهم ممثل م . ت . ف . وحده . وانتهى الامر بالسكرتارية العامة الى طي موضوع الدعوة ، حتى لا تؤثر على عمل المؤتمر ازاء التشدد العربي .

ولما اجتمع عرفات بالوفود العربية حرص خلال حديثه معها على اظهار وتاكيد موقف المنظمة المعروف من هذه المسالة ، معبرا عن تقديره الكبير لهاتين الشخصيتين المناضلتين .

وكان الحزبان الشيوعيان الايطالي والفرنسي قد رفضا مشاركتهما في المؤتمر بتوجيه هذه الدعوة ، الا انهما شاركا فيه برغم عدم توجيهها ، وامام الالحاح الشديد عليهما من اللجنة التحضيرية الدولية ، وغيرها من الاطراف ، واكتفيا بتسجيل اعتراضهما على عدم توجيه الدعوة . اما النقطة الثانية التي اثارت نقاشا حادا في اجتماع السكرتارية العامة فكانت حول الوثائق التي انبثقت عن ندوات هلسنكي وباريس وطرابلس . اذ كان مطلب الامانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي ان يتم تقديم هذه الوثائق للجان المؤتمر كوثائق وليس كاوراق عمل ، وان تتم مناقشتها واقرارها من قبل لجان المؤتمر وجلسته العامة بحيث تصبح وثائق صادرة عنه .

الا ان الاطراف الاخرى في السكرتارية الدولية ، ومعها ممثل منظمة التحرير ورئيس الوفد السوري ، رات ان هذه الوثائق هي اوراق عمل مقدمة للجان . ويمكن ان تكون اساسا لمناقشتها وينتهي دورها بمجرد ان تصبح بين يدي اللجان . ومن اعمال اللجان تنبثق التقارير التي تراها هي مناسبة وكذلك عن المؤتمر ، ومن ثم تصبح هذه التقارير وثائق صادرة عنه .

وقد انفصلت اجتماعات اللجان خلال ثلاثة ايام حتى فرغت من اعداد تقاريرها على ضوء الاوراق التي ناقشتها . ثم عرضت هذه التقارير على جلسة المؤتمر العامة وتمت المصادقة عليها . ومن روحها صدر بيان ختامي (راجع نصه في وفا ، ملحق خاص ١٧ / ١١ / ٧٩) .

ومن اجل ضمان استمرار فعالية المؤتمر وتاثيره انيطت بالسكرتارية التحضيرية العالمية ، التي مددت صلاحياتها ، مهمة متابعة تنفيذ قراراته ، وتنظيم سلسلة من الانشطة التضامنية مع كفاح الشعب العربي ، تغطي بلدان العالم ، وكان اول ما قررته بهذا الصدد هو ارسال وفد من قبلها سيرئسه غونستا هوميس الى الامم المتحدة لمقابل « كورت فالدهايم » امينها العام ، وينقل اليه قرارات المؤتمر .

ان نجاح المؤتمر يشكل انتصارا جديدا على طريق الانتصارات التي تحققها قضية الشعب الفلسطيني في اوساط الراي العام العالمي ، ولا شك في ان هذا النجاح حققته جهود القوى كافة التي اسهمت في الاعداد له ، ويأتي في مقدمتها اللجنة التحضيرية البرتغالية ، وسكرتيرها التنفيذي سيلاس سيركويرا ، واللجنة التحضيرية العالمية ورئيسها عمر الحامدي .

عبد الله الحوراني

المجابهة الاميركية ـ الايرانية

شهدت مدينة طهران ، يوم ١٩٧٩/١١/٤ ، تظاهرة حاشدة ، نددت بالامبريالية الاميركية ، ودعت الى ضرب مصالحها في منطقة الشرق الاوسط . وقد توجه بعض المتظاهرين ، نحو السفارة الاميركية ، وقاموا باحتلالها ، واحتجزوا فيها ١٠٠ رهينة ، منهم ٦٠ اميركيا . وعملية الاحتلال هذه نفذها طلبة ايرانيون من انصار آية الله الخميني .

وروى احد الطلبة : « ان الخطة لاحتلال السفارة وضعت قبل اسبوعين ونصف الاسبوع ، وشملت كل التفاصيل . ولم يكن يعلم بالخطة ، حتى صباح يوم الاقتحام ، سوى ١٠ طلاب فقط . وقد جمعوا نحو ٥٠٠ طالب مسلم ، يوثق بهم ، من اربع جامعات ، وطلبوا منهم التوجه الى السفارة ، بعدما ابلغوهم ما يترتب عليهم عمله » (« النهار » ، ١٩٧٩/١١/١٣) . وطالب الطلبة الولايات المتحدة الاميركية بتسليم الشاه الذي يعالج فيها ، الى ايران ، في مقابل الافراج عن الرهائن . وقد رفضت الولايات المتحدة على ذلك بالاعلان عن عدم استعدادها لتسليم الشاه ، مما ادى الى بدء تصاعد الازمة بين الولايات المتحدة وايران ، ودفع الى السطح بمجموعة من الظواهر ، كان ابرزها ثلاث :

١ ـ كشف ازمة السلطة داخل ايران .

٢ ـ وضع الولايات المتحدة الاميركية امام تجربة ، الخيارات فيها قليلة وصعبة ، وايران اهمية عامل النفط كقوة اقتصادية سياسية .

٣ ـ اظهار اهمية الثورة الفلسطينية في المعادلة السياسية في منطقة الشرق الاوسط .

الصراع داخل السلطة الايرانية

لشكل احتلال السفارة الاميركية حدا فاصلا في مسيرة الحكومة الايرانية التي رأسها مهدي بازركان بعد انتصار الثورة الايرانية في شباط ١٩٧٩ . فبعد احتلال السفارة، تعهد بازركان بالافراج عن الدبلوماسيين الاميركيين المحتجزين فيها . الا ان الخميني ايد عملية الاحتلال ، (« الشرق الاوسط » ، ١٩٧٩/١١/٧) . وهكذا لم يبق امام رئيس الحكومة الايراني الا تقديم استقالته الى حاكم ايران غير المعلن آية الله الخميني . وفعلا قدم بازركان استقالته في ١٩٧٩/١١/٥ ، وجاء في بيان الاستقالة قوله : « نتيجة الخلافات المتكررة ، ونظرا الى التدخل والمعارضة واختلاف الاراء ، اصبح من المستحيل علينا ان نقوم بواجبنا ونستمر في تحمل مسؤولياتنا ... ان خلاص البلاد ونجاح الثورة في هذه المرحلة التاريخية الدقيقة ، لن يكونا ممكنين من دون وجود حكومة متحدة ومتفقة في الراي ، لذلك اقدم استقالة حكومتي ، لتستطيعوا تعيين شخص آخر لتشكيل حكومة جديدة » (« النهار » ، ١٩٧٩/١١/٧) .

ويجدر التذكير بان هذه ليست المرة الاولى التي يستقيل فيها بازركان ، اذ سبق له ان قدم استقالته مرتين ، الاولى في اذار (مارس) ١٩٧٩ ، عندما اخذ عليه الخميني « ضعفه وتردده وميوله الغربية » ، والثانية في تموز (يوليو) ١٩٧٩ ، عندما انتقد الخميني « عقليته المتسامحة » . وفي المرتين السابقتين تراجع بازركان عن الاستقالة ، بعد الاجتماع بآية الله الخميني . اما هذه المرة ، فقد ارسل استقالته من طهران ، فقبلها الخميني

واعلنها من قم . وقد سبق الاعلان عن قبول الاستقالة اجتماع بين الخميني ومحمد بهشتي نائب رئيس مجلس الخبراء ، الذي قال بعد الاجتماع : « ان ايران في حاجة الى الاستقرار » (« السفير » ، ١٩٧٩/١١/٧) .

وقد اوضح مهدي بازركان واقع السلطة في ايران ، في حديث له مع الصحافية الايطالية اوريانا فالاتشي ، حين قال لها : « اذا ما قلت اني في القيادة ، فهذا لن يكون صحيحا ، واذا ما قلت ان الخميني هو القائد الوحيد ، فهذا لن يكون دقيقا ، واذا ما قلت ان في القيادة العديد من الناس ، فهذا لن يكون واضحا » (« الشرق الاوسط » ، ١٩٧٩/١١/٧) .

ويمثل بازركان التيار المدني الليبرالي في الثورة وفي السلطة الايرانية ، فهو يتزعم حركة تحرير ايران التي اسسها في عام ١٩٦٣ ، والتي اصبحت اقوى الاحزاب في عهد الشاه ، مما دفع الاخير الى حظر نشاط الحركة . وكان بازركان سابقا من المقربين الى الدكتور مصدق ، كما عمل في الجبهة الوطنية الى جانب كريم سنجابي وشاهبور بختيار بعد سقوط مصدق . ويتهم معارضو بازركان ، من انصار آية الله الخميني ، حكومة بازركان بمعالاة الامبريالية الاميركية . وبعد احتلال السفارة اعلنت هذه الاتهامات بشكل صريح من قبل انصار الخميني الذين اعتمدوا ، في اثبات الاتهام ، على ايراد نكر اجتماع بازركان ووزير خارجيته ابراهيم يازدي ووزير الدفاع مصطفى شمران ، الى بريجنسكي مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي ، عندما كانوا في الجزائر ، قبل اكثر من اسبوع من تاريخ احتلال السفارة . وقد اعلن النبأ حجة الاسلام احمد الخميني نجل الامام الخميني ، وقال : « ان رئيس الوزراء لم يعلم والدي مسبقا باجتماع الجزائر » . كما حمل الطلاب ومؤيدوهم على بازركان بسبب ذلك الاجتماع ، وقالوا : « ان رئيس الوزراء يجلس مع الذئاب الاميركيين » (« السفير » ، ١٩٧٩/١١/٧) .

وقد عرض قضية الخلافات بين انصار اية الله الخميني وحكومة مهدي بازركان ، جلال الدين فارسي عضو اللجنة المركزية في حزب الجمهورية الاسلامية ، وعضو مجلس الخبراء ، في مقابلة صحافية ، عدد فيها موضوعات الخلاف وصنفها في اربع قضايا هي :

« ١ ـ قضية العلاقات الايرانية ـ الاميركية : اذ تريد الثورة انهاء العلاقات الخاصة التي كانت قائمة بين عهد الشاه وبين اميركا .

« ٢ ـ قضية العلاقات الايرانية ـ الفلسطينية : اذ وقفت الثورة بقوة ضد كل المحاولات التي بذلت من داخل الوزارة ضد قطع العلاقات الدبلوماسية مع النظام المصري . وانشاء علاقات خاصة ومتينة مع منظمة التحرير الفلسطينية .

« ٣ ـ قضية اعادة بناء الجيش على اسس جديدة .

« ٤ ـ قضية الامة الاسلامية في مواجهة الاقليمية الايرانية » (« السفير » ، ١٩٧٩/١١/١٠) .

ويرى فارسي ان احتلال السفارة الاميركية هو ، في حقيقته ، هجوم على سياسة الحكومة تجاه اميركا ، لان العلاقات الايرانية ـ الاميركية ، كانت احد ميادين الصراع مع الثورة المضادة منذ بداية عهد الثورة (« السفير » ، ١٩٧٩/١١/١٠٠) .

وقد حاولت حكومة مهدي بازركان ، في اخر اجتماع لها ، قبل استقالتها ، دفع هذا الاتهام ، فالغت الغاء معاهدتي التعاون المعقودتين بين ايران وروسيا في عام ١٩٢١ ، وبين ايران والولايات المتحدة في عام ١٩٥٩ ، وهما معاهدتان تسمحان لكلتا الدولتين بالتدخل العسكري في الاراضي الايرانية عند الحاجة . لكن ذلك الالغاء لم ينف الاتهام عن حكومة بازركان ، وحسمت مسالة السلطة ، في هذه المرحلة ، لمصلحة المجلس الثوري الذي كلفه الامام الخميني بتسيير شؤون المرحلة المؤقتة التي تنتهي باقرار الدستور واجراء الانتخابات في ايران .

الصراع مع الولايات المتحدة الاميركية

تنطلق الثورة الايرانية ، في عدائها للولايات المتحدة ، من منطلق ان الولايات المتحدة دعمت حكم الشاه باستمرار ، وانها اعادته الى السلطة بعد ان اسقطت حكومة الدكتور مصدق في ١٩٥٣ . ويتساوى العداء للشاه ، لدى الايرانيين ، مع العداء للولايات المتحدة . ولا نتاول الامور اذا قلنا ان السفارة الاميركية هي التي اعدت الانقلاب ضد مصدق واشرفت عليه . لذا ، شعر الايرانيون بان قبول الشاه في الولايات المتحدة قد ينطوي على اعداد لعملية مشابهة لما حدث في ١٩٥٣ ؛ فكانت عملية احتلال السفارة والمطالبة بتسليم الشاه . وقد جاءت لهجة البلاغات التي اذاعها الطلبة من راديو طهران ، تشي بهذه التخوفات . فقد ورد في البلاغ رقم ١٥ ما نصه : « ان الجواسيس الذين هم رهائن لدينا ، يلقون منا عناية جيدة . ونحن نعلن لاميركا ان اي عمل عسكري ، او غير

عسكري سيؤدي الى تصفية جميع الرهائن ، والمسؤولية كلها ستقع حينذاك على الولايات المتحدة ... ان مركز التجسس والتآمر للولايات المتحدة سيبقى في ايدينا حتى النهاية » (« النهار » ، ٧٩/١١/٩) . وبعد احتلال السفارة ، شكلت الولايات المتحدة ، لمواجهة ذلك ، ما يشبه غرفة عمليات ضمت وزير الخارجية فانس ، ووزير الدفاع براون ، ووزير الطاقة دنكان ، وآخرين ، لتدارس الوضع ، واتخاذ الاجراءات التي تساعد في انقاذ الرهائن . وقد وجهت نداء الى كافة دول العالم لمساعدتها على انقاذهم ، فلقيت نداءاتها عددا من الاستجابات عبر عنها هوبينغ كارتر الناطق الرسمي باسم الخارجية الاميركية ، الذي اعلن : « ان الولايات المتحدة اجرت اتصالات بعدد من الدول الاخرى ، وكل واحدة قدمت نوعا من المساعدة » (« النهار » ، ١٩٧٩/١١/٨) .

اما داخل الولايات المتحدة فقد ثارت مشاعر عدائية لايران ، عبرت عنها الصحافة وشجعتها الادارة : وانطلقت في واشنطن دعوات للقطيعة مع ايران ، ومن هذا القبيل ما افصحت عنه الـ « واشنطن بوست » ، حين قالت : « ان الجماعات المختلفة التي تتطاحن من اجل السلطة ، بدأت سباقا محموما لكل ما هو اميركي ، وبالتالي ، فان واشنطن لم يعد لها دور تقوم به ... وبشكل خاص لا نرى سببا لاستمرار السفارة الاميركية في طهران ، او البعثة الايرانية في واشنطن في مثل هذه الظروف » (« الشرق الاوسط » ، ١٩٧٩/١١/٧) . لكن الرئيس الاميركي طلب من الاميركيين التحلي بالصبر . اما الاجراءات العسكرية فقد استبعدت الادارة الاميركية اللجوء اليها كما ذكرت البيانات الصادرة عن وزارة الخارجية .

وفي اطار الحملة الدبلوماسية لاطلاق سراح الرهائن ، اوفد الرئيس الاميركي وزير العدل السابق رمزي كلارك ، يرافقه احد اعضاء مجلس الشيوخ ، الى طهران . لكن الوفد الاميركي توقف في اسطنبول ، عندما ردت طهران على خبر ايفاد كلارك ببيان اذاعه الخميني على الشعب ، وجاء فيه : « نرفض رفضا باتا استقبال عملاء اميركا ، ولا يحق لاعضاء المجلس الثوري [ولاي موقف كبير] استقبالهم ... اننا قدمنا اقتراحا الى الاميركيين ... وهو : تسليم الشاه ، او طرده » (« السفير » ، ١٩٧٩/١١/٩) .

على صعيد ماخر ، اتصل كلارك بممثل منظمة التحرير الفلسطينية في اسطنبول ، طالبا المساعدة ، كما اتصل السناتور الاميركي فيندلي برئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في الموضوع نفسه ، ووجه بالمقابل رسالة الى كارتر ، يطلب فيها منه توجيه رسالة مباشرة الى عرفات للتدخل لدى طهران . وقد توافقت هذه الاتصالات مع ذهاب وفد فلسطيني برئاسة رئيس غرفة عمليات منظمة التحرير العميد سعد صايل « ابو الوليد » الى ايران ، لشؤون تتصل بالعلاقات الايرانية ـ الفلسطينية ، مما روج شائعات عن وساطة فلسطينية . ولكن الادارة الاميركية اكدت في تصريح هوبينغ كارتر انه « لم تجر اتصالات مباشرة بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية ، حول رحلة وفد المنظمة الى طهران في مهمة وساطة » (« النهار » ، ١٩٧٩/١١/٨) .

الفلسطينيون طرف وليسوا وسيطا

قلنا ان زيارة الوفد الفلسطيني الى طهران ، تزامنت مع انتشار شائعة عن وساطة فلسطينية . وقد اعلنت وزارة الخارجية الاميركية عن امتنانها لذلك . فقد قال هوبينغ كارتر : « ان منظمة التحرير الفلسطينية ستؤدي خدمة تتميز بمسؤولية كبيرة ، اذا ساعدت في ضمان الافراج عن ٦٠ رهينة اميركية في السفارة الاميركية في طهران ... اننا نرحب بمثل هذه المساعدة » (« النهار » ، ١٩٧٩/١١/٩) . ورد الطلاب الايرانيون على تلك الشائعات ببيان قالوا فيه : « اننا على اتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ونحن نتوقع من اخواننا الفلسطينيين ان يتبعوا خط الامام الخميني ، ويمتنعوا عن بذل الجهود السياسية » (« السفير » ، ١٩٧٩/١١/٩) . وقد سبق للطلاب ان قاموا برفع العلم الفلسطيني الذي يحمل صورة الاخ ابو عمار والامام الخميني (« وفا » ، ١٩٧٩/١١/٢) .

اما الثورة الفلسطينية ، فقد قطعت الطريق على الشائعات عندما اصدرت بيانا جاء فيه : « ان اي تحرك ممكن ان تقوم به الثورة الفلسطينية ، انما ينطلق ، اولا وقبل كل شيء ، من علاقتها العميقة مع ثورة الشعب الايراني ومع قيادته الحكيمة والشجاعة ... لان ما يربط بين الثورتين انما هو علاقات مصيرية ... لذا كانت حركتنا في هذا الاتجاه ، مع الاخوة الايرانيين ... وبالطريقة التي تخدم مصلحة ومستقبل الشعب الايراني الشقيق » (« وفا » ، ١٩٧٩/١١/٨) . كما ادلى العميد صايل في طهران ، بتصريح نفى فيه ان يكون قد حضر الى ايران للتوسط بشأن السفارة الاميركية ، مؤكدا ان الثورة الفلسطينية ترفض التوسط في مثل هذه القضايا ، لانها تخص الثورة الايرانية (« وفا » ، ١٩٧٩/١١/٩) . وعلى الجانب الايراني ، نفى جلال الدين فارسي وجود وساطة فلسطينية ، عندما قال : « نحن لم نبلغ عن وجود وساطة فلسطينية ، والذي نعرفه ان المقاومة الفلسطينية منا ، وانها طرف ، وليست وسيطا . ان الذي يتوسط يضع نفسه في الوسط بيننا وبين اميركا ، وانا

ضد ان تكون المقاومة الفلسطينية وسيطا » (« السفير » ، ١٩٧٩/١١/١٠) . ولم يتم ، بعد ، اتصال اميركي رسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية ، للتوسط في موضوع الرهائن ، والاعتقاد السائد هو ان الولايات المتحدة لن تلجأ الى منظمة التحرير الا اذا اغلقت جميع الخيارات الاخرى في وجهها .

وقد بدأت الولايات المتحدة ، فعلا ، في محاصرة ايران اقتصاديا ، وهذا ما اعلن عنه الرئيس كارتر في بيان الى الشعب الاميركي قال فيه : « اني اصدرت الاوامر بوقف مشتريات كل انواع النفط من ايران التي تستخدم في الولايات المتحدة » (« النهار » ، ١٩٧٩/١١/١٢) ، علما بان الولايات المتحدة تستورد من ايران ٦٠٠ ــ ٨٠٠ الف ب/ي ، اي ما يوازي ١٠٪ من النفط الاميركي المستورد ، وما يساوي ٤ ــ ٥٪ من الاستهلاك الاميركي . اما ايران ، فقد اعلنت حظر شحن نفطها الى الولايات المتحدة .

وعلى صعيد الوساطات ، لم يستجب الخميني ، حتى الان ، لاي منها ، وهو الذي قال لوسيط ارسله قداسة البابا : « لو كان يسوع المسيح حيا لادان اليوم كارتر » (« السفير » ، ١٩٧٩/١١/١٣) . اما الشاه المطلوب ، فقد اعرب عن استعداده لمغادرة الولايات المتحدة . وقد تبرع السادات فأعلن عن استعداده « لاستقبال شاه ايران ، والاطباء الاميركيين الذين يعالجونه ، وذلك لانقاذ الولايات المتحدة الاميركية من مأزقها الراهن في ايران » (« السفير » ، ١٩٧٩/١١/١٠) .

كيف ستتطور قضية احتلال السفارة الاميركية في طهران ؟ وكيف سيعالج الطرفان المأزق الراهن ؟ الاحتمالات كثيرة ، والخيارات صعبة ، تحكمها اعتبارات داخلية وعالمية في كلا البلدين . وقد طلب وزير خارجية ايران المكلف بمتابعة موضوع احتلال السفارة ، ابو الحسن بني صدر ، من مجلس الامن ، التدخل في الموضوع ، وابدى الامين العام كورت فالدهايم استعداده للتدخل . ان العالم ينتظر ، فهيبة الولايات المتحدة امام الامتحان .

احمد شاهين

شهريات

المقاومة الفلسطينية

١

المساهمة الفلسطينية في التحضير للقمة العربية

١ ـ مطلب التفاهم الفلسطيني اللبناني

ممهوم الجنوب اللبناني وما يحسب فيها او يتفرع عنها من عناصر محلية وفلسطينية وعربية ودولية ، شغلت حيزا كبيرا من اهتمامات القيادات الفلسطينية ، ومثلها فعلت المسائل المرتبطة بانعقاد مؤتمر القمة العربية المتوقع . وقد كانت هذه وتلك موضع الدراسة في عدد من الاجتماعات القيادية تناولتهما من جوانبها المتعددة . ففي ١٤/١٠/١٩٧٩ كان الوضع في الجنوب بين الموضوعات الاساسية التي تناولها اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح ، الذي انعقد بحضور الاخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة ، وغالبية اعضاء اللجنة المركزية للحركة وفيه « تم التأكيد على حرص الحركة على وحدة لبنان ارضا وشعبا ، واهمية الدفع باتجاه الوصول الى حل سياسي للمشكلة اللبنانية يحفظ سيادة ووحدة وسلامة وعروبة لبنان » . كما تم التأكيد ايضا على « العلاقة المصيرية التي تربط الثورة الفلسطينية بالقوى الوطنية والتقدمية والقومية اللبنانية وسلامة وصحة نظرتها الى مسألة الجنوب اللبناني والقمة العربية القادمة » (وفا، ١٥/١٠) .

ولدراسة الموضوع ذاته انعقد برئاسة عرفات اجتماعان للقيادة الفلسطينية اللبنانية المشتركة : الاول في ١٩/١٠ تناول الوضع في الجنوب (وفا، ٢٠/١٠) والثاني في ٩/١١ ، وهو الاجتماع الذي اشترك فيه ايضا اثنان من اعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية هما عبد الرحيم احمد واحمد صدقي الدجاني . وفيه بحثت عدة موضوعات وخاصة وجود المقاومة في جنوب لبنان ، واتخذت قرارات لمواجهة كافة الاحتمالات المتوقعة (وفا ، ١٠/١٩) .

وعلى صعيد قيادة منظمة التحرير عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعا في بيروت في ١٥/١٠ ناقش هذا الموضوع مع موضوعات اخرى ، كما عقدت اجتماعا ثانيا في ٨/١١ تناول ايضا الجهود المبذولة لعقد القمة العربية (وفا، ١٥/١٠ و٨/١١) . اما الجوانب العسكرية فقد جرى بحثها في اجتماع « المجلس العسكري الاعلى للثورة الفلسطينية » الذي ترأسه عرفات يوم ٢٦/١٠ (وفا ٢٦/١٠) .

هذه الاجتماعات المتعددة واجتماعات اخرى على مستويات اقل ، بلورت توجهات السياسة الفلسطينية وخطط العمل والتحرك الذي غطى ساحات واسعة .

اما الانباء التي تسربت في اواخر شهر ايلول الماضي حول « المبادرة الاميركية » لمعالجة الوضع في الجنوب ، وما نشرته مصادر غير رسمية من بعض بنودها ، فلم يات ما يؤكدها رسميا من قبل الادارة الاميركية ، او يضيف اليها ، بل ان تصريحات المسؤولين الاميركيين التي تلت نشر هذه الانباء جهدت لكي تصور الامر وكأنه مجرد افكار متداولة لا ترقى الى مستوى الخطة المعدة والمقررة .

وبالرغم من هذا التحفظ الاميركي ضد الاعلان عن وجود خطة ، فان الاطراف المعنية كافة تصرفت على اساس انها موجودة ، مما يعني ان لدى هذه الاطراف معلومات لم تستقها من المصادر المنشورة وحدها . على اساس ذلك اعلنت القيادة الفلسطينية رفضها للمبادرة الاميركية (راجع : ف.ح. المقاومة الفلسطينية ، « شؤون فلسطينية » تشرين الثاني ١٩٧٩ ـ ص ١٥٠) . وموقفها هذا جرى ايضاحه بعد ذلك سواء من خلال البيانات والتصريحات التي توالت ، او في الاتصالات التي اجرتها مع الجهات اللبنانية والعربية الاخرى بين يدي مؤتمر القمة .

وفي غضون ذلك اتصلت جهود القيادة الفلسطينية من اجل الوصول لحل للوضع في الجنوب تتم صياغته بالتعاون مع كل من لبنان وسوريا ، وياخذ بعين الاعتبار طبيعة الوضع وعناصره كلها ، على اساس القناعة بأن متطلبات مجابهة العدوان والتوسع الإسرائيليين في الجنوب تشكل حجر الزاوية لاية سياسة عربية تتصدى لمثل هذا الحل . وهذا ما عبرت عنه افتتاحية « فلسطين الثورة » حين قالت : « ان المصلحة الوطنية والقومية تفرضان تنسيقا فلسطينيا ـ لبنانيا ـ سوريا على قاعدة المصلحة القومية المشتركة لمواجهة اسرائيل وعملائها داخل لبنان ، ولمواجهة المبادرة الاميركية ولاخذ قرارات عربية بالدعم والمساندة من مؤتمر القمة العربي » . وكذلك حين حذرت الذين يريدون حلا مطابقا للمبادرة الاميركية من أن السير وراء المبادرة ليس سوى « دعوة صريحة الى التأزيم الداخلي من جديد وجر لبنان الى نار الحرب والاقتتال الداخلي » (« فلسطين الثورة » ، ١٠/٢٩) .

وبالرغم من ان اجتماع القمة الاخير (راجع : ف.ح. ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٠) بين عرفات والاستاذ الياس سركيس ، رئيس الجمهورية اللبنانية ، قد خلق انطباعات متفائلة حول امكانية التوصل الى تفاهم فلسطيني ـ لبناني مشترك ، تكون سوريا في صلبه ، فان مسلك الدولة اللبنانية بعد ذلك ، وهي تجهد لاستقطاب التاييد العربي لوجهة نظرها الخاصة ، لم يطرأ عليه اي تعديل . اما القيادة الفلسطينية فقد اظهرت من جانبها الاستعداد الكامل لتسهيل ما تطلبه الدولة ، وخاصة ما يتصل برغبتها المعلنة في ادخال وحدات من الجيش اللبناني الى بعض مناطق الجنوب ، وذلك اذا تم التفاهم على تصور مشترك لمواجهة المخاطر الاسرائيلية فيه . وفي هذا الصدد اعلن صلاح خلف « ابو اياد » ، عضو اللجنة المركزية لفتح ، وعضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير ، « انه لا يوجد في الثورة الفلسطينية ، والحركة الوطنية اللبنانية ، والجبهة القومية ، من يمانع في دخول الجيش اللبناني الى الجنوب ، بخاصة اذا كانت مهمة هذا الجيش ان يقاتل من اجل استرجاع البقعة العزيزة من ارض لبنان من الخائن سعد حداد » . ثم قرن قوله هذا بالتساؤل : « لماذا لا يتحدثون عن اطماع اسرائيل في لبنان ... انهم يتجاهلون هذه الاطماع ويركزون فقط على الوجود الفلسطيني » (« السفير » ، ١٠/٨) .

وفي المنحى ذاته تحدث د. جورج حبش ، الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، الذي قال : ان موقفنا من دخول الجيش الى الجنوب مرتبط بالمهمة التي يدخل على اساسها ، « فاذا كانت هذه المهمة مقاتلة اسرائيل وعملاء اسرائيل في الجنوب ، المتمثلين حاليا بقوات سعد حداد ، فاننا سنكون متعاونين مع اي جيش يؤدي هذه المهمة ، اما اذا كان الهدف ـ وهذا ما يبدو حتى الان ـ هو التمهيد لمزيد من الضغط العسكري او السياسي على الوجود الوطني المسلح الفلسطيني واللبناني في الجنوب ، بهدف اجلائه عن هذه المنطقة الى شمال الليطاني ، فمن الطبيعي في هذه الحال ان نعترض ونرفض دخول الجيش الى الجنوب » (« الهدف » ، ١٠/٢٧) .

وفي المنحى ذاته ، ايضا ، تحدث نايف حواتمة ، الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، ولخص عناصر الخطة الاميركية الاسرائيلية ، ليظهر ان هدفها ، فيما يتصل بالجنوب ، هو اجلاء قوات المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية عنه . ولذلك تحت شعار ظاهره بريء هو دخول الجيش ، بينما يراد في الحقيقة زيادة عدد قوات الطوارىء الدولية حتى تتحول الى قوات ردع دولية تحل محل القوات العربية ، ثم تتولى قوات اسرائيل ضبط وحجم قوات سعد حداد مع دخول رمزي لوحدة من الجيش اللبناني الى المنطقة التي يسيطر عليها من اجل نثر الرماد في العيون فقط . وعلى اساس معرفته هذه ببنود الخطة الاميركية ـ الاسرائيلية خلص حواتمة الى القول : « علينا ان نمزق كل الاثواب والشعارات

الديبلوماسية التي تتستر هذه الخطة بها ، حتى تصبح مرئية على حقيقتها لاعرض الجماهير ، وكونها خطة لتصفية المقاومة والقوى الوطنية في جنوب لبنان ، لا خطة ادخال للجيش اللبناني الى الجنوب » (« الحرية » ، ١٠/٢٩) .

والواضح انه بالرغم من توفر رغبة القيادة الفلسطينية واصرارها على التعاون مع الدولة اللبنانية ، على اساس تعزيز صمود الجنوب ضد اسرائيل وضد السياسة الاميركية ، وبالرغم ايضا مما اشاعه لقاء عرفات وسركيس ، فان زاويتي النظر اللبنانية والفلسطينية بقيتا مختلفتين . وهذا الاختلاف اوضحته جريدة « النهار » فيما نسبته لمصدر فلسطيني لم تفصح عن اسمه ، على اساس ان الجانب اللبناني يحاول معالجة قضية الجنوب من منظور ضيق ، فيحصر همه في ارسال الجيش الى بعض المناطق الجنوبية ، وفي تجييش رأي عام ضاغط على الفلسطينيين وغير ذلك من الامور . (« النهار » ، ١٠/١٩) .

وقد التقى حديث عرفات مع الشاذلي القليبي ، الامين العام لجامعة الدول العربية ، حين التقاه في دمشق ، ضوءا جليا على حقيقة الموقف الفلسطيني ازاء المسألة من منظورها الشامل .

ففي هذا الحديث قال عرفات ، في معرض رده على مقترحات استعرضها القليبي ، ناقلا في سياقها وجهة النظر اللبنانية كما سمعها من المسؤولين في بيروت ، قال عرفات : « ان اسرائيل تنفذ مع الولايات المتحدة واطراف عملية معلية مؤامرة تستهدف راس المقاومة الفلسطينية ، وهي تريد هذا الانسحاب [الفلسطيني] الذي يجري الحديث عنه ، لتحقيق انتصارا مجانيا لن يكون الا حلقة في سلسلة تنوي انجازها كلها » . وذلك في وقت « يعرف فيه العرب كلهم والعالم كله ايضا ان اسرائيل لن تقف عند مطلب معين من لبنان حتى ولو انسحبت المقاومة الفلسطينية الى بيروت » . وفي الحديث تذكير بان اسرائيل قاتلت سبعة اشهر متتالية ، وشنت حملات شرسة على المخيمات الفلسطينية والمواقع والجماهير اللبنانية ، من اجل ان تفرض الانسحاب على الفلسطينيين ، وهو الانسحاب ذاته الذي يجري الحديث عنه مجددا ، بالرغم من ان الهجمات العسكرية الاسرائيلية ذاتها فشلت في فرضه . وقد وصف عرفات مطلب الانسحاب هذا بانه « يشكل في الحقيقة ارضية المبادرة الاميركية التي اعلنا رفضنا لها باعتبارها مؤامرة في مخطط كامب ديفيد » ، معتبرا ان هذه المؤامرة « تريد من العرب ان يفرضوا علينا بالحياء ما عجزت اسرائيل عنه بالحرب » . اما عن جماهير الجنوب فان المقاومة الفلسطينية ، طبقا لحديث قائدها العام ، هي المعنية بها ، وهي التي « ترى ضرورة تخليصها من الجحيم الذي تعيشه ، لكن هذا الحل [القائم على الانسحاب الفلسطيني] لن يكون الا تنازلا سيجعل اسرائيل توسع دائرة شراستها الى مناطق جديدة في الجنوب ، [بينما] الحل الوحيد الذي يمكن ان يخلص الجنوب من محنته ، ويحافظ على كرامة العرب وسمعتهم ، هو وقوف العرب موقفا جادا ، يوفر عناصر الصمود لجماهير الجنوب اللبناني ، ويوفر عناصر المواجهة للقوى التي تتصدى للمؤامرة الاميركية الاسرائيلية ، وبشكل خاص لسوريا والمقاومة الفلسطينية » . (« السفير » ، ١٠/٢٧) .

واظهر عرفات القليبي ، من جديد ، ان « منظمة التحرير الفلسطينية مع وحدة لبنان ارضا وشعبا ومع بسط شرعية الدولة اللبنانية على كل اراضيها وادخال الجيش اللبناني الى الجنوب كله » (المصدر نفسه) .

وفي هذا الحديث ايضاح للمنظار الفلسطيني ، وللنظرة الفلسطينية الشاملة . وهي تتلخص ، كما رأينا ، بأن لا تعارض بين تعزيز الصمود في الجنوب ضد اسرائيل واتباعها ، وبين بسط شرعية الدولة اللبنانية عليه ، مثلما انه لا تعارض بين المحافظة على الحقوق الفلسطينية التي نصت عليها الاتفاقات المبرمة مع السلطة اللبنانية ، وبين ممارسة هذه الشرعية . وفي كل الاحوال ، فان منظمة التحرير ، كما قال رئيسها عرفات ، « تعتبر ان المواجهة هي مع المؤامرة الكبرى ، مع كامب ديفيد ومسيرة السادات . لذلك فانها ، وبالاتفاق مع اشقائها العرب ، وبخاصة السوريين ، ستواجه اية محاولة لتمرير المؤامرة الاميركية سواء من خلال القمة العربية او خارجها » . (المصدر نفسه) .

وفي سياق المساعي التي لم تتوقف من قبل القيادة الفلسطينية بامل الوصول الى تفاهم مشترك فلسطيني لبناني ، التقى صلاح خلف في ١٠/٢٨ مع رئيس الحكومة اللبنانية د. سليم الحص . وكان

هدف اللقاء زحزحة بعض العقد التي تحول دون تحديد بنود هذا التفاهم المنشود . وقد امتنع الجانبان عن الادلاء باي تصريح بعد انتهاء الاجتماع ، في حين نسبت الصحافة لمصادر حكومية لبنانية انها وصفت نتائج اللقاء بانها « معقولة وغير سيئة » ، مع نفيها ان يكون الجانبان قد توصلا الى ترجمة عملية للتفاهم المبدئي الذي تم بينهما قبل شهر من هذا اللقاء الاخير . واتضح ، زيادة على هذا ، ان الحركة الوطنية اللبنانية ما تزال متحفظة حيال دخول الجيش الى الجنوب (« النهار » ، ١٠/٢٩) .

وفي السياق ذاته التقى عرفات ود. الحص في اول ايام عيد الاضحى لقاء شهد مداولة حول الموضوع ذاته ، وامتنع الجانبان بعده ، ايضا ، عن الادلاء باي تصريح . ومع ذلك فان هذا اللقاء الودي اسهم في مواجهة اشاعات متشائمة سبقته عن احتمال تأجيل انعقاد القمة بسبب عدم الاتفاق على موقف مشترك بشان الجنوب (« السفير » ، ١٠/٣١) .

وفي ١١/٨ ، بعد عودة عرفات من لشبونة ، وزيارته لكل من بغداد ودمشق ، وعشية اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير من اجل مناقشة آخر التطورات ، استقبل د. الحص وفدا فلسطينيا ضم خليل الوزير « ابو جهاد » ، عضو اللجنة المركزية لفتح ، وعبد المحسن ابو ميزر ، الناطق الرسمي باسم اللجنة التنفيذية ، واثنين آخرين من اعضائها ، هما احمد صدقي الدجاني وخديب قهوجي . هذا اللقاء وصفه ابو ميزر بانه « تم بمبادرة من الرئيس الحص [وانه] حلقة من حلقات سلسلة تستهدف تعميق التنسيق الفلسطيني اللبناني على قاعدة صمود لبنان والثورة الفلسطينية بما يكفل المصالح الحقيقية للشعب اللبناني والفلسطيني » . ولما سئل ابو ميزر عما اذا كان قد امكن التوصل الى تصور معين في اطار هذا التنسيق ، اجاب « إن هذا اللقاء ليس الاخير ، ولذلك فاننا ما زلنا في دور تبادل الافكار بروح عميقة من المسؤولية الوطنية والقومية » (وفا ، ١١/٩) . والواضح ان اوصاف ابو ميزر للقاء ، بالرغم مما تنطوي عليه من مجاملة ، لا تؤكد ان فرص تحقيق تفاهم فلسطيني لبناني بين يدي القمة العربية هي فرص محققة ، الا ان اقواله هذه تعني ، في المقام الاول ، ان المنظمة راغبة في ان تستقصي اي فرص من هذا النوع ، مهما ضؤلت ، وذلك تعبيرا عن تمسكها بأهمية تحقيق هذا التفاهم كأساس لتجنب الدخول في مجابهة في القمة ، تشغلها عما هو اهم ، وهو بحث امكانية تعزيز الصمود العربي عامة ، في وجه سياسة كامب ديفيد .

٢ ـ المطالب الفلسطينية في القمة

وفي الوقت الذي كانت تتوالى فيه الاتصالات الفلسطينية اللبنانية ، كانت الساحة العربية تشهد ، هي الاخرى ، سلسلة من الاتصالات التحضيرية من اجل مؤتمر القمة . وهي اتصالات شملت اطراف القمة كلها ، ونشطت بصفة خاصة في هذه الفترة لتشمل أمرين اثنين : موضوعات القمة ، وموعد انعقادها . واذا كان قد تم البت في ان القمة ستنعقد في تونس ، وفي ان انعقادها سيتم تطبيقا لقرار سابق من قمة بغداد ، ولبيك تلبية للخطاب اللبناني الرسمي من اجل مناقشة موضوع الجنوب وحده ، فان موعد انعقادها هو الذي لم يكن قد بت فيه حتى يوم اعداد هذا التقرير (١١/١٤) . الا انه امكن الاتفاق على ان ينعقد مؤتمر لوزراء الخارجية في الرابع عشر من تشرين الثاني . وهذا المؤتمر هو الذي سيحدد موعد القمة . ولو سارت الامور في مؤتمر وزراء الخارجية بحيث لا يقع ما ليس في الحسبان ، فمن المنتظر ان يكون الموعد المبدئي ، الذي سبق الاعلان عنه ، وهو العشرون من تشرين الثاني ، او اي موعد قريب منه ، هو التاريخ الذي ستلتئم فيه قمة تونس .

على الجانب الفلسطيني لم تظهر اية تحفظات ، لا بالنسبة لانعقاد مؤتمر القمة ذاته ولا بالنسبة لموعده . وقد صرح فاروق القدومي « ابو اللطف » ، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير ، في وقت مبكر ، بأن القمة ستنعقد وستعالج الوضع في الجنوب اللبناني ، وذلك في اطار معالجتها للقضايا العربية الاخرى المتعددة التي سيطرحها جدول الاعمال . واشار الى مؤتمر وزراء الخارجية الذي سيسبق القمة من اجل التحضير لعملها (« فلسطين الثورة » ، ١٠/١٢) .

وفي سياق الاعدادات لتنسيق الموقف بين يدي القمة ، التقى عرفات وبصحبته اثنان من اعضاء اللجنة المركزية لفتح هما صلاح خلف ومحمد غنيم « ابو ماهر » ، مع الرئيس السوري حافظ الاسد في ١٠/٢٣ في دمشق (وفا ، ١٠/٢٤) ، حيث تم في هذا

اللقاء ، وفي لقاءات اخرى تبعته بين مسؤولين فلسطينيين وسوريين ، وضع اسس وتفاصيل العمل الفلسطيني ـ السوري المشترك ، والطروحات المشتركة في القمة .

وفي السياق ذاته قام عرفات مع وفد فلسطيني ، ضم عبد الرحيم احمد ، عضو اللجنة التنفيذية ، ومحمد ابو ميزر ، احد مسؤولي العلاقات الخارجية في فتح ، بزيارة لبغداد في ١٠/٢٧ ، والتقى مع الرئيس العراقي صدام حسين ، وعدد آخر من المسؤولين العراقيين . هذه الزيارة وصفتها مصادر فلسطينية بانها تمت « في اطار التهيئة لمؤتمر القمة العربي المقبل ، بحيث تجيء قرارات هذا المؤتمر متممة لقرارات قمة بغداد » ، واشارت المصادر ذاتها « الى رغبة فلسطينية في المساعدة على تحقيق موقف سوري عراقي مشترك في المؤتمر » (« السفير » ، ١٠/٢٨) .

وقد وصف عرفات نتائج الزيارة بانها كانت « ايجابية وتم خلالها تنسيق المواقف ازاء مجمل القضايا الراهنة ... [في] مواجهة مؤامرات كامب ديفيد ، والحكم المحلي داخل الارض المحتلة ، وما يحدث في جنوب لبنان والاعتداءات الاسرائيلية على شعبنا الفلسطيني واللبناني ، والتحديات الحضارية التي تواجه امتنا العربية ، وكل المتغيرات في الساحة العربية والدولية » . وقال ان هذه كانت اهم المواضيع التي تم بحثها مع الرئيس صدام حسين (« السفير » ، ١٠/٢٩) ، مفسحا المجال بهذا القول للاعتقاد بان البحث تناول مواضيع اخرى .

اما عن اشاعات وجود ورقة عمل فلسطينية ـ لبنانية فقد ارضح انه « لا توجد ورقة عمل » كهذه ، « ولكن المهم ان يكون هناك اتفاق لبناني فلسطيني قبل المؤتمر » معززا بقوله هذا الانطباع الذي تركه مسلك المنظمة بمجمله ازاء هذه المسالة ، والذي تجلى فيه حرصها على تحقيق هذا الاتفاق قبل القمة تسهيلا لعملها . وقال عرفات ايضا في معرض حديثه عن زيارته لبغداد : « نحن نرحب بأن تكون المشكلة [اللبنانية] جزءا من موضوعات المؤتمر لان على المؤتمر ان يناقش الوضع العربي بكامله في مواجهة كامب ديفيد » (المصدر نفسه) .

وخلال الزيارة ، وبعد التقائه بعرفات ، نوه نعيم حداد ، رئيس مكتب فلسطين والكفاح المسلح في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم ، باهمية اللقاءات بين الحزب والثورة الفلسطينية ، وذلك على حد تعبيره « للوقوف بوجه المؤامرات والمخططات الصهيونية والامبريالية التي تحاك ضد امتنا العربية والثورة الفلسطينية » (« الجمهورية » ، بغداد ، ١٠/٢٩) .

وفي بغداد ايضا دعا عرفات الى استخدام سلاح النفط ، موضحا انه « لا بد ان نضع في حساباتنا التهديد باستخدام القوة في منابع النفط » ، ومؤكدا على ان « من حق امتنا العربية ان تستخدم كل اسلحتها بما فيها السلاح الاقتصادي لان المعركة ليست معركة عادية » (المصدر نفسه) .

وبعد زيارة بغداد انتقل عرفات الى الجزائر ليشترك في احتفالاتها ، في ١١/١ ، بالذكرى الخامسة والعشرين لانطلاقة الثورة الجزائرية . وقد انعقد في العاصمة الجزائرية لقاء قمة لرؤساء دول جبهة الصمود والتصدي ، اشترك فيه عرفات مع كل من رؤساء الجزائر وسوريا وليبيا واليمن الديمقراطية . وفي هذا اللقاء ، الذي صدر عنه بيان مشترك موجز كانما ليؤكد على بقاء الجبهة واستمرارها ، جرى التداول ايضا بشأن موضوعات القمة العربية المقبلة .

ويمكن القول ان الاتصالات الفلسطينية بين يدي القمة ، سواء من خلال الزيارات واللقاءات ، ام المراسلات ، قد غطت كل البلدان العربية المعنية فيها ، ومن بين هذه الاتصالات جميعها برزت ، على نحو خاص ، اهمية التنسيق السوري الفلسطيني ، سواء فيما يتصل بمسالة الجنوب اللبناني ، او بالمسائل الاخرى الاشمل المطلوب مناقشتها في القمة . فالجانبان ، الفلسطيني والسوري ، تجمعهما هموم واحدة ، وتصورات مشتركة ، يتصل اخصها بضرورات تعزيز المجابهة العربية لمخططات كامب ديفيد وللعدوان الاسرائيلي بمجمله ، وللمؤامرات التي تنشط مستهدفة سوريا والمقاومة الفلسطينية كليهما . وهذا ما عبر عنه عرفات في خطاب القاه في ١٠/٢٥ في افتتاح مهرجان تضامني عالمي انعقد في دمشق حين قال : « ان الصمود في الجبهة الشرقية والشمالية مهم جدا ، بعد ان نقل السادات الجبهة الغربية الى صفوف الاعداء . وان الجيش العربي السوري هو الذي يمثل الصمود في جبهتنا . من هنا افهم كل التحركات داخل سوريا

وخارجها ، ولماذا يتركز الهجوم المعاكس ضد سوريا وفي الوقت نفسه يتركز على ابنائنا مع اخواننا في الحركة الوطنية والتقدمية والجبهة القومية في جنوب لبنان ، كما يتركز على شعبنا داخل الارض المحتلة لفرض مؤامرة الحكم الذاتي » (وفا ، ١٠/٢٦) . وهذا ايضا ما حمله على القول ، بعد ان حضر لقاء قمة الجزائر ، ان اللقاء انعقد بمبادرة من الرئيس حافظ الاسد ، باعتباره رئيسا لجبهة الصمود والتصدي ، انطلاقا مما تحمله سوريا من دور اساسي وفعال في الجبهة الشرقية » (الثورة » ، دمشق ، ١٠/٧) .

وهو نفسه ما جعل صلاح خلف يشيد بالعلاقات الفلسطينية ـ السورية التي وصفها بانها « علاقات استراتيجية تنطلق من موقع سياسي في مواجهة حلف كامب ديفيد » ، ويحذر من « اعوان الاستعمار [الذين] يبذلون محاولات لضرب هذه العلاقة ما بين سوريا والمقاومة الفلسطينية » . وقد اشاد خلف ايضا بتطور العلاقات السورية مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى ، في معرض تعليقه على زيارة الاسد الاخيرة لموسكو ، واصفا هذه العلاقات بانها « استراتيجية ومميزة لان الاتحاد السوفياتي قلعة من قلاع الصمود العربي » ومؤكدا بمقابل ذلك « ان هناك حقيقة واحدة وهي اننا في حرب مع الولايات المتحدة ، وكل ما عدا ذلك مجرد اشاعات واقوال » (« تشرين » ، دمشق ، ١١/٨) .

على صعيد اخر ، وفي سياق المساهمة الفلسطينية للتحضير للقمة عبر التنسيق مع الحلفاء ، انعقد في دمشق ، في ١٠/٢٩ ، اجتماع ضم عرفات وعبد الحليم خدام نائب رئيس وزراء سوريا ووزير خارجيتها وعددا من قادة الحركة الوطنية والجبهة القومية في لبنان . وفيه تركز البحث على الوضع العام في المنطقة ، وعلى الوضع في جنوب لبنان . (وفا ، ١٠/٣٠) .

ومن خلال ما تقدم يصح الاستنتاج بان القيادة الفلسطينية بذلت جهدا واسعا من اجل ان تنعقد قمة تونس لتستكمل نهج قمة بغداد في التصدي لحلف كامب ديفيد وسياسته ، ومن أجل أن يتحمل فرقاء القمة مسؤوليات اكبر في تعزيز قدرات الصمود والمجابهة التي تتصدى لها ، بصفة خاصة ، كل من منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا وحلفائها في لبنان . وكذلك من أجل ان يضطلع فرقاء القمة بما يرتبه عليهم من مسؤوليات الوضع في الجنوب اللبناني ، واولها واهمها المحافظة على دور القوى التي تتصدى فيه لمجابهة اسرائيل .

وفي هذا الصدد قال نايف حواتمة عن النتائج المتوقعة من القمة ، ان طبيعتها تتوقف على « صلابة ودرجة موقف منظمة التحرير وسوريا وحركة الصمود العربية داخل القمة ، وعلى قاعدة : لا للخطط والتاكتيكات الاميركية الجديدة في لبنان وجنوبه » . (« الحرية » ، ١٠/٢٩) .

وطالب جورج حبش الدول العربية بأن « تفي بوعودها فتدعم كافة القوى الوطنية الفلسطينية واللبنانية ، التي تتصدى للاحتلال الصهيوني للجنوب وللهجمات الاسرائيلية المباشرة وغير المباشرة » . وقال : « ان على الدول البترولية القادرة ان توفر لجماهير الجنوب الدعم الذي يمكنها من الصمود . نحن مع قمة عربية تنعقد من اجل هذا الغرض ، وضد اية قمة هدفها الضغط على الثورة الفلسطينية لكي تجلو من منطقة الجنوب » (« الهدف » ، ١٠/٢٧) .

اما عرفات فقد أوجز ما ستفعله منظمة التحرير في القمة بقوله : « في القمة سأقدم خطة لمزيد من الصمود ، وسلاح النفط سيستخدم في الوقت المناسب ، اما الجنوب فهو جزء من استراتيجية شاملة » .

وطالب بضرورة « ضرب رأس الافعى وهي المصالح الاميركية في المنطقة » ، وذلك « كي يشعر الشعب الاميركي ان مصالحه في خطر » ، مبديا دهشته ازاء « المنطق الذي يقول بعدم علاقة اميركا المباشرة ، في الوقت الذي تعطي فيه اميركا لاسرائيل السلاح والمال والدعم السياسي والعسكري » (« فلسطين الثورة » ، ١١/١٢ ، عن مقابلة مع ياسر عرفات في « النهار العربي والدولي ») .

ف.ح.

٢

النشاط الفلسطيني في الخارج

اتصلت الانشطة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية يوما بعد يوم ، في الساحة العالمية بشكل عام ، وفي اوروبا الغربية بشكل خاص . وفي ظل اتساع الاعتراف بالمنظمة على نطاق واسع ، كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني ، اخذ مزيد من الدول الغربية يدرك ان السلام في الشرق الاوسط لا يتم الا بمشاركة الفلسطينيين ، عبر ممثلهم م.ت.ف. ، مع الاقرار بحقهم في تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

فقد قام فاروق القدومي ، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بجولة اوروبية ناجحة ابتداها بزيارة لبلجيكا في ٢٤ تشرين الاول ١٩٧٩ ، ملبيا دعوة رسمية قابل خلالها رئيس وزرائها ووزير خارجيتها ، هنري سمونيه ، وعقد معه اجتماعا حضره وزير خارجية النمسا الزائر ، فيليبي لد باهر بوصفهما عضوين في اللجنة التنفيذية للسوق الاوروبية المشتركة ، وهذا اول اتصال رفيع بين م.ت.ف. وبين اللجنة الاوروبية (السفير ، ٢٥/١٠/٧٩) .

وقد اعلن القدومي في مؤتمر صحفي عقده في بروكسل ، عقب مباحثاته مع وزير الخارجية البلجيكي ، انه « ممتن للموقف المتقدم الذي تقفه بلجيكا بشأن القضية الفلسطينية » . وقال انه كان هناك تشديد في المحادثات على الحاجة الى انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة ، وعلى الاعتراف بالحقوق الفلسطينية . وردا على سؤال حول احتمال اعتراف بلجيكا رسميا بـ م.ت.ف. ، قال ان المباحثات التي يجريها هي بمثابة اعتراف واقعي . اما سمونيه فقد ابلغ المؤتمر الصحفي المشترك ان الوقت لم يحن بعد لاعتراف رسمي ، مع انه يعتبر م.ت.ف. الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني . ووصف المنظمة بانها الوسيلة التي يعبر بها الشعب الفلسطيني عن ارادته ، وبانها تتحدث باسم اغلبية كبيرة من الشعب الفلسطيني . (السفير ، ١٦/١٠/١٩٧٩) .

وفي وقت لاحق اعلن سمونيه ان القدومي يتخذ نهجا معتدلا قريبا من سياسة عرفات ، كما اعلن ايضا ان م.ت.ف. اكدت له استعدادها للمشاركة في مفاوضات حول الشرق الاوسط مشابهة لمؤتمر جنيف عام ١٩٧٣ ، مع مشاركة الاتحاد السوفييتي ، وان اتفاقيات كمب ديفيد غير مقبولة (International Herald Tribune, Oct. 31, 1979) .

واجتمع فاروق القدومي بـ كلود شيسون ، المفوض الاوروبي لشؤون التنمية ، وبحث معه في مشكلة « الحوار بين الشمال والجنوب » ، حيث تشارك م.ت.ف. في هذا الحوار ضمن الجانب العربي . وقد تم هذا الاجتماع بعلم وموافقة روي جينكنز ، رئيس هيئة السوق الاوروبية . (فلسطين الثورة ، ٢٧/١٠/٧٩) . ومع انه لم يصدر اي بيان عن اللقاء فقد اعتبر من قبل المراقبين السياسيين بمثابة اعتراف بان اي مساعدة قادمة للفلسطينيين ستكون من خلال م.ت.ف.

(International Herald Tribune, Oct. 31, 1979)

بعد هذا الاجتماع توجه القدومي الى العاصمة الايطالية تلبية لدعوة وزير خارجيتها ، فرنكو ماريا مالفاتي . وعقد معه محادثات تناولت العلاقات بين ايطاليا ومنظمة التحرير ، وصفها وزير الخارجية الايطالي بانها مفيدة . مؤكدا على ان ايطاليا تعترف بالدور السياسي الذي تلعبه م.ت.ف. (فلسطين الثورة ، ٢٨/١٠/٧٩) . وقالت مصادر ايطالية ان ايطاليا تعتبر منظمة التحرير حقيقة سياسية

قائمة في الشرق الاوسط لكن ذلك بعيدا جدا عن الاعتراف الدبلوماسي الكامل . واضافت المصادر ان مالفاتي استبعد الاعتراف القانوني بمنظمة التحرير الفلسطينية لان مثل هذه الروابط لا يمكن اقامتها الا بين دول وحكومات . وان اعتبار ايطاليا منظمة التحرير الفلسطينية حقيقة سياسية قائمة هو امر يتمشى مع السياسة المشتركة لدول السوق الاوروبية المشتركة التسع. وقالت ايضا ان مالفاتي ابلغ القدومي ان خلافات اساسية بشان محادثات كامب ديفيد ، وامن حدود اسرائيل ، لا تزال تفصل بين دول السوق الاوروبية المشتركة ومنظمة التحرير الفلسطينية . (السفير ، ٢٩/١٠/٧٩) .

واعلن مالفاتي ان محادثات روما كانت ايجابية جدا ، وان الاعتراف الكامل بمنظمة التحرير الفلسطينية كحكومة لا بد ان يسبقه تكوين تلك الحكومة ، والان فالاعتراف السياسي ، في الوقت الحاضر ، يعتبر الشكل الارقى .
(International Herald Tribune, 31 Oct. 1979)

وفي ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٩ عقد المؤتمر العام للشعب العربي في لشبونة اجتماعا عاليا للتضامن مع الشعب العربي الفلسطيني . وقد حضر المؤتمر رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات والقى خطابا . وكان هذا المؤتمر بمثابة انتصار كبير للقضية الفلسطينية .

اما على صعيد العلاقات الايرانية الفلسطينية ، فقد قام خليل الوزير (ابو جهاد) ، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ، وعضو القيادة العامة لقوات العاصفة ، بزيارة لايران في ١٢/١٠/٧٩ ، على راس وفد فلسطيني يضم سعد صايل ، « ابو الوليد » قائد العمليات العسكرية في م.ت.ف. ، وصفر والعقيد فخري وفايز الحسيني. واستقبل الوفد ، في مطار مهرباد، ابراهيم يزدي، وزير الخارجية الايراني لذلك، وهاني الحسن، ممثل الثورة الفلسطينية في ايران . وتوجه ابو جهاد والوفد المرافق له مع وزير الخارجية الايراني الى باحة جامعة طهران حيث كان في استقبالهم سماحة الامام اية الله منتظري ، ووزير الاعلام ، مينانش ، وعدد من كوادر الثورة الايرانية . وقبل بدء الصلاة وصل رئيس مجلس الوزراء الايراني آنذاك مهدي بازركان ، الذي رحب بالوفد . والقى ابراهيم يزدي كلمة قدم فيها خليل الوزير الذي القى في المصلين ، الذين تجاوز عددهم مليون نسمة ، كلمة جاء فيها ان انتصار الثورة الايرانية ووحدة الشعب وتغلبه على المشاكل سوف يعزز من صمود ونضال الشعب الفلسطيني والامة العربية في مواجهة كامب ديفيد والاطماع الاسرائيلية . (وفا ، ١٣/١٠/١٩٧٩ ، السفير ١٣/١٠/١٩٧٩) .

واجتمع الوفد الى عدد من المسؤولين في الثورة الايرانية وفي مقدمتهم آية الله منتظري ، ورئيس الوزراء آنذاك ، مهدي بازركان ، ووزير خارجيته ابراهيم يزدي ، ووزير الاعلام ، وحجة الاسلام هاشمي رفسنجاني ، وابو الحسن بني صدر ، عضو مجلس الثورة الايراني الذي تولى وزارة الخارجية بعد استقالة حكومة بازركان ، وكانت الاجتماعات كلها تدور حول العلاقات الفلسطينية الايرانية ، والعلاقات الايرانية العربية ، واخر التطورات في الشرق الاوسط والجنوب اللبناني (فلسطين الثورة ، ١٤/١٠/١٩٧٩) .

وزار الوفد آية الله الخميني في مدينة قم . وعقدت جلسة خاصة لمدة ساعتين بين الامام الخميني وابو جهاد وابو الوليد وهاني الحسن، بحثت فيها المواضيع التي تكرناها سابقا، وسلم ابو جهاد الامام الخميني رسالة من ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ، واكد الخميني الموقف الايراني الثابت من القضية الفلسطينية ، واستعداد ايران لدعم الشعب الفلسطيني بكل الوسائل . وابلغ الوفد انه يتمنى ان يصلي في القدس قريبا ، والمطلوب هو برنامج عربي موحد لتحريرها . (وفا ، ١٥/١٠/٧٩ . السفير ، ١٦/١٠/٧٩) .

وقد زار ابو جهاد المقر المركزي للحزب الجمهوري الاسلامي ، حيث اجتمع مع الدكتور بهشتي ، والقى كلمة اشاد فيها بالثورة الايرانية التي اعطت دعما جديدا للثورة الفلسطينية ، وزار مجلس الخبراء الايراني ملبيا دعوة رئيس المجلس اية الله منتظري ، الذي القى كلمة ترحيبا بالوفد وتاييدا للثورة الفلسطينية ، كما القى ابو جهاد كلمة شرح فيها آخر تطورات القضية الفلسطينية (وفا ، ١٥ و١٦/١٠/١٩٧٩) .

وبعد جلسة مباحثات اخيرة مع وزير الخارجية الايراني حيث تم استعراض عام وشامل لجميع القضايا ذات الاهتمام المشترك ، دعي مدير مكاتب

منظمة التحرير الفلسطينية في بلدان الخليج للانضمام الى الوفد الفلسطيني في ايران .

وتم اجتماع بين الوفد الفلسطيني الزائر ومديري مكاتب المنظمة في مقر م.ت.ف. في طهران ، وابلغ الممثلون بنتائج المحادثات المتعلقة بالبلدان التي يمثلون م.ت.ف. فيها ، والتي تحمل اخبارا مطمئنة وطيبة للجميع » . وسلموا رسائل الى رؤساء دول الخليج العربية تؤكد ان ايران استطعت سياسة الشاه السابقة في ان تقوم بدور الشرطي في الخليج . وقد عرض ابو جهاد مع ممثلي الدول العربية في طهران نتائج زيارته لايران . وخلال حفل استقبال اقامه السفير السعودي ، عميد السلك الدبلوماسي العربي ، جرى استعراض للوضع في الشرق الاوسط » . (فلسطين الثورة ، ١٦/١٠/٧٩ . السفير ، ١٧/١٠/١٩٧٩ . السفير ، ١٨/١٠/١٩٧٩) .

وعقد ابو جهاد مع رئيس الوزراء آنذاك جولة من المباحثات حول الوضع في الشرق الاوسط ، وفي الجنوب اللبناني ، وحول العلاقات بين ايران والخليج العربي . ثم شارك ابو جهاد في المهرجان الذي اقيم في مقبرة « بهشت زهرا » جنوب طهران ، لمناسبة مرور ٤٠ يوما على وفاة اية الله الطالقاني ، وحضر المهرجان كبار مسؤولي الدولة واعضاء المجلس الثوري .

لقد كان لزيارة الوفد الفلسطيني لايران اهمية خاصة ، لانها ، كما وصفها خليل الوزير بعد عودته لبيروت ، « استهدفت دراسة الوضع السياسي الراهن ، وابعاد المخطط الامريكي ، وآخر تطورات قضية فلسطين ، والعلاقات الثنائية بين الثورة الفلسطينية والثورة الايرانية ، والوضع على الساحة اللبنانية وخاصة في الجنوب ، ثم العلاقات الايرانية ـ العربية وبالذات مع دول الخليج » . ولهذه الزيارة عدة نتائج منها ان الزيارة قد خرجت ، كما كان متوقعا سلفا ، بتوطيد وتعزيز العلاقة بين الثورة الفلسطينية والشعب الايراني . وان لهذه النتيجة معناها ودلالتها في هذا الوقت بالذات ، حيث كثرت المخططات ضد الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة . وقد اكد قادة الثورة الايرانية لابي جهاد ، وفي عدة مناسبات ، « ان عليهم دورا سينجزونه تجاه الثورة الفلسطينية ، بما في ذلك دعمها بكل السبل السياسية وغير السياسية » . اما النتيجة الثانية فهي دعم ايران للبنان وخاصة للجنوب ، حيث اكد قادة الثورة الايرانية انهم سيعملون على تعزيز التماسك والتلاحم اللبناني ـ الفلسطيني في الجنوب ، وتوفير كل سبل الصمود امام العدوان والابتزاز والضغط الصهيوني . والنتيجة الثالثة هي ان الثورة الايرانية « لا يمكن الا ان تكون الحليف الطبيعي للشعب العربي ، ولا يمكن الا ان تكون في موقع التكامل معه » ... ، وانه لا تعارض بين الجهد العربي والثورة الايرانية بل تكامل فيما بينهما ، وان ايران ستظل مع العرب وان تكون ايران الشاه ، ولا ايران الشرطي » . (فلسطين المحتلة ، ٢٩/١٠/١٩٧٩ . السفير ، ٢٥/١٠/٧٩) .

ج.ن.

المناطق المحتلة

نهوض في مقاومة الاحتلال تحفزه قضية الشجاعية

حفزت قضية ابعاد السيد بسام الشكعة ، رئيس بلدية نابلس ، سلسلة من ردود الفعل داخل المناطق المحتلة وخارجها ، وانشطة اشتركت فيها اوسع القطاعات الجماهيرية بالاضافة الى القيادات الوطنية . وبهذا تحولت القضية الى معركة مواجهة شاملة بين الشعب الفلسطيني ، وسلطات الاحتلال ، واجراءاتها الرامية الى تثبيت سيطرتها التي تجسدت في بناء المستوطنات ، ومصادرة الاراضي ومحاولات افراغ المناطق المحتلة من القيادات والشخصيات الوطنية ، واساسا مساعيها

للتمهيد لفرض مشروع الحكم الذاتي بالصيغة التي تريدها .

وكان واضحا خلال الفترة الاخيرة ، وبعد عجز اطراف كامب ديفيد ، وبضمنهم اسرائيل ، عن ايجاد طرف فلسطيني يقبل بمشروع الحكم الذاتي لاستخدامه ممثلا للفلسطينيين بديلا عن منظمة التحرير الفلسطينية . ان الخطة الاسرائيلية القائمة ، هي تدمير المكانة ، واستخدام كل الحجج الممكنة لطرد الشخصيات الوطنية من الضفة الغربية . وهي ان بدأت بتنفيذ مخططها هذا بمحاكمة رئيسي بلديتي رام الله والبيرة ، بحجة ضرب احد الحراس الاسرائيليين ، فانها لن تنتهي بقرار ابعاد الشكعة بتهمة تأييده لاعمال المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال ، استكمالا لنفس المخطط .

كيف ابتدعت سلطات الاحتلال قضيةابعاد الشكعة ؟

بدأت القصة عندما سربت وسائل الاعلام الاسرائيلية ، يوم ١٩٧٩/١١/٥ ، اقوالا منسوبة الى رئيس بلدية نابلس ادلى بها امام « منسق العمليات » في المناطق المحتلة الجنرال داني مات ، حيث كان يدور الحديث حول رفض بلدية نابلس جر المياه الى سكان المدينة من بئر حفرها الحكم العسكري . وما لبث اللواء مات ان سأل الشكعة عن رأيه بالاحكام التي صدرت ضد فدائيي عملية الساحل (عملية مجموعة دلال المغربي التي نفذت في ربيع العام الماضي على ساحل فلسطين المحتلة) . وقال الشكعة في معرض جوابه على سؤال الضابط الاسرائيلي « ان هذه العملية ، مثلها مثل سائر العمليات . وان الذين قاموا بها ، انما قدموا لاطلاق سراح اخوان لهم من سجون اسرائيل ، وان مسؤولية المجزرة التي حدثت تقع على عاتق اسرائيل ... وان العمليات التي يقوم بها رجال الكوماندوس الفلسطيني تعدها منظمات ، بينما تعد العمليات الوحشية التي تجري ضد الفلسطينيين دولة تريد القضاء على الشعب بأسره » . (ر.ا.ا. ، العدد ١٩١١ ، ٧ ، ١٩٧٩/١١/٨ ، ص ٤) .

وبينما كانت جلسة الكنيست ، يوم ١٩٧٩/١١/٧ ، مخصصة للبحث في قضية التعيينات الوزارية الجديدة ، تحول النقاش فجأة الى موضوع تصريحات الشكعة . وتفاوتت مواقف معظم اعضاء الكنيست بين المطالبة بطرد الشكعة ، او محاكمته او اقصائه عن منصبه . وعكست النقاشات التي دارت في الجلسة مدى قلق السلطات الاسرائيلية من تزايد نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية عالميا ، التي عكستها المواقف الوطنية الصلبة في الارض المحتلة . وفي هذا الاطار ، تحدث النائب شمعون بيرس عن اقوال الشكعة ووصفها بانها نابعة من سياسة الحكومة . ورد بيغن قائلا « لا يجوز مهاجمة الحكومة بسبب ازدياد قوة منظمة التحرير الفلسطينية في العالم ، كما لا يجوز اتهام حزب العمل باللقاءات التي تمت بين كرايسكي وبرانت عضوي الاشتراكية الدولية بياسر عرفات ... انتم تشنون الهجمات بسبب الصعوبات اليومية التي لا انفي وجودها ، لكن هجومكم علي لن يجدي » (المصدر نفسه) .

وبالفعل ، فقد اتخذت الحكومة الاسرائيلية قرارا يوم ١٩٧٩/١١/٨ يقضي بطرد الشكعة خارج فلسطين المحتلة . واثر الاستئناف الذي تقدمت به المحامية اليهودية اللندنية فيليتسيا لانغر اجلت المحكمة الاسرائيلية العليا تنفيذ قرار الطرد ، لحين البت في الشكوى المقدمة منها . وقامت السلطات الاسرائيلية بعد ذلك باعتقال الشكعة ، يوم ١٩٧٩/١١/١١ ، تمهيدا لابعاده . كما اجتمعت الحكومة الاسرائيلية يوم ١٩٧٩/١١/١٤ على شكل لجنة وزارية للامن ، وقررت تنفيذ قرار الطرد بعد مصادقة المحكمة العليا على ذلك .

وحتى تاريخ كتابة هذه السطور ، في ١٩٧٩/١١/١٥ ، لا تزال السلطات الاسرائيلية ماضية في تنفيذ قرارها ، رغم استقالة جميع رؤساء البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ورغم موجة الاستنكار العالمية التي قوبل بها هذا القرار .

ردود الفعل في الاراضي المحتلة على قرار طرد واعتقال الشكعة

مع الاعلان عن قرار الطرد ، شهدت مدن الضفة الغربية وقراها نشاطا سياسيا كثيفا ، سواء بعقد لقاءات للتنسيق بين رؤساء البلديات انفسهم لمتابعة التطورات ، واتخاذ مواقف مشتركة ، او باصدار بيانات الشجب والاستنكار والاضراب ، والتصدي لقوات الاحتلال .

ففي نابلس ، كشف الشكعة الاهداف الحقيقية للحملة الصهيونية ضده ، ووصفها بانها تستهدف ضرب الوحدة الوطنية لجماهير الشعب الفلسطيني

وتصفية الرموز الوطنية المناهضة للاحتلال الفاشي واستبدالها برموز عميلة ، ضد مصالح الجماهير واهدافها الوطنية . وعن لقائه بالجنرال مات قال الشكعة ، أن مات حاول استغلاص حكم مني بادانة العمل او تاييده ، لكنني بقيت مصراً على عمومية الحديث ، وتحليل الموقف العام ، وعملية الساحل بالذات ، وربطها بسياسة الاحتلال العدوانية في الارض العربية المحتلة وفي الجنوب اللبناني .

واضاف الشكعة انه اوضح خلال مقابلته للجنرال مات ، ان تلك العملية هي من عمل منظمة تضم افراداً فلسطينيين ، في الوقت الذي ترى فيه اسرائيل ، العضو في الامم المتحدة ، تمارس اعمال القتل علناً ، وعلى نطاق واسع ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني في جنوب لبنان ، كما لا يخفي ذلك المسؤولون الاسرائيليون انفسهم . ولهذا فان الرد على الظلم وانتهاك القوانين الدولية والانسانية هو حق تقره الشرائع الدولية والسماوية وبالاساليب المتوفرة .

واستطرد الشكعة قائلاً ، ان ما حصل من اثارة للموضوع ، وبالشكل الذي تم في الصحافة والكنيست ، وما يمكن ان يترتب على ذلك ، لا يعدو كونه خطة مدبرة للنيل من القادة والشخصيات الوطنية في المناطق المحتلة ، وخلق الظروف المواتية لذلك .

واضاف الشكعة ، ايضاً ، ان المطالبة الهستيرية بمحاكمته تعتبر استكمالاً للمحاكمة الصورية التي يتعرض لها كل من كريم خلف رئيس بلدية رام الله ، وابراهيم سليمان الطويل رئيس بلدية البيرة في قضية ملفقة . ويعتبر ذلك استمراراً للملف الطويل والضخم الذي تراكم بعد مسيرة الاستكبار ضد قيام مستوطنة الون موريه ، من اجل تحقيق الهدف الذي فات سلطات الاحتلال العسكرية انذاك (وفا ، ١٨/١١/١٩٧٩) .

وأصدر مجلس بلدية نابلس ، يوم ٨/١١/١٩٧٩ ، بياناً موقعاً من جميع اعضاءه جاء فيه : « امام المحاولات المستمرة التي تقوم بها اجهزة الحكم العسكري في الضفة الغربية المحتلة تجاه البلديات عموماً ، وتجاه بلدية نابلس بشكل خاص ممثلاً برئيس البلدية حيناً ، والمجلس البلدي واعضائه حيناً آخر ... نعلن :

١ ـ ان المجلس البلدي رئيساً واعضاء متفقون بالاجماع على ما يلي :

أ) انهم جزء من الشعب الفلسطيني في كل اماكن تواجده .

ب) ليس من الممكن ابعادهم عن قضية شعبهم ، والتي هي قضية واحدة لكل الفلسطيني .

ج) ان المجلس البلدي يعلن استنكاره لاستمرار الاحتلال والاجراءات المترتبة على استمرار[ه] تحت اي حجة كانت .

د) ان المجلس يعتبر استمرار الاحتلال عدواناً على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وعودة مشرديه ، واقامة دولته المستقلة على ارضه .

هـ) ان المجلس البلدي يشارك الشعب الفلسطيني في كل مكان ، اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد له ...

٢ ـ ان المجلس البلدي المنتخب من خلال الواقع ، كونه تحت الاحتلال ، يعتبر نفسه ذا صلاحيات للقيام بجميع الواجبات التي ينص عليها القانون طبقاً لمصلحة البلدية الوطنية قبل كل شيء .

٣ ـ اننا نستنكر الاساليب الارهابية التي تمارسها سلطات الاحتلال العسكرية بين حين وآخر ضد المجالس البلدية ، ورؤسائها ، واختلاق الحجج لوضعهم تحت تهديد الاجراءات القانونية تمهيداً لتمرير مخططات كامب ديفيد ، والمخططات التصفوية ، بما فيها الحكم الذاتي . واخر هذه الاساليب حملة التحريض التي يتعرض لها رئيس البلدية اثر مقابلته لمنسق شؤون المناطق المحتلة » .

وطالب البيان ايضا بايقاف الحملات المغرضة ضد الشكعة ، واعتبر ان اي اجراء يتخذ ضده هو اجراء ضد المجلس ومواطني نابلس عامة (وفا ، ٩/١١/١٩٧٩) .

كما ارسل مجلس بلدية نابلس ، وموظفو وعمال البلدية ببرقيات استنكار الى كل من وزير الدفاع الاسرائيلي والحاكم العسكري للضفة الغربية المحتلة ، طالبوا فيها بوضع حد للاجراءات التي تتخذها سلطات الاحتلال ضد رئيس بلديتهم ، واعتبروا ان هذه الاجراءات موجهة ضد جميع المواطنين ، وليس ضد الرئيس فقط .

وفي يوم ١١/١١/١٩٧٩ ، وعلى اثر قرار الحكومة الاسرائيلية بطرد بسام الشكعة خارج فلسطين المحتلة ، اعلن الاضراب العام في جميع انحاء الضفة الغربية . وعقد مجلس بلدية نابلس

اجتماعا طارئا ، قرر فيه بالاجماع تقديم استقالة المجلس البلدي الى الحاكم العسكري .

كما عقد اجتماع شعبي شاركت فيه مئات من ممثلي مختلف القطاعات ، اعلن المجتمعون فيه ، تضامنهم ووقوفهم الى جانب المجلس البلدي ورئيسه الشرعي المنتخب ، واعتبار القرار الصادر بطرد رئيس البلدية غير القانوني وغير شرعي . واعلنوا كذلك ، استنكارهم لمصادرة الاراضي ، واقامة المستوطنات عليها ، واخرها مصادرة ٧٠ الف دونم من اراضي منطقة جنين . ودعا بيان صدر عنهم المواطنين الى التضامن مع المجلس البلدي ، وناشدهم ان يكونوا في حالة انضباط وتاهب لمواجهة الخطوات المنتظرة (وفا ، ١٩٧٩/١١/١١) .

وفي القدس ، عقدت الهيئة الاسلامية العليا ، يوم ١٩٧٩/١١/١٠ ، اجتماعا تدارست فيه ابعاد وتطورات قضية الشكعة ، وارسلت في نهاية اجتماعها برقية الى عيزر وايزمن جاء فيها :

« ان الهيئة الاسلامية تابعت بقلق تطورات قضية بسام الشكعة ، رئيس بلدية نابلس . وترى الهيئة ان القضية عامة تخص جميع المواطنين في المناطق المحتلة ، وهي قضية انسانية شاملة ، تتعرض لحق اساسي من حقوق الانسان ، وهي حرية التعبير عن الرأي ، وتخالف القوانين الدولية ... » ، واعلنت الهيئة الاسلامية ، عن تضامنها مع بلدية نابلس ممثلة برئيسها وانها تضم صوتها الى جميع البلديات والمؤسسات المختلفة حول هذه التصرفات وتدعو السلطات الصهيونية الى التراجع عن قرارها . (وفا ، ١٩٧٩/١١/١١) .

واصدرت لجنة الطلاب الفلسطينيين في الجامعة العبرية بالقدس ، بيانا اوضحت فيه ان السلطات الاسرائيلية خططت لعملية ابعاد الشكعة منذ ان ولد برنامج الادارة الذاتية ، والأصح منذ ان مات هذا البرنامج في مهده . وقد دلت جماهير شعبنا الفلسطيني بصمودها ووحدتها الوطنية الصلبة برنامج الادارة الذاتية ، المترتب على المؤامرة الثلاثية والحلف العسكري الصهيوني ـ المصري ـ الاسرائيلي .

وأكد البيان ، ان الشعب الفلسطيني لن يتنازل عن حقه في تقرير المصير حتى امام اشرس عمليات القمع والارهاب . وكما فشلت محاولات الابادة والتصفية في جنوب لبنان ، ستفشل حتما محاولة القضاء على الحركة الثورية المتمثلة في الجبهة الوطنية في البلديات والنقابات ، وكافة التنظيمات الجماهيرية في الضفة الغربية وقطاع غزة (وفا ، ١٩٧٩/١١/١٢) .

ونفذ طلاب المدارس في القدس ، يوم ١٩٧٩/١١/١٢ ، اعتصاما في مدارسهم احتجاجا على الاجراءات التعسفية التي تمارسها سلطات الاحتلال ضد بسام الشكعة ، وتضامنا مع الموقف الموحد لجميع المجالس البلدية ، والهيئات والمؤسسات الوطنية في الأرض المحتلة (وفا ، ٧٩/١١/١٤) .

وفي رام الله والبيرة ، اعلنت الجماهير ، عبر مؤسساتها وجمعياتها في المؤتمر الشعبي الذي انعقد في قاعة البلدية يوم ١٩٧٩/١١/١٠ ، تضامنها الكامل ، واستنكارها لقرار سلطات الاحتلال ابعاد الشكعة عن مركزه الوطني في بلدية نابلس . وخرج المواطنون في رام الله والبيرة وبيرزيت بمظاهرات صاخبة يوم ١٩٧٩/١١/١١ ، ونددت المظاهرات بسلطات الاحتلال القمعية التعسفية .

كما عقد في مدينة رام الله اجتماع لرؤساء المجالس البلدية في الضفة الغربية ، حضروا فيه يوم الثلاثاء ١٩٧٩/١١/١٣ موعدا لتقديم استقالاتهم الجماعية في حالة عدم استجابة سلطات الاحتلال لطلبهم بالافراج عن الشكعة ، رئيس بلدية نابلس ، وعودته الى مزاولة مهام منصبه وخدمة ابناء المدينة . وقرأ كريم خلف رئيس بلدية رام الله على الصحافيين برقية موقعة من قبل ٢١ رئيس بلدية ، وموجهة الى وزير الدفاع الاسرائيلي ، هذا نصها :

« المجتمعون مساء اليوم (١٩٧٩/١١/١٢) في بلدية رام الله والممثلون لاحدى وعشرين بلدية ، قرروا ابلاغكم بقرارهم باستقالة جميع المجالس البلدية فورا في جميع مدن الضفة الغربية ، اذا لم يفرج عن الاخ بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس ، وعودته لمزاولة عمله كرئيس للمجلس البلدي في نابلس ، معتبرين اعتقاله انتهاكا لحقوقنا الانسانية والوطنية » .

وفي الخليل ، اعلن فهد القواسمة رئيس البلدية ، بعد جلسة طارئة للمجلس البلدي يوم ١٩٧٩/١١/٩ حضرها ايضا رئيسا بلديتي دورا وحلحول ، انه

واعضاء المجلس البلدي سيناضلون استقلالاتهم الجماعية فورا اذا اقدمت السلطات الصهيونية على تنفيذ قرار الابعاد . وارسل المجتمعون برقية الى المسؤولين الاسرائيليين ، طالبوا فيها بالكف عن اساليب التهديد والوعيد التي تمارسها السلطات الصهيونية ضد العناصر الوطنية .

وعقد في الخليل ايضا يوم ١٢/١١/١٩٧٩ مؤتمر وطني شاركت فيه المجالس البلدية القروية في محافظة الخليل ، والجمعيات الخيرية ، والهيئات الدينية . واصدر المجتمعون بيانا جاء فيه :

منذ ان وطأت اقدام الاحتلال العسكري الاسرائيلي ارض فلسطين ، وهو يعد الخطة بعد الخطة لتنفيذ مبادىء الصهيونية بالاستيلاء على الارض قطعة قطعة ، ضاربا في سبيل ذلك القوى المعارضة ، متجاهلا نداءات الرأي العام العالمي ، ومصعدا اقصى الممارسات الشاذة والانتهاكات البوصية والاستفزازية الموجهة ضد المواطنين في الارض المحتلة ، ومصادرة الاراضي واقامة المستوطنات في طول البلاد وعرضها ، والسجن وهدم البيوت على اصحابها وابعاد المواطنين ... وزادت كل الممارسات حدة وعنفا بعد مؤامرة كامب ديفيد .

واهاب البيان ، بوعي الشعب وادراكه ، وقدرته على تحطيم المؤامرة بصموده ، ورسوخه ، والخروج من النكسات اكثر ايمانا وقوة وصلابة .

واكد المجتمعون في بيانهم على المبادىء التالية :

١ ــ ان صمودنا وتمسكنا بحقنا لا يقير منه اسلوب العنف الجديد الذي تنتهجه السلطة العسكرية المحتلة ، ولا يزيدنا ذلك الا صلابة وقوة ، والتفافا حول قيادتنا الوطنية .

٢ ــ ان ابعاد رئيس بلدية نابلس ، او اي مواطن آخر انما هو خرق واضح لحقوق المواطن ، وانتهاك للقوانين والاعراف الدولية ، واعتداء على الحقوق الشخصية الوطنية ، وبالتالي اعتداء على حقوق كافة المواطنين في هذا البلد . ونطالب السلطات بالغاء قرار الابعاد بحق رئيس بلدية نابلس بسام الشكعة .

٣ ــ ان شعبنا يؤكد وحدته وتماسكه والتفافه حول اهدافه الوطنية ، ويعلن مجددا رفضه لمؤامرة كامب ديفيد ، وما تمخض عنها ، ويجدد عهده بالصمود حتى يحقق غايته الوطنية ، باقامة دولته الوطنية المستقلة بقيادة م.ت.ف.

٤ ــ نشجب سياسة الاستيطان ، ومصادرة الاراضي وسياسة القمع والتنكيل .

وفي جامعة بيت لحم ، عقد اجتماع جماهيري يوم ١٣/١١/١٩٧٩ شارك فيه رؤساء واعضاء مجالس بلديات من كافة مدن الضفة الغربية وقراها ، وممثلين عن الهيئات والمؤسسات الوطنية والشعبية . واصدر بيان اثر الاجتماع اكد على الرفض المطلق لخطة التسوية الامبريالية التي يتبناها الثنائوث العدواني المتمثل في الامبريالية الامريكية واسرائيل والنظام المصري المرتد . واجمع المؤتمرون على تبني القرارات التالية :

١ ــ يذهب المؤتمر قرار سلطات الاحتلال بابعاد السيد بسام الشكعة والقيام باعتقاله ، ويصرون على المطالبة بالافراج عنه فورا والغاء كافة الاجراءات المتخذة ضده .

٢ ــ يعلن المؤتمرون ان ما صرح به الشكعة هو رأي كل مواطن ، وان الجميع يؤكدون انه من حق شعبنا استخدام كافة اشكال النضال التي يراها ملائمة بما فيه الكفاح المسلح من اجل استرداد حقوقه الوطنية .

٣ ــ يرى المؤتمرون في قرار السلطات هذا ، اجراء عملية تستهدف تهيئة الاجواء الملائمة لتنفيذ مشروع الحكم الاداري الذاتي الهزيل ، ولتفريغ الوطن المحتل من كل الاصوات الوطنية الرافضة لمؤامرة كامب ديفيد وما تمخض عنها .

٤ ــ يؤيد المؤتمرون الخطوة النضالية التي قامت بها البلديات بالاستقالة الجماعية ، ويطالبون البلديات بالاستمرار في موقفها المشرف .

٥ ــ يؤكد المؤتمرون ان م.ت.ف. وجماهير شعبنا الابي ستواصل الضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه الانجرار الى مستنقع مؤامرة الحكم الاداري الذاتي سيء الصيت .

٦ ــ يدعو المؤتمرون الى العمل على توسيع قاعدة العمل الجماهيري ، وانشاء الاتحادات واللجان الشعبية .

٧ ــ يدين المؤتمرون سياسة الاستيطان ، ونهب الاراضي التي تقوم بها العصابات الصهيونية ، ويؤكدون على شرعية ملكية جماهيرنا لهذه الارض .

٨ ـ يرفض المؤتمرون كافة المشاريع ... الهادفة الى اعادة احياء مشروع المملكة المتحدة بثوب جديد .

٩ ـ تؤكد الجماهير المحتشدة في هذا المكان ، اصرارها على تصعيد حدة نضالها كجزء لا يتجزأ من مجموع نضالات شعبنا البطل ، حتى يتم تحطيم مشروع الحكم الاداري الذاتي .

١٠ ـ يؤكد المؤتمرون ، ان تعميق الوحدة الوطنية هي من اهم مستلزمات النضال ضد كافة المشاريع المشبوهة (وفا ، ١٤/١١/١٩٧٩) .

كذلك اعلن قطاع غزة وقوفه وتضامنه مع بلديات الضفة الغربية ، وقرر مجلس بلدية مدينة غزة الذي انعقد في منزل رئيسه رشاد الشوا ، انه يحتفظ بحقه في التصرف اذا لم تتراجع سلطات الاحتلال عن قرارها بابعاد الشكعة . واكد المجلس ، ان جماهير غزة جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني الذي يناضل ضد الاحتلال الصهيوني ، ويتمسك بحقه الشرعي والطبيعي في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة ، ذات السيادة . ويؤكد ان م.ت.ف. ممثله الشرعي الوحيد (وفا ، ١٠/١١/١٩٧٩) .

جنين : شهدت جنين ، تحركات جماهيرية واضرابات شارك فيها مختلف القطاعات في المدينة . وأرسل المجلس البلدي برقية الى وزير الدفاع الاسرائيلي ، احتج فيها على قرار السلطات الاسرائيلية ابعاد الشكعة ، واعتبرت هذا العمل موجها ضد شعبنا الذي رفض اتفاقية كامب ديفيد والحكم الذاتي . (وفا ، ١١/١١/١٩٧٩) .

وكذلك ، شاركت مجالس مدن وبلديات بقية الضفة الغربية في هذه التحركات الشعبية ، وارسلت برقيات استنكار الى المسؤولين الاسرائيليين ، كما شاركت في الاضراب الذي اعلن يوم الاحد ١٩٧٩/١١/١١ .

محاولة لشق الصف الوطني : في سياق تطورات قضية الشكعة ، حاولت السلطات الإسرائيلية ابراز بعض وجهات النظر التي اتخذها في البداية رؤساء البلديات في الضفة الغربية ، وكانها خلافات على مواقف اساسية ، حيث ان رؤساء بلديات غزة ، وخان يونس ، والخليل ، وبيت لحم تريثوا في الاستقالة ، الى ان يتم اللقاء مع وزير الدفاع الاسرائيلي وايزمن . واشاعت الدوائر الاسرائيلية ان هناك خلافا بين من اسمتهم بالمتطرفين او المعتدلين من رؤساء البلديات ، وان « فتح طلبت من رؤساء البلديات عدم الاستقالة حفاظا على مواقعهم السياسية ، ولكن الجبهة الوطنية في الضفة الغربية القريبة من التيارات اليسارية المنتمية الى جبهة الرفض طالبت رؤساء البلديات بالاستقالة فورا ، التزاما بالقرار الذي اتخذته في ندوة رام الله » (ر.ا.أ. ، العدد ١٩١٥ ، ١٢ و١٣/١١/١٩٧٩ ، ص ٤) .

لكن جميع رؤساء البلديات في الضفة وقطاع غزة لم يمهلوا السلطات الاسرائيلية كثيرا من الوقت حتى حسموا الامر ، باعلانهم التوصل الى قرار متكامل ، بعد اجتماع عقدوه في مبنى بلدية رام الله ، حيث اعلن كريم خلف امام الصحافيين : « اذا لم يطلق سراح بسام الشكعة حتى يوم الثلاثاء ١٣/١١/١٩٧٩ ويعاد الى منصبه ، سنستقيل جميعا » (ر.ا.أ. ، العدد ١٩١٤ ، ١١ و١٢/١١/١٩٧٩ ، ص ٣) .

اما الصفعة الثانية التي تلقتها السلطات الاسرائيلية ، كرد على محاولتها شق الصف الوطني ، فقد جاءت من قيادة المقاومة الفلسطينية ، التي اصدرت بيانا ، اثر اجتماع عقدته مساء ١٣/١١/١٩٧٩ ، دعت فيه جماهير الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل الى مزيد من وحدة الصف والنضال المشترك ضد العدو ، ومخططاته التآمرية . وجاء في البيان :

تتصاعد المؤامرة التي رسمتها اطراف حلف كامب ديفيد ضد جماهير شعبنا وقضيتنا ، فبعد ان عجزت هذه الاطراف عن فرض مخططاتها الرامية الى تصفية قضية فلسطين ، وضرب طموح وامال شعبها وحركته التحررية عبر مشروع الحكم الذاتي الذي رسم في اطار كامب ديفيد ، بعد هذا الحجز يحاول العدو الصهيوني تفتيت وحدة شعبنا في الداخل ، ووحدة الموقف الوطني الذي صمد في وجه كافة المخططات ، وعلى راسها مخطط الحكم الذاتي التصفوي ، ففي الوقت الذي يقوم به العدو بمصادرة الاراضي العربية ، واقامة المزيد من المستوطنات عليها ، ويركز من وجوده الاستيطاني العنصري يحاول الان ضرب الموقف الوطني عبر محاولة تفتيت القوى الوطنية والمجالس البلدية والقروية ، ومحاولة بلبلة جماهيرنا الملتفة حول هذا الموقف ، وحول

الرموز الوطنية التي التزمت به وقادت النضال في هداه .

ان قيادة فصائل الثورة الفلسطينية اذ ترى في هذا المخطط محاولة جديدة من سلطات الاحتلال لاحكام قبضتها على ارضنا المحتلة ، ولضرب مقاومة جماهيرنا الشعبية المناضلة لمخططاته ، تدعو بوضوح ، وبما لا يدع اي مجال للبس او غموض من جماهير شعبنا في الداخل ، بأن ترص صفوفها ملتفة حول الموقف الوطني الرافض والمقاتل لمشروع الحكم الذاتي ، كما تدعو جماهيرنا في الداخل بأن تلتف حول الموقف الوطني المرتبط بالنضال ضد مشاريع ومخطط العدو الصهيوني في وطننا المحتل ، وفي المقدمة مشروع الحكم الذاتي .

وانطلاقا من وعيها وادراكها لمسؤولياتها التاريخية ، فان القيادة الفلسطينية في اجتماعها المنعقد في ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٩ تؤكد على ما يلي :

اولا : دعوة رؤساء البلديات والمجالس القروية كافة الى اتخاذ موقف وطني موحد من اعتقال رؤساء بلدية نابلس الاخ بسام الشكعة ، وذلك بالانضمام الى زملائهم الذين قدموا استقالاتهم احتجاجا على قرارات والمراءات العدو الصهيوني بحق بلدية نابلس .

ثانيا : كما تدعو قيادة الثورة الفلسطينية جماهير شعبنا في الداخل ، الى تصعيد نضالها ضد اجراءات العدو الصهيوني ، الهادفة الى الانفراد بالبلديات الوطنية الواحدة تلو الاخرى ، في محاولة للمزيق الصف الوطني الفلسطيني تمهيدا لفرض مشروع الحكم الذاتي .

ثالثا : ان قيادة الثورة انطلاقا من ادراكها لخطورة الظرف تحمل رؤساء البلديات والمجالس القروية مسؤولية تاريخية في التصدي الجماعي ، والموحد للمخططات الصهيونية الامبريالية ، بالتضامن الكامل مع بلدية نابلس ، وفي التصدي لاي محاولة لبلبلة صفوف الجماهير وصرفها عن الالتفاف الكامل حول الموقف الوطني الذي عبر عنه البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، في حق شعبنا بالعودة وتقرير المصير ، واقامة الدولة الوطنية المستقلة على ارضه ، دون قيد او شرط .

ان قيادة الثورة الفلسطينية ، تحيي الموقف الشجاع لمجلس بلدية نابلس ، وتقدر عاليا تضامن جميع المجالس البلدية الوطنية التي تضامنت فورا مع بلدية نابلس بموقف جماعي احبط خطة العدو بالاستفراد ببلدية نابلس . كما تحيي قيادة الثورة جماهير شعبنا المنتفضة في الاراضي المحتلة ، التي تؤكد اصرار شعبنا على مواصلة الكفاح حتى دحر الاحتلال ، واتفاقات كامب ديفيد واسقاط معاهدة الخيانة المصرية ـ الاسرائيلية (وفا ، ١٤/١١/٧٩) .

رغم ان قضية ابعاد الشكعة ، استأثرت بالاحداث التي جرت في المناطق المحتلة خلال الشهر الماضي ، فان خلفية هذا الابعاد ترجع الى النشاط السياسي الواسع الذي قامت به مختلف الشخصيات ، والهيئات ، والجماهير الوطنية في الارض المحتلة ، والذي اوجد حالة وطنية عامة تسود في الاراضي المحتلة ، كان لها اثر كبير في بلورة قرار الحكومة الاسرائيلية بطرد الشكعة خارج فلسطين المحتلة .

ويبدو ان قرار السلطات الاسرائيلية هذا ، هو خطوة اولى يستتلوها خطوات من النوع نفسه ويتأكد هذا من خلال الاجراءات التي بدأت السلطات الإسرائيلية اتخاذها في الضفة الغربية وقطاع غزة ضد الجبهة الوطنية برغم انها قائمة في الاراضي المحتلة منذ ما قبل حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ .

ورغم ان الجهات الاسرائيلية اعلنت الجبهة منظمة غير شرعية ، فان القرار اتخذ بعد تأكدها من العلاقة التي تربطها مع منظمة التحرير ، فان واقع الامر غير ذلك . فلقد ربطت الصادر الاسرائيلية هذا القرار بقرب موعد الانتخابات البلدية في الضفة الغربية (المفترض ان تجري في ربيع ١٩٨٠) ، التي ستزيد من قوة تأثير العناصر الراديكالية ... ومثل هذه التطورات من المحتمل ان تخرب مسيرة التحضير للانتخابات الضرورية لاقامة مؤسسات الحكم الذاتي » (دافر ، ١١/١٠/١٩٧٩) .

وخشية الاسرائيليين من الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال لا تنبع من فراغ . بل ان الهدف من اجراءاتهم هو « وضع حد للنشاطات السياسية » .

ولكن حقيقة الامر عكس ذلك ، « فان تجربة ١٢ سنة من الحياة تحت الحكم العسكري الاسرائيلي ، علمت القيادات العربية بكل مستوياتها الحياة في

ظروف [الاحتلال] . ومن هذه الزاوية لا توجد حدود للاحتمال ، وكذلك لا توجد حدود للمنع » (يوسف تسورئيل : معاريف ، ١٤/١٠/١٩٧٩) .

وفي هذا السياق تعترف المصادر الاسرائيلية بقدرة الفلسطينيين على تشكيل اطر وتنظيمات اجتماعية وثقافية مختلفة ، تكون في جوهرها بؤرا للنشاط السياسي . « ولا توجد امكانية للادعاء ضد اي واحدة منها بانها تشكل مركزا للتحريض ضد اسرائيل . واذا وجد من يدعي ذلك ويصدر قرارا بجعلها غير قانونية ، فخلال اسابيع محدودة تقام اطر جديدة ، تحت اسماء اخرى ... وفي مثل هذه الظروف ، لا يوجد اذا ما يدعو للتعجب لماذا يسافر رئيس بلدية رام الله ، عندما علم بقرار منعه من النشاط في اطار اللجنة التحضيرية ، التي اعتبرت غير قانونية ... وكذلك ليس من المستغرب ان تقام لجان عديدة ، تدعي انها تعمل في مجالات اجتماعية ، بينما النشاط الحقيقي هو العمل في الشؤون السياسية » (المصدر نفسه) .

اسرائيل تحظى اجراء الانتخابات البلدية

تستكمل في نيسان (ابريل) ١٩٨٠ فترة الاربع سنوات لبلديات الضفة الغربية . وفي تقدير اوساط سياسية وامنية اسرائيلية ، ان تلك الانتخابات سوف تضع حدا لامال ايجاد شخصيات في الضفة الغربية ، توافق على الانضمام لمباحثات اقامة الحكم الذاتي » (هآرتس ، ٩/١٠/١٩٧٩) .

والجدير بالذكر ان اول انتخابات جرت في الضفة ، بعد حرب ١٩٦٧ ، كانت عام ١٩٧٢ . وكان عدد اصحاب حق الاقتراع انذاك ٣٥ الفا . وفي الانتخابات الثانية ادخلت اسرائيل بعض التعديلات على قانون الانتخابات وارتفع عدد اصحاب حق الاقتراع الى ٨٥ الف شخص ، منهم ٣٥ الف امرأة .

وتمثل هذه الزيادة الاجيال الشابة المثقفة والتي « تعلمت ، النشاط السياسي حديثا . وعلى العكس من الانتخابات السابقة ، فانها لن تناضل من اجل انتخابات قيادات لا تمثلها » (يوسف تسورئيل ، معاريف ، ١١/١٠/١٩٧٩) . ففي المدن الكبيرة ، مثل رام الله ، ونابلس ، والخليل ، والبيرة ، وبيت لحم وطولكرم ، واريحا ، « يثبت رؤساء البلدات وجودهم داخل الجمهور وتسمع ارائهم السياسية كل يوم تقريبا » (المصدر نفسه) .

ولا يوجد للجيل الصغير هذا ، شان ، بقضايا المجارير والكهرباء ، وانما هو معني بما يقوله رئيس البلدية ، عن القضية الفلسطينية ، وعن منظمة التحرير الفلسطينية ، وعن معارضته لاي حديث مع ممثلي اسرائيل في شان مستقبل المنطقة » (المصدر نفسه) .

وتتبع الازمة الحقيقية لاسرائيل في هذا الاطار من ناحيتين ، الاولى ، ان موعد الانتخابات البلدية يتصادف مع موعد بداية تطبيق مشروع الحكم الذاتي . ومن ناحية اخرى فان الاسرائيليين يحاولون بقدر الامكان المحافظة على ادعاءاتهم امام الراي العام بانهم دولة ديمقراطية ، وان ادارتهم للمناطق تتمتع بهذه الروح الديمقراطية على العكس مما كان عليه الوضع ايام الحكم الاردني ، او مما سيكون عليه الوضع لو اتت اية سلطة اخرى غير اسرائيلية .

محمد عبد الرحمن

اسرائيليات

الحكومة الاسرائيلية تعيد تنظيم صفوفها في ظل استقالة وزير الخارجية دايان والحكم باخلاء مستوطنة ايلون موريه

حفل الوضع السياسي الاسرائيلي ، خلال الفترة الاخيرة ، بعدة تطورات هامة انعكست اثارها على الوضع الداخلي ، وساهمت في زعزعة مكانة الحكومة الاسرائيلية ، التي تعاني من مشاكل عديدة ، سواء

فيما يتعلق بأدارة سياستها الخارجية ، او سياستها في المجالين الاجتماعي والاقتصادي . ويمكن القول ان التطورات او الاحداث التي توالت في اسرائيل ، خلال هذه الفترة ، ليست سوى تحصيل حاصل لاخفاق الحكومة ، وفشل سياستها على مختلف الاصعدة ، ابتداء من مفاوضات الحكم الذاتي ، مرورا بتطبيق بنود معاهدة السلام مع مصر ، والمخططات الاستيطانية الواسعة في المناطق المحتلة لدوافع سياسة تمليها عناصر يمينية متطرفة ، وجدت من يؤيدها داخل الحكومة ، وانتهاءا بالوضع الاقتصادي المتازم في اسرائيل ، والمتمثل اساسا في معدلات التضخم المالي المرتفعة خلال هذه السنة .

استقالة وزير الخارجية دايان

لم تفاجيء استقالة وزير الخارجية الاسرائيلي موشي دايان ، يوم ٧٩/١٠/٢١ ، احدا داخل الحكومة او خارجها ، ذلك أن دايان كان قد بعث برسالة الاستقالة الاولى الى رئيس الحكومة بيغن ، قبل هذا الموعد بثلاثة اسابيع . ويلاحظ ان دايان حاول بهذا الاسلوب لعب نفس الدور الذي كان يمارسه اثناء حكم المعراخ ، الا وهو التهديد بالاستقالة ، على امل ان يستجيب الاخرون لمطالبه ويطلبوا منه البقاء . الا ان رد فعل بيغن ، هذه المرة ، لم يتجاوز حدود ابداء الاسف ، كما عبر عنه اثناء جلسة الحكومة يوم ٧٩/١٠/٢١ معلنا : « لقد تسلمت كتاب الاستقالة . اشكره [اي دايان] فله علينا حقوق كثيرة » (هآرتس ، ٧٩/١٠/٢٢) .

ما هي اسباب استقالة دايان ؟ برر دايان استقالته في بيان القاه امام الحكومة بقوله : « لقد تحدثت ثلاث مرات مع رئيس الحكومة حول نيتي في الاستقالة ، لانني لا استطيع التسليم بمواقف اسرائيل في محادثات الحكم الذاتي . ان مسالة العلاقة مع عرب المناطق هي مسالة اساسية يمكن تسويتها . فخلال جميع جولاتي في العالم واجهت الكثير من الاسئلة حول هذه القضية ، لكنني لم استطع اعطاء اجوبة مقنعة بسبب عدم مشاركتي في المفاوضات وعدم موافقتي على الاسلوب الذي تدور به ، وعلى جزء من المبادىء الموجهة لموقف اسرائيل في هذه المسالة . لم يحدث اي تقدم في المفاوضات حول الحكم الذاتي حتى الان ، ولا يستطيع وزير الخارجية الاستمرار في عمله في الوقت الذي لا يهتم به في القضايا الاساسية وانما بالمواضيع الهامشية فقط . انني لا اشارك في المفاوضات حول هذا الموضوع ، لانني لا اتفق تماما مع مواقف الحكومة حوله » (المصدر نفسه) .

ويلاحظ ان دايان لم يرغب في قطع جميع الخيوط مع بيغن وحكومته ، وه مشيدا » « بوطنيتها وبسرورة » في كونه احد اعضائها . « ولولا بيغن وهذه الحكومة في السلطة ، لكان المعراخ هو الذي يدير الان شؤون البلاد ، ولكنا الان في ذروة مفاوضات متقدمة حول اعادة [الضفة الغربية] او اجزاء منها الى ايد عربية . ان فضل هذه الحكومة يعود الى اصرارها على مواصلة تمسكها [بالضفة الغربية] . ولو كان بيريس ، الون وابين في الحكم لاعيدت هذه المنطقة الى العرب » (المصدر نفسه) .

واذا لخصنا اسباب استقالة دايان ، كما وردت في تصريحاته الصحفية ، خاصة في مؤتمره الصحفي الذي عقده بعد يومين من استقالته ، وفي رسالته إلى رئيس الحكومة بتاريخ ٧٩/١٠/٢ ، يمكننا التوصل الى الاستنتاجين التاليين :

اولا ، ان دايان لم يكن له دور في السياسة الخارجية او اقرارها داخل الحكومة الاسرائيلية . صحيح انه لعب دورا في المفاوضات حول معاهدة السلام مع مصر ، وكان لآرائه وقعها في هذا الموضوع ، خصوصا اثناء مفاوضات كامب ديفيد ، الا انه استطاع لعب هذا الدور طالما آراءه لم تكن لتعارض ابدا مع اراء بيغن والفريق المقرر داخل الحكومة الاسرائيلية ، خصوصا وايزمان ووزراء الفدال .

وبعد انتهاء المفاوضات حول الاتفاق مع مصر ، اقصي دايان جانبا عن المفاوضات حول الحكم الذاتي ، التي سلمت للجناح المتطرف داخل الحكومة ، اي المتدينين ، وحسب قول دايان : « لا يمكن ان يقوم وزير الخارجية بثانية واجبه على الوجه الافضل ، طالما انه غير مشارك ، وليس بين المقررين لسياسة اسرائيل في مسالة العلاقات مع عرب المناطق ... » (من رسالته الى بيغن كما نشرت في هآرتس ، ٧٩/١٠/٢٢) .

ثانيا ، ليس هنالك خلافات جوهرية بين مفهوم دايان لمشروع الحكم الذاتي وبين مفهوم الحكومة الاسرائيلية له ، وانما هنالك التباس حول اسلوب التطبيق فقط . فدايان يؤيد الاستيطان في المناطق

المحتلة ، خصوصا في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ويعتبر انه « ليس هناك ضرر في اقامة مستوطنات يهودية قرب تجمعات سكانية عربية ، على غرار مستوطنة كطيف التي تقوم على مسافة قريبة من قطاع غزة . ويجب اقامة مستوطنات تكون بعد ذلك جزءا من اسرائيل ، فالحل يكمن في الحياة المشتركة وليس في التقسيم ، وعلينا [اي اسرائيل] ان نقيم المستوطنات على هيئة كتل مترابطة فيما بينها . اما تحفظي الوحيد فيكمن في وجوب عدم السيطرة على اراض خاصة ، سواء كانت صفرية ام غير صفرية . هنالك مساحات واسعة من الاراضي الحكومية في المناطق ولا يوجد اي عائق لاقامة مستوطنات عليها » . (من مؤتمره الصحفي ، يديعوت احرونوت ، ٧٩/١٠/٢٤) .

لقد عاد دايان وطرح مشروعه حول مدننة الحكم العسكري قبل استقالته . ويتمثل مشروعه هذا في اخراج الحكم العسكري من المناطق ، ونقل صلاحياته الى هيئة ادارية مدنية . ويلاحظ ان مشروع دايان هذا قديم ، فقد ذكره في مقال له نشر في صحيفة معاريف في شهر حزيران (يونيو) ١٩٧٦ ــ اي قبل انضمامه الى حكومة بيغن بسنة تقريبا ــ وادعاؤه انه « يجب على اسرائيل ان تبادر بشكل فوري الى اخراج معسكرات الجيش والمكاتب والاشخاص من المدن العربية ، وتتمركز على التلال في الخارج ، [مثلا] على الجبل خارج نابلس وليس داخلها ، فتتمكن العرب من العيش كما يحلو لهم دون ان يتجول جنود وضباط وحكام يهود في شوارعها ، اذ ليس هناك اية حاجة الى ذلك . ففي نظرنا [اي الاسرائيليين] جنودنا لطيفون ، بينما في نظر العرب ليسوا سوى جيش احتلال . انهم ليسوا زوارا او جيرانا ، وانما هم رعاع يفرضون انفسهم عليهم بقوة السلاح » (كما اوردها موشي جاك ، معاريف ، ٧٩/١٠/٢٢) .

وقد اعتبر دايان ان خطوة كهذه من شأنها ان تدفع السكان العرب ، في المناطق المحتلة ، نحو المشاركة في تطبيق مشروع الحكم الذاتي . ومن هنا جاءت لقاءاته مع بعض الشخصيات في المناطق في شهر ايلول الماضي . وقد نقلت الصحف العربية الصادرة في القدس في ذلك الوقت ان دايان تحدث اثناء لقائه مع الدكتور حيدر عبد الشافي من غزة ، حول « اخراج الحكم العسكري [من المناطق المحتلة] . مما سيضطر السكان الى اقامة هيئة ادارية ذاتية لهم » (المصدر نفسه) . وقد شرح دايان ، بعد استقالته ، اهداف خطواته تلك بقوله : « كنت اجري لقاءات كثيرة مع عرب فلسطينيين يعيشون في الضفة الغربية وغزة ، حتى مع اولئك المعروفين بتاييدهم لـ م.ت.ف. ... فمن مصلحتهم التقدم والموافقة على الحكم الذاتي ... واعتقد ان هناك احتمالا جيدا لان يوافقوا عليه ، والمفتاح لذلك هو في الحديث معهم . فمن الناحية العملية يواجه العرب الخيار بين رفض اتفاقات كامب ديفيد ، الذي يعني استمرار الحكم العسكري ، [وبين القبول بها] . وما هي الفائدة التي سيحققونها من وراء [رفضهم] ؟ فحتى اذا كانوا يرغبون في انشاء دولة فلسطينية او الوصول الى اتفاق مختلف عما توصلنا اليه في كامب ديفيد ، فانهم لا يستطيعون تبديل وجه الامور . ان [الحكم الذاتي] افضل شيء يستطيعون الحصول عليه ، [خاصة] وانهم يرغبون في التخلص من الحكم العسكري ، ويدركون ان الفرصة لتحقيق ذلك تكمن في الموافقة [على هذا المشروع] » (يديعوت احرونوت ٧٩/١٠/٢٨) .

وبلغة اخرى ، ان مشروع مدننة الحكم العسكري ــ كما طرحه دايان ــ ينبع من صميم المصلحة الاسرائيلية في « التسهيل » على السكان العرب ، ودفعهم نحو القبول بواقع الحكم الذاتي والمشاركة في تطبيقه . فالحكم العسكري ــ حسب صيغة دايان ــ « يجب ان يخرج من مدن الضفة ، وان تكون قيادته العليا في القدس او تل ــ ابيب ، وهو مصدر الصلاحية ، وهذا كل شيء . واذا رفض العرب انتخاب ممثليهم للمجلس الاداري ... فعلى رؤساء البلديات الذين سينتخبون في السنة المقبلة ، ان يحصلوا على اذن (غير قائم اليوم) للاجتماع وكانهم يشكلون مجلسا ، للبحث في الامور فيما بينهم » (المصدر نفسه) . كذلك اعلن دايان ان مشروعه هذا ، اي مدننة الحكم العسكري ، يجب ان ينفذ في اطار المفاوضات حول الحكم الذاتي (يديعوت احرونوت ، ٧٩/١٠/٢٤) ، مما يثبت القول ، ان الخلاف بين دايان والحكومة يدور حول اسلوب تطبيق هذا المشروع ، وليس حول جوهره .

ردود الفعل حول استقالة دايان : لم تتجاوز ردود الفعل حول استقالة دايان حدود ابداء « التاسف » و« الاستغراب » ، داخل الحكومة ، خاصة وانه لا يمثل كتلة سياسية داخل الائتلاف

الحكومي ، وبالتالي فان بقاءه او غيابه لا يؤثر على موازين القوى الائتلافية بين اكبر كتلتين داخل الحكومة ، ليكود والمفدال . فقد اكتفى وزير الداخلية ورئيس الوفد الاسرائيلي لمفاوضات الحكم الذاتي ، يوسف بورغ ، بالاعراب عن اسفه للاستقالة ، واضاف ان دايان « كان بامكانه ان يكون شريكا في المفاوضات حول الحكم الذاتي ، وهو الذي قرر عدم المشاركة ... ان اية حكومة اخرى كانت ستبدأ بالتفاوض حول اعادة [الضفة الغربية] ، والامتناع عن ذلك الان هو المبرر المصيري لوجود هذه الحكومة » (هآرتس ، ٢٢/١٠/٧٩) . كذلك اعلن وزير العدل شموئيل تمير : « انني اسف لاستقالة دايان باسم الحزكة الديمقراطية . اما مبرراته فانها تثير الاستغراب خصوصا وان مبادىء عامة في المفاوضات حول الحكم الذاتي ، مثل مصلحة الصلاحيات الاسرائيلي ، وادارة المفاوضات حول الوضع الدائم [للمناطق] بعد مرور خمس سنوات ، هي من نتاج فكره . اما هي الان مبرراته ؟ ان افكاره حول مدنية الحكم العسكري من طرف واحد غير مقنعة في هذه اللحظة » (المصدر نفسه) .

وقد استغلت المعارضة قضية إستقالة دايان للطعن في الحكومة وسياستها ، والمطالبة بتقديم موعد الانتخابات . فقد اعلن وزير الخارجية السابق يغئال الون ، ان « الاستقالة جاءت متأخرة سنتين ونصف السنة عن موعدها . فمنذ البداية كان انضمام دايان الى حكومة ليكود مخالفا للعرف السياسي » . واعتبر الون استقالة دايان بمثابة اعتراف بفشل السياسة الخارجية للحكومة « وهروب من المعركة وهي لا زالت في اوجها ... ان دخوله الى الحكومة كان خطأ ، واسلوب استقالته يشهد مرة اخرى على اسلوب المقامرة في تولي المناصب العامة » (هآرتس ، ٢٢/١٠/٧٩) . كذلك رفض زعيم حزب العمل شمعون بيرس اقتراح تشكيل حكومة تكتل وطني ، لان المطلوب ، حسب رأيه ، ليس حكومة كهذه ، وانما انتخابات مسبقة (المصدر نفسه) . كما صرح سكرتير عام حزب العمل حاييم بار ـ ليف ، ان « القاعدة البرلمانية للحكومة قد تقلصت بأثني عشر نائبا منذ تشكيلها ، لذا عليها اخلاء مكانها » (المصدر نفسه) .

اما وسائط الاعلام فقد ركزت في تعليقاتها على استقالة دايان ، على الاسباب الشخصية للاستقالة . فقد اعتبر الكاتب الاسرائيلي حفاي ايشد ، وهو احد المقربين من دايان وبن ـ غوريون سابقا ، « ان دايان اراد على ما يبدو الحصول على تفويض شخصي من مناحيم بيغن ، للبحث عن مخرج من التناقضات العميقة لمشروع الحكم الذاتي ... وايجاد [صلة] بين رغبة بيغن في اعتبار [الضفة الغربية] جزءا غير منفصل من اسرائيل في المستقبل، وبين الحاجة الى التعايش مع الفلسطينيين... لقد حدث تناقض في المصالح والمشاعر بين دايان وبيغن ، وليس بوجه خاص بين مشاريع واهداف سياسية محددة » (حفاي ايشد دافار ، ٢٦/١٠/٧٩) . ويزعم ايشد ان اسلوب دايان يقضي الحسم في الموضوع الفلسطيني ، وهو ما لا يرغب به بيغن « الذي لا يستطيع ان يتنكر تماما لناخبيه [ويفرض عليهم] تنازلا عن [الضفة الغربية] حتى قبل ان [يتقبلوا] الانسحاب من سيناء كله ... فبيغن يعتبر نفسه مضطرا لتأجيل الحسم في الموضوع الفلسطيني ، ويفضل ان يورثه لمن سيأتي بعده ، خاصة وان الجدول الزمني لاتفاقات كامب ديفيد يمكنه من ذلك ، وحتى ان السادات سيكون راضيا ، كما يبدو ، من تمكينه من ذلك . فمصر ستحصل على سيناء كلها ، وتتفرغ بعد ذلك لمعالجة المشكلة الفلسطينية بكل نواحيها ، بسوية مع خليفة بيغن . اما دايان فيرغب في حسم الموضوع الفلسطيني الان ، وبيغن لا يعرف صيغة هذا الحسم ... وليس هذا عجيبا ، اذ حتى دايان نفسه لا يعرف » (المصدر نفسه) . ويبدو ان هذه الاقوال تتلاءم مع تطور الامور وواقعها حتى الان ، فاسناد مهمة مفاوضات الحكم الذاتي الى وزير الداخلية بورغ ، يثبت في نهاية الامر ، ان هذا المشروع ليس سوى تغطية ووسيلة لتحقيق الاهداف الاسرائيلية في المناطق المحتلة . كما يفهمها بيغن ورفاقه في ليكود والمفدال ، وان رأي دايان لم يكن يتعارض مع هذه الاهداف ، وانما يعتبر ان تحقيقها ينبغي ان يتم في الظروف المناسبة . والدليل على ذلك ما ذكره دايان في رسالته المذكورة الى بيغن يوم ٢/١٠/٧٩ ، من انه يعارض جزءا من الايضاحات بشأن المواقف الاسرائيلية من مشروع الحكم الذاتي التي تم وضعها قبيل البدء بالمفاوضات حول تطبيق هذا المشروع (هآرتس ، ٢٢/١٠/٧٩) . وقد كشفت المصادر الاسرائيلية ان بيغن اورد في تلك الايضاحات ان « اسرائيل تعلن من طرف واحد

مطلبها الخاص بتجسيد حقها غير القابل للطعن في السيادة على مناطق [الضفة الغربية] وقطاع غزة ، في نهاية فترة السنوات الخمس من الحكم الذاتي . وان هذا الاعلان قد ورد الى جانب اعلان آخر يقول ، ان اسرائيل لن تسمح ابدا بقيام دولة فلسطينية » (هارتس ، ٢٥/١٠/٧٩) . ويتمثل اعتراض دايان هنا ، في ان هذا الموقف يختلف عن الموقف الذي اعلنه بيغن امام الكنيست في شهر كانون الاول (ديسمبر) ، ١٩٧٧ ، اثناء عرضه لمشروع الحكم الذاتي ، والقائل « بان اسرائيل تصر على حقها ومطلبها في السيادة على [الضفة الغربية] وغزة ، مع ادراكها ان هناك مطالب اخرى ، لذا فهي تقترح من اجل الاتفاق والسلام ، ابقاء مشكلة السيادة مفتوحة في هذه المناطق » . ويعتبر دايان ان الاعلان الاسرائيلي المتعدد ، من شأنه ان يفشل المفاوضات الدائرة ، خاصة وان هذا الاعلان يعتبر وثيقة موجهة للمفاوضين الاسرائيليين (المصدر نفسه) .

على اي حال ، تم استبعاد دايان عن مفاوضات الحكم الذاتي ، « فوزير الداخلية يسافر الى لندن لادارة مفاوضات سياسية حول موضوع رئيسي ، بينما يضطر هو للاهتمام بالقضايا الهامشية ... لذا حاول الاحتجاج بواسطة رسالته الى بيغن ، وربما كان يأمل في ان يحاول هذا اصلاح الخلل في عمل الحكومة ، الا ان بيغن لم يشأ الدخول في خصومة مع المفدال » (موشيه جاك ، معاريف ، ٢٢/١٠/٧٩) .

محكمة العدل العليا تأمر باخلاء مستوطنة ايلون موريه

اذا كانت استقالة دايان قد فجرت ردود فعل عنيفة داخل اسرائيل ، خصوصا من جانب المعارضة ، ضد الحكومة وسياستها ، فان قرار محكمة العدل العليا بشأن مستوطنة ايلون موريه ، قد ادى الى زعزعة اهم الاسس التي تقوم عليها هذه السياسة في المناطق المحتلة ، وهو الاساس الاستيطاني .

فقد اتخذت المحكمة المذكورة قرارا لا سابق له في اسرائيل ، يطالب الحكومة باخلاء مستوطنة ايلون موريه من المستوطنين والمباني التي اقيمت على اراض يملكها سكان القرية العربية رجيب ، كان الحكم العسكري قد صادرها في الماضي من اجل اقامة هذه المستوطنة . وقد اتخذت المحكمة قرارها بالاجماع ، بحضور خمسة قضاة ، على رأسهم نائب رئيس المحكمة موشي لنداو . وعلل القضاة قرارهم في ان المبادرة لعملية الاستيلاء على الارض جاءت لاعتبارات سياسية ، رغم ادعاء الحكومة في ان الارض مطلوبة لدوافع امنية . وورد في القرار ايضا ان تأثر الحكومة « بالرغبة القوية التي اظهرها اعضاء غوش ايمونيم في الاستيطان في عمق ارض ـ اسرائيل » كان اكبر من تأثرها بوجهات النظر المهنية [الامنية] التي قدمها رئيس الاركان ، عندما قررت الاستيلاء على الارض . وعلى ضوء ذلك قررت المحكمة ان اقامة مستوطنة ايلون موريه لم تنبع من الضرورات الامنية ، لذا فان اقامتها على اراض خاصة يعتبر امرا غير شرعي ، وينبغي اخلاؤها (هآرتس ، ٢٣/١٠/٧٩) . وعلم ان القضاة الاسرائيليين استندوا ، في اتخاذ قرارهم هذا ، الى عدة نقاط اساسية منها اختلاف الرأي بين رئيس هيئة الاركان العامة ووزير الدفاع . وقد علق القاضي لنداو حول ذلك بقوله : « انه لامر ملفت للنظر ، فوزير الدفاع خبير بالقضايا الامنية ، فكيف يطلب منا منكه ان نبدي اقناعنا ، اذا كان لا يرى ضرورة عسكرية لاقامة المستوطنة في هذا المكان بالذات ؟ ومن انا حتى اخالفه الرأي ؟ » . واضاف لنداو : ان الاعتبارات التي اعتمدها في اصدار القرار لم تكن اعتبارات عسكرية ، وشدد على انه ليس من صلاحية المحكمة معالجة الامور السياسية او الامور ذات الطابع الديني او التاريخي ، وان القرار الذي صدر ، ينطلق من احكام القانون الدولي بالنسبة للجيش الذي يمثل ارضا ، لا تتبع الدولة قانونيا . وعلى هذا الاساس اتخذ القرار ، وكدولة لها قانون تحترمه ، واستنادا الى قانون عثماني يسمح لنا بذلك ، كان لزاما علينا تطبيق هذا القانون (ر.ا.ا. ، العدد ١٩٠٠ ، ٢٢ و٢٣/١٠/٧٩ ، ص ٤) .

فور صدور القرار اجرى رئيس الحكومة بيغن استشارات عاجلة مع وزير الزراعة اريئيل شارون ووزير العدل شموئيل تمير والمستشار القضائي للحكومة اسحاق زمير ومدعي عام الدولة جبريئيل باخ ، تناولت جوانب القرار المفاجيء والانعكاسات المحتملة بالنسبة للاستيطان في المناطق المحتلة . وكانت النتيجة الاولية للاستشارات ـ كما تفيد المصادر الاسرائيلية ـ هي انه على الحكومة عدم اظهار معارضتها القرار ، التي يمكن تفسيرها

كتفويض لمكانة الحكمة . كذلك توضح خلال هذه الاستشارات ، ان لا خطر بعد صدور هذا القرار ، على المستوطنات الاخرى في الضفة الغربية . وقد دعم هذا الرأي ما ورد في اقوال القضاة من انه بالامكان وضع اليد على الاراضي واقامة المستوطنات فيها ، في حال اصدار امر بذلك من مسؤولين كبار في الجيش ، لدوافع امنية . « كما ان القرار لا يمس مشاريع الاستيطان في الضفة ، ويعتبر في النهاية اهانة ، اكثر منه مساسا فعليا بمكانة الحكومة في مجال الاستيطان » (المصدر نفسه ، ص ٤ ــ ٥) .

رغم هذا الاعلان الرسمي حول ضرورة احترام قرار المحكمة وتنفيذه ، انقسم اعضاء الحكومة الاسرائيلية بين مؤيد لتنفيذ القرار بصورة تامة ، وبين من يؤيد تنفيذه بشكل جزئي او ايجاد وسيلة ما لتجاوزه وابقاء المستوطنين من اعضاء غوش ايمونيم في مكانهم . وقد ترأس المجموعة الاولى وزير الدفاع عيزر وايزمان معلنا انه « يعارض كل محاولة لتجاوز قرار المحكمة في شأن اخلاء مستوطنة ايلون موريه ، على غرار اصدار قانون ذي مفعول رجعي ، او اقامة معسكر للجيش في جزء من المستوطنة . رغم ذلك فقد اعرب وايزمان عن استعداده لايجاد مكان ملائم لنقل المستوطنة » (يديعوت احرونوت ، ٢٥/١٠/٧٩) .

اما المجموعة الثانية فقد تزعمها وزير الزراعة اريئيل شارون الذي هدد اولا بالاستقالة في حال اخلاء هذه المستوطنة (دافار ، ٢٤/١٠/٧٩) ، ثم عاد وهدد بتحريض اعضاء غوش ايمونيم باستخدام القوة في حال إخلائهم ، قائلا : « اخشى ان يستخدم اليهود المدافع ضد اليهود » . (ر.ا.ا. ، العدد ١٩٠٧ ، ٢ و٣/١١/٧٩ ، ص ٣) . وتبين من خلال تصريحات شارون ان « هدفه الاساسي من وراء اظهار هذه المعارضة هو دفع الحكومة نحو اتخاذ قرار بصدد انشاء عدد كبير من المستوطنات في السامرة ، واصدار قانون يمنع مستقبلا تدخل محكمة العدل العليا في شؤون الاستيطان في المناطق (دافار ، ٢٤/١٠/٧٩) . وقد شرح شارون موقفه هذا فيما بعد قائلا : « ان حق العيش في ارض ــ اسرائيل ، لا يمكن ان تمنحه المحكمة ، وليس لها الحق في منعه ... ان حقنا هو وجود شعب اسرائيل في ارض ــ اسرائيل ، والقانون هو احد الوسائل الاساسية التي تمكن هذا الوجود ، وهو ليس هدفا في حد ذاته ...

« ان قرار اقامة ايلون موريه هو قرار حكومة اسرائيل ، وقد اتخذ بعد مناقشات اساسية وطويلة ... لذلك فمشكلة المستوطنة هي مشكلة الحكومة ، وليس مشكلة السكان هناك . وكل محاولة لالقاء المسؤولية على عاتق المستوطنين ، لا تعتبر سوى تهرب الحكومة من مسؤوليتها . فالمسألة لا تتعلق بايلون موريه فقط ، بل ان جميع المستوطنات القائمة والتي ستقوم مستقبلا في [الضفة الغربية] وغور الاردن ، هي على كفة الميزان ... وتواجه خطراً شديدا ... على الحكومة ان تجد له حلا واسعا وشاملا (من مقابلة مع شارون ، معاريف ، ٢٦/١٠/٧٩) . والحل ، في نظر شارون ، يكمن في « سلسلة من الاجراءات التي ينبغي اتخاذها فورا دون تأخير : عملية تشريع [اصدار قانون] سريعة بالنسبة للمستقبل ، لئلا تتكرر مشاكل كهذه ، فالاستيطان هو عملية سياسية ، ولا يمكن ان يخضع لقرار المحكمة . وينبغي المصادقة فورا على خطة استيطانية واسعة وشاملة للسنة المقبلة . وتخصيص موارد مالية كبيرة لتنفيذها . هذا هو [الحل] الشامل وليس فقط حلا لمشكلة ايلون موريه ... اريد الا يكون قرار المحكمة حجر الزاوية لاخلاء المستوطنات ، بل على العكس : ان يكون حافزاً على توسيع الاستيطان بحجم لم نعرفه حتى الان . وينبغي ايجاد وسيلة قانونية ، لحرر المحكمة من واجب اتخاذ قرارات سياسية » (المصدر نفسه) .

ويلاحظ ان موقف شارون هذا يلقى تأييدا واسعا بين اعضاء حركة غوش ايمونيم ، الذين بادروا الى المطالبة « باحداث تغييرات في القانون ، تمكن من تنفيذ عملية استيطان واسعة ليس على اساس مبدأ الاستيلاء على الارض لاغراض امنية . وفي اطار هذه التغييرات يتم ايجاد حل لمشكلة ايلون موريه » (هآرتس ، ٢٨/١٠/٧٩) . وقد اجرى اعضاء هذه الحركة عدة لقاءات مع وزراء ونواب من حزب المفدال وحركة حيروت ، للبحث في قضية ايلون موريه ، مطالبين بالمبادرة الى اصدار قانون جديد يمكن المستوطنة من البقاء في مكانها . ويبدو ان رأيهم هذا قد لاقى تأييدا بين المتدينين واعضاء حيروت ، الا ان الحسابات الائتلافية داخل الحكومة ، والخوف من انسحاب الحركة الديمقراطية ، قد حالا دون تبني هذا الرأي علنا ، في الوقت الحاضر على الاقل (هآرتس ، ٢٥/١٠/٧٩) .

. وادى الضغط الذي مارسته حركة غوش ايمونيم على الحكومة ، بمساعدة الوزير شارون والاوساط الدينية المتطرفة ، الى دفع الحكومة للبحث عن تسوية لمشكلة اخلاء مستوطنة ايلون موريه ، توفق بين رأيي وزير الدفاع وايزمان ووزير الزراعة شارون . فقد قرر مجلس الوزراء الاسرائيلي ، نزولا عند رغبة شارون ، توسيع الاستيطان في الضفة الغربية وغزة الاردن وقطاع غزة ، وهضبة الجولان ، عن طريق زيادة عدد المستوطنات القائمة واقامة مستوطنات اخرى على « اراض تابعة للدولة » . كما قرر تشكيل لجنة وزارية « لاتخاذ القرارات التفصيلية المتعلقة بالموضوع ، في ضوء تقرير كامل سيقدمه المستشار القانوني للحكومة . اما بالنسبة لمستوطنة ايلون موريه ، فقد وافق مجلس الوزراء على حل وسط ، وفقا لمقترحات المستشار القانوني ، القاضية بنقل المستوطنة الى جبل الكبير ، المحاذي لمدينة نابلس ، والذي تبلغ مساحته ضعف مساحة ايلون موريه الحالية . وستقام المستوطنة على اراض حكومية » . واعلن وزير التربية والتعليم زفولون هامر بعد انتهاء جلسة الحكومة ، « انه تم اتخاذ قرار مبدئي هام في موضوع الاستيطان ، حيث كلفت لجنة وزارية دراسة الجوانب المكانية والقانونية والمالية والتخطيطية المتعلقة بهذا الموضوع . وبالنسبة لمقترحات كل من الوزيرين وايزمان وشارون ... فهنالك تلاسما مشتركا يجمعهما ، وهو الرغبة في تطوير الاستيطان اليهودي في ارض ــ اسرائيل » (ن.أ.أ. ، العدد ١٩١٤ ، ١١ و١٢/١١/١٩٧٩ ، ص ٩ ــ ١٠) .

وعلم ان الوزير شارون طرح خلال جلسة الحكومة مشروعه الاستيطاني لعام ١٩٨٠ ، وهو يقضي باقامة ١٦ مستوطنة وتسع كتل استيطانية . واوضح شارون ان معظم المستوطنات ستقام على « اراض للدولة » في حين ان جزءا ضئيلا فقط سيقام على اراضي لم تسو ملكيتها بعد . اما وايزمان فقد طالب باجراء دراسة لوضع الاراضي في المناطق المحتلة قبل اتخاذ قرارات حول الاستيطان (المصدر نفسه) .

ردود الفعل على اخلاء ايلون موريه

اتسمت ردود الفعل على قضية ايلون موريه بتوجيه النقد الشديد الى الحكومة والدعوة الى اسقاطها . فعلى الصعيد الحزبي ، استغلت المعارضة ، بجميع احزابها ، قضية استقالة دايان وقرار المحكمة العليا بشأن اخلاء مستوطنة ايلون موريه ، لتقديم خمسة مقترحات لحجب الثقة عن الحكومة في جلسة الكنيست التي عقدت يوم ٢٢/١٠/٧٩ . وقد دعت المقترحات الخمسة الى اقالة الحكومة وتقديم موعد الانتخابات .

وكان اول المتحدثين في جلسة الكنيست زعيم حزب العمل شمعون بيرس الذي اشار الى استقالة دايان وقضية ايلون موريه « كحقيقتين تثبتان فشل سياسة الحكومة . وفي معرض هجومه الشديد على الحكومة تساءل بيرس : « هل هناك شخص [في الحكومة] يسأل نفسه ربجنية ، الى اين تتدهور الامور في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي . لقد مضى على وجود هذه الحكومة ٨٥٤ يوما راحت بها الديون القومي الى ٨٧٥ مليار ليرة ، اي ان الدين يزيد كل يوم بمبلغ ثلاثة ارباع المليار من الليرات ، وخلال ٢٩ شهرا ارتفع التضخم بنسبة ٢٢٥٪ ، ولا زال يرتفع بمعدل ٨٪ شهريا . ولقد تضاعف العجز التجاري ووصل التعلق بالولايات المتحدة الى درجة لا سابق لها . وانتقلت مبالغ طائلة من الاموال من جيوب العاملين الى جيوب الاغنياء ، فبقي الازواج الشباب والمهاجرون دون مسكن ، والعالم لم يعد يعرف قيمة اجوره » (هارتس ، ٢٤/١٠/٧٩) . واضاف بيرس ، معلقا على قول بيغن عند تسلمه السلطة ، « انه سيكون الكثير من ايلون موريه » ، بقوله : « ان هذه المستوطنة تحولت الى رمز . ولقد امتص الرمز والمكان في آن واحد ضريبتين فريتين : حكم قضائي وقرار حكم سياسي ... وان يزيد العراخ اية محاولة للتحايل على تنفيذ قرار المحكمة » (المصدر نفسه) . وفي نهاية كلمته دعا بيرس الحكومة الى الاستقالة قائلا : « انكم تحسنون صنعا مع الشعب ، اذا حررتموه من تقاعسكم . هذه الحكومة لا تستطيع سوى القيام بأمر واحد ، فان ترحل فورا . فليس لديها ما تقدم افضل من ذلك » (ن.أ.أ. ، العدد ١٩٠١ ، ٢٣ و٢٤/١٠/٧٩ ، ص ٤) . الا ان الكنيست رفض مشاريع حجب الثقة عن الحكومة ، اذ جاءت نتيجة التصويت لصالح الحكومة ، باكثرية ٥٩ صوتا مقابل ٤٧ صوتا (المصدر نفسه) .

اما ردود الفعل في وسائل الاعلام ، فقد اتسمت ايضا بتوجيه النقد الى سياسة الحكومة في المجال الاستيطاني وغيره ، والدعوة الى تنفيذ قرار المحكمة

بحذافيره . « فالقرار يعتبر ضربة سياسية قوية للحكومة ويمس بمكانتها بصورة كبيرة ... بعد ان ظهرت في هذه القضية ، بانها لا تعمل بنية حسنة ، مستخدمة مبررات الامن بصورة كاذبة . وبهذه الوسيلة ورطت حكومة اسرائيل مؤسستين رسميتين هامتين : الجيش ، الذي اضطر اي ادخال نفسه في قضية اتضح ان ثمة خلاف حولها ، والنيابة العامة ، التي اضطرت للدفاع عن هذه القضية الخاسرة في المحكمة » (من الافتتاحية هآرتس ، ٢٣/١٠/٧٩) . ويظهر ان هناك دعوة جماعية في وسائل الاعلام الى تنفيذ قرار المحكمة ، « لان هذا الامر هو من واجب الحكومة الآن . وليس ارسال مبعوثين الى ايلون موريه للتفاوض مع المستوطنين وكأنهم دولة عظمى اجنبية » . (من الافتتاحية هآرتس ، ٢٤/١٠/٧٩) .

الحكومة تعيد تنظيم صفوفها

رغم هذه الانتقادات اللاذعة ، ومراهنة اوساط واسعة داخل اسرائيل وخارجها على ان يقوم بيغن بتقديم استقالة حكومته ، خصوصا بعد قضية ايلون موريه ، يبدو ان رئيس الحكومة استطاع تجاوز هذه المشكلة والمحافظة على وضع شبه مستقر داخل حكومته ، ولو بصورة مؤقتة ، اذ ان هناك الكثير من المشاكل التي لا زالت معلقة .

لقد استغل بيغن فرصة استقالة دايان لاعادة تنظيم شاملة داخل الحكومة ، خصوصا فيما يتعلق بوزارتي الخارجية والمالية . فبالنسبة لحقيبة وزارة الخارجية ، كان ابرز المرشحين لتوليها نائب رئيس الحكومة يغئال يادين ، ولكنه رفضها قائلا ان كل عضو في الحركة الديمقراطية يجد صعوبة في تولي هذا المنصب (ر.ا.ا. ، العدد ١٩٠٥ ، ٢٨ و٢٩/١٠/٧٩ ، ص ٣) . وقد علم فيما بعد ان يادين اشترط الموافقة على القبول بمنصب وزارة الخارجية ، منحه صلاحية ادارة مفاوضات الحكم الذاتي (هآرتس ، ٢٨/١٠/٧٩) . كذلك رفض وزير الداخلية بورغ هذا المنصب قائلا انه راض عن عمله وليس في نيته التخلي عنه (المصدر نفسه كذلك رشح اعضاء حركة حيروت رئيس الكنيست اسحاق شامير لتولي هذا المنصب ، املين ان يعزز وجوده الجناح المؤيد للحكومة ، فيصبح وزن حركة حيروت داخلها افضل مما هو عليه اليوم (المصدر نفسه) . الا ان هذا التعيين لم يتم ، ولذلك احتفظ بيغن لنفسه بحقيبة وزارة الخارجية ، الى جانب رئاسة الحكومة ، حتى ايجاد مرشح ملائم .

الا ان عملية اعادة التنظيم الاساسية في الحكومة طالت وزارة المالية ، حيث تم تعيين يغئال هوروفيتس وزير التجارة والصناعة سابقا (كان قد استقال من حكومة بيغن احتجاجا على الانسحاب من سيناء) وزيرا للمالية ، بدلا من سمحه ارليخ الذي عين نائبا ثانيا لرئيس الحكومة . ومع تعيين هوروفيتس راحت الحكومة تعلق بعض الامال على اصلاح الوضع الاقتصادي ، الذي وصل الى درجة من التازم لم تعهدها اسرائيل من قبل ، خاصة في مجالي التضخم المالي والديون الخارجية . ولدور تسلمه المنصب بادر هوروفيتس الى الاعلان انه سيعمل على فك الارتباط الاقتصادي بالولايات المتحدة ، بواسطة توفير الدولارات من طريق الصناعة المعدة للتصدير ، بعد توفير التسهيلات لها . كذلك اعلن انه لن يتراجع عن الانقلاب الاقتصادي ، الذي خطط له ونفذه الوزير ارليخ . ويعني ذلك استمرار السياسة الحالية فيما يتعلق برفع الرقابة عن العملة الصعبة في اسرائيل وتوحيد قيمة صرف الليرة ، وتشجيع المبادرة الحرة مع تقليص الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي . واهم المواضيع التي يتطلع هوروفيتس الى حلها هو موضوع التضخم ، الذي يتوقع ان يتجاوز معدله الـ ١٠٠٪ خلال هذه السنة . ويبدو ان تقليص الميزانية العامة هي الوسيلة التي سيتبعها الوزير الجديد في محاولة اصلاح الوضع (ر.ا.ا. ، العدد ١٩٠٦ ، ٢٩ و٣٠/١٠/٧٩ ، ص ٥) .

ولا تعني عملية اعادة التنظيم هذه داخل الحكومة ، اصلاح وضعها بصورة كاملة ، او الحد من المشكلات التي تجابهها ، « فهي أشبه بسفينة تغرق ... وكما يبدو حكم عليها بالانهيار خلال بضعة اشهر » (من الافتتاحية دافار ، ٢٢/١٠/٧٩) . وهناك من يعتبر « ان اشغال حقيبة الخارجية او الحقائب الاخرى ليست سوى مسألة ثانوية فقط . فاستقالة دايان في بداية النهاية لحكومة بيغن ، وكل تغيير جديد في الحقائب داخلها ليس سوى حل مؤقت حتى اجراء الانتخابات المبكرة » (دانيئيل بلوخ ، دافار ، ٢٢/١٠/٧٩) .

لم تؤد استقالة دايان وقضية ايلون موريه وحتى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتازمة التي تعيشها اسرائيل ، الى حسم الوضع السياسي

الداخلي ، بواسطة اسقاط الحكومة . وهنالك من يقول في اسرائيل ان بيغن ، لو اراد الاستقالة فعلا ، لما سمح لدايان بترك الحكومة ، مما يعني انه لا زال قادرا على التحرك داخليا . ويساعد بيغن في ذلك عوامل خارجية منها استمرار محادثات الحكم الذاتي ، رغم عدم التقدم الذي يميزها ، ثم اهتمام مصر ، على ما يبدو ، باستقرار الوضع داخل اسرائيل ، لئلا يؤثر الامر على عملية الانسحاب من سيناء . وعلى اي حال ، يبدو ان المشكلات الداخلية هي التي ستحسم الوضع اخيرا ، بسواء كان الامر متعلقا بالخلاف حول الاستيطان ، او حول السياسة الاقتصادية والاجتماعية . وبالمدى الذي سيكون به بيغن قادرا على تجاوز هذه المشاكل ، فانه لن يقدم على تقديم استقالته ، خاصة وان انتخابات مبكرة لن تكون في صالحه حاليا . لذا فان امكانية قياس ما تبقى من عمر الحكومة بأيام او اسابيع ـ كما راهن البعض مؤخرا ـ ليس سوى خطأ ، اذ ربما استمرت بضعة اشهر اخرى .

مفاوضات الحكم الذاتي تراوح مكانها

على صعيد محادثات الحكم الذاتي ، اسفر اللقاء الثلاثي الذي عقد في لندن في اواخر الشهر الماضي ، بين رئيس الوفد الاسرائيلي بورغ ، ورئيس الوزراء المصري مصطفى خليل والسفير الاميركي الخاص لمحادثات الحكم الذاتي روبرت شتراوس ، عن تحقيق اتفاق حول الترتيبات المتعلقة بالاشراف على الانتخابات للمجلس الاداري . وبناءا على هذا الاتفاق ستبقى سلطات الحكم العسكري مصدر الصلاحيات ، اثناء عقد انتخابات الحكم الذاتي ، التي ستجري تحت رقابة مشتركة من موظفين اسرائيليين وعرب فلسطينيين محليين ، يتم تعيينهم بموافقة الاطراف المعنية . كذلك سيسمح لوسائل الاعلام العالمية بالدخول الى المناطق لمراقبة الانتخابات والتحدث عنها . واشار المراسلون الاسرائيليون الى ان فكرة اجراء الانتخابات تحت مراقبة دولية قد سقطت نهائيا . وعادت الاطراف فدعت الحكومة الاردنية للانضمام الى المفاوضات ، كما دعت ممثلي عرب ارض ـ اسرائيل للمشاركة بها ضمن اطاري وفدي مصر والاردن » . (ر.ا.ا. ، العدد ١٩٠٤ ، ٢٦ و٢٧ ١٠/٧٩ ، ص ٣) . وقد علم فيما بعد ان استعداد مصر لتأجيل بحث مسألة مصير صلاحيات مجلس الادارة الذاتية ، في مقابل استعداد اسرائيل للتقارب من الموقف المصري فيما يتعلق بترتيبات الاشراف على الانتخابات للمجلس ، قد ادى الى انهاء سريع لمفاوضات لندن وتحقيق الاتفاق المذكور (دافار ، ٢٨/١٠/٧٩) . وعلى اي حال ، فان هذا الاتفاق لا يعبر عن اي تقدم في جوهر المفاوضات ، اذ ان تحديد صلاحيات المجلس الاداري بقي موضع الخلاف الاكبر بين الاطراف . وكل ما تم ليس سوى تقدما في المجال الاجرائي فقط .

اما التطور الاخر في مجال مفاوضات الحكم الذاتي فكان استبدال السفير الاميركي الخاص لهذه المفاوضات روبرت شتراوس ، بالمحامي اليهودي الثري سول مينوفيتس من واشنطن ، وذلك بسبب تفرغ شتراوس لادارة حملة الرئيس كارتر الانتخابية . وذكرت الاذاعة الاسرائيلية « نقلا عما يشاع في واشنطن » ـ ان شتراوس ترك منصبه لانه وصل في المفاوضات الى طريق مسدود ، وان ادعاء بأن كارتر بحاجة له في حملته الانتخابية ، ليس سوى مخرجا لانقاذ نفسه (ر.ا.ا. ، العدد ١٩٠٩ ، ٥ و٦/١١/٧٩ ، ص ٧) . وربما يكون هذا القول صحيحا اذا ما اخذنا بعين الاعتبار التصريحات المتشائمة التي صدرت عن شتراوس بشأن احتمال التوصل الى اتفاق في مفاوضات الحكم الذاتي .

اما بالنسبة لتطبيق معاهدة السلام بين مصر واسرائيل ، فقد انسحبت اسرائيل في يوم ٢٥/١١/٧٩ من منطقة سانت كاترين في سيناء ، قبل شهرين من الموعد المحدد ، وذلك كبادرة حسنة للرئيس السادات ، بمناسبة مرور سنتين على زيارته الى القدس .

كذلك توصلت مصر واسرائيل الى اتفاق بينهما بشأن اسعار النفط الذي ستشتريه اسرائيل من مصر ، والذي تصل كميته الى مليوني طن سنويا . وقد تم التوصل الى الاتفاق بشأن الاسعار اثناء لقاء وزير الدفاع الاسرائيلي وايزمان بالرئيس السادات في القاهرة في يوم ٢٣/١٠/٧٩ ، حيث طرح وايزمان مشروع تسوية لتحديد اسعار النفط المصري الى اسرائيل ، بعد اعادة حقول علما . وعلم ان خلاصة الاتفاق جاءت حلا وسطا بين موقف اسرائيل ، التي طلبت شراء النفط المصري بسعر ٢٢ ـ ٢٣ دولارا للبرميل ، بما ينسجم مع اسعار اوبيك ، بينما طلبت مصر سعرا يصل الى ٣٢ ـ ٣٣ دولارا للبرميل وفق اسعار السوق الحرة .

وتفيد المصادر الاسرائيلية ان ما تم في اتفاق القاهرة هو وضع مبادىء ستجري حسابات الاسعار طبقا لها ، وترتبط بنوعية النفط ومزاياه ومواعيد تسليمه . ويبدو ان الحل الوسط يحدد سعر البرميل بـ ٢٦ ـ ٢٨ دولارا للبرميل (دافار ، ٧٩/١٠/٢٤ ور.أ.ا. ، العـــدد ١٩٠٩ ، ٥ و٧٩/١١/٦ ، ص ٨) .

حنـــه شاهيـــن

« رصد إذاعة إسرائيل »

نشرة استماع يومية للاذاعة الاسرائيلية باللغة العبرية .

عادت نشرة « رصد اذاعة إسرائيل » الى الصدور ، مجدداً ، عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية . وقد اضيف الى موادها ما تبثه إذاعة الجيش والتلفزيون الاسرائيلي أيضا .

ترسل النشرة الى المشتركين فقط

الاشتراك السنوي
٥٠٠ ل.ل. ، عدا أجور البريد .

ترسل الاشتراكات الى :
قسم التوزيع ، مركز الابحاث ، م . ت . ف . ، ص.ب. ١٦٩١ ، بيروت – لبنان .

صدر حديثا
عن مركز الابحاث

منظمة التحرير الفلسطينية
والحوار العربي – الاوروبي

تاليف
احمد صدقي الدجاني

٢٢٢ صفحة من القطع الكبير ، ١٠ ل .ل .

صدر حديثا
عن مركز الابحاث

التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني
الجزء الثاني
١٩٤٨ ـ ١٩٦٧

تأليف
نبيل ايوب بدران

٢٤٠ صفحة من القطع الكبير ، ١٠ ل .ل .

يطلب من قسم التوزيع ص.ب. ١٦٩١

صدر حديثا
عن مركز الابحاث

الكيانية الفلسطينية
الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي
١٩٤٧ ـ ٢٩٧٧

تأليف
عيسى الشعيبي

٢٥٥ صفحة من القطع الكبير ، ١٢ ل .ل .